شؤون فلسطينية

١٨٢ أيار (مايو) ١٩٨٨

شؤون فلسطينية

١٨٢ أيار (مايو) ١٩٨٨

شهريَّة فكريَّة لمعالجة أحداث القضيَّة الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدُر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ أمير الجهاد ..... صبري جريس
١٣ الشخصية الوطنية الفلسطينية وخصوصيتها في الاطار العربي ..... أحمد شاهين
٢٥ سياسات دول الطوق العربية
تجاه منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤ ـ ١٩٨٢) ..... حسين حجازي
٥٩ العلاقات الاسرائيلية ـ الاثيوبية (١٩٤٨ ـ ١٩٨٧) ..... عمرو هاشم

تقارير

٧٢ الانتفاضة الفلسطينية والمأزق الاسرائيلي ..... وليد الجعفري
٧٩ الذكرى الثانية عشرة لـ «يوم الارض»؛
اضراب عام وتظاهرات ومصادمات ..... خليل السعدي
٨٨ الشؤون العسكرية الاسرائيلية؛ تطوير التسلّح والتسليح ..... يزيد صايغ
٩٣ «ندوة العنصرية والصهيونية» ..... د. احمد سعيد نوفل

مراجعات

٩٩ الاستراتيجيات الاسرائيلية؛ آلياتها ومخاطرها وتناقضاتها ..... محمد علي اليوسفي

شهريات

١٠٧ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
بعد خلاف دام خمس سنوات؛
مباحثات رسمية فلسطينية ـ سورية ..... سميح شبيب
١١٢ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
المصالحة السورية ـ الفلسطينية خطوة نحو تطبيع العلاقات ..... أ. ش.
١١٧ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
أزمة المنطقة في ميزان الجبارين، رفض متبادل لطروحات متباينة ..... د. نبيل حيدري
١٢٣ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
اغتيال القائد «أبو جهاد»
كمائن متحركة ضد العدو وتشديد وتيرة المواجهة ..... ي. ص.

اسرائيليات:
١٢٨ **جريمة اغتيال «أبو جهاد»؛ اعتراف ضمني اسرائيلي** ..... صلاح عبدالله
١٣٤ **«مبادرة شولتس» تلفظ أنفاسها** ..... هاني العبدالله
١٤٥ المناطق المحتلة:
نيسان الأعنف والاكثر مأساوية ..... ربعي المدهون

يوميات
١٥١ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٦/٣/١٩٨٨ الى ١٥/٤/١٩٨٨**

بيبليوغرافيا
١٧٧ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

الغلاف؛ صورة القائد الشهيد **خليل الوزير (أبو جهاد)**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **محمود الخطيب**

المراسلات
Al-Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

أمير الجهاد

صبري جريس

خليل ابراهيم الوزير (أبو جهاد)، أحد مؤسسي «فتح» وعضو لجنتها المركزية ونائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، الذي استشهد في تونس، بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٨، برصاص الغدر الاسرائيلي، كان علماً من اعلام المقاومة الفلسطينية، وواحداً من أوائل روادها، سيبقى اسمه خالداً في تاريخها.

وباستشهاد «أبو جهاد» تفقد الحركة الوطنية الفلسطينية كنزاً ثميناً ونبراساً أصيلاً. فالرجل الهادىء، الصبور، الدؤوب، اللطيف، المتواضع، المهذب والمؤدب، كان، أيضاً، مناضلاً فذاً ومقاتلاً عنيداً، لا يعرف الكلل، ولا الملل. وهو ـ رحمه الله ـ لم يكن قائداً فقط، بل كان، أيضاً، أخاً ورفيقاً بالنسبة الى الكثيرين. وبنضاله وانجازاته ودروبه استحق «أبو جهاد» هذا الاسم، قولاً وفعلاً، بل انه يستحق أكثر من ذلك: أمير الجهاد وعميد الفدائيين. فقد رسم الرجل طريقاً في «التعامل» مع العدو الصهيوني، ثبت، بالادلة القاطعة، والملموسة، انه الطريق الاكثر نجاعة و «لياقة» عندما يطل شبح هذا الاستعمار الاستيطاني لأرض فلسطين.

وباستشهاد «أبو جهاد» يشعر المرء بأنه فقد شيئاً من ذاته وكيانه، لا يستطيع ان يعوّض عنه. وفقدان الرجل هو ضربة مؤلمة، لها انعكاساتها على أكثر من صعيد.

وان كان هنالك من عزاء في هذه الفاجعة، فانه يكمن في استخلاص العبر، الكثيرة والعميقة، من سيرة الرجل العطرة، واكمال طريقه ـ حتى تحرير فلسطين، كل فلسطين.

*

* *

ليست عملية اغتيال القائد «أبو جهاد» من بين تلك الاحداث التي يمكن المرور عليها مرّ الكرام، واعتبارها مسألة «عادية». فالخطب جلل؛ له اسبابه ودوافعه، وكذلك أهدافه، وغاياته، وله، أيضاً، دروسه وعبره.

وأول ما يتبادر الى الذهن، في هذا الصدد، هو التساؤل عن اسباب اقدام الارهابيين الاسرائيليين على اقتراف هذه الجريمة في هذا الوقت بالذات. فالرجل ليس «وجهاً جديداً» بالنسبة الى الصهيونيين؛ اذ انه «يشتغل» بهم منذ نحو ٢٠ سنة، حيث نظّم، دون مبالغة، مئات العمليات ضدهم، على ما لها من «نكهات» والوان ونتائج مختلفة. كانت يده في كل شيء؛ وايدي

الجميع تتصل، في نهاية المطاف، به. وفي أكثر من مناسبة، وجّه أكثر من عملية «استفزازية» الى الصهيونيين، لم تخل من اهانة واذلال لهم. وعلى سبيل المثال، لا الحصر، كان أبو جهاد وراء عملية دلال المغربي، التي نفّذت في ربيع العام ١٩٧٨، واسفرت عن سقوط العديد من القتلى الاسرائيلين، بعد ان اضطرت السلطات الاسرائيلية، لكي تستطيع احتواء آثار الهجوم الفدائي، الى فرض منع التجول، لأول مرة في تاريخ الكيان الصهيوني، على جزء من المنطقة الساحلية في فلسطين، يقطنه نحو ٣٠٠ الف مستوطن يهودي، ويعتبر جزءاً من «قلب» اسرائيل. وفي ربيع العام ١٩٨٥، نظم عملية هجوم من طريق البحر على منطقة هكرياه، الواقعة على شاطىء يافا ـ تل ـ أبيب، حيث المقر الرئيس لوزارة الدفاع الاسرائيلية، على ما يضمّه من اوكار لذئاب «الدفاع» وكبار الارهابيين الاسرائيليين. ولم تتمكن القوة المهاجمة، على كل حال، من الوصول الى هدفها؛ اذ اكتشفت وهي في البحر. الا انه على الرغم من ذلك تشكل المحاولة، بحد ذاتها، تحدياً سافراً للقيادة الاسرائيلية برمّتها، لم تعتد ان تسكت على مثله ـ لكنها سكتت. وبكلمات أخرى، لم ير الاسرائيليون في هذه العمليات، ولا في غيرها، ما يبرر اغتيال «أبو جهاد».

ومهما كانت التساؤلات حول اقدام الاسرائيليين على ارتكاب جريمتهم في هذا الوقت بالذات، والاسباب الكثيرة التي قد تدفعهم الى ذلك، يبدو لنا ان السبب المباشر كامن في السعي الى الانتقام من الرجل الذي كشف، بحسه المرهف، عورة الدجل والعربدة الاسرائيلية في عملية تبدو «عادية» للغاية، عرفت باسم عملية ديمونه. ففي ١٩٨٨/٣/٧، تسللت مجموعة من ثلاثة فدائيين فلسطينيين عبر الحدود ووصلت الى نقطة لا تبعد كثيراً من المفاعل الاسرائيلي الذري في ديمونه، حيث سيطر افرادها على سيارة باص مخصصة لنقل العاملين في المفاعل. وقد نشبت على الاثر معركة بين الفدائيين والجيش، أدت الى استشهاد الفدائيين الثلاثة ومقتل عدد من ركاب الباص. وقيل ان «أبو جهاد» كان وراء العملية. وقيل، أيضاً، ان الهدف منها كان السيطرة على الباص الذي يقل العلماء العاملين في المفاعل والقضاء عليهم، انتقاماً لاغتيال الشهداء الثلاثة الذين سقطوا في ليماسول، في قبرص، بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٤، لمنع «سفينة العودة» من الابحار، بعد ان تم تفجيرها أيضاً. وقيل، كذلك، ان الهدف كان الوصول الى المفاعل وتفجيره.

وفي مسألة المفاعل الذري هذه تكمن قمة العربدة الاسرائيلية. ففي محاولاتها مواجهة الاكثرية العربية وقواها الصاعدة، الآخذة في التطور، وان كان ببطء، ارتأت اسرائيل ان تلجأ الى تصنيع الاسلحة الذرية وتخزينها لردع العرب وارهابهم ومنعهم من محاولات المساس بها. وفي هذا الصدد، تسربت و/أو سربت المعلومات عن قصد، أو غير قصد، عن مدى التقدم الاسرائيلي في هذا المجال. ونسجت حول ذلك الاساطير والاقاويل، على ما فيها من تبجح ووقاحة ومحاولات ابتزاز. بل ان الامر وصل الى حد اقدام هذا الكيان، الذي لن يجد سكانه، على سبيل المثال، ما يأكلونه لو توقفت مساعدات الامبرياليين الاميركيين عنهم، على ارسال التهديدات المبطنة حتى تجاه الاتحاد السوفياتي، دون غيره، بالايحاء ان لدى اسرائيل صواريخ تحمل رؤوساً نووية يصل مداها الى المناطق الجنوبية من ذلك البلد!

وكل هذه العربدة واساليب التخويف ومحاولات ارهاب القاصي والداني تصل الى نهايتها أو، بصورة أكثر دقة، يشار الى الطريق الى نهايتها، في اجراء «أبو جهادي» نموذجي وبسيط للغاية: مهاجمة ذلك المفاعل وتدميره بطريقة تقليدية للغاية. وعندئذ ، وبدلاً من ارهاب الآخرين،

تستطيع اسرائيل ان «تطبخ» في ذرّتها... ولذلك اقتضى اغتيال الرجل.

واذا لم يتمكن أبو جهاد ـ رحمه الله ـ من تنفيذ ذلك، فرسالته واضحة. وفشل محاولة ما لا يعني الامتناع عن محاولة تكرارها.

*
* *

لم تكن عملية اغتيال «أبو جهاد» مجرد صدفة، أو خطأ، بل انها نفذت بناء على قرار اتخذ على أعلى المستويات في اسرائيل، ومن قبل الحكومة الاسرائيلية نفسها، دون غيرها. ولا حاجة الى جهد كبير لمعرفة من كان وراء هذا القرار. فالثرثرة الاسرائيلية، العلنية وغير العلنية، حتى بالنسبة الى هذه الامور، مستشرية؛ وهي، وان لم تكن أكثر من ثرثرة الفلسطينيين عند التحدث عن «الامن» و«النضال»، فانها، في أي حال، لا تقل عنها. والجلي للعيان هو ان شخصاً يدعى يتسحاق رابين، يشغل منصب ما يسمى وزير الدفاع في اسرائيل هو الذي دفع الى اتخاذ هذا القرار، الذي قدمه، أساساً، رئيس الموساد. وفي موقفه هذا، حظي رابين بتأييد يتسحاق الآخر، شامير، رئيس ما يعرف باسم حكومة اسرائيل، وذلك في أحد المواقف المتوافقة بين الرجلين، التي لا تتكرر كثيراً. أما الآخرون من شلة تلك الحكومة، فقد «باركوا» الخطوة، عدا ـ كما يقال ـ عيزر وايزمان، الذي حذّر من نتائجها. غير انه على الرغم من هذا التحذير، كان التأييد كبيراً والحماس عارماً لاتخاذ ذلك القرار، والايعاز ببدء العمل على تنفيذه.

وهذه السوبر ـ جرأة الصهيونية في التطاول على زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية، أياً كانت مواقعهم أو مراكزهم، دون خوف أو وجل من ردة الفعل، ودون رادع، ليست غريبة، بل ـ الاكثر من ذلك ـ لها ما يبررها صهيونياً. ويصح في هذا الوضع القول المأثور على لسان ذلك الذي سأل أحدهم: «يا فرعون شو فرعنك ؟»، فأجاب: «من قلة أحد يردني».

ولقد «فرعن» الصهيونيون فعلاً، واعتادوا ـ للأسف ـ على «لط» المقاومة الفلسطينية وضربها ورفسها وركلها والتنكيل بها، مرة بعد أخرى، وخلال سنين عديدة، دون أن يجابهوا، الا فيما ندر، بردود فعل رادعة، ولذلك «تأصلت» تلك العادات لديهم واصبحت «تقاليد»، لها حتى «اسبقيات» تدعمها. فعلى سبيل المثال، حتى الطريقة التي نفذت بموجبها عملية اغتيال الشهيد «أبو جهاد» تكاد تكون نسخة طبق الاصل عن عملية فردان، التي كانت وقعت قبل عملية تونس بـ ١٥ (بالكلمات: خمس عشرة) سنة وأسبوع واحد، في ١٠/٤/١٩٧٣ (واليوم عينه، هو، أيضاً، ذكرى مجزرة دير ياسين الشهيرة، التي كان ليتسحاق شامير، المذكور آنفاً، دور مهم فيها). وكما هو معروف، ذهب ضحية عملية فردان شهيدان من اعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح»، هما كمال عدوان ومحمد (أبو يوسف) النجار، اضافة الى عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الشهيد كما ناصر (وعلى سبيل التذكير، كان الضابط الاسرائيلي الذي قاد عملية فردان قد قتل في احدى العمليات الابو ـ جهادية، التي نفذت سنة ١٩٧٥، وعرفت باسم عملية سافوي).

وقبل عملية فردان، وبعدها، وخلال فترات امتدت طويلاً، نفذت عمليات اغتيال عديدة لمناضلين فلسطينيين، أو عرب، يتعاونون مع الثورة الفلسطينية في أكثر من بلد في انحاء العالم كافة.

وكلها لم تحظ برد فلسطيني ملائم. ومع تكرار هذه المحاولات، و«نجاحها»، مرة بعد أخرى، والمرور عليها مرّ الكرام من قبل الفلسطينيين، تطورت من كونها اجراء «عادياً» لتتخذ ابعاداً خطيرة، مهينة ومذلّة، لم تنته بكوارث بسبب الصدف فقط لا غير. وتكفي امثلة قليلة في هذا الصدد؛ فخلال حرب لبنان، في صيف العام ١٩٨٢، وصلت الوقاحة بمن عرف آنذاك باسم وزير الدفاع الاسرائيلي، أرييل شارون، وهو احد كبار الارهابيين الاسرائيليين «المخضرمين»، الى قصف وتدمير أكثر من بناية في بيروت، بواسطة الطيران، وقتل جميع سكانها، لاعتقاده بأن ياسر عرفات موجود بينهم، وذلك في تصميم واضح ومحاولات مستمرة لقتله. وذلك اضافة، بالطبع، الى ان ذلك الارهابي تسبب في قتل الالآف خلال تلك الحرب. وكان من المتوقع ان يلقى شارون عقاباً على جرائمه تلك بعد انتهاء الحرب؛ الا ان شيئاً من ذلك لم يحدث. صحيح ان الرجل اقصي عن منصبه في اعقاب الحرب، وبسبب فشله فيها، ولكن ذلك تم نتيجة لتطورات وضغوطات اسرائيلية داخلية، لا علاقة للفلسطينيين بها. وبعد ان هدأت الزوبعة، عاد هذا الارهابي الى الصعود ثانية في سلّم الزعامة الاسرائيلية؛ وهو، حالياً، واحد ممن يتنافسون على زعامة الليكود، احدى الكتلتين الحزبيتين الكبيرتين في اسرائيل.

وهذه «الجرأة» الشارونية مهّدت لـ «جرأة» أخرى، رابينية هذه المرة، وأكثر اندفاعاً في صلفها. ففي ١/١٠/١٩٨٥، ورداً على مقتل مواطنين اسرائيليين في لارنكا بقبرص، قامت الطائرات الاسرائيلية، مباشرة، بقصف مقر رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، دون غيره، في تونس، مما ادى الى سقوط نحو ٦٠ شهيداً. بل ان رابين صرح، على الاثر، بأنه كان على علم بأن عرفات كان من المفترض ان يكون في المقر عند قصفه. ولكن بعد ان لُفت نظره الى خطورة مثل هذا التصريح عدّله بعد ساعة، موضحاً انه لم يكن على علم بذلك. اما تعليقات رئيس اللجنة التنفيذية نفسه على الحادث، فتشير الى انه لم يكن في مقره عند قصفه نتيجة للصدفة فقط.

وقبل وقوع هذين الحادثين، وبعدهما، وحتى بعد صدور «اعلان القاهرة» الذي تعهدت م.ت.ف. بموجبه ايقاف العمليات العسكرية ضد الاهداف الاسرائيلية خارج المناطق المحتلة، تم اغتيال عدد من المناضلين الفلسطينيين، وخصوصاً في أثينا، عاصمة اليونان. فالعلاقات الفلسطينية ـ اليونانية، ما شاء الله، «ممتازة» للغاية؛ ولكن يبدو ان علاقات بعض اليونانيين مع الموساد ممتازة أكثر، بحيث يتم، كما يبدو، استدراج المناضلين الفلسطينيين الى أثينا، وهنالك يصفون، الواحد تلو الآخر، ولا من رقيب ولا من محاسب.

وأخيراً، وليس آخراً، جاءت عملية اغتيال القائد «أبو جهاد».

واستناداً الى «تراث» الماضي، لا يبدو ان هذه العملية ستكون الاخيرة.

*

* *

في تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني، المستمر منذ نحو ما يزيد على قرن من الزمن، عرف العرب عامة، والفلسطينيون خاصة، العديد من الهزائم والنكبات. بل انه يمكن القول، من مفهوم ما ووجهة نظر معينة، ان تاريخ ذلك الصراع، بمجمله، كان سلسلة من الهزائم العربية المتلاحقة.

صحيح ان هنالك عوامل خارجية عدة لعبت دوراً مهماً في وقوع تلك الهزائم؛ لعل أهمها هو ذلك التأييد المستمر الذي حصلت، وتحصل عليه، الحركة الصهيونية، ثم اسرائيل، وخلال فترات طويلة، من الدول العظمى، وخصوصاً الغربية منها، بريطانيا ثم فرنسا، فالولايات المتحدة، في مراحل متلاحقة؛ الا ان هذا، بحد ذاته، لم يكن سبباً كافياً، اذ اضيف اليه، بصورة شبه دائمة، التواني والتقاعس والاهمال وعدم ادراك طبيعة التحدي وتجاهل الخطر من قبل الطرف العربي، مما جعله دائماً الطرف الخاسر. وعندما تصرّف العرب بطريقة أخرى، وان تم ذلك في حالات محددة للغاية، تغير الوضع لصالحهم.

ولعل في تراث عبد الناصر، على سبيل المثال، ما يثبت ذلك كلياً. فـ «الريس» ـ رحمه الله ـ كان قد اقام الدنيا واقعدها على الاستعمار واسرائيل، والهب مشاعر العرب ضدهم، ولم يتوقف يوماً عن التحذير من مطامعهم وخطرهم على المصالح العربية. الا انه، كما ظهر بوضوح فيما بعد، لم يقرن القول بالعمل، وعلى وجه التحديد لم يستطع انشاء اجهزة الدفاع القادرة على التصدي لذلك الخطر. ونتيجة لذلك، منيت مصر، ومعها العرب، خلال عهده، بهزيمتين كبيرتين؛ احداهما، وهي حرب ١٩٦٧، عرفت، وعن حق، باسم «الهزيمة الكبرى»، التي كانت قد تمكنت اسرائيل خلالها، وفي أقل من اسبوع، من تحطيم ثلاثة جيوش عربية، واحتلال مناطق من الاراضي العربية تزيد مساحتها أكثر من ثلاث مرّات على ما كانت احتلته سنة ١٩٤٨، وبضمن ذلك كل ما بقي غير محتل من الاراضي الفلسطينية حتى ذلك الوقت.

الا ان ما لم يتمكن «الزعيم الخالد» من تحقيقه، انجزه السادات، مع طاقم القيادة العسكرية المصرية، بعد عملية استعداد واعادة تنظيم هادئة ومنهجية، استغرقت بضع سنوات، ووجدت تعبيراً عنها في حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. فقد تمكن الجيش المصري، بأدائه، خلال الساعات الاولى من تلك الحرب، من تحطيم عجرفة اسرائيلية تكونت خلال ربع قرن. وكما هو معروف، وصل الهلع الاسرائيلي، خلال الساعات الاولى من تلك الحرب، الى حد تفكير بعض القادة الاسرائيليين بضرورة الاعلان عن نهاية «مملكة اسرائيل الثالثة»، بينما فكرت غولده مئير، رئيسة حكومة اسرائيل آنذاك، بالانتحار.

صحيح ان حرب تشرين الاول (اكتوبر) مهّدت، في نهاية المطاف، لكامب ديفيد. الا ان الصحيح، أيضاً، انه لولا تلك الحرب لاستمر الغرور الاسرائيلي، الذي كان سائداً قبلها، على حاله، ولما وافقت اسرائيل، وأياً كان الثمن الذي حصلت عليه، على الانسحاب من الاراضي المصرية بكاملها. فقد «اقنعتها» تلك الحرب، ببساطة، ان العالم العربي، أو ربما مصر، «كبيرة» عليها، ولا يمكن مجابهتها الى ما لا نهاية. وهنا كمنت بداية الطريق نحو التفكير بحلول، ومن ثم قبولها.

وليست دروس حرب تشرين الاول (اكتوبر) هي «المسار» الوحيد الذي يمكن الاشارة اليه، للتدليل على «قدرة» الاسرائيليين على «الفهم» و«التعلم» عندما توجه اليهم الضربات الملائمة واستخلاص العبر المترتبة على ذلك، ونكتفي هنا بالتنويه بـ «مسارين» مماثلين.

فخلال النصف الاول من الخمسينات، وعلى وجه التحديد خلال السنوات ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦، اعتادت اسرائيل على شن الحملات الانتقامية على الدول العربية المجاورة، وخصوصاً الاردن، رداً على عمليات التسلل التي كان الفدائيون واللاجئون الفلسطينيون يقومون بها، عبر الحدود،

الى داخل الاراضي المحتلة. وتمثلت تلك العمليات، عموماً، بنسف البيوت أو المنشآت، أو محطات الشرطة، أو قتل المواطنين العرب، هنا وهناك. وقد وقع العديد من العمليات، خلال فترة طويلة نسبياً، الى ان تمكنت الاستخبارات العسكرية الاردنية من رصد احداها وهي في طور التخطيط، قبل تنفيذها. وعلى الاثر، نصب الجيش الاردني كميناً محكماً للقوة المهاجمة، التي وقعت فيه فعلاً، مما اسفر عن مقتل نحو ٢٠ جندياً اسرائيلياً. وكان ان قررت القيادة العسكرية الاسرائيلية، على اثر ذلك الحادث، وبسببه، الغاء «تقليد» العمليات الانتقامية كلياً.

أما «المسار» الثاني، فهو ذلك الذي ترتب على حرب لبنان سنة ١٩٨٢. فاسرائيل، كما هو معروف، لم تكتف بما أدت اليه الحرب من اخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان، بل انها ارادت، أيضاً، استغلال عدوانها لفرض شروطها و«سلمها» على لبنان نفسه، كما تمثل في مشروع اتفاق ١٧ ايار (مايو) ١٩٨٣. الا ان المقاومة التي استعرت في الجنوب اسقطت هذا الاتفاق، ثم دفعت اسرائيل الى الانسحاب من هناك، دون أية شروط.

والمثل الشعبي يقول: كثرة الضرب تعلّم الدب الرقص. والواضح انه حتى المتعجرفين الصهيونيين يتعلمون، أيضاً، عندما يكون الاداء ناجعاً.

*

* *

لا حاجة الى التنويه بأن انعدام رد فعّال، وناجع، ورادع، من قبل الفلسطينيين عامة، ومنظمة التحرير الفلسطينية بكافة فصائلها واجهزتها خاصة، على هذا السجل الاسود المتواصل من الارهاب الصهيوني قد ساهم، بصورة فعالة، في تأصل العنف الاسرائيلي تجاه الحركة الوطنية الفلسطينية والاستخفاف بها، بل وازدراء قادتها وكوادرها.

بل، والاكثر من ذلك، يمكن القول ان هذا التقاعس عن الرد، بصورة تكاد تكون دائمة، يكاد يصل ـ فلسطينياً ـ حد الاهمال الجرمي. ولو سمحنا لأنفسنا بتقسيم نسب المسؤولية عن الجرائم الصهيونية التي ترتكب، بشكل منهجي، ضد الشعب الفلسطيني وقادته، لحملنا النظام الاستيطاني الصهيوني ما نسبته ٥١ بالمئة من المسؤولية، وسجلنا الـ ٤٩ بالمئة على حساب التقاعس عن الرد.

وكم طالبنا، وكم طالب غيرنا، بتغيير هذه السياسة ـ ولكن دون طائل.

ان الرد النشط على الجرائم الصهيونية، الذي ينبغي ان يشمل الاقتصاص من المسؤولين المباشرين عن تلك الجرائم، ومعاقبتهم، ليس عملية سهلة بالطبع، خصوصاً وان لدى آلة الحرب الاسرائيلية، المدعومة اميركياً، من القوة ما يكفي لتخويف أكثر من نظام عربي؛ كما ان انتهاج مثل هذه السياسة لن يحظى بدعم كبير، كما يبدو، من قبل أي حليف يذكر، ان لم يؤد حتى الى عكس ذلك، بحيث تزداد الضغوط على الفلسطينيين ومحاصرتهم وفرض مختلف القيود واجراءات التضييق على تحركاتهم ونشاطاتهم. اذ على الرغم مما يبدو ظاهرياً من تأييد كبير، ولو «مبدئياً» على الاقل، لنضال الفلسطينيين وسعيهم الى نيل حقوقهم، يكاد الموقف العربي الرسمي الفعلي يتراوح

بين الدعـوة الى انتهاج الوسائل «السلمية»، أي غير المجدية، أو التبجح والتشدق حول ضرورة الاستمرار في النضال، دون اتخاذ أي اجراء عملي، وهو، أيضاً، غير مجد. يضاف الى ذلك، ان اكثر من دولة عربية، على الرغم من الامكانات الضخمة التي تستطيع التصرف بها، وما تبذله من جهود، تكاد، بصعوبة، تمتلك القوة الكافية للدفاع عن نفسها في مواجهة العربدة الصهيونية.

الا ان ما ينطبق على هذا النظام العربي، أو ذاك، أو حتى على «النظام» الفلسطيني، لا ينطبق على الفلسطينيين ككل، ليس من حيث عوامل الضعف، بل القوة بالذات. صحيح انه ليس لدى الفلسطينيين «نظام»، أو جيش، أو، ان صح التعبير، قاعدة ثابتة يمكن الانطلاق منها للتعامل مع العدو الصهيوني، ولكن لديهم ميزات أخرى لا تقل أهمية. انهم متواجدون، وباعداد كبيرة، أكبر من ان يكون في الامكان السيطرة عليها، في مواجهة العدو، امامه ووراءه، وعلى جانبيه، بل وفي كل مكان يتواجد فيه. وبالتالي، فان الوصول الى داخل بيت العدو، في وضع كهذا، يصبح عملية نظام وتنظيم، ليس إلا. ولا حاجة الى التدليل على انه لو كان هنالك القرار الملائم، والى جانبه جهاز نشط، صلب كالفـولاذ، وحـاد كشفـرة الحـلاقة، لأصبحت مسألة تأديب كبار الارهابيين الصهيونيين والاقتصاص منهم، عندما تدعو الضرورة الى ذلك، مسألة روتينية.

*
* *

ان الحاجة الى الاقتصاص من كبار الارهابيين الصهيونيين، وأحياناً صغارهم، عندما تكون ضرورة لذلك، ليس مجرد دعوة الى الاخذ بالثأر، وان كان من الضروري ان لا يكون هذا، بحد ذاته، مستبعداً، في حالات معينة، مما لذلك من تأثير في معنويات الجماهير المناضلة. بل ان للمسألة كذلك ابعادها السياسية والعملية الواضحة للغاية.

لقـد درج الصهيـونيـون، كمـا هو معروف، على استخدام العنف وسيلة لتحقيق اهدافهم السيـاسية، منذ ان وطأت اقدامهم ارض فلسطين وراحوا يعملون لتحقيق اطماعهم فيها. ولقد ذاقت الاجيال الفلسطينية المتتالية، كما هو معروف أيضاً، شتى انواع الاضطهاد والتنكيل على ايديهم؛ الى ان تمكنوا، في نهاية المطاف، من السيطرة على بلد بأسره، وتشريد سكانه، أو اخضاعهم لنظام استعماري استبدادي. وفي مساعيهم تلك، ضرب الصهيونيون، على وجه العموم، بمقترحات التسـوية ومشاريع الحلول المختلفة التي كانت تعرض عليهم، من حين الى آخر، عرض الحائط، فراحوا يقفزون عن كل هدف مرحلي يحققونه، ويحيلون احداثه الى التاريخ، منطلقين نحو تحقيق المرحلة التالية. ومع مرور الوقت، ازدادت ثقتهم بأنفسهم واستشرى صلفهم، فاوصدوا الابواب في وجه أية حلول واقعية، حتى لم يبق هنالك الا اللجوء الى الكفاح المسلح ضدهم.

ومنذ راحت الحركة الوطنية الفلسطينية، بطبعتها المتجددة، تشن كفاحاً مسلحاً ضد الكيان الصهيوني، مع اواسط الستينات، في اطار تبلور بسرعة نسبياً، ليعرف باسم المقاومة الفلسطينية، أوهم الصهيونيون انفسهم بأنهم يواجهون مجموعات «عصابات»، سرعان ما راحوا يطلقون عليها لقب «مخربين»، وذلك على الرغم من التأييد العارم الذي حظيت به تلك الحركة في اوساط الجماهير الفلسـطينيـة. والمنطق الصهيوني «السليم» افترض ان الطريقة المثلى، وربما الوحيدة، للتعامل

مع عصابات هو شن الحرب ضدها والسعي الدائم الى تفتيتها، أو القضاء عليها، او، على الاقل، تجميد تأثيرها وتحجيمه. وكان هذا ما فعلته اسرائيل مع المقاومة الفلسطينية، وذلك بانتهاج سياسة شن حرب دائمة ومستمرة ضدها، لا هوادة فيها. وعلى الرغم من ان اهداف هذه الحرب المستمرة وسياسة الرفض الاسرائيلي الكامن وراءها والمحرك لها كانت واضحة للغاية، بعد فترة قصيرة من بدئها، فان المقاومة الفلسطينية لم تطور، رداً على ذلك، سياسة كفاح وقتال نشطة يمكن ان تؤدي الى حمل العدو على الخوف منها، ومن ثم احترامها وأخذها بالحسبان. ونتيجة لذلك، ازداد، تدريجياً، استخفاف الاسرائيليين بالمقاومة وازدرائهم لها، بل ولكل ما تمثله، ليتحول، أخيراً، الى رفض حقيقي لها.

ولا حاجة الى التأكيد ان هذا الرفض واسع وعميق؛ اذ يكاد المرء يلمسه في كل تصرفات اصحاب القرار في اسرائيل، ويراه كل يوم في قرائن متعددة ومتتالية. فعلى سبيل المثال، منذ نحو عقد من الزمن على الاقل، لم تترك الانظمة العربية المختلفة، وان اختلفت لهجاتها، ومعها «النظام» الفلسطيني، وان اختلفت نبرته، مجالاً للشك، حول استعدادها للتوصل الى «تسوية سلمية» للصراع العربي ـ الصهيوني، وايجاد «حل عادل» للقضية الفلسطينية. وهنالك ما يكفي من الدلائل على «مصداقية» هذا الموقف العربي. ولكن ذلك كله، فيما يتعلق باسرائيل، كان دون فائدة. فعندما اقترب هذا المسار من نهايته ووصل الموسى الى اللحية أوضحت اسرائيل انها غير «مقتنعة» وليست معنية باقتراحات العرب السلمية. وفي ما يتعلق بالفلسطينيين، أوضحت انها لا تعترف بهم كشعب، ولا بحقوقهم، وخاصة ليس بحقهم في تقرير مصيرهم، وهي لا تريد اعترافاً بها منهم، ولا من ممثلهم الشرعي الوحيد. ويبدو لنا ان هذا الموقف الرافض حقيقي وعميق وجدي للغاية، لن ينفع فيه «مؤتمر دولي» ولا حذلقة، من هنا أو من هنالك. وفي هذا الصدد، تبدو واقعة اغتيال «أبو جهاد» مؤشراً خطيراً للغاية. فهي رسالة أخرى، واضحة تماماً، مفادها ان ليس لدى اسرائيل «كبير»، وأنها لا تخاف المقاومة الفلسطينية، ولا تحسب لها حسابات كثيرة، وهي لا تنوي الاعتراف بها، أو التعامل معها.

وليس في هذا، بالطبع، ما يساعد الفلسطينيين في الحصول على أي من حقوقهم.

*

* *

ليس من الممكن، بالطبع، اعادة عقارب الساعة الى وراء، والغاء ما حدث من وقائع، وما ترتب عليها من مواقف اسرائيلية تجاه الفلسطينيين وامانيهم الوطنية، كان أخرها اغتيال القائد «أبو جهاد». وليس، هنا، المجال لأجراء حساب مع الماضي وهفواته ونواقصه واخطائه.

ولكن هنالك ما يمكن تعلمه من الاخطاء تلك، وحتى لا تتكرر على الاقل، وتحصر الاضرار التي قد تنجم عنها. فالصراع الفلسطيني ـ الصهيوني مستمر؛ لم يصل الى نهايته بعد؛ ولا يبدو انه سيصل اليها خلال وقت قصير. وما فات تنفيذه في الماضي يمكن، ربما، تلافيه في المستقبل.

ان تطاول الارهابيين الصهيونيين على القيادات الفلسطينية، وان جاء، الى حد بعيد، نتيجة لتواني تلك القيادات عن توجيه الردود الحاسمة والرادعة على الاستفزازات الصهيونية المتكررة،

هو أمر يؤسف له. ونقول «يؤسف له»، فقط لأن من يسمح للعدو بالتطاول عليه، خلال فترة طويلة، ينبغي ان يتوقع المزيد من صلفه. ولكن التغاضي عن تطاول الارهابيين اولئك على الشعب الفلسطيني بأسره، وجماهيره المناضلة، هو أمر لا يجوز السماح به. وهذا ما يجري حالياً في تعامل الاسرائيليين مع الانتفاضة الشعبية المستعرة في فلسطين، منذ نحو نصف سنة.

ولا يتسع المجال، هنا، للبحث في شؤون الانتفاضة وشجونها وانعكاساتها المستقبلية، على ما لذلك من أهمية ـ فهذا موضوع آخر يفترض ان يستوفي حقه في مناسبة أخرى. ولكن ناحية واحدة في هذا الصراع المتجدد، والمستعر، تلفت النظر، ولا يجوز السكوت عليها. أو ينبغي، على الاقل، التحذير منها، وهي لجوء سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى تفريق التظاهرات السلمية باطلاق الرصاص على المتظاهرين، في اجراء تلجأ اليه، عادة، الدول الاستعمارية والانظمة الفاشية. وفي الامتناع عن الرد على سياسة اسرائيل واجراءاتها بالمثل خطأ كبير.

ربما كانت هنالك حكمة، مع بداية الانتفاضة، في التقيد بالاساليب الجماهيرية «السلمية» في ادارة الصراع، والامتناع عن اللجوء الى استعمال العنف، على ما يمكن ان يؤدي اليه ذلك من كسب التأييد والتعاطف الدوليين. الا ان هذه «اللعبة» لا يمكن ان تستمر طويلاً، ويبدو انها استنفدت مداها. ولا نريد القول، بالطبع، ان النضال الشعبي المستمر غير مجد، بل، على العكس من ذلك، ينبغي رفد هذا النضال ودعمه بكفاح مسلح، ولو على الاقل من قبيل الرد على الاستفزازات الاسرائيلية.

ورداً على الدعوة الى مواكبة الانتفاضة الشعبية في المناطق الفلسطينية المحتلة بكفاح مسلح، ولو على نار هادئة، يسمع المرء، هنا وهناك، ادعاءات مختلفة ـ حتى من قبل الدعاة الى «الكفاح المسلح» ـ تشير كلها، ويا للعجب، الى ضرورة الامتناع (كذا !) عن القيام بذلك، لكي لا تعطى اسرائيل مبرراً «للبطش بشعبنا». ولعله ليس من باب التجني الرد على هذه الادعاءات بالقول انها ليست الا من قبيل ذر الرماد في العيون، بل انها تنمّ عن خطأ كبير في فهم طبيعة العدو. وانه امر يؤسف له ان تصدر مثل هذه التقويمات عن دوائر المقاومة، التي يفترض انها اكتسبت خبرة ما في صراعها الطويل مع العدو، وتستطيع بالتالي «فهمه».

ولا حاجة للتنويه بأن الواقع، باحداثه المختلفة، منذ نشوب الانتفاضة وحتى اليوم، قد أظهر بطلان هذه الادعاءات. فاسرائيل «تبطش بشعبنا»، مع كفاح مسلح أو بدونه. بل انه يبدو ان ليس هنالك بطش أكثر مما عهدته المناطق المحتلة حتى الآن: اطلاق النار على المتظاهرين العزل، والنفي، والابعاد، والاعتقالات، وهدم البيوت، ومحاصرة التجمعات السكنية، وفرض منع التجول، وقطع المؤن، ومحاولات تجويع السكان، الخ، الخ. ولا يبدو ان الرد على العنف بالمثل سيزيد من حدة هذا البطش؛ بل على العكس من ذلك، يبدو ان الرد الرادع على حملات القمع الاسرائيلية قد يساهم في وضع حد لها.

ربما ليس من الممكن كسر العجرفة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين، على ما تشمل من التنكر لحقوقهم والاستخفاف بهم، بسهولة أو خلال فترة قصيرة. وربما كان من الصعب الحصول على نتائج ملموسة، على ارضية الاوضاع الدولية والعربية الراهنة، في المستقبل المنظور. لكن بالامكان، على الاقل، البدء في السير على الطريق الحقيقية لدحر الاحتلال ـ ولو من قبيل «افهام» المحتلين

بأن احتلالهم بات غير مريح، وان استفزازاتهم لها ثمن.

وبدون ذلك، قد لا يكون بعيداً اليوم الذي ستتكون فيه لدى الارهابيين الصهيونيين فكرة الاستخفاف بالجماهير الفلسطينية، كما يستخفون بقادة المقاومة، ولا يتورعون عن اغتيالهم، أو محاولات اغتيالهم. وهذا مسار ينبغي التحذير من تبلوره ومنعه في وقت مبكر، ان بهذه الطريقة، أو بتلك.

الشخصية الوطنية الفلسطينية وخصوصيتها في الاطار العربي

أحمد شاهين

تطرح الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة، التي تفجّرت في ١٩٨٧/١٢/٩، وردود الفعل الاسرائيلية عليها، سواء تلك التي مارستها سلطات الاحتلال الاسرائيلي لايقاف الانتفاضة، أو تلك التي مارستها خارج الارض المحتلة ضد النشاط الفلسطيني، على سبيل المثال لا الحصر تفجير «سفينة العودة»، أو السعي الى ابادة قادة م.ت.ف. (اغتيال خليل الوزير، وغيره)، اضافة الى الموقف الاسرائيلي من التسوية السياسية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي (مبادرة شولتس، مثلاً)؛ كل ذلك يطرح وجوب النقاش والحوار حول طبيعة الصراع اليهودي ـ الفلسطيني، من جهة، وطبيعة النزاع العربي ـ الاسرائيلي، من جهة أخرى؛ ومن ثم تلمّس واستكناه آفاق هذا الصراع واحتمالات تطوره سلباً، أو ايجاباً، حيث يتساوى فيها عمر نكبة الفلسطينيين مع عمر دولة اسرائيل، الذي اسفر عن اقامة دولة لشعب على حساب شعب آخر، مما جعل العداء بينهما يبدو عصياً على التسوية.

موضوع الصراع

تعود جذور الصراع الحديث في المنطقة الى مرحلة الهيمنة الاستعمارية الاوروبية عليها والتي تمثلت في رفع شعاري «الاستقلال» و «التحرر» من قبل سكانها في مواجهة الاستعمار. والحركة الصهيونية جزء من ذلك الاستعمار، أو أحد تجلياته التي تمثلت في الهجرة والاستيطان وانشاء دول ـ مجتمعات على حساب السكان الاصليين (النموذج الاميركي أكثرها وضوحاً). ولا يفترض هذا التوصيف التطابق المطلق داخل النموذج الاستعماري؛ فقد تباينت طموحات دول المتروبول لدرجة وقوع حربين عالميتين فيما بينها(١٩١٦ و ١٩٣٩) في اطار التنافس على اقتسام المستعمرات.

وعلى ذلك، ومع بروز ملامح «العالم الجديد»، الذي بدأت تفرزه نتائج الحرب العالمية الثانية، حيث رفعت القوتان الجديدتان (روسيا واميركا) شعار «تصفية الاستعمار»، اعتبرت الحركة الصهيونية نفسها «حركة تحرر وطني»، وطالبت بـ «الاستقلال» عن بريطانيا، بل واصطدمت عناصرها المسلحة مع قوات الانتداب البريطانية الموجودة في فلسطين، على الرغم من انها (الحركة الصهيونية) قدمت الى فلسطين في قافلة تلك القوات؛ كما انها لم تخفِ هدفها (اقامة وطن قومي يهودي في فلسطين). ولم يكن الاستعمار الغربي، عموماً، والبريطاني، خصوصاً، يخفي دعمه للمشروع الصهيوني (وعد بلفور) باعتباره احدى ادواته للهيمنة على المنطقة العربية؛ ولم تعارض الحركة الصهيونية هذا الدور الموكل اليها وادبيات آبائها (هرتسل) واضحة في هذا الشأن.

مقابل النشاط الصهيوني في فلسطين في فترة الانتداب البريطاني، تلمّست الحركة الوطنية

مقـابـل النشاط الصهيوني في فلسطين في فترة الانتداب البريطاني، تلمّست الحركة الوطنية الفلسطينية، بتجلياتها السياسية المختلفة، الخطر الصهيوني منذ بداية الاستيطان اليهودي؛ لكنها تنـافست مع الحركة الصهيونية على كسب «ود» الانتداب البريطاني، انطلاقاً من وعي قاصر بأن مصلحـة بريـطانيا موالاة «الكم العربي» الكبير جغرافياً وعددياً، دون ملاحظة الطبيعة العضوية للمشروع الصهيـوني في اطار المشروع الامبـريـالي الكـوني، فقـد اعتبـرت حركة التحرر الوطني الفلسطينية نفسها جزءاً من حركة التحرر العربية التي كانت تسعى الى الاستقلال عن الاستعمار دون الخروج من اطاره (استقلال سياسي ـ اداري). ولذا، كان طابع الصراع العربي مع الاستعمار الاوروبي «تنـازعيـاً» صفتـه المسـاومـة؛ ولم يكن الوضـع ذاته بالنسبة الى الصراع اليهودي ـ الفلسطيني؛ اذ اتخذ طابع الصراع على الارض؛ أما ادارتها، فكانت موضع مساومة بين بريطانيا وكلا الطرفـين المتصارعين. فقد هدف الاستيطان الصهيوني الى تفريغ فلسطين من سكانها لاستقدام اليهود اليها واستيعابهم فيها؛ بينما تمثل الدفاع الفلسطيني في منع الهجرة اليهودية، تارة بالصراع مع المستوطنين اليهود، وأخرى بالضغط على بريطانيا للحد منه؛ واستقوت الحركة الوطنية بـ «الحكم العربي» (الشرقي)، بينما استقوت الحركة الصهيونية بعمقها، الاستعمار (الغربي).

وما زال موضوع الصراع هو ذاته، على الرغم من اختلاف تسمياته وتبدل ادواته واشكال ادارته. فالاستعمار الكلاسيكي، الذي تزعمته بريطانيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، صار استعماراً حديثاً تتزعمه الولايات المتحدة؛ والحركة الصهيونية صارت دولة اسرائيل؛ وحركة التحرر العربية انجـزت بعض اهدافها (الاستقلال السياسي) وما زالت تسعى الى استكمال تحررها مع اختلاف التسميات التي حملتها خلال الفترات المتعاقبة. ومع نهوض الحركة الوطنية الفلسطينية من جديد، في ١٩٦٥، رفع الفلسطينيون شعاري «العودة» و «حق تقرير المصير»، في الوقت الذي تعمل اسرائيل على استكمال «عودة» اليهود الى فلسطين، بعد استكمالها لاستعمارها اثر حرب ١٩٦٧.

العنصر الجـديـد على خارطة العـالم، جراء الحـرب العالمية الثانية، كان الاتحاد السوفياتي بمشروعـه الكوني لاعادة صياغة العالم على اساس مفاهيم الايديولوجيا الشيوعية. وظهوره، كقوة عالميـة، خلق صراعـاً مختلفـاً عمـا ساد من قبـل بين الدول الاستعمـارية، وذلك لطبيعة الصراع الايـديـولوجيـة، ممـا احدث استقطاباً مغايراً؛ ففي حين كان الصراع السابق على بروز الاتحاد السـوفيـاتي نزاعـاً داخـل النمط الرأسمالي الواحد، صار الصراع بين نمطين مختلفين (رأسمالي واشتراكي)، كلاهما يهدف الى ترتيب شؤون الكون وفق مفاهيمه.

لكن العدائية التي وسمت صراع المعسكرين، الرأسمالي والاشتراكي، لم تمنع تقاطعهما، بين الحين والآخر، للعمل على عدم تفجير الصراع على مستوى الكون؛ فأدارا، معاً، عملية ضبط للنفس وللبؤر الساخنة في العالم، دون ان يمنع مثل هذا التعاون استمرار مساعي كل منهما الى توسيع حدود مجاله العسكري، والسياسي، والاقتصادي؛ وذلك وفقاً لما تسمح به موازين قوى المعسكرين، والتي من ضمنها استعداد شعوب العالم للالتحاق بهذا المعسكر أو ذاك.

وارتفع شعارا «محاربة الشيوعية» و «محاربة الرأسمالية» على اسوار كلا المعسكرين؛ وخارجهما كان النشاط دؤوباً لاستقطاب شعوب العالم الى هذا المعسكر أو ذاك بالوسائل كافة. ومع الوقت، أدى سباق التسلح الى استنزاف كلا المعسكرين، وان بدرجات متفاوتة، فبدأ، في العقدين الاخيرين، يغلب طابع التعاون، فيما بينهما، بما في ذلك التعاون للحد من التسلح (بدءاً بسالت ـ ١ الى اتفاقية ريغان ـ غورباتشيـوف على تخفيض الاسلحـة النووية). وشمل هذا الاتجاه، فيما شمل، التعاون على

العمل لانجاز «تسويات سلمية» في «البؤر الساخنة». ويلاحظ المتتبع لشؤون منطقة الشرق الاوسط كثرة المشاريع للتسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولاحقاً لحرب الخليج، من كلا المعسكرين وحلفائهما منذ ما بعد حرب العام ١٩٦٧ حتى الآن، والتي جاءت احدث طبعاتها «المؤتمر الدولي للسلام»، وان اختلف الطرفان على شكل المؤتمر، ودوره، في تسوية الصراع سلمياً، والذي يعكس، بدوره، طبيعة «التعاون» الذي يقوم بين المعسكرين، من جهة؛ كما يعكس الاهمية الجيو-سياسية لهذا الجزء من العالم، من جهة أخرى.

حركة التحرر العربية؛ الطموح والواقع

شكّل تعدد الدول الاستعمارية للمنطقة العربية أساساً لتجزئتها؛ وبالتالي أساساً لنشوء حركات تحرر عربية ترتبت أولوياتها على ما هو قائم؛ فكان الاستقلال عن الاستعمار مطلبها الاول؛ ومن ثم التوحد؛ ليتبعه التقدم (التنمية) لمساواة الامم الحديثة. وهذه المطالب ـ الشعارات تقتضي أشكالاً مختلفة من الصراع والتصارع. فالمطلب الاول اقتضى وجوب الصراع التناقضي مع الاستعمار؛ بينما افترض المطلب الثاني الحوار بين الاقطار التي صارت دولاً مع الاستقلال؛ والثالث يتطلب بناء الانسان والمجتمع العربي (بمعناه الشمولي) والتعاون، اقتصادياً، مع الدول المتقدمة التي كانت مستعمرة، حيث عنى التقدم محاكاة نمط النموذج الغربي والوصول الى مستواه. لكن انجاز الهدف الاول (الاستقلال) تباين، زمنياً، بين منطقة عربية وأخرى؛ فبعضها استقل في الاربعينات، وبعضها الآخر لم يحصل على استقلاله الا في اواخر الستينات. هذا التفاوت الزمني في انجاز الاستقلال ادى، بالضرورة، الى تقديم الهدف الثالث على الهدف الثاني؛ فقد نشأت دول كان عليها ان تبدأ ببناء نفسها دون انتظار توحّدها. ومع الوقت، احدث تفاوت النمو تبايناً في البنى الاجتماعية العربية، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً (سنقتصر، هنا، على ما يعنينا من الجانب السياسي في هذا السياق لخدمة الموضوع)، مما جعل تحقيق مطلب الوحدة عصياً على التنفيذ، حتى الحوار حوله كان يجرى، أحياناً، كحوار الطرشان. وبعد فشل تجربة الوحدة السورية ـ المصرية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) التي كشفت بفشلها حالة التباين بين المجتمعات العربية، حل محل مطلب الوحدة مطلب «التضامن العربي» في اطار جامعة الدول العربية. وعنى مطلب التضامن العربي على اساس الاجماع، فيما عناه، العمل الجماعي العربي لخدمة الحد الادنى المشترك بين الدول العربية. وظهر، في حينه، ان الجامع المشترك الوحيد الذي يقتضي تضامن الدول العربية، هو القضية الفلسطينية؛ وهو غير ملح، أو ملزم، حيث لم يكن موضوعاً ساخناً (١٩٦٤)، وتكفي البيانات لخدمته. ودون الخوض في التفاصيل، عنت القضية الفلسطينية، في الذهن الرسمي العربي، الصراع مع اسرائيل، ودعم الشعب الفلسطيني. فعلى مستوى الصراع مع اسرائيل، انقسمت الدول العربية الى «دول مواجهة» و «دول مساندة». وقد ارتبط هذا التوصيف بوضع الاقطار العربية الاقتصادي بعد ظهور الثروة النفطية، حيث طمعت الدول الفقيرة، وهي دول المواجهة، بثروة دول النفط، وهي دول مساندة، تحت ستار الصراع مع اسرائيل، وقبلت الاخيرة هذا الوضع لكف شر التحريض ضدها من دول المواجهة، التي كانت ترى نفسها «تقدمية» (مصر وسوريا)، وترى الدول الاخرى محافظة. كما تراوح مفهوم دعم الشعب الفلسطيني، في اماكن اللجوء، بين مجرد قبول ايوائه (لبنان)، وبين معاملته كمواطن دون منحه المواطنة (سوريا)، وبين منحه المواطنة مع الحذر منه والشك في ولائه (الاردن). ومع ظهور الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة تراوح الدعم بين السماح له باستخدام اراضي بعض الدول العربية لشن الكفاح المسلح منها ضد العدو الصهيوني، وبين تقديم العون المادي اليه؛ كما

تنازعت الدول العربية بين دعم هذه المنظمة الفلسطينية، أو تلك، وذلك بمقدار اقترابها من، أو تطابقها مع، التوجه السياسي لهذا النظام العربي، أو ذاك.

ومع تبدي قوة العدو الصهيوني العسكرية في حرب العام ١٩٦٧، والهزيمة التي الحقها بالدول العربية المتاخمة له، حلت «الحكمة»؛ وحل محل شعار «تحرير فلسطين» (عربياً) شعار «ازالة آثار العدوان». وحين عجزوا عن ازالة آثار العدوان بالقوة («ما اخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة») بعد حرب العام ١٩٧٣، حل شعار «السلام العادل والدائم» عبر التسوية السلمية؛ فكفت، بذلك، الدول المتاخمة لأسرائيل عن كونها دول مواجهة، وبدأت بوضع القيود والعوائق امام حركة التحرير الوطني الفلسطينية تحت ذريعة وجوب الاعداد المسبق للحرب مع العدو واختيار التوقيت المناسب لذلك، دون اعطائه الفرصة لتحديد مكان وزمان الحرب؛ وذلك كي تلغي مبررات اسرائيل وذرائعها لضرب الدول العربية؛ فهدأت الحدود العربية مع اسرائيل. وهكذا ردت معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي الى عناصرها الاولية: اليهود والفلسطينيون.

وبزيارة الرئيس المصري السابق، أنور السادات، الى القدس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، وما استتبع تلك الزيارة، تبلور منحى اتجاه سياسي رسمي عربي للتسوية مع اسرائيل، بما هو نزاع بين دول، وهو ما ينسجم مع النظرة الاسرائيلية التي تقول بالسلام مع الدول العربية وليس مع الفلسطينيين؛ في حين ابرز الصدام العسكري السوري مع الفلسطينيين في لبنان (١٩٧٦) مدى استعداد الحكومات العربية (المعارضة للسلام على الطريقة الساداتية) لاستخدام القوة في ضبط حركة التحرير الفلسطينية كي لا تخرج عن نسقها؛ ومصر وسوريا هما الدولتان العربيتان اللتان تزعمتا الصراع مع اسرائيل وادارتاه، سياسياً وعسكرياً، وشكلت سياستاهما، في هذا الشأن، محوري الاستقطاب العربي.

وهكذا، واجه الفلسطينيون، بعد حرب العام ١٩٧٣، بمفردهم، آلة الحرب الاسرائيلية، من خارج الارض المحتلة، وفي داخلها، وتلقوا، وحدهم، ضرباتها (لا نغفل في ذلك ما تحمّله لبنان كمأوى للفلسطينيين، لكنه لم يقم بذلك كدولة لها هدف في الصراع مع اسرائيل، بل كان ذلك نشاطاً لقوى اجتماعية ـ سياسية عارضت سلطة الدولة اللبنانية).

الخصوصية الفلسطينية

ان الخيارات الفلسطينية حادة وقاطعة. فالفلسطيني لا يستطيع ان يكون مساوماً مع عدوه الصهيوني؛ فهو اما منتصر واما مهزوم، فصراعه مع الوجود. وقد جرت مياه كثيرة حتى بدأ الفلسطينيون يستوعبون خصوصية وضعهم في الاطار العربي، ومن ثم وعي المسؤولية التي تترتب على هذه الخصوصية، في زمن سيادة الخصوصيات القطرية العربية.

كانت الضربة التي تلقاها المشروع القومي العربي بانفصال سوريا عن مصر (١٩٦١) لحظة يقظة فلسطينية من الحلم ـ الوهم الذي ساد بعد العام ١٩٤٨، حين كان الرهان الفلسطيني مبنياً على احتمال عودة الجيوش العربية لتحرير فلسطين، مما وسم هذا الرهان بـ «الاتكالية». وكانت تلك اليقظة أولية، وجاءت كرد فعل مرتبك الى حد ما؛ فالارهاصات السياسية التي صدرت عن التنظيمات الفلسطينية التي ظهرت في ذلك الحين (أوائل الستينات)، أعلنت ان على الفلسطينيين ان يأخذوا زمام قضيتهم بيدهم. مع ذلك، كانت ترى، كما ذكر صلاح خلف (أبو اياد) في كتابه «فلسطيني بلا

هوية»، ان الغاية من اعلان الكفاح المسلح هي الاعلان لليهود والعالم عن استمرار وجود الشعب الفلسطيني، ورمي قفاز التحدي في وجه الحكومات العربية. وبكلمات اخرى، كانت الغاية تحريك «الركود» الذي ساد ساحة الصراع العربي مع اسرائيل؛ وفهم بعض الحكومات العربية، آنذاك، ان المشروع الفلسطيني الوليد غايته «توريطه» في الحرب، فعمل كل بطريقته للحد من تأثيره. لكن اسرائيل التي استوعبت آفاق المشروع الفلسطيني، لم تمهل الحكومات العربية، فسارعت الى شن الحرب (١٩٦٧) بهدف اكراه الدول العربية على عقد السلام معها (سلام القوة). وكان اعلان قادة اسرائيل، في نهاية تلك الحرب، عن انهم ينتظرون رنين الهواتف من القاهرة وعمان ودمشق لبدء مباحثات السلام تعبيراً عن الاهداف السياسية العليا لتلك الحرب. ولم يفهم الاسرائيليون (وهم غربيون)، وكذلك العالم الغربي عموماً، النفسية الشرقية للعالم العربي وحكامه، مع ان تظاهرات التاسع والعاشر من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، في القاهرة، التي طالبت عبدالناصر بالتراجع عن استقالته، التي جاءت رداً على هزيمته، وتحمّل مسؤولية العمل لـ «ازالة آثار العدوان»، كانت تعبيراً واضحاً عن تلك النفسية. وعلى ذلك، كان رد عبد الناصر على الهزيمة، واستجابة لـ «الثقة» التي منحته اياها جماهيره، رفع اللاءات الثلاثة: «لا، للصلح؛ لا، للتفاوض؛ لا، للاعتراف باسرائيل»، وشعاره القائل ان «ما أخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة».

ولم يكن الهدف في مستوى الشعارات؛ فازالة آثار العدوان دون مستوى الشعارات المعلنة؛ ولذا، جاء الرد العسكري التكتيكي باعلان حرب الاستنزاف على الجبهتين، المصرية والسورية؛ بينما أُجيز للاردن البحث في السبل السياسية لاستعادة الضفة الغربية، من خلال علاقته المتميزة بالولايات المتحدة؛ في المقابل، كاستجابة للشعارات الكبيرة، تمّ تبني المقاومة الفلسطينية المسلحة ودعمها.

والتقطت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية اللحظة التاريخية التي وفّرتها الهزيمة، فعملت على محورين: احدهما من داخل النسق العربي لابراز خصوصيتها الفلسطينية؛ والثاني باتجاه الفلسطينيين (دعاوياً) لبلورة شخصية وطنية فلسطينية في موازاة الشخصيات القطرية العربية الأخرى؛ وكانت المخيمات الفلسطينية في الشتات الاكثر استجابة للطرح الفلسطيني الجديد، بحكم وضعها الاجتماعي الدوني في المجتمعات العربية التي كانت مواطن لجوء لها.

لكن التاريخ يجري حسب قوانينه، لا حسب تمنّيات البعض. فمع اعلان وقف حرب الاستنزاف على الجبهتين، المصرية والسورية، واعلان مصر القبول بمشروع روجرز الاميركي (١٩٧٠) للتسوية، ظهر مباشرة تبرّم بعض الدول العربية بالنشاط الفلسطيني المسلح من على اراضي تلك الدول، فأغلق بعضها حدوده في وجه مثل هذا النشاط، وشن آخرون حرباً على المنظمات الفلسطينية المسلحة (لبنان والاردن) لانهاء ظاهرة المقاومة الفلسطينية التي شكلت الرافعة لبلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية. وبدا كأن هناك اتفاقاً اسرائيلياً ـ عربياً على طي الموضوع الفلسطيني بما هو قضية شعب؛ فقابله التركيز الفلسطيني على تكريس الخصوصية الفلسطينية. وتمكنت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية (م.ت.ف.) من عبور «جحيم» السبعينات العربي، مسجلة، خلالها، انتصارات سياسية تمثّلت في انتزاع الاعتراف بها، عربياً ودولياً، ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، ومعلنة بذلك قبولها الضمني، بشروطها، بالانضواء داخل النسق العربي الذي تبنّى، بشكل معلن، بعد حرب العام ١٩٧٣، اتجاه التسوية السلمية، مؤكدة انها «الرقم الصعب»، الذي لا يمكن التوصل الى التسوية السلمية مع اسرائيل الا بارضائه أو الغائه. وقدّم عدم وجود استراتيجية عربية موحدة تجاه الصراع مع اسرائيل والتعارض فيما بين بعض الحكام العرب المساعدة الى الحركة الوطنية الفلسطينية

خلال عبورها «جحيم» السبعينات.

ومن جحيم السبعينات العربي الى «جحيم» الثمانيات الاسرائيلي، حيث واجهت الحركة الوطنية الفلسطينية، بمفردها، الآلة العسكرية الاسرائيلية. فقد تسلم، في أواخر السبعينات (١٩٧٧)، الحكم في اسرائيل اليمين الصهيوني الذي اعتبر حرب العام ١٩٦٧ «حرب تحرير لكامل ارض ـ اسرائيل»، وهو يرفض أي مساومة على اقتسام الجغرافيا الفلسطينية؛ فشن، منذ العام ١٩٧٨، الحرب، بشكل شبه متواصل على الوجود الفلسطيني في لبنان، من جهة، وضد النشاط الفلسطيني داخل الارض الفلسطينية المحتلة، من جهة أخرى. ووقعت اشرس مواجهة اسرائيلية ـ فلسطينية خلال الغزو الاسرائيلي للبنان (١٩٨٢) التي اعتبرها معظم المراقبين، بمن في ذلك اسرائيليون، حرباً في لبنان لمنع احياء مشروع تقسيم فلسطين بين اليهود والفلسطينيين. واعلن رئيس حكومة اسرائيل آنذاك، مناحيم بيغن، ان اسرائيل ستشهد هدوءاً بعد اخراج قوات م.ت.ف. من لبنان لأربعين سنة مقبلة. وقد وقفت الحكومات العربية موقف المتفرج على ما يجرى ضد الفلسطينيين على ارض لبنان من قبل اسرائيل؛ فعبر رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، عن الاحتجاج الفلسطيني على الموقف العربي بعدم توجهه الى اي قطر عربي حين غادر بيروت، فجعل من اليونان محطته، ريثما التأم شمل القمة العربية في فاس (١٩٨٢). وطيّب خاطره الزعماء العرب باستقباله بطلاً، وباقرار مشروع الملك فهد للتسوية السلمية، الذي نص، من ضمن ما نص عليه، على وجوب ان تؤدي التسوية السلمية الى «دولة فلسطينية مستقلة بقيادة م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني».

وحين حاولت م.ت.ف. العودة الى مواقع التماس العسكري مع العدو الصهيوني، جوبهت بالاعاقة التي تجسّدت في الموقف السوري من م.ت.ف. في لبنان؛ اذ حاولت سوريا شق حركة «فتح»، كبرى منظمات المقاومة الفلسطينية، واقامت تحت اشرافها تحالفات فلسطينية معارضة للقيادة الوطنية الفلسطينية؛ ولمّا لم يجد كل ذلك اصطدمت معها بالواسطة (المنشقون عن «فتح» والمنظمات الموالية لسوريا) واجبرتها على الخروج من كامل لبنان. ولما كرّرت م.ت.ف. المحاولة ثانية، عبر تداخلها مع نشاط الحركة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلي، عادت سوريا، بالواسطة أيضاً (حركة «أمل»)، الى محاصرة المخيمات الفلسطينية في لبنان، بعد اعلان اسرائيل انسحابها من لبنان (١٩٨٥). لكن حسابات الحقل السورية لم تتوافق مع النتائج التي توقعتها من حصار المخيمات. فقد أدى ذلك الى عودة اللحمة الى المنظمات الفلسطينية التي وصلت، كل بطريقتها الخاصة، الى الاقتناع المطلق بالخصوصية الوطنية الفلسطينية وتمايزها عن الوضع العام، من جهة، وبأنها مستهدفة من قبل اسرائيل وبعض الانظمة العربية، كل لأسبابه، من جهة أخرى؛ وان وحدتها هي الوسيلة المجدية لمواجهة هذا العداء ضدها؛ فكان انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر (١٩٨٧) تعبيراً عن تلك القناعات التي لخّصها التصريح بوجوب توظيف علاقات المنظمات الفلسطينية مع الانظمة العربية لخدمة القضية الفلسطينية، وليس العكس.

واستثار التوحد الفلسطيني والمواقف التي اعلنها المؤتمرون في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة عدداً من الحكومات العربية. فأعلنت مصر غلق مكاتب م.ت.ف. وأوقف الاردن كل اشكال التنسيق المشترك معها، وأبلغت سوريا الى قادة الفصائل الفلسطينية الذين شاركوا في دورة الجزائر ان دمشق مغلقة في وجوههم، وطالب ملك المغرب، الحسن الثاني، المغاربة بعدم المشاركة في اي نشاط يشارك فيه الفلسطينيون؛ ثم جاءت قمة عمان (٨/١١/١٩٨٧) لتعبّر، بشكل جلي، عما وصل اليه الموقف من القضية الفلسطينية؛ اذ دفعت الى الظل تحت ذريعة اولوية حرب الخليج

على سواها من القضايا المطروحة على الامة العربية.

وانعكس الموقف هذا من القضية الفلسطينية على الصعيد العالمي، فلم تكن تلك القضية موضوعاً مطروحاً على جدول اعمال قمة العملاقين، الاميركي والسوفياتي (١٩٨٧/١٢/٢٧)؛ وكان تصريح الناطق الرسمي باسم الخارجية السوفياتية واضحاً في هذا الخصوص، حين اعلن ان على الفلسطينيين ان يثبتوا وجودهم كي يبحث العالم في قضيتهم.

جيل الاحتلال ـ جيل م.ت.ف.

كما في الشتات الفلسطيني، كذلك على ارض فلسطين استوعب الشعب الفلسطيني خصوصيته خلال مسار لا يقل صعوبة عن المسار الذي عبره الشتات، مع فارق غياب تأثير عربي مباشر عليه. لكن هذا الغياب لم يمنع الانفعال بممارسات بعض العرب ضد الشتات الفلسطيني، عموماً، والحركة الوطنية الفلسطينية المنظمة، خصوصاً. فبعد استيلاء اسرائيل على كامل فلسطين نتيجة حرب العام ١٩٦٧، وبعد التبني العربي الرسمي لاتجاه التسوية السلمية مع اسرائيل (١٩٧٠)، وتحت تأثير الدعوات السياسية للحركة الوطنية الفلسطينية من خارج الارض المحتلة، وطرحها عبر امتداداتها التنظيمية، بدأت تنبت ذراع لـ م.ت.ف. داخل الارض الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧؛ كما امتد تأثيرها الى المناطق الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٤٨. ووظفت م.ت.ف. نشاط فلسطينيي الداخل في اطار الصراع لانتزاع الاعتراف بها ممثلاً للشعب الفلسطيني؛ فقدمت، على سبيل المثال لا الحصر، بيان الجبهة الوطنية في الاراضي المحتلة الى قمة الرباط العربية (١٩٧٤) الذي طالب باعتبار م.ت.ف. ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني؛ واستخدمت ممارسات اسرائيل ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة لاستصدار قرار دولي من هيئة الامم المتحدة يعتبر الصهيونية شكلاً من اشكال العنصرية (١٩٧٥).

وبعد انتزاع م.ت.ف. الاعتراف بها ممثلاً للشعب الفلسطيني، بدأ صراع مثلث داخل الارض المحتلة بين م.ت.ف. والاردن واسرائيل على استقطاب سكان تلك الاراضي وتأطيرهم. فحاول الاردن، مدعوماً من بعض الحكومات العربية، احياء نشاط مؤيديه وازلامه الذين يعود ارتباطهم بالاردن الى فترة سيطرته على الضفة الغربية قبل حرب العام ١٩٦٧، ومعظمهم من الوجهاء التقليديين أو أبنائهم الذين ساروا على نهجهم؛ كما حاولت اسرائيل انشاء تنظيمات موالية لها (روابط القرى) تكون مستعدة للتفاوض معها على ادارة الشؤون المدنية للسكان في اطار الاحتلال الاسرائيلي، ووجدت بين الوجهاء الموالين للاردن أيضاً أنصاراً لتوجهها هذا (مصطفى دودين وغيره)، وفي المقابل نشطت م.ت.ف. عبر امتداداتها التنظيمية لتأمين التفاف سكان المناطق المحتلة حولها تحت شعار «اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة»، اسوة بشعوب العالم.

ويمكن اعتبار «يوم الارض» (١٩٧٦)، الذي فجّر احداثه فلسطينيو المناطق المحتلة العام ١٩٤٨، وامتد ليشمل المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، والشتات الفلسطيني، اليوم الوطني الاول في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة الذي توج نضالها المعاصر، باعتبار ان النضال الوطني انما يدور على الارض، ومن اجلها. كما اشار ذلك اليوم الى المساحة الجغرافية المستهدفة للنضال الفلسطيني.

ومع تقادم الاحتلال الاسرائيلي، الذي بلغ اربعين عاماً في بعض المناطق الفلسطينية، وناف على العشرين في بعضها الآخر، نشأ جيل فلسطيني، خاصة في المناطق المحتلة بعد العام ١٩٦٧، يفتقر الى الهوية المدنية، بعد فقدانه الهوية المدنية الاردنية التي حملها آباؤه، ووجد، رداً على ذلك، في

الالتجاء الى الهوية السياسية مخرجاً لوضعه.

ومنذ العام ١٩٨٥، بدأت تظهر في الارض الفلسطينية المحتلة نشاطات سياسية وعسكرية موازية للنشاط السياسي والعسكري الذي تمارسه امتدادات م.ت.ف. التنظيمية، دون ان تتعارض معها (ترافق ذلك مع حصار مخيمات لبنان من قبل حركة «امل» المدعومة من سوريا). واكدت تلك النشاطات والقائمون بها انها انما تصب في المجرى العام لنشاط م.ت.ف. وبرز كنشاط عسكري الى جانب التظاهرات الطلابية، ما عرف باسم «ثورة السكاكين» التي اقلقت الاوساط الامنية الاسرائيلية طوال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦؛ وكانت التظاهرات الطلابية الفلسطينية داخل الارض المحتلة تعبّر عن احتجاجها على استمرار الاحتلال الاسرائيلي لها، وعن احتجاجها على محاصرة المخيمات الفلسطينية في لبنان في آن. وساهم فلسطينيو المناطق المحتلة العام ١٩٤٨، بدورهم، في انشطة الاحتجاج تلك، بقدر ما سمحت لهم الظروف الخاصة بذلك.

ويمثل الجيل الحالي في الارض الفلسطينية المحتلة، سواء من ولدوا بعد حرب العام ١٩٦٧ أو من كانوا اطفالاً حين وقوعها، أكثر من ٦٠ بالمئة من سكان تلك المناطق؛ وقرر ان يواجه الاحتلال الاسرائيلي كفلسطيني، رافعاً الهوية السياسية التي مثلت م.ت.ف. رمزها، وبدأ صراعاً مفتوحاً تحت شعار «اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة». وحركة التاريخ العامة لشعب من الشعوب، عند نقطة اكتمال معينة، تعبر عن نفسها كفعل جماعي (ثورة). وهكذا يبدو ان انتفاضة الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، التي تفجرت في ١٩٨٧/١٢/٩، هي محصلة الوعي الذاتي لفلسطينيي تلك المناطق بخصوصيتهم الوطنية تحت تأثير العوامل الموضوعية التي اسلفنا ذكرها؛ وهي (الانتفاضة) الابداع الفلسطيني الجديد للشخصية الوطنية الفلسطينية، كوسيلة لتحقيق «الوطن الفلسطيني»، الذي رفعته الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة شعاراً وهدفاً لها.

وهذا الجيل بقدر ما هو جيل الاحتلال، فهو جيل م.ت.ف. ومواقف الشخصيات الوطنية الفلسطينية داخل الارض المحتلة، وقيادة الانتفاضة، والتزامها بتوجيهات م.ت.ف. السياسية لا تقبل التأويل في غير الاتجاه الذي سلف ذكره. ويمكن القول ان انطلاقة الكفاح المسلح الفلسطيني في العام ١٩٦٥ من خارج فلسطين ولدت انطلاقة الشعب الفلسطيني في ١٩٨٧ من داخل فلسطين نحو اقامة «دولة فلسطين»، ونعارض بذلك القائلين ان الانتفاضة الفلسطينية جاءت «رد فعل» على قمة عمان العربية (١٩٨٧/١١/٨) والقمة السوفياتية ـ الاميركية (١٩٨٧/١٢/٧)، لنرى فيها فعلاً فلسطينياً ـ والثورة فعل ـ للخلاص من مجمل ما يعانيه الفلسطينيون داخل الارض المحتلة وخارجها. وقد فرض هذا الفعل الفلسطيني نفسه على جدول اهتمامات دول المنطقة العربية، وعلى اسرائيل، وعلى العالم، ووضع القضية الفلسطينية، مرة أخرى، بنداً اولاً يقتضي توفير الاستقرار في هذه المنطقة ايجاد حل لها؛ فالانتفاضة الفلسطينية، كما قال القائد الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد)، ليست من اجل الوصول الى المؤتمر الدولي، بل من اجل اجبار اسرائيل على الانسحاب، ومن اجل ان يبقى القرار فلسطينياً، وان يبقى هو القرار المصيري.

السياسات المعلنة لحل القضية الفلسطينية

توصّلت الدول العظمى مرتين الى اتفاق على حل القضية الفلسطينية. الاولى في العام ١٩٤٧: تم الاتفاق على تقسيم فلسطين الى دولتين، يهودية وعربية؛ وقامت على اساس ذلك القرار دولة

اسرائيل، بعد انسحاب بريطانيا من فلسطين في ١٥/٥/١٩٤٨؛ ولم تقم دولة فلسطينية، على الرغم من محاولات الحركة الوطنية الفلسطينية، آنذاك، اقامة مثل هذه الدولة (حكومة عموم فلسطين)، وذلك لأسباب عدة، أهمها: ضعف الحركة الوطنية الفلسطينية، في حينه، وارتهانها للتأثير العربي واتكالها عليه، الذي اعاق، بدوره، نشوء دولة فلسطينية. والثانية بعد حرب العام ١٩٦٧: في ٢٢/١١/ ١٩٦٧ توصّلت الدول العظمى، أيضاً، الى اتفاق على تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي وفق قرار حمل الرقم ٢٤٢، وادخلت القضية الفلسطينية في اطاره، بما هي قضية لاجئين. وقد اصدر قرار آخر، لا يضيف شيئاً، انما يؤكد القرار السابق، وحمل الرقم ٣٣٨، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣.

وبنهوض الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة (م.ت.ف.) وحضورها قوة سياسية على ساحة الشرق الاوسط، تمكنت من اعادة الاعتبار دولياً الى القضية الفلسطينية، بما هي قضية شعب له حق تقرير المصير؛ وتمكنت، بدعم من حلفائها، الدول العربية ودول كتلة عدم الانحياز ودول الكتلة الاشتراكية، من استصدار عدد من القرارات عبر الجمعية العامة للامم المتحدة، أهمها القرار ٣٢٣٦ الذي أكد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني (١٩٧٤)؛ والقرار ٣٣٧٥ الذي نص «على دعوة م.ت.ف. الى الاشتراك في جميع الجهود والمؤتمرات التي تعقد بشأن الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة وعلى قدم المساواة مع سائر الاطراف». لكنها (م.ت.ف.) لم تتمكن من استصدار أي قرار من مجلس الامن الدولي بهذا الخصوص، بسبب حق النقض «الفيتو» الاميركي. ومع تفجّر الانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة وتعاظمها، ورداً على الممارسات الاسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين هناك، أصدر مجلس الامن الدولي القرار الرقم ٦٠٥ (١٩٨٨) الذي حدد، كلما اقتضى النص، الارض المحتلة بـ «الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس»، وسمّى السلطة الاسرائيلية بـ «السلطة القائمة بالاحتلال»؛ وهذه التعابير تعتبر اعترافاً ضمنياً بالموضوع الفلسطيني كقضية وطنية وتحديداً جغرافياً لمجاله. كما اقرت الجمعية العامة للامم المتحدة، رسمياً، منذ العام ١٩٨٣، عقد مؤتمر دولي، تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي الى جانب الاطراف كافة المعنية بمشكلة الشرق الاوسط، كوسيلة للبحث في حل المشكلة.

وقد اقتصرنا في العرض السابق على القرارات التي هناك اجماع دولي بشأنها. ويعتبر، حالياً، القرار ٢٤٢، عالمياً وعربياً، هو الارضية المطروحة للحوار حول التسوية السياسية، وتختلف الاطراف المعنية مباشرة على تفسيره؛ وهو مرفوض فلسطينياً.

وقد أعاق التوصل الى تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومن ثم الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، عنصران اساسيان: الاول طبيعة الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، والتابع له الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ والثاني التنافس العالمي على الاستئثار بالهيمنة على هذه المنطقة من العالم، نظراً الى اهميتها الجيو ـ سياسية، ولقيمتها الاقتصادية كخزان للطاقة الرخيصة (النفط). فالمشروع الصهيوني يفترض ان من حق اي يهودي القدوم الى فلسطين والاستيطان بها واكتساب صفة المواطنية (قانون العودة)؛ كما يفترض نفسه جزءاً من مشروع الغرب الكوني، الذي اعتبر المشروع الصهيوني، أيضاً، امتداداً له؛ ولذا كان سهلاً انتقال الولاء الصهيوني من بريطانيا الى الولايات المتحدة الاميركية، التي تزعمت المعسكر الغربي بعد الحرب العالمية الثانية، وتبنت، بدورها، المشروع الصهيوني الذي تمثل في انشاء دولة اسرائيل، ودعمتها. ومنذ اواسط الستينات، وتحديداً بعد حرب العام ١٩٦٧، شكل الدعم الاميركي، المادي والمعنوي، السند الاساسي لاستمرار قوة اسرائيل

وتفوقها في الشرق الاوسط ، والذي وصل الى مستوى الاتفاق الاستراتيجي معها (١٩٨١)، مما يعني أن اسرائيل اصبحت في الاطار الكوني للاستراتيجية الاميركية جزءاً عضوياً فيها، كقوة قابلة للتشغيل. وعلى ذلك، يعتبر الموقف الاميركي من التسوية السياسية للصراع العربي ـ الاسرائيلي أقرب الى الموقف الاسرائيلي الرسمي، الذي يرفض ، بالمطلق، النظر الى القضية الفلسطينية كقضية وطنية لشعب له حق تقرير المصير؛ وبالتالي، يعارض، بالمطلق، أيضاً، قيام دولة فلسطينية الى جانب دولة اسرائيل. وهذا الموقف من مسألة الدولة الفلسطينية يتفق عليه الحزبان الكبيران في اسرائيل، وخلافهما حول شكل اخراج عدم السماح بقيام دولة فلسطينية؛ اذ يرى حزب العمل الاسرائيلي ان ذلك ممكن بالاتفاق مع الاردن (الخيار الاردني) الذي عليه ان يتولى مسؤولية المناطق المكتظة بالسكان الفلسطينيين (حفاظاً على نقاء الدولة اليهودية) في اطار التسوية السلمية معه؛ بينما يرى الليكود ان من مصلحة اسرائيل الاحتفاظ بكامل فلسطين كاحتياط للاستيطان اليهودي (الحفاظ على الوضع الراهن)؛ اما بالنسبة الى الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، فتتراوح طروحات الليكود واليمين الصهيوني، عموماً، بين بقائهم كبشر، دون حقوق (قوة عمل رخيصة)، وبين طردهم الى الدول العربية. ويتقاطع الموقف الاميركي مع الموقف الاسرائيلي في عدم قبوله بقيام دولة فلسطينية (تصريح وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، خلال جولته الاخيرة في نيسان ـ ابريل ١٩٨٨)، مقابل رؤيته الى حق تقرير المصير الفلسطيني في اطار الاتحاد مع الاردن، الذي يرى بعض الاوساط الاسرائيلية انها الدولة الفلسطينية، وانها التعبير العملي لمشروع تقسيم «أرض ـ اسرائيل» (شارون).

وتحاول السياسة الاميركية، في اطار استراتيجيتها الكونية، السعي الى التوفيق بين الطروحات الاسرائيلية والمطالب الرسمية العربية، التي يعتبر سقف الاخيرة مشروع قمة فاس(١٩٨٢) للسلام، الذي نص، من بين ما نص عليه، وجوب اقامة دولة فلسطينية مستقلة، دون ان يحدد الجغرافيا التي ستشملها هذه الدولة، وحّدها الادنى تنفيذ القرار ٢٤٢ الذي يتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين. وقد منع التباين في السياسات الرسمية العربية والمصالح القطرية الضيقة، من التمسك بالاستراتيجية المعلنة في مشروع فاس، مما فتح المجال لما يمكن اعتباره «اختراقاً» أميركياً لهذه الاستراتيجية؛ وهو اختراق مقبول من معظم الحكومات العربية، حيث وضح ذلك خلال الاستقبال العربي لمبادرة شولتس التي طرحها وزير الخارجية الاميركية بعد تصاعد الانتفاضة في الارض الفلسطينية المحتلة والتعاطي الايجابي معها، من جهة، والضغط على م.ت.ف. من جهة اخرى، كي تقترب من المشروع الاميركي الذي يطالب م.ت.ف. بالاعتراف بحق اسرائيل في الوجود وقبول القرار ٢٤٢ كأساس للتسوية، والتنسيق مع الاردن لدخول المفاوضات مع اسرائيل حول التسوية.

وقد ردّت م.ت.ف. على الضغوط العربية باعلان تمسّكها بمشروع فاس العربي للسلام، وبقرارات قمة الرباط حول التمثيل الفلسطيني؛ في المقابل، اعلنت استعدادها للمشاركة في وفد عربي موحد الى المفاوضات؛ ورفضت، باصرار، العروض الاميركية، وامتنع مواطنوها في الاراضي الفلسطينية المحتلة عن لقاء وزير الخارجية الاميركية، عند زيارته لفلسطين المحتلة، امتثالاً لموقف م.ت.ف. المعلن، والذي يطالب باضافة حق تقرير المصير الى بنود القرار ٢٤٢، كي يصبح مقبولاً من الشعب الفلسطيني كأرضية للتسوية. فالاستراتيجية الفلسطينية، التي يلخّصها تكرار رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. لتصريحه بقبول م.ت.ف. قرارات الامم المتحدة كافة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، بما فيها القرار ٢٤٢، تحدد ان سقف هذه الاستراتيجية السياسية هو اقامة دولة فلسطينية مستقلة على اساس قرار التقسيم للعام ١٩٤٧؛ وحّدها الادنى اقامة مثل هذه الدولة

على اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. وفي اطار التكتيك السياسي، تطرح م.ت.ف. امكان اتحاد مثل هذه الدولة الفلسطينية مع الاردن؛ كما تطرح خياراً استراتيجياً آخر، وهو قيام دولة فلسطينية ديمقراطية على كامل فلسطين (خطاب عرفات في الامم المتحدة العام ١٩٧٤) يتساوى فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون كمواطنين، وهو كما اسماه عرفات، في حينه، حلم؛ وبذلك تشكل السياسة الفلسطينية، بمرونتها، محاولة للاقتراب والتماس مع المشاريع المطروحة للتسوية السياسية كافة، مع التمسك بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، الذي يعني اقامة دولته المستقلة.

يبقى الغائب الحاضر على ساحة الشرق الاوسط السياسية، وهو الاتحاد السوفياتي، الذي شكّل، بالنسبة الى بعض الانظمة العربية، احتياطاً موازياً، وان بدرجة أقل شأناً، للولايات المتحدة. فالاقتراب العربي من السياسية السوفياتية ارتهن بالابتعاد من السياسة الاميركية كرد فعل عليها، وليس كفعل عربي في اطار استراتيجية محددة، حيث لا وجود لمثل هذه الاستراتيجية، واذا وجدت، عرضاً، فلا يوجد التزام بها؛ ولذا، يصبح الاساس موقف هذا القطر العربي، او ذاك، من السياسة الاميركية، فتدفع به نحو الاقتراب من الاتحاد السوفياتي أو الابتعاد منه، بين حين وآخر، تبعاً للاقتراب أو التباعد مع الولايات المتحدة. يحاول الاتحاد السوفياتي، بدوره، كوسيلة للضغط على الولايات المتحدة، رسم سياساته الخارجية الخاصة بالشرق الاوسط بما يقارب التطابق مع السياسات العربية المعلنة. وباعتباره مرفوضاً من المشروع الرأسمالي الكوني، تسعى الولايات المتحدة الى التوفيق، قدر الامكان، بين العرب واسرائيل، كي تغلق الباب في وجه احتمال تغلغل الاتحاد السوفياتي الى هذه المنطقة من العالم، ليقينها ان الحكومات العربية واسرائيل يمكن ان تكون في صلب مشروعها الكوني. وعلى ذلك، فان الاتحاد السوفياتي يتقاطع مع «المرفوض» الآخر في المنطقة، وهو الشعب الفلسطيني، لكنه (الاتحاد السوفياتي)، كدولة، قاصر عن فتح تعاون واسع مع م.ت.ف. ممثل الشعب الفلسطيني، كونها ثورة بلا ارض؛ ولذا، فهو مضطر الى التعامل معها من خلال الانظمة العربية الاخرى الاقرب اليها، مما يجعل هذا التعاون مرهوناً بعلاقات م.ت.ف. مع الانظمة العربية المتقاربة مع الاتحاد السوفياتي. وهذا الوضع يشكل ورقة ضغط مزدوجة الفاعلية على كلا المرفوضين من التسوية السياسية للشرق الاوسط. لكن الاتحاد السوفياتي يستطيع، بثقله العالمي وتأثيره في مناطق أخرى من العالم، التعاطي مع الولايات المتحدة والمساومة معها كي يبقى في صورة الوضع في الشرق الاوسط، حتى ولو كان طرفاً غير رئيس. وبدا تشكل علاقة م.ت.ف. بالاتحاد السوفياتي بعداً استراتيجياً كونياً، يمكن تشغيله لمصلحة الطرفين، اذا التزم كل منهما بالآخر.

الانتفاضة الفلسطينية: دم جديد

ان الانتفاضة الفلسطينية الاخيرة التي تجاوزت، بطول استمرارها وادارتها للصراع مع اسرائيل واهدافها، الحالات العفوية، او المدروسة، المحدودة التي شهدتها الارض الفلسطينية المحتلة في فترات سابقة، تعيد معادلة الصراع على ارض فلسطين الى عناصره البسيطة : الشعب الفلسطيني في مواجهة الاستيطان الصهيوني (يشبهها البعض بثورة ١٩٣٦) وسلطته السياسية والعسكرية، دولة اسرائيل، مما الزم العناصر الاخرى، العالمية والعربية، بالعودة الى التعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها جوهر مشكلة الشرق الاوسط، وفتيل تفجير المنطقة ككل؛ فنشطت المساعي السياسية الاميركية، والعربية، لتهدئة الانتفاضة؛ الاولى لانقاذ اسرائيل؛ والثانية خوفاً من انتشارها الى الجوار العربي، حسب تعليقات بعض المراقبين؛ فبدأ طرح المبادارت السياسية وجدولة تنفيذها، زمنياً،

للتسوية السياسية (مبادرتا مبارك وشولتس)؛ كما نشطت، في موازاتها، آلة القمع العسكرية الاسرائيلية لـ «اعادة الهدوء»، حيث لا يمكن البحث في الحلول السياسية تحت ضغط التهديد»، حسب تعبير المسؤولين الاسرائيليين؛ فجاء الرد الفلسطيني ، في بيانات القيادة الموحدة للانتفاضة، قاطعاً: الانسحاب الاسرائيلي أولاً؛ ومن ثم يمكن البحث في اشكال اخراج عملية التسوية السياسية. وعبّر تمسك جماهير الانتفاضة وقيادتها بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً لها، عن مدى تبلور الشخصية الوطنية الفلسطينية وتماسكها؛ وبالتالي رفضها للحلول الجزئية لهذا الجزء من الشعب الفلسطيني أو ذاك؛ فالارض الفلسطينية والمنفى الفلسطيني «وحدة غير قابلة للقسمة»، في حين اقتصرت الطروحات السياسية الجديدة ـ القديمة، العربية والعالمية، على مشاريع للبحث في مسألة الارض الفلسطينية المحتلة ومن عليها. ويعتبر الخلاف حول مسألة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي، فيما لو تقرر له الانعقاد، تعبيراً عن تباين الاتجاهات حول توجهات الحل السياسي لهذه القضية.

وبغض النظر عن امكان استمرار الانتفاضة الحالية، أو توقفها، فهي تطرح اسلوباً جديداً في الصراع مع العدو الصهيوني، متحرراً من القيود العربية، أولاً، التي مورست على الفلسطينيين منذ ثورة ١٩٣٦ حتى الآن؛ كما انه تمكن (الاسلوب) من تحييد فاعلية القوة الاسرائيلية بالشكل الذي اعتادت اسرائيل استخدامه ضد الانظمة العربية وقوات م.ت.ف. اضافة الى انها استثارت عطف الرأي العام العالمي، وبالتالي تأييده؛ كما جعلت المجتمع الاسرائيلي يتلمّس أزمته في استمرار فرض سيطرته على الفلسطينيين، حسبما تشير تعليقات بعض افراد النخبة الاسرائيلية السياسية، والفكرية. وبذلك استطاع الدم الفلسطيني الجديد الذي غذت به الانتفاضة الثورة الفلسطينية ان يشحنها بقدر اكبر من العافية، ويوفر لها القدرة على التحرك السياسي بقوة اكبر وآفاق ارحب واوضح.

وقد حددت الانتفاضة، بقدرتها على الاحتمال والمواجهة، وبطروحاتها السياسية المعلنة، وبنظام ادارتها للصراع مع العدو الصهيوني، ان معركة الصراع من اجل انشاء الوطن الفلسطيني قد بدأت على ارض فلسطين؛ وهي بذلك تطرح على نفسها وعلى عدوها الخيارات الحادة التي تقتضي المراجعة، من قبل الصهيونيين والفلسطينيين، لطروحات كل منهما التي شكلت ارضية الاستقطاب لكلا الشعبين. فاسرائيل، كأداة لاستكمال انجاز المشروع الصهيوني، غير قادرة على فرض سيطرتها الى الابد على الشعب الفلسطيني المتواجد على ارض فلسطين.

لقد فتحت الانتفاضة الفلسطينية الاخيرة معركة «عض الاصابع» بين الشعب الفلسطيني وعدوه الصهيوني. وكما ان الحرب تقع بين الاعداء، فان السلام يعقد بين الاعداء، أيضاً؛ والسلام يقتضي التفاوض بين الاعداء بالواسطة أو مباشرة، حسب مستوى العداء. فهل يشكل تقارب العملاقين الارضية لاتفاق فيما بينهما على ان يكونا الواسطة التي تدفع بالطرفين، الاسرائيلي والفلسطيني، الى مائدة المفاوضات، التي يقتضي الوصول اليها.

وبانتظار ان يقلع قادة المؤسسة الاسرائيلية عن العنت الذي شكل ارضية لممارساتهم قبل وبعد انشاء دولة اسرائيل، ومن ثم استخدام عقولهم للخروج من الآفاق الضيقة التي لا تتجاوز مسافة انوفهم؛ فالطروحات الفلسطينية واضحة والخيارات محددة، وليس لدى الفلسطينيين ما يخسرونه أكثر مما خسروا.

سياسات دول الطوق العربية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤ ـ ١٩٨٢)

حسين حجازي

ربما لم يتوفر لقضية ان شغلت حيّزاً من الاهتمام والجدل في اوساط الرأي العام الفلسطيني، على النحو الذي استغرقه النقاش بصدد العلاقة الفلسطينية مع الدول العربية المحيطة بفلسطين، والذي درج على تسميتها بدول الطوق. ان هذا الاهتمام يجد دافعه، اساساً، في طبيعة التشابك والتداخل كسمة حتمية لهذه العلاقة، التي يجعل منها معطى قائماً بذاته. بيد انه توجد عوامل عديدة ساهمت، في الماضي، كما هو الحال في الوقت الراهن، في اضفاء مسحة من التراجيديا على هذه العلاقة، التي كانت طوال الماضي مثقلة بالتوتر المتبادل، وتكتنفها مشاعر الاحباط وخيبات الامل، الامر الذي ولد نوعاً من الاقتناع، ليس في صفوف النخب السياسية الفلسطينية فسحب، وانما بقدر لا يقل على المستوى الشعبي أيضاً، بأن بعض تلك الدول لم يكن اسهامه أقل في التسبب في المحنة الدائمة التي واجهتها القضية الفلسطينية.

ان ثقل هذا الاحباط، والتوتر، ناتج، بصورة اساسية، عن تراكم طويل من التفاعل المتبادل، اتسم، عموماً، بالسلبية؛ قد تنوعت مظاهره باشكال عدة، بدءاً من فرض الوصاية القسرية على الفلسطينيين ومحاولة اقصائهم وحرمانهم من التعبير الذاتي عن هويتهم المستقلة، كما تجلى ذلك في الفترة الممتدة طوال الخمسينات وحتى بداية الستينات، مروراً بوسائل الضغط العسكري، والسياسي، الذي مارسه بعض هذه الدول على الفلسطينيين، خلال مسلسل الحروب والتصفيات الدامية، كما حدث في «أيلول الاسود» ١٩٧٠ و ١٩٧١، في الاردن، وفي لبنان خلال المراحل المختلفة للحرب الاهلية اللبنانية، والتي وصلت ذروتها، أخيراً، في الحصار الذي استمر نحو ثلاث سنوات على المخيمات الفلسطينية، وهو الحصار الذي تجاوز وقتاً أطول من الحصار الشهير الذي تعرضت له مدينة ستالينغراد، دون ان نتجاهل الاشكال الاخرى للاعيب السياسية بين هذه البلدان، التي جعلت من القضية الفلسطينية ميداناً لمزايداتها السياسية، وتنافساتها البهلوانية، وحاولت ان تفرض هيمنتها على المنظمة لالحاقها بهذا الاتجاه أو ذاك، في ظل بروز وطغيان النزعة الاقليمية.

قصارى القول، لقد كان مسار العلاقة بين المنظمة وتلك البلدان مخيباً للآمال والتوقعات بصورة عامة. والحال، ان البحث عن تبريرات لتأكيد هذه الاستنتاجات، غير السارة، ليس هدفاً جديراً بالاهتمام؛ اذ ان التجربة العربية عموماً، على صعيد العلاقات العربية ـ العربية، ليست أفضل حالاً؛ وهكذا يجدر ان ننظر الى تجربة العلاقة بين المنظمة ودول الطوق، باعتبارها غير مستثناة من القاعدة، وان كانت هذه العلاقة اتسمت باشكال مضاعفة على نحو استثنائي. ومع ذلك، فليس من

السهل التأكد من ان توجيه البحث ضمن منظور أكثر شمولية هو الاسلوب الامثل. بيد ان هذا الاجراء يبقى ضرورياً، ويصعب الاستغناء عنه، من اجل توفير بنية المفاهيم النظرية التي تساعد في ايضاح الافتراضات التي يقوم عليها هذا البحث. ودون المزيد من الاستطراد حول هذا الجانب من المشكلة، فاننا سوف نلجأ الى الاشارة، بصورة مقتضبة، الى أهم هذه الافتراضات، التي تمثل، من وجهة نظرنا، أطاراً ضرورياً لفهم بعض مصادر التوتر في هذه الاشكالية:

○ التأثير الذي يمارسه نموذج بنية الدولة العربية في التوتر داخل اطار النظام العربي، وعلى محور العلاقة التي تربط الدول المعنية بالمنظمة. ان الانعكاس المباشر لهذا العامل يتمثل في صعوبة النظر الى هذه الدول بكونها وحدات متسقة ومتماسكة، وانما باعتبارها تمثل نخباً سياسية وافراداً (رؤساء وحكاماً) بالدرجة الاولى؛ حيث في غياب نظام مؤسسي حديث ومتكامل، ينحصر القرار السياسي في ايدي قلة من الاشخاص، واحياناً في يد شخص واحد، دون ان تتأثر صناعة القرار، غالباً، بتأثير الحقائق، والمصالح الفعلية الواقعية[1]، بقدر ما يتأثر ذلك بضرورات المحافظة على ديمومة نظام الحكم القائم، واستمرار سيطرته. وبهذا المعنى، يمكن تفسير المرونة، والتبدل السريع، في المواقف، التي يصعب اخضاعها لقانون ثابت، أو منطقي احياناً، على صعيد المعرفة والتوقع أو التنبؤ. كما ان هذا العامل يلقي الضوء على تفسير النشأة السريعة للتحالفات، وتفككها كذلك.

○ ان طابع التوتر الذي يميز نمط التفاعل هذا، يلعب الدور الاساس في التأثير في صوغ المواقف من المسألة الفلسطينية. وفي هذا المجال، فان المتغيرات الاساسية التي تؤثر في مسار العلاقة مع المنظمة وفي العملية السياسية تتناول درجة التجانس في توزيع القوة داخل دول هذا المحور، وطبيعة الاستقطابات، وانماط التحالفات، ومستوى التنافس، ودرجة الاتفاق في اللحظة الراهنة، واخيراً اشكالية النزعة الاقليمية، التي يؤشر بروزها الى تغليب مصلحة الدولة الاقليمية على حساب العمل الجماعي.

○ اما الافتراض الثالث، فهو يقوم على الادعاء بأن التصادم الفلسطيني مع تلك البلدان لا ينشأ، فقط، بسبب عدم الاتساق في الاهداف، وانما، أساساً، بعدم القدرة على التوفيق بين الاعتبارات التي تطرحها بنية الدولة (بغض النظر عن اشكالية تكوينها) وبين بنية المنظمة. ان المعادلة الناشئة عن هذا التعارض «تتخطى الدلالة المباشرة والمجردة، بين نزعة دولتيه محافظة، ونزعة ثورية قائمة على الرفض أساساً. ذلك ان العجز العربي في حل المشكلة الفلسطينية يفاقم من تأثير هذا التعارض الى الحدود القصوى. والنتيجة التي قاد اليها هذا الوضع في الماضي، عبرت عنها الحروب الاهلية متعددة الشكل، التي كانت المنظمة ودول الطوق اطرافاً اساسية فيها.

○ والافتراض الرابع مبني على حقيقة لم تستأثر غالباً بالتحليل العميق، وهي ان الاستراتيجية العربية تظهر اهتماماً بحل مشاكلها الذاتية مع اسرائيل يفوق الاهتمام الذي تبديه لمراعاة المصالح الفلسطينية. وفي هذا السياق، فان التصعيد والمجابهة مع اسرائيل غالباً ما يكونان رداً على استفزازات اسرائيل، أكثر مما ينطوي على استعداد أصيل للمبادرة في التصعيد وتحمّل تبعاته، وهو الامر الذي يؤدي، باستمرار، الى جعل هذه الدول تسعى الى فرض نوع من الرقابة والسيطرة على المنظمة، للحد من دفع الامور نحو تصعيد عسكري، وذلك بالعمل على الحد من نشاط المنظمة العسكري، خصوصاً عبر حدود هذه البلدان مع اسرائيل. وهذا يجد تعبيراً واضحاً عنه في كون المجابهة الوحيدة عبر الحدود تمت من الاردن خلال تواجد المنظمة بصورة قوية؛ وان الحدود الوحيدة التي ظلت، بعد ذلك، مفتوحة أمام المقاومة الفلسطينية هي لبنان، وذلك بسبب ضعف السلطة اللبنانية أساساً.

○ وهناك مسألة اخرى لم تستأثر بالقدر الكافي من الاهتمام؛ وهذه تتعلق، أساساً، بالتمييز

التقليـدي الشـائع، الذي يقيم في الاطار العربي عموماً فصلاً ايديولوجياً بين معسكرين، أحدهما محافظ والآخر راديكالي. والمسألة الجديرة بالاهتمام ليست صحة انطباق هذا التقويم من الناحية الواقعية، وانما في كون ان هذا التقويم لم يجر التدقيق فيه بصورة كافية، فيما يتعلق بعلاقته وتأثيره الفعلي في مسار العلاقة مع المنظمة. ونود ان نشير، في هذا الصدد، الى اننا نتبنى افتراضاً مؤداه ان هذا التمايز لم يكن يحمل تغييراً جوهرياً على الصورة الكلية لهذا المسار؛ اذ ان تجربة علاقة م.ت.ف. بدول المعسكر الراديكالي ـ كما تجلّى، مثلاً، خلال تجربتها الطويلة مع سوريا، أو مصر، في فترات معينة ـ لم تكن تحمل نتائج مشجعة على ان انتظام العلاقة كان، هنا، يتم بصورة أفضل.

○ واخيراً، ان الافتراض القائل ان بعض السياسات العربية تحكمه اللاعقلانية، نتيجة عدم الانسجام بين الاهداف ـ المصالح القومية العليا ـ والوسائل والافكار المتبعة لتحقيقها، هو افتراض ينبغي الالحاح عليه، لفهم ابعاد هذه الالاعيب السياسة التي لا تخلو، احياناً، من مظاهر بهلوانية وعبثيـة، ولاستيعـاب ما تنطوي عليه الاجراءات والمواقف من سمات التخبط والخلو من التخطيط والمسؤولية في كثير من الاحيان.

ان مسار العلاقة الفلسطينية مع دول الطوق العربية، خلال العقدين الماضيين، يمكن اعتباره نموذجاً ساطعاً عن التعبير عن غياب العقلانية والواقعية السياسية، حيث تغدو الحروب الجانبية بديلاً وتعويضاً عن الفشل في بناء اسس علاقات تستطيع الحفاظ على القدر المعقول من توحيد الجهود وتكاملها في مواجهة التحديات، سواء أكانت هذه التحديات سياسية ـ امنية تتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي أم اقتصادية تنموية تتعلق بمجابهة مشكلات حضارية.

ولا شك في ان غياب مثل هذه الواقعية السياسية هو من الاسباب التي اسهمت في قابلية هذه الدول على التراجع باستمرار، وقللت، في الماضي، من قدرتها على الاستفادة من الظروف والمناخات المواتية. والمثل الابرز سطوعاً على ذلك حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣؛ حيث لم تتمكن دول الطوق العربية، مجتمعة ومنفردة، من الاستفادة من هذا المتغير، حين كان ممكناً احداث تعديلات جذرية في المسارين، السياسي والاقتصادي.

العناق المتجدد

ان التطور الذي اتخذه مسار الاحداث، هو، وحده، الذي ربما يتيح لنا، اليوم، ان نرى في ذلك الاعلان الصادر في الاسكندرية، خريف العام ١٩٦٤، عن مؤتمر القمة العربي الثاني، الذي أيد الدعوة الى انشاء منظمة التحرير الفلسطينية، نقطة انعطاف جذرية في مسار الاحداث السياسية في المنـطقـة؛ باعتبـار ان ذلك انـطوى على عمليـة اعـادة تصحيح الانكسار الذي تأتّى عن تغييب الفلسـطينيـين، واقصـائهم عن المشاركة في رسم التوجهات السياسية المتعلقة بمصيرهم. بيد ان الدوافع السياسية، والمصالح، والاعتبارات الاخرى، أي، باختصار، الملابسات التي أملت اتخاذ هذه الخطوة «الثورية» لم تكن، في الواقع، تهدف الى، أو تصب في، مثل هذا التعديل الجذري في صورة الوضع السائد، منذ الهزيمة العربية العام ١٩٤٨، بقدر ما كان يتعلق ذلك بمحاولة من جانب بعض الدول العـربيـة في ذلك الوقت، لاسيمـا مصر، احتواء تفاعلات بدأت في البروز، التقت «المصلحة المشتركة» على التعامل معها بصورة مغايرة. ان هذا الالتباس الذي رافق عملية ظهور م.ت.ف. الى حيّـز الواقع الرسمي السياسي، والشعبي، لتصبح، منذ ذلك الوقت، احدى الحقائق السياسية في المنطقة، يتوجب ان يظل في البال، لفهم السياق المتناقض الذي اتخذته الاحداث فيما بعد.

فقد كان من الصعب، في اواسط الستينات، الادعاء بأن أنشاء م.ت.ف. يمكن ان ينطوي على تغيير جوهري في تعاطي الدول العربية، ولا سيما تلك التي ظلت تحتفظ باجزاء من الاراضي الفلسطينية، كالاردن ومصر، ازاء المسألة الفلسطينية. ذلك ان انشاء «الكيان الفلسطيني»، وهو التعبير السياسي المرادف للمنظمة، لم يرتبط، فعلاً، بتخلي الاردن ومصر عن احتكار التمثيل السياسي الفلسطيني، أو ترافق بالسعي الى تسهيل مهمة المنظمة في ممارسة سيادتها السياسية على الاجزاء التي ضمنتها هاتان الدولتان. هذه السيادة التي لو تحققت، لربما تغير مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي بصورة جذرية.

والواقع، ان من الصعب فهم هذا المسار المتعارض في السياسة العربية، الذي ايد انشاء هيئة تمثيلية فلسطينية، في الوقت الذي رفض المساس بالوضع القائم. والمجال الوحيد الذي يمكن البحث فيه لتفسير هذا التعارض، ربما يمكن العثور عليه في تحليل الدوافع التي أملت على الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر تصدُّر الدعوة الى انشاء المنظمة، وهذا ما ينبغي ان نتوجه للبحث عنه في الظروف السياسية التي مهّدت ورافقت الاعلان عن انشاء م.ت.ف.

كانت السنوات الاولى من الستينات تحمل في طياتها مؤشرات غير مريحة للرئيس عبدالناصر؛ فبعد مرور ثلاث سنوات، فقط، على انطلاقة أول تجربة وحدوية عربية بين مصر وسوريا، انهارت هذه التجربة بصورة مدوّية، لتخلّف وراءها سحابة من الانشقاقات، والعداوات، داخل العالم العربي؛ كما أدى السقوط السريع لتجربة الوحدة، الى طرح ظلال كثيفة من الشك على مصداقية المقاربة الناصرية، ليس فقط من جانب الدول العربية المحافظة، المناهضة لسياسة الرئيس المصري بصورة تقليدية، وانما، أيضاً، من جانب حزب البعث الحاكم في سوريا، الذي بدأ، منذ ذلك الوقت، يتجه نحو مخاصمة عبد الناصر، بصورة لا تقل ضراوة عن الدول المحافظة في المعسكر الآخر. وبالقدر ذاته، تقريباً، ترك فشل الوحدة العربية صدمة بالغة الاثر في صفوف النخب السياسية الفلسطينية، أدت الى تكريس القطيعة بين التيارين الرئيسين اللذين انشطرت بينهما الحركة الوطنية الفلسطينية فيما بعد، بغض النظر عن التلاوين الايدولوجية التي اتخذها هذا الانشطار. وعلى الرغم من ان انشاء م.ت.ف. كان بمثابة انتصار للتيار القومي في الحركة الوطنية الفلسطينية، الذي راهن على امكان تحقيق اهداف النضال الوطني الفلسطيني في سياق فعل جماعي عربي قومي، على الصعيد الرسمي، الا انه كان واضحاً، منذ ذلك الوقت، تصاعد تأثير النخب السياسية الفلسطينية الراديكالية، التي اتخذت من فشل التجربة الوحدوية العربية منطلقاً قوياً تستند اليه في موقفها الداعي الى الخروج على اطار الوصاية العربية الرسمية، وتأكيد نزعة فلسطينية استقلالية[٢].

لقد ترتب على هذا الشقاق المزدوج. داخل المعسكر العربي الراديكالي، ومن ثم داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، مغزى سياسي وتاريخي بعيد الاثر؛ اذ للمرة الاولى بدأت تبرز و تتبلور مقاربة سياسية على يسار الرئيس المصري، الذي ظل يمارس احتكاراً طاغياً في التعبير عن التطلعات والصبوات الراديكالية العربية. ولم يكن هذا الامر يقتصر، في ابعاده، على حدود الحملات الاعلامية، كما كان يفعل حزب البعث في سوريا حتى حزيران (يونيو) ١٩٦٧ في التشهير بعبدالناصر، بل ان مصدر التحدي الفعلي، وهذا ما ادركه عبدالناصر والشقيري على حد سواء، كان يأتي من التهديد الذي بدأ الفلسطينيون النشيطون في الدعوة الى الاستقلالية يمثلونه لزعامة كلا الرجلين، لا سيما بعد ان قرن هؤلاء القول بالفعل، وبدأوا في ممارسة خطتهم القائمة على أسلوب الكفاح المسلح

وسيلة لتحرير فلسطين، على غرار حرب العصابات.

والواقـع، لا مناص من الاقرار بأن قدراً كبيراً من الحنكة، والتبصّر، والواقعية، كان يملي على الرئيس المصري ان يقـوم، هو وليس أي زعيم أخر، باتخاذ الخطوة الجريئة، والجسورة، في اعادة اصلاح الانكسار الذي طرأ على سياق الحضور الفلسطيني منذ العام ١٩٤٨. فقد أدرك عبدالناصر ان هذه الخـطوة باتت مطلوبـة لاستدراك ومعالجة النتائج والذيول التي ترتبت على فشل مقاربته السياسية، كما ادرك أمراً آخر لا يقل أهمية، هو انه يتوجب، قبل التوصل الى تحقيق الوحدة العربية، ووضع قرار تحرير فلسطين في الامر اليومي، أقله على مستوى الخطاب السياسي، التوجه، أولاً، الى تحقيق مهمة أكثر تواضعاً، أي نقل النظام العربي من حالة «الحرب الباردة» التي تسود فيه، الى نوع من «التعايش السلمي»؛ وذلك من اجل احتواء العواصف التي بدأت نذرها تهب على المنطقة قبل ان تقتلع كل شيء في طريقها.

ان الدلالة التي اثـارهـا استخـدام الرئيس المصري لمفهوم «التعايش السلمي»، وهو مفهوم سوفياتي الصنع، لم يكن من قبيل التشبيه فقط ؛ اذ ان عبدالناصر كان بدأ هو، أيضاً، بادراك مغزى التحول الذي طرأ في الشرق الاوسط، بعد اغتيال الرئيس الاميركي جون كنيدي العام ١٩٦٣، وتولّي ليندون جونسون الرئاسة في الولايات المتحدة الاميركية. وقد جاءت اشارة الانذار في وقت مبكر، حين تم الاعلان في اسرائيل عن تحويل مياه نهر الاردن، بعد أن قامت هذه بتشغيل «الناقل القطري» لري الاراضي بالمياه[٣]. وقد كان هذا التطور الدراماتيكي دافعاً اساسياً، في ذلك الوقت، الى عقد أول قمة عربية في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤، في القاهرة؛ حيث بدأت نذر البداية الحقيقية لانفجار الحرب الثالثة بين اسرائيل والدول العربية تلوح في سماء المنطقة منذ ذلك الحين[٤].

اذن، لم يكن التهديد المنبعث من العمليات المسلحة التي بدأت «فتح» بها في ذلك الوقت هو الذي أشعـر الرئيس المصري بالخـوف والحذر، لولا ارتباط ذلك بهذين المتغيرين، على المسرحين، الدولي والشرق أوسطي. فلقد اسهم اقصاء خروتشيوف مبكراً عن الكرملين، واغتيال الرئيس كنيدي، في اجهاض أول محاولة بدأت لنقل النظام الدولي من مرحلة الحرب الباردة الى حالة من الانفراج[٥]، فيمـا دفـع الاعلان في اسرائيل عن تحويل مياه نهر الاردن بقفاز التحدي في وجه الدول العربية، والرئيس المصري خصوصاً، لاختبار جدية ومصداقية الرد العربي.

وهكذا، في ظل هذه الظروف شديدة الخطورة، قام الرئيس عبدالناصر باحداث أول تعديل على خطابـه السيـاسي. وهذا التعديل ظهر، أولاً، في اللغة التي استخدمها الرئيس المصري في مخاطبة الفلسطينيين، حين تحدث الى اعضاء الوفد الفلسطيني في قطاع غزة بأبعد من أية توقعات كانت تخطر ببال أحد، مشيراً الى عدم امتلاكه خطة لتحرير فلسطين: «ان من يقول لكم انه يملك خطة لتحرير فلسطين يخدعكم»[٦]. أما المحور الثاني الذي انصب عليه هذا التعديل، فقد اتخذ منحى عملياً، وذلك حين دفـع عبدالناصر بكل قواه لأنشاء م.ت.ف. حيث هدف من ذلك، أساساً، الى ان يضفي على القضية الفلسطينية طابع المؤسسة، لابقاء ذيول وتفاعلات القضية الفلسطينية محصورة في نطاق المؤسسة العربية الرسمية، حتى تسهل مراقبتها والسيطرة عليها. هذا هو السر الاساسي في تزاوج هاتين المؤسستين في تلك اللحظة العاصفة من خريف العام ١٩٦٤، حيث ابصرت م.ت.ف. النور، على بساط مؤتمر القمة العربي، بدعم اساسي من أكبر اقطاب النظام العربي، وبموافقة ألدّ خصوم المنظمة منـذ ذلك الوقت، وهـو الملك الاردني حسـين. لقـد فهم عبـدالنـاصر والعـاهـل الاردني وأحمـد

الشقيري، وبقدر متساو، والذين أصبحوا، فيما بعد، الثلاثي الاكثر ارتباطاً وتأثيراً في مجريات الامور، حدود هذه اللعبة المشتركة. بيد ان كل واحد من هؤلاء حاول ان يجد في التطور الحاصل تحقيقاً لبعض أهدافه. فقد كان انشاء المنظمة يمثل، بالنسبة الى عبدالناصر، جواباً حاسماً عن دعوات حزب البعث في سوريا، ومزايداته، وتشكيكه المستمر في مصداقية عبدالناصر المتهم بالانهزامية والعجز عن القيام بتحرير فلسطين. وهكذا كان وجود المنظمة يوفر غطاء مثالياً لواقعية عبدالناصر اساساً، الذي لم يكن يرى في ذلك الوقت الظروف مواتية لمبادرة عسكرية ضد اسرائيل[٧]؛ كما ان منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تسيطر عليها، أساساً، حركة القومين العرب، الموالية لعبدالناصر، كانت اداة فعالة في يد عبدالناصر، لاضعاف خطر التيار الراديكالي المناوىء له وللشقيري، الذي مثلته حركة «فتح»، التي نظر عبدالناصر اليها بريبة وشك، لم يتبددا الا بعيد الهزيمة العربية في العام ١٩٦٧.

ولكن فيما كان انشاء المنظمة يسلّح عبدالناصر باداة قوية، على الرغم من محدودية فعالية المنظمة واقعياً في ذلك الوقت، ويستند اليها في وجه خصومه في العالم العربي، نظراً الى حساسية القضية الفلسطينية، السياسية والايديولوجية، فان نشأة المنظمة لم تكن أمراً مريحاً بالنسبة الى العاهل الاردني على الاطلاق. فقد كان الاردن، بخلاف ما فعلت مصر في قطاع غزة، وبخلاف ما حدث في سوريا، ولبنان، الدولة الوحيدة التي شجّعت على اندماج الفلسطينيين في الدولة، واعتبرتهم مواطنين اردنيين. وقد كان الهدف من عملية الدمج هذه طمس فكرة الكيان الفلسطيني، والحؤول دون تبلور الشخصية الفلسطينية. وهكذا سعى النظام الهاشمي الى اعطاء الفلسطينيين حقوقاً كأفراد داخل المملكة التي ضُمّت اليها الضفة الغربية، لكنه رفض، في المقابل، اعتبارهم مجموعة[٨]، وجهد لقمع أية تطلعات سياسية للمواطنين الفلسطينيين تنطوي على رفض لعملية الدمج هذه. ولهذا، عمل الملك حسين على تقوية شرق الاردن، والعاصمة عمان، على حساب الضفة الغربية؛ وفعل الشيء ذاته حين قلل من أهمية القدس، باعتبارها تمثل رمزاً في الوجدان الفلسطيني، للارتباط بالقضية والمأساة الفلسطينية، مبرزاً أهمية مدن أخرى، كنابلس والخليل. وهكذا تمكن النظام من ان ينجح في تحويل الصراع، قبل العام ١٩٦٧، من ان يكون بين فلسطينيين واردنيين، أي من مستوى تلبية المطامح الوطنية للفلسطينيين، ليقتصر على المشكلات التي تتعلق بالحقوق الفلسطينية ضمن المملكة.

والواقع، ان اسباباً تاريخية وعوامل جيو ـ استراتيجية مجتمعة تحيط بنشأة الاردن، ومكانته في العالم العربي، قد جعلت النظام الاردني في الماضي، وتجعله، أيضاً، في المستقبل، يبدي تخوفاً تجاه انبعاث الشخصية الفلسطينية، وتحقيق الطموح الفلسطيني، عبر كيان سياسي مستقل. فمن الناحية التاريخية، اقيمت امارة شرق الاردن، أساساً، ضمن منطقة الانتداب البريطاني على فلسطين، ولم تنفصل عن فلسطين من الناحية الادارية، الا في العام ١٩٤٦، عندما اعلنت بريطانيا ان الاردن أصبح دولة ذات سيادة[٩]. وقد أدى هذا الالتباس، الذي رافق انشاء دولة الاردن، الى النظر باستمرار اليها، من جانب الفلسطينيين والعالم العربي، بارتياب وشك، باعتبارها كياناً مصطنعاً، خلق بفعل صفقة بين البريطانيين والسلالة الهاشمية. وقد انطوى الحاق الضفة الغربية الى المملكة الهاشمية، بعيد العام ١٩٤٨، في احد نتائجه، على بعد غير مريح للاسرة الحاكمة، تمثل في التوازن الديمغرافي؛ الذي بات يميل، بصورة غالبة، الى صالح الفلسطينيين؛ ولهذا سعى الاردن، تاريخياً، الى ادعاء التمثيل السياسي باسم الفلسطينيين، ومعارضته أي محاولة لايجاد هيئة سياسية تمثلهم. ولا تزال مسألة التمثيل هذه احدى المشكلات الاساسية بين م.ت.ف. والاردن.

بيد ان العزلة الجغرافية للاردن التي جعلته اسير الوقوع بين ثلاث دول راديكالية، بين

مصر، من جهة، وسوريا والعراق، من جهة أخرى، كانت تملي على الملك حسين اتباع سياسة دقيقة، بعد ان فقدت اسرته معظم مواقعها، كان آخرها انهيار الحكم الهاشمي في بغداد، تحت تأثير الموجة الراديكالية العربية التي اطلقها الرئيس المصري. وهكذا وافق الاردن على انشاء م.ت.ف. في العام ١٩٦٤، في محاولة لابعاد التهديد من نظامه، والتقليل من العزلة السياسية التي كان يحس الملك حسين بوطأتها. ولكن، باختياره عدم السير في مواجهة التيار، فانه لم ييأس من محاولة تفريغ هذا التيار من أي شحنة أمل في تغيير الوضع القائم.

ولم يتأخر الملك في الكشف عن نواياه. ففي الوقت الذي اعلن تأييده للشقيري، والمنظمة، كان النظام الاردني راضياً عن نشاطات «فتح» من أجل ارباك الشقيري، والتقليل من أهمية المنظمة، والتشكيك في مصداقيتها ازاء الرأي العام الفلسطيني. ولكن بعد الغارات الاسرائيلية الانتقامية على قرية السموع، بدأ النظام الاردني يدرك ان هذا الامر ذو حدين؛ فاذا كانت عمليات «فتح» تشكل احراجاً سياسياً للرئيس المصري و م.ت.ف. فان تهديد «فتح»، على المدى الطويل، يمكن ان يطيح بالاستقرار الهش داخل الاردن أساساً. بل ان الملك حسين أدرك، بعد صدمة السموع، ان م.ت.ف. قد تستفيد، أيضاً، من عمليات «فتح» بالقدر ذاته، وتستغلها لاحراج العاهل الاردني، والضغط عليه للاستجابة لدعوات م.ت.ف. بتسليح سكان القرى الفلسطينية الامامية، وقبول دعوة المنظمة الى تطبيق التجنيد الاجباري على المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث يرفض الاردن ذلك.

وفي الحقيقية، ان التأثير الذي تركته عمليات «فتح» في استراتيجية الاردن، كان أبعد أثراً من هذه الاعتبارات التي تتعلق بالصراع بين الاردن و م.ت.ف. ذلك ان النظام الاردني شعر، منذ ذلك الوقت، بالخطورة التي ينطوي عليها وجود م.ت.ف. مستقلة عن الوصاية العربية؛ ولذلك، أدرك الملك حسين انه لا ينبغي سلوك هذا الطريق لتصفية حساباته مع الشقيري وعبدالناصر، الذي يكون الملك أكثر المتضررين منه.

ومنذ العام ١٩٦٥، بدأ الملك حسين يخوض الصدام مع المنظمة، بصورة مكشوفة؛ كما أعلن، في الوقت عينه، الحرب على «فتح»، وقامت اجهزة المخابرات الاردنية باعتقال العديد من اعضائها، اثر الانذارات الاسرائيلية المتكررة للاردن. وقد سعى الاردن الى افشال تمرير الورقة الفلسطينية التي طرحها الشقيري في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥ على مؤتمر القمة العربي الثالث، الذي عقد في الدار البيضاء. وبالتنسيق مع لبنان، رُفضت دعوة الشقيري الى تجنيد الفلسطينيين في الاردن، ولبنان؛ مما دفع بالشقيري، الذي كان يعاني من خلافات حادة مع حركة القوميين العرب، الى التهديد، لأول مرة، بأن الفلسطينيين يمكن ان يتجاوزوا أطر مؤتمرات القمة العربية، في البحث عن وسائل لتحقيق أهدافهم(١٠).

وعلى الرغم من ان الشقيري حرص، طوال تلك الفترة، على المحافظة على علاقات ودية مع الاردن، وجهد لازالة أية مخاوف لدى العاهل الاردني، الا ان جهوده لم تثمر، واستمر الاردنيون في الارتياب من مشاريع الشقيري، ورفض تقديم التسهيلات اليه. وقد بلغ الهجوم الاردني على المنظمة ذروته بعد ايام من انعقاد القمة الثالثة في الدار البيضاء، حين هاجم العاهل الاردني سياسة الشقيري وحركة «فتح»، معاً، في خطاب علني، متهماً المنظمة بالعمل على تفتيت وحدة الشعبين ، الفلسطيني والاردني. وقد بدا، منذ ذلك الوقت، ان امكانات التعاون بين الجانبين اصبحت شبه مستحيلة، بعد ان قام الاردن بغلق مكاتب م.ت.ف. في الاردن، في العام ١٩٦٦.

وعكست السياسة الهجومية والصدامية التي انتهجها الاردن تجاه م.ت.ف. طريقة العاهل الاردني الخاصة في استغلال الظروف المواتية. فاذا كان من غير الممكن، في وقت سابق، قول «لا» واضحة لأنشاء المنظمة، فانه آن الأوان لأن يقول الملك حسين هذه الـ «لا» بوضوح لرئيس المنظمة، في وقت كانت تعاني م.ت.ف. من وطأة عودة الخلافات العربية الى سابق عهدها، وفي وقت بدأ موقف الشقيري داخل المنظمة ذاتها يزداد حراجة، بسبب الانسحابات التي قامت بها حركة القوميين العرب من اجهزة المنظمة.

ولقد أدرك الملك حسين، أيضاً، امراً في غاية الخطورة، خلال القمة العربية الثالثة، وهو ان الرئيس المصري لم يعد يملك الهيبة التي تجعل معارضته مغامرة غير مأمونة عواقبها. وهكذا، فهم حسين طبيعة المسار السياسي في المنطقة الذي بدأ عشية انعقاد القمة العربية في الدار البيضاء، في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥، حين ذهب عبد الناصر الى جدة لتوقيع اتفاقية جدة الشهيرة، التي تم، بموجبها، موافقة مصر على سحب قواتها من اليمن. فقد بدا ذلك نوعاً من الهزيمة للرئيس المصري. وبتواجد الظروف المواتية عربياً، كشف العاهل الاردني عن اوراقه، بصراحة. فضعف زعامة عبدالناصر، وخلافاته مع سوريا، والانقسام داخل م.ت.ف. وفرت للاردن الفرصة المناسبة لأن يهاجم المنظمة، ويضعف أية آثار أو انشطة لها في الجزء الاعظم من الاراضي الفلسطينية، حيث بقي نشاطها محصوراً ومقتصراً على فرعها القوي في قطاع غزة.

كان الشقيري الذي تنقل، قبل ان يأتي الى منصبه الجديد، في مناصب دبلوماسية عدة، يدرك، بدوره، طبيعة الظروف التي رافقت واسهمت في دخوله، شخصياً، بداية العام ١٩٦٤، قاعة مؤتمر القمة العربي، جنباً الى جنب مع الملوك والرؤساء العرب. فقد كان على علم بكلمة السر في كل ما حدث خلال السنوات الثلاث التي سبقت انعقاد القمة، وهي ان العد العكسي لانحسار الموجة القومية، التي كان عبدالناصر يرمز اليها ويجسّدها، قد بدأ بالفعل. وكدبلوماسي، لم تغب عن باله دلالة «الواقيعة الجديدة» في لغة عبدالناصر؛ بيد انه ادرك ان مصر تعطيه جداراً يستند اليه؛ اما الصراع من اجل فرض الوجود، فان عليه، وحده، ان يتدبر أمره.

وفي ظل هذا التحول الذي يصعب التكهن بمآتيه السياسية المقبلة، اختار الشقيري الاعتدال في اللغة، في مقابل الانزلاقة في الخطاب السياسي الناصري نحو الوضوح. وتشبث بالغموض، بصورة متعمدة، من أجل الابتعاد من التفاصيل ما أمكن. كان يعي، هو الآخر، مغزى الصياغات الطنانة، التي تضمنتها بيانات القمم العربية، بشأن دور المنظمة؛ وقبل ذلك حدود التوازنات الهشة، في العالم العربي، القابلة للتبدل والتغير في أي لحظة.

كان عليه ان يعطي الافكار السياسية المتناقضة لمسة برّاقة، مطمئنة، في سعيه الى توظيف التناقضات لصالح تحقيق الهدف الاساسي، والوحيد، الذي وضعه نصب عينيه، وهو يتمثل في الاحتفاظ بدور ووجود م.ت.ف. على المسرح السياسي في المنطقة، وتأمين الاعتراف بضرورتها وشرعيتها؛ ولا يقلل من هذه الشرعية، من وجهة نظره، انها «ولدت على فراش مؤتمر القمة العربية واسيرة للظروف العربية»[١١]، كما صرح بذلك الشقيري مراراً. بل ربما لهذا الاعتبار كان يولي هذه المسألة اهتمامه الاكبر، باعتبار ان سلاح الشرعية العربية هو الاساس في اكتساب مشروعية المنظمة تجاه الرأي العام الفلسطيني، والدولي؛ كما انها تمثل الورقة القوية، الوحيدة، ربما، لمواجهة خصومه في العالم العربي، ولا سيما الاردن. وهكذا وضع الشقيري تمييزاً بين الهدف الاساسي والممكن

عن الاهداف الثانوية، المستحيل تحقيقها. وكان هذا الهدف يتمثل في احتفاظ المنظمة بعضويتها في اطار النظام العربي. ولهذا لم يشأ الشقيري الزجّ بالمنظمة في الخلافات العربية؛ وحرص على ان يبقى على مسافة منها، حتى لا يتهم بالانحياز والتبعية الى طرف ما. ولكنه، في الوقت عينه، لم يفقد القدرة على المواجهة، حين كانت الضرورة تقتضي ذلك. وقد فعل، حين رفض الاردن تسليح القرى الفلسطينية الامامية على الحدود مع اسرائيل، وبعيد غلق مكاتب م.ت.ف. في الاردن. وبخلاف التوقعات، لم يتوان الشقيري عن بذل جهوده للاستفادة من ظروف الخلافات العربية، لتطوير مكانة المنظمة، بالاعتماد، أساساً، على ما قدمته مصر من دعم اليه؛ فقام بوضع مخطط لجعل انشاء جيش فلسطيني يتحول الى حقيقة ، بدلاً من ان يظل مجرد حلم. وارسل، لهذه الغاية، كوادر فلسطينية للتدرب في الصين الشعبية، وفي الدول العربية، للاستفادة من خبرات هذه الجيوش. وعلى الرغم من ان هذا الجيش بقي خاضعاً، أساساً، لاشراف ورقابة سلطات الدول المضيفة له، الا ان المبادرة الى انشائه، ووجوده، أضفيا على م.ت.ف. وزعيمها مصداقية أكبر لدى الفلسطينيين، الذين وجدوا في انشاء الجيش خطوة على طريق تحرير فلسطين. أما من الناحية السياسية، فكان ذلك القرار ينطوي على بعد استراتيجي، باعتباره يمنح المنظمة وضعاً أفضل في المشاركة في القرار السياسي ـ العسكري العربي، وهذا ما كان يطمح للوصول الى تحقيقه رئيس المنظمة، الذي لم يكن راضياً عن ان يقتصر دور المنظمة على لعب دور هامشي في العملية السياسية ـ العسكرية. وفي هذا السياق، ينبغي ان ننظر الى الجهد الكبير الذي قام به الشقيري في مد نطاق شبكة المؤسسات، والمكاتب الاقليمية، التابعة للمنظمة الى أي مكان كان استطاع الوصول اليه، من أجل تقوية وتعزيز بنيتها التحتية، وترسيخ حضورها العربي والدولي، مما اتاح للمنظمة ان تطل، بصورة اوسع، على العالم، وان تعيد طرح القضية الفلسطينية، بعد طول غياب، ليس باعتبارها مشكلة انسانية، وانما على اساس انها قضية سياسية، تتعلق بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وهكذا جاءت الزيارة التي قام بها الشقيري، في ذلك الوقت، للصين، باعتبارها بداية مشجعة على طريق انتزاع الاعتراف الدولي بالمنظمة، وهو الامر الذي تحقق فيما بعد، حين اعترفت الجمعية العمومية بالمنظمة، كعضو مراقب، العام ١٩٧٤.

لقد نجح الشقيري، عبر تبنّيه استراتيجية طويلة النفس، في جعل التراكمات المحدودة، والصغيرة، التي حققتها المنظمة، تغير من صورة المنظمة في العالم العربي، وفي أوساط الرأي العام الفلسطيني. ولهذا السبب كان لا بد ان يشتد الصراع على المنظمة، بين التيارات السياسية المتعارضة، داخل صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية ومن جانب الدول العربية في آن، حيث بدأ الشقيري يعاني من المتاعب في علاقته بحلفائه في حركة القوميين العرب، من جهة، ومن السطوة والبريق اللذان باتت «فتح» تتمتع بهما في منافسه المنظمة. وكان على الشقيري ان يخوض الصراع ذاته على الجبهة الاخرى، أي في مواجهة النظام الاردني عن يمينه، ومزايدات نظام الفريق أمين الحافظ، في سوريا، عن يساره، اللذان خشيا، من منطلقات متباينة، من خطر تعاظم دور م.ت.ف. وقد أسهم هذا الصراع، الى حد ما، في تقليص هامش المناورة لدى رئيس المنظمة الى حد بعيد؛ الا ان الشقيري استطاع، مع ذلك، ان يجد الوسيلة للتعايش مع هذا الوضع، دون ان يقوم باجراء أي تعديل على خططه.

بيد ان الترياق لحل أزمة الشقيري لم يتأخر كثيراً. فبعد مرور شهور قليلة على انتهاء قمة الدار البيضاء، أعلن الرئيس المصري، في حزيران (يونيو) ١٩٦٦، تراجعه عن التمسك بميثاق الدار البيضاء (وثيقة التعايش السلمي بين الدول العربية)، مبرراً موقفه هذا بأن التعايش السلمي مع «الرجعيين» العرب أصبح شيئاً مستحيلاً. كما اعلن عبدالناصر رفض القاهرة المشاركة في

القمة العربية المقبلة التي كان مزمعاً عقدها في الجزائر، في العام ١٩٦٦.

ولقد كان من نتائج انفجار الخلاف، مجدداً، في العالم العربي، بسبب تدهور الوضع العسكري في اليمن أساساً، بعد فشل تطبيق اتفاقية جدة، عودة الصراع حول الموضوع الفلسطيني. وفي هذه الاجواء المشحونة بالاتهامات، وتصاعد الحملات الاعلامية بين القاهرة ودول المعسكر المحافظ، وبالذات عمان، وجدت المنظمة في ذلك عوناً لها على التصدي للنظام الاردني، وعلى تحسين موقعها في الخلاف مع دمشق، وفرصة مواتية لاضعاف الانتقادات من جانب التيارات الفلسطينية المنافسة له. وهكذا، اسهم التضامن العربي، الذي شهده العام ١٩٦٤، وعودة الانقسام، مجدداً، قبل نهاية العام ١٩٦٧، في دعم جهود المنظمة وخططها لتكريس حضورها وزيادة تأثيرها؛ اذ بينما استفادت م.ت.ف. من التضامن العربي العام ١٩٦٤، للحصول على شرعيتها، فان عودة الاستقطاب في العالم العربي، وانهيار التعايش السلمي، أدى الى توجيه الضغوط الى الاردن، الذي بات يعاني من العزلة مجدداً، فيما وفّرت الاعتداءات الاسرائيلية المتواصلة، رداً على عمليات «فتح» على الحدود مع الاردن، مناخاً نفسياً، وسياسياً، مواتياً لكي تشدد المنظمة ضغطها على النظام الاردني، ولتزيد حراجة موقف الملك حسين في العالم العربي. لقد كان الاردن الطرف الوحيد الخاسر مما يحدث عشية حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ وذلك على الرغم من المحاولات التي بذلها للحؤول دون ذلك.

وفي الحقيقة، ان التوافق الغريب الذي جعل من «التضامن العربي» و «الانقسام» يؤديان الى الغاية ذاتها في تعزيز موقف المنظمة، لا يمكن تفسيره بدون الاخذ بعين الاعتبار شفافية التوتر الذي يحيط بمكانة المنظمة في علاقاتها بدول الطوق العربية، والذي يعزز قابلية تأثرها السريع بأي تحولات تطرأ على مناخ التفاعلات بين هذه البلدان، وبدون الأخذ بالمرونة، والبرغماتية، التي ميزت نهج الشقيري في تكيفه مع الاوضاع المتقلبة، ومكنته، دائماً، من فتح الطريق لاستغلال تقلبات هذا الوضع بالاتجاه الذي يخدم تحقيق اهدافه. ولا شك في ان التقويم الهادىء، بعد مسافة زمنية فاصلة للتجربة التي خاضها الشقيري على رأس المنظمة، هو الذي يتيح لنا ان نرى، الآن، المزايا الايجابية لافكار هذا الرجل، ويجعلنا نبدي الثناء على دبلوماسيته. لقد كان شعار «عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية» الذي طرحه الشقيري، ومارسه عملياً، كما كانت باقي تفسيراته، ومفاهيمه المتحذلقة، والغامضة عن دور م.ت.ف. وعن الكيان الفلسطيني ومسألة السيادة[١٢] صياغات ضرورية تخدم استراتيجية الشقيري في ابقاء المنظمة على قيد الحياة، وفي منأى عن التقلبات العربية. ولقد نجح الشقيري في اغتنام الفرص المؤاتية لكي يحقق طموح الغائبين عن الكلام، المعنيين في كسب الحق في التحدث، واسماع صوتهم. اما ما تبقى، فان الوقت كفيل بحله، والبتّ فيه. ولذلك، كان الهرب نحو العموميات جزءاً من اللعبة، من أجل المحافظة على لحظة العناق، في ظل الشرعية العربية، وعدم تخريب الحفل، لحظة بدايته.

الخرطوم ـ موعد آخر

بقدر ما شكّلت هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ نقطة تحول في الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، جاءت لتشير الى بداية مسار جديد في العلاقة بين المنظمة ودول الطوق العربية. ففي مؤتمر الخرطوم، صيف العام ١٩٦٧، فتحت معالم هذا المسار. فقد تمت، خلال القمة، تسوية الخلاف التاريخي، والمزمن، بين عبد الناصر والملك فيصل، ليسدل الستار بذلك على مرحلة من الاستقطاب، والانقسام، في العالم العربي، تميزت بعنفها وحدتها الشديدين[١٣]. وفيما بدت الواقعية المصرية، منذ بداية

الستينات، مرتبكة، ومشوشة، فان هزيمة حزيران (يونيو)، التي اعتبرت، أساساً، هزيمة للرئيس المصري، كانت بمثابة عملية جراحية أزالت أي التباس، او غموض، عن الخطاب السياسي الناصري. وهكذا فهمت الاستراتيجية التي طرحها عبدالناصر في اليوم الثاني لانعقاد القمة، بلاءاتها الثلاث: لا صلح؛ لا اعتراف؛ لا مفاوضات؛ وحددت لها هدفاً مباشراً وحيداً، هو «ازالة آثار العدوان». وبعكس ما هو متوقع، فقد فاجأ عبدالناصر الزعماء العرب بالتخلي عن مطالبته باستخدام ورقة النفط، واكتفى بأن تقوم البلدان النفطية الغنية بتمويل ودعم الجهد الحربي لدول المجابهة، من أجل ترميم خسائرها التي تكبدتها، وتقوية استعدادها للحرب المقبلة.

لقد أسفر مؤتمر القمة العربي في الخرطوم عن وضع استراتيجية التعايش السلمي التي طرحها عبدالناصر في العام ١٩٦٥ وعاد وتراجع عنها بعد ذلك، على قدمين راسختين، بعد المصالحة بين قطبي النظام العربي، عبدالناصر وفيصل، الامر الذي لم يتأثر بغياب سوريا، الدولة الوحيدة التي بقيت خارج الحفل، غير راضية عما حدث، حيث استمرت تطالب بتبني حرب التحرير الشعبية. بيد ان النتيجة الحاسمة للقمة تمثلت، بصورة اساسية، في كونها أشارت الى تحوّل في الموقف العربي، بدأ يحدث للمرة الاولى حين تم التخلي، بصورة واضحة، عن استراتيجية تحرير فلسطين، وتم تحديد الهدف الاستراتيجي بمطلب أكثر تواضعاً، أي: ازالة آثار العداون، والذي نتج عنه حدوث قطيعة سياسية بين م.ت.ف. وكل من مصر والاردن. وهكذا أظهرت القمة العربية ان هوّة واسعة اصبحت تفصل بين الاهداف التي تسعى الى تحقيقها المنظمة والاستراتيجية التي تبنّتها قمة الخرطوم.

وقد أدرك الشقيري، الذي بدا وحيداً ومعزولاً في القمة، ان الوقت حان لكي يبدل هو الآخر من خططه وتكتيكاته، حين اصبح الصدام خياراً لا بد منه. فبدلاً من الحذلقة والتعتيم على نقاط الخلاف، قام الشقيري، في المؤتمر، بتحديد طابع هذا الخلاف، وطرح ما سمي، في حينه، بالنقاط الست التي تشكل الخطوط العريضة للاستراتيجية الفلسطينية(١٤).

لقد كان الزعماء العرب في وضع مربك(١٥). وعرف الشقيري كيف يستغل اللحظة المناسبة، ليضع النقاط على الحروف، في ما يتعلق بمسائل التمثيل، والدور، والسيادة، الخ؛ بل ان بيان الشقيري ذهب أبعد من ذلك الى حدود التلويح باستخدام الفيتو على أي توجهات سياسية لحل القضية الفلسطينية لا تنسجم مع الاستراتيجية الفلسطينية. وكان هذا ، بحد ذاته، يشير الى تحول دراماتيكي في الدور الذي أباحت المنظمة لنفسها القيام به. وهو تحول لم يكن ممكناً ان يحدث، لولا الانقلاب المزدوج الذي وقع ذلك الصيف: اعادة الخلط التي تمت في اطار النظام العربي وتفاعلاته الداخلية، من جهة، وصعود التيار الثوري لحركة المقاومة الفلسطينية، التي بدت انها تحمل الوعد البديل من العجز العربي، والفلسطيني الذي مثلته م.ت.ف. من جهة أخرى.

لقد اسهم تفاعل كلا التطورين، ليس فقط في احداث أهم انعطاف تاريخي تشهده المنطقة، وانما، أيضا، وبالقدر عينه، في احداث نقلة جديدة، تختلف، في نوعيتها، عن أي مرحلة سابقة، على صعيد العلاقات الفلسطينية بدول الطوق العربية. ودلالة النقلة هذه يمكن تلخيصها في ان الهزيمة العربية هيأت مجالاً رحباً للممثلين الجذريين للحركة الوطنية الفلسطينية، لكي يستلموا زمام الامر بأيديهم؛ وهذا ما حصل في العام ١٩٦٩ في الانقلاب الذي حدث داخل م.ت.ف. وهو الامر الذي وجد قاعدة جديدة، وطرحاً جديداً، للعلاقة بين المنظمة ودول المحور، لمّا تمكنت حركة المقاومة الفلسطينية من ان تفرض على دول الطوق العربية التأييد العلني لاستراتيجية حرب التحرير الشعبية، التي دعت

اليهـا حركـة «فتح» قبل العام ١٩٦٧. وهو التحول الذي وضع، فيما بعد، بذور الصدام الاول، والدامي، بين م.ت.ف. بقيادتها الجديدة، وبين الاردن.

وهكذا، بالقدر الذي كانت هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ هزيمة سياسية للرئيس المصري عبد النـاصر، وللاستراتيجية العربية ككل، فانها سمحت لحركة المقاومة الفلسطينية، وتحديداً للجناح الاكثر تصلباً بانتزاع حضوره على المسرح السياسي، منذ ذلك الحين، ووضع م.ت.ف. ودورها على الخارطة السياسية في المنطقة.

حرب تحرير شعبية أم جيوش متطورة ؟

لم يكن التغـير الذي حدث في العام ١٩٦٩ في رئاسة المنظمة، وبنيتها، مع تولي ياسر عرفات الزعامة خلفاً للشقيري، يقتصر، في دلالته، على جوانب الاختلاف والتباين في الظروف التي مهّدت لكليهما تولّي هذه المكانة. بل ان البون الشاسع في اختلاف البيئة السياسية التي جاء منها كل منهما، لم يكن مغزاه أقل، وهو ما اتضح أثره حين تمكّن زعيم المنظمة الجديد، بما يتصف به من براعة تكتيكية، وروح مجابهة، من نقل م.ت.ف. من كونها منظمة سياسية مغمورة، الى حركة سياسية ثورية كبرى، ذات سطوة، وهيبة، يحسب حسابها الجميع.

لقد تبوأ الشقيري منصبه كرئيس للمنظمة من خلال التزكية التي منحته اياها الدول العربية، ولا سيما التأييد الذي كان يحظى به من عبدالناصر. وفي الوقت الذي كان الشقيري يشارك في حضور اجتماعات القمم العربية، كواحد من الوجهاء العرب، كان عرفات لا يزال شخصية مغمورة، تحيطها الغموض، وجلّ ما يمكن معرفته عنه هو انه أحد قادة «فتح» البارزين التي تدعو الى الكفاح المسلح كطريق وحيد لتحرير فلسطين، وتحثّ الفلسطينيين على الاعتماد على أنفسهم، وترفض الوصاية على نضالهم[١٦]. وهكذا، فان مشهد التغيير الذي تم في رئاسة المنظمة، لم يكن يخلو من الاثارة. فقد كان الشقيري ينتمي الى جيل من النخبة السياسية العربية، واتاحت له صلاته العائلية وشبكة علاقاته العامة المجال لأن يكون واحداً من «أهل البيت» بالنسبة الى الطبقة السياسية العربية الحاكمة. ويدل تنقّل الشقيري، قبل ان يصبح رئيساً للمنظمة، على مقدار الثقة التي كان يحظى بها في الدول العربية. فهو عمل مندوباً للسعودية، ولسوريا، في الامم المتحدة، في فترات متقاربة، قبل ان يشغل منصب ممثل الشعب الفلسطيني في الجامعة العربية.

ولم تخف آثار الصدمة التي أثارها الانقلاب الجديد في قيادة م.ت.ف. الا بعد مرور وقت طويل. اذ كان مظهر الثياب العسكرية، والنخبة الجديدة على رأس المنظمة، يرسم للانظار صورة حية أخرى للموجة التحررية الرفضوية ـ اليسارية التي بدأت تضرب في انحاء متفرقة من العالم. ولكن هذا التباين بين مظهري الزعيمين لم يكن ليخلو من تضليل؛ اذ لم يكن عرفات ليقف على طرف نقيض من سلفه، أو يحمل أفكاراً ومعتقدات، تتعارض الى الحد الذي يرمز اليه استبدال القبعة العسكرية، والمسدس، بربطة العنق والقميص المنشى. لقد كان الخلاف في الظروف التي جابهها كلاهما؛ وقبل كل شيء في حجم الامكانات التي كان يملكها كل منهما، لممارسة مسؤوليته؛ حيث لم يكن الامر يتعلق بالاعتدال والتطرف؛ فكلاهما مارس، في تجربته، هذا التزاوج بين الاعتدال والتطرف، والمرونة والتصلب، وهو خيار كان غالباً بعيداً من الرغبة الشخصية في كل الاحوال، ونابعاً، أصلاً، من صعوبة وتعقيد القضية الفلسطينية ذاتها؛ وربما المغزى الاكثر تعبيراً عن الاختلاف فيما بينهما يكمن في ان الشقيري كان رئيسـاً لمنظمة فاقدة القدرة، والقوة؛ بينما كان مجيء عرفات بحد ذاته يرمز الى ان المنظمة باتت

تمتلك العضلات والاسنان. وهذا التحول في قوة المنظمة التي باتت أقرب، في تركيبتها، وشكلها، من جبهة التحرير الفيتنامية (الفيتكونغ)، بعد سيطرة المنظمات الفدائية على مؤسساتها، هو الذي منح دبلوماسية عرفات اصالتها، وبريقها، باعتبارها دبلوماسية القدرة، وحيازة القوة. ولا شك في ان للقدرة الخلاقة، التي تمتع بها عرفات، في المزج بين الدبلوماسية والقوة، وقبل كل شيء لفهمه العميق وتقديسه للقوة، تعزى جميع الانتصارات الهائلة التي حققتها المنظمة، تحت زعامته، حيث ترك اسلوبه الشخصي في قيادة المنظمة، خلال السنوات الماضية، بصمات واضحة، سواء أعلى الانجازات التي حققتها المنظمة، أو المصاعب التي واجهتها.

بيد ان هناك جامعاً مشتركاً آخر بين الشقيري وعرفات؛ وهذا يتمثل في ان كليهما فهم، بقدر كبير، مغزى الانقلاب الذي احدثته هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ولم يكن الامر يتعلق، فقط، بحركة انتقالهما السريعة معا، لالتقاط هذه الفرصة التي وفّرتها، الهزيمة، وتوظيفها في اعطاء الاستراتيجية التي يتبنّاها كلاهما دفعة قوية الى أمام؛ حيث انتقل الشقيري نحو التصلب في قمة الخرطوم، واندفع عرفات نحو الارض المحتلة، ليقيم البنية التحتية لحركته على الارض؛ بل، أيضاً، في دقة استنتاجات كلاهما لابعاد التطور الذي احدثته حرب حزيران (يونيو)، والذي انشأ وضعاً من عدم الاتساق في الاهداف بين الحركة الفلسطينية ودول الطوق العربية، حيث كانت حركتاهما تعكسان، في الجوهر، رداً متطابقاً على هذا الوضع، بغض النظر عن موقع كل منهما.

لقد أدرك كلاهما الدلالة السياسية لما جرى في الخرطوم بصورة واضحة. ولكن اذا كان الشقيري اكتفى بالتلويح بالفتيو الفلسطيني على ما لاح له ان مفاوضات مع اسرائيل باتت ممكنة الحصول؛ فان عرفات ذهب، في الرد على مقررات الخرطوم، أبعد من ذلك، حين وضعت حركة المقاومة الفلسطينية شعار «حرب التحرير الشعبية» طريقاً وحيداً لتحرير فلسطين، موضع التطبيق العملي. وهكذا، في مناخ الهزيمة العربية، ووسط تصفيق الجماهير الفلسطينية، والعربية، للفدائيين، كانت أنظمة الطوق العربية مجبرة على الانحناء للعاصفة، وتقبل بما يحدث.

بيد ان ذلك كان مسألة مؤقتة، بدت ملامحه في مغزى السجال الذي شهده العالم العربي في اعقاب حرب حزيران (يونيو)، والذي دار حول حرب التحرير الشعبية[١٧]. فقد عكس السجال ذاك، بصورة اساسية، خصومة ذات طابع حاد بين المنظمة ودولتين على الاقل من بلدان الطوق ؛ هما الاردن ولبنان، وهما البلدان الاكثر تحسساً بمخاطر الاستراتيجية الجديدة من غيرهما. ففي الاردن ولبنان تتفشى، على نحو واضح، كل مساوىء وضعف بنيان الدولة العربية فاقدة الشرعية[١٨] والقدرة. وهكذا، فان الملابسات التي احاطت بنشأة هذين الكيانين، اضافة الى عوامل ضعف التوازن الطائفي والسكاني الهش، مهّد الطريق للمنظمة لأن تحقق لنفسها، خلال السنوات الممتدة من ١٩٦٨ ـ ١٩٨٢، نوعاً من الوجود المستقل، في كل من الاردن، ولبنان. وقد ترتبت على هذا المتغير الجوهري، الذي كان من المستحيل تحقيقه قبل العام ١٩٦٧، انعكاسات سياسية خطيرة، أسهمت في زيادة وزن نفوذ م.ت.ف. وتعاظم دورها الاقليمي في المنطقة؛ كما أدى هذا الوضع الى ان يجعل منها صاحبة الكلمة الحاسمة في تقرير مصير العملية السياسية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ومن الواضح، ان هذا الوضع الجديد، شكل تهديداً جدياً، ليس، فقط، للنظام الاردني، الذي كان من اكبر المتضررين والخاسرين بنتيجته، وانما للدول العربية الاخرى المحيطة، كسوريا، ومصر، على المدى التاريخي؛ حيث بدأت تشعر هذه الدول بصعوبة التصرف، على نحو فردي، أو جماعي، في تقرير مستقبل المسألة الفلسطينية، بدون أخذ رأي المنظمة مسبقاً.

ومن هنا، كان هناك، دوماً، قدر من الاجماع والاتفاق بين دول الطوق، وان بصورة ضمنية، على ضرورة اضعاف المنظمة، والحد من تعاظم نفوذها. وفي السياق العام لهذا التحول ينبغي النظر الى الحروب الثلاث المتعاقبة، التي خاضتها م.ت.ف. في مواجهة جيوش الاردن ولبنان وسوريا، على مدار أقل من عقد واحد من السنين؛ وهي الحروب الثلاث التي توجت، في صيف العام ١٩٨٢، بحرب رابعة؛ ولكن هذه المرة في مواجهة اسرائيل، بعد ان عجزت الحروب الاهلية العربية عن اقتلاع شوكة م.ت.ف. منذ ان افتتح مسار هذه الحروب العاهل الاردني في خريف العام ١٩٧٠.

ايلول الاسود

وجد العاهل الاردني نفسه، غداة حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، في الوضع الاكثر حراجة بين جميع الزعماء العرب الآخرين. فعلى الرغم من انه دخل الحرب مع اسرائيل مضطراً، حتى لا يتهم، من جانب الدول العربية، بالتواطؤ مع اسرائيل، وبالتالي يجازف بدفع الثمن الذي قد يكون الاطاحة بعرشه، الا ان النتيجة التي اسفرت عنها الحرب، لم تكن تغير من حقيقة التهديدات التي ظلت تتربص بالنظام الهاشمي، فيما بعد. فبعد مرور شهور قليلة من انتهاء القتال، استيقظ العاهل الاردني على الحقيقة المرة، بعد قيام اسرائيل باحتلال الضفة الغربية، والتهديد الذي باتت حركة المقاومة الفلسطينية تمثله في الضفة الشرقية. كما أدرك العاهل الاردني ان في عودة الصراع الى اصوله بين الفلسطينيين الذين باتوا يملكون زمام امورهم بأيديهم، واسرائيل، سوف يقضي، عاجلاً أم آجلاً، على حظوظ الاردن في ان يستمر في احتكار حق النطق باسم الفلسطينيين، أو التأثير في مسار التطورات المقبلة. وهكذا كان في صلب الاستراتيجية الاردنية، منذ ذلك الوقت، هدفان اساسيان: الاول يتمثل في السعي الى احباط مفاعيل التأثير المتعاظم لـ م.ت.ف. داخل حدود الاردن، من أجل المحافظة على استقرار وبقاء نظام الحكم، وذلك في ضوء عاملين رئيسين يساهمان في قابلية النظام للعطب: الضعف الديمغرافي، من جهة، حيث الارجحية تميل الى صالح الفلسطينيين؛ وهشاشة شرعية نظام الحكم وقاعدته التمثيلية، من جهة أخرى[١٩]. والثاني يتمثل في تأمين الاستمرار في احتكار حق التمثيل الفلسطيني، والحؤول دون نجاح م.ت.ف. في تغيير الاسس التي كانت قائمة قبل العام ١٩٦٧، وذلك بايجاد الوسائل لابقاء الضفة الغربية المحتلة، ضمن نفوذ وسيطرة الاردن سياسياً، وابعاد نفوذ م.ت.ف. منها.

لقد ادرك الملك، منذ البداية، الترابط الوثيق الذي يجمع بين هذين الهدفين، وصعوبة الفصل بينهما. فالنجاح في اقتلاع شوكة م.ت.ف. من الاردن هو المدخل الى تحرير ارداة الاردن في جهوده لاعادة الوضع الى ما كان عليه قبل العام ١٩٦٧. أما الفشل في تحقيق أي من الهدفين، فربما يترتب عليه القضاء على آخر موقع للسلالة الهاشمية، فيما اذا نجحت المنظمة، على الاقل، في ربط مصير الضفة وغزة بنفوذها السياسي. وهو ما يعني، أيضاً، احتمال بقاء المخاطر والتهديدات للنظام الهاشمي قائمة[٢٠]. وهكذا بدا ما توجس منه العاهل الاردني ذات يوم، من رؤية انبثاق م.ت.ف. مستقلة، غير خاضعة للوصاية، حقيقة واقعة. ولم يكن هناك وقت كثير لكي يبدده الملك وهو يرى ثقل المنظمة يتعاظم يوماً بعد يوم.

ولم يحل المناخ السياسي المؤيد للمنظمة، اعلامياً، في العالم العربي، دون ان يقوم الملك بحسم العلاقة مع م.ت.ف. من خلال الوسائل العسكرية. ولكن قلّة في الدوائر الاميركية والغربية رأت، عشية الصدام بين الجيش الاردني ومقاتلي م.ت.ف. في عمان ، خريف العام ١٩٧٠[٢١]، ان النظام

الاردني قادر على كسب هذه المعركة.

والواقع ان الملك استطاع ان ينتزع الاعجاب في الدوائر الاسرائيلية والاميركية على حد سواء، لطريقته في ادارة الصراع ـ الازمة مع م.ت.ف. التي انتهت لصالحه وابعاد م.ت.ف. الى خارج الحدود الاردنيـة. لقد سعى العاهل الاردني، منذ البداية، الى ان يبقي زمام المبادرة في يده، وعدم اتاحة الفرصة للمنظمة ان تتحكم في مراحل الصراع وتوقيته. اما الغاية التي هدف الى تحقيقها من وراء ذلك، فهي ابقاء م.ت.ف. اسيرة رد الفعل على خطواته، لارباكها وعدم اعطائها الفرصة للقيام بمبادرة تؤدي الى نسف الوضع القائم برمّته، قبل ان يستعد النظام للمواجهة النهائية. وقد اعتمد النظام، لاحـراز النجـاح في هذا المخطط، اسلوباً مزدوجاً: خطوة الى امام، ونصف خطوة الى وراء[٢٢] اي المزاوجة فيما بين الهجوم والتراجع، وذلك من اجل اتاحة الفرصة للمنظمة للشعور بالطمأنينة تجاه نوايا العاهل الاردني، وكبح جماح اليأس في صفوف الفلسطينيين من الاتفاق والتفاهم على سبل لحل المشكـلات بين الجانبين، تحفظ تأمين مصالحهما، في الوقت الذي يستمر العاهل الاردني في دفع الامور نحو التأزم، وابقاء الوضع معلّقاً.

أمـا على الصعيـد السياسي، فقد تبنّى العاهل الاردني استراتيجية تهدف الى عزل المنظمة، سياسياً، عن التعاطف العربي والدولي معها، من خلال القيام بمناورات سياسية، والتقدم بمشاريع حلول[٢٣] تظهر المنظمة في العالم العربي بوصفها العقبة الاساسية امام انجاح الاستراتيجية العربية الداعيـة الى ازالة آثار العدوان، التي تم الاتفاق عليها في قمة الخرطوم[٢٤]. أما ازاء الرأي العام العـالمي، فقـد سعى الاردن الى تضخيم المخاطر، والتهديدات، التي تمثلها م.ت.ف. على مستقبل السلام في المنطقة، وعلى الاعتدال العربي.

ولا شك في ان الملك حسين استطاع، الى حد كبير، خلال السنوات الاربع التي استغرقها الصراع ضد المنظمة في الاردن، تحقيق الاهداف التي توخاها؛ اذ تمكن النظام، خلال السنوات التي سبقت المواجهة الحاسمة، من كسب النقاط في مواجهة م.ت.ف. وان يظهر أمام الرأي العام المحلي، والعربي، بوصفه مدافعاً عن السياسة القومية، وعن استقرار الحياة والامن داخل حدود المملكة. واكثر من ذلك، نجح في تفادي الانشقاق داخل البلاد بين الفلسطينيين والاردنيين؛ وهو نجاح لم يكن تحقيقه ممكناً، لولا القدرة التي اظهرها العاهل الاردني على استغلال نقاط الضعف عند خصومه؛ حيث كان التطرف الفلسطيني يقلل من فرص التعاطف والتأييد للمنظمة في العالم العربي؛ حيث أظهرت أكبر دولة عربية، أي مصر، مسايرتها للطروحات «المتعقلة» التي كان الملك حسين وغيره يتبناها، في حين كانت الانقسامات الفلسطينية الناتجة، أساساً، عن تأثير محاولة بعض الدول العربية ايجاد مواقع نفوذ له في اطار المنظمة، اضافة الى حداثة التجربة الفلسطينية في التعامل مع تلك المشكلات التي كانت تجـابههـا للمرة الاولى، من الاسباب التي مهّدت لوقوع المنظمة في الشرك الذي نصبه الملك حسين. وهذا الشرك تمثل في اختيار الوقت المناسب لاطلاق شرارة الصدام الحاسم؛ وهو وقت تفجُّر التعارض الشديد الذي حدث فيما بين عبدالناصر والمقاومة الفلسطينية، في اعقاب تأييد عبدالناصر مبادرة روجرز الشهيرة؛ وهكذا بدأ الهجوم الدامي بتاريخ ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠.

وعلى الرغم من محاولة سوريا التدخل بقوات عسكرية على الحدود مع الاردن، الا ان اظهار القوة الذي مارسته الولايات المتحدة، واسرائيل[٢٥]، قد حال دون تأثير هذا التدخل.

والواقـع، ان الملك حسين نجح، في مناورته السياسية، في تحييد الموقف العربي، وامتصاص اية

ردود فعل خطيرة فيه، وذلك من خلال تهدئته الخواطر العربية، دون ان ينسى الايحاء الى الدول العربية، بطريقة أو بأخرى، ان ما يقوم به يتخطى الدفاع عن نظام حكمه الى الدفاع عن الدول العربية «ورد الفلسطينيين الى بيت الطاعة العربي».

ولكن، اذا كانت نقطة القوة الاساسية في استراتيجية الهجوم التي اعتمدها الاردن هي في الانسجام بين الاهداف السياسية والوسائل العملانية، وتوفر غطاء من الدعم الاقليمي (اسرائيل) والدولي لها، فان نقطة الضعف في استعداد المنظمة لاحباط المخطط الاردني، كانت تكمن، أساساً، في غياب تبلور اتفاق سياسي فيما بين التيارات داخل حركة المقاومة حول بدائل عملية وسياسية لخوض الصراع. وربما كان واحداً من الاسباب التي ادت الى ذلك، يكمن في الانشطار الذي احدثته هزيمة ١٩٦٧ على بنية الفكر السياسي الفلسطيني، بصدد صوغ العلاقة الفلسطينية ـ العربية.

لقد اسهمت هزيمة ١٩٦٧ في احداث عملية تحوّل مزدوجة ومتناقضة في آن في بنية الفكر السياسي الفلسطيني؛ فتحت تأثير الهزيمة الصاعقة التي منيت بها الدول العربية، وتصاعد نفوذ تيار العنف الثوري اليساري في العالم، وبالذات في العالم الثالث، اندفع بعض الحركات السياسية الفلسطينية الى احداث قفزة ايديولوجية[٢٦]، انتقل بها من اطار تبنّي ايديولوجيا قومية عروبية، ذات تلاوين اشتراكية «طوباوية»، الى تبني ايديولوجيا الماركسية اللينينية، مطعّمة بتلاوين جنوب شرق آسيوية، ماوية وغيفارية، رومانسية. وقد نظرت هذه الحركات الى ما حدث في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ على انه هزيمة للانظمة البرجوازية الصغيرة. واستخلصت من ذلك مقاربة سياسية تدعو الى تحطيم ركائز هذه الانظمة، واقامة سلطة العمال والفلاحين بدلاً منها، بدعوى انه بدون تحقيق هذه المهمة لايمكن ـ حسب اعتقادها ـ القيام بتحرير فلسطين، وتأمين استمرار حرب التحرير الشعبية. والواقع، ان هذا هو المغزى الوحيد الذي يمكن استخلاصه من الشعارات التي طرحت بعد العام ١٩٦٧، والتي دعت الى تحويل عمان الى «هانوي»، والى المقاربة السياسية التي رأت ان الطريق الى فلسطين تمرّ من عمان، أو من بيروت فيما بعد.

ان المفارقة في اللغة السياسية ظهرت، مرة أخرى، ولكن بصورة مختلفة. فشعار تحرير فلسطين الذي ارتبط، في سياق المقاربة الناصرية، بتحقيق الوحدة، بات مرهوناً لتحقيقه، في المقاربة اليسارية الفلسطينية، بهدم سلطة «البرجوازية العربية الصغيرة» ! أي بتحقيق الاشتراكية. لكن البحث في ملابسات هذه الاشكالية ليس في وارد اهتمامنا الآن. بيد انه اذا كان شعار «كل السلطة للمقاومة» الذي لوّح به بعض الفئات اليسارية الفلسطينية في عمان يعكس مقدار التغير الذي أصاب التفكير السياسي لهذه الفئات، التي كانت، في السابق، تتبنى مقاربة أكثر محافظة؛ فان ذلك لا يظهر سوى ملابسات هذا الانتقال ذاته، الذي تم بصورة قسرية، استجابة لعوامل ومؤثرات خارجية، اكثر من كونه تأكيداً لسياق من التطور التلقائي، الطبيعي، وهذا ما ظهرت آثاره، بصورة جلية، في صيف العام ١٩٧٠، مع أزمة الطائرات المخطوفة، أي باستسهال هذه الفئات التحول الى ممارسة هذا النوع من العمليات، بدلاً من النشاط الخلاق، والمبدع، وابتكار اساليب ووسائل اكثر ملاءمة واصالة، على غرار النموذج الفيتنامي الذي تستلهمه هذه النخبة.

وفي موازاة هذه النقلة الحادة نحو الرومانسية الثورية، المتطرفة، بدا ان هناك، أيضاً، نقلة لا تقل اهمية، ولكن بصورة معاكسة؛ حيث خاض التيار الاكثر راديكالية في السابق تجربة مماثلة، ولكن هذه المرة، نحو الاعتدال والواقعية. وهذا ما ظهر، بصورة جلية، ليس في رفض «فتح» وتذمرها

من اسلوب عمليات خطف الطائرات، وعدم قبولها للمقاربة السياسية الجديدة الداعية الى هدم اسس الكيانات المحيطة، كمدخل لتحرير فلسطين فحسب، بل في الالتقاء الذي جمع بين موقف عرفات وموقف الشقيري، حين تبنّى عرفات المقاربة القائلة بامكان، وضرورة، التعايش مع النظم العربية، وفي سعي عرفات، الذي لا يقل الحاحاً، الى اكتساب الشرعية العربية للمنظمة، والتمسك بعدم التدخل في الشؤون العربية.

وهكذا كان الارتباك، وغياب الاتفاق بين التيارين الرئيسين في الحركة الوطنية الفلسطينية، حول استراتيجية العلاقة مع الاردن، يقلص من قدرة م.ت.ف. على توجيه دفة الصراع مع العاهل الاردني، الذي بدا يعرف ما يريد. والواقع ان ما حدث في الاردن يرمز، بصورة أو بأخرى، الى الضريبة التي كان من المحتم دفعها للتجربة الجديدة. وعلى أية حال، كان من المستحيل السماح للمنظمة ـ حتى لو تمكنت من ذلك ـ ان تغير الوضع القائم، لأنه سوف يترتب على ذلك تغيير خارطة التوازنات في المنطقة بأكملها، من وجهة نظر اسرائيل والولايات المتحدة، وعلى نحو ينسف انجازات حرب الايام الستة[٢٧]. ولذلك، كان «أيلول الاسود» جزءاً من صراع يتجاوز، في الواقع، ادواته المحلية المباشرة[٢٨].

محاولات الهيمنة على م.ت.ف.

خرجت المقاومة الفلسطينية من الاردن مثخنة بالجراح، دون ان يتغير شيء في وضع المنطقة، باستثناء حدثين كان لهما تأثير على المسرح السياسي في المنطقة؛ وهما وفاة الرئيس عبدالناصر، الذي بدا رحيله فاجعة جديدة اضيفت الى فواجع الشعب الفلسطيني، حيث كان غياب عبدالناصر يرمز الى دخول العالم العربي مرحلة عدم التوازن، نتيجة للفراغ الذي تركه هذا الرجل العظيم، والذي كان العالم العربي يحتفظ له بمشاعر أقرب الى الابوة؛ أما الحدث الآخر، فهو قيام وزير الدفاع السوري آنذاك، حافظ الاسد، بحركة «تصحيحية» في نظام الحكم، تم على أثرها اقصاء الطاقم اليساري الحاكم عن السلطة.

وفي ذلك الوقت، كانت المقاومة الفلسطينية تحاول مد الجسور نحو لبنان، المكان الوحيد الذي بدا من الممكن ان تجد المنظمة لها فيه قاعدة ارتكاز جديدة لعملها. بيد ان السنوات الانتقالية هذه، حتى العام ١٩٧٣، كانت شديدة الوطأة على المنظمة؛ اذ في تلك الفترة بدأت المحاولات من جانب سوريا والاردن، على حد سواء، لاستغلال ضعف المنظمة. ففيما حاول الملك حسين توظيف انتصاره العسكري على المنظمة في سياق مشروع سياسي، كما تجلّى ذلك عبر طرحه مشروع «المملكة الاردنية المتحدة»، في آذار (مارس) ١٩٧٢، سعى النظام السوري الجديد الى التضييق على المنظمة، والحؤول بينها وبين مواصلة عملياتها المسلحة على الحدود مع اسرائيل.

لقد حاولت اسرائيل، ودول الطوق العربية، كل لأسبابها، استغلال الضعف الذي آلت اليه المنظمة خلال تلك الفترة. فبالنسبة الى اسرائيل، كان ابعاد خطر المنظمة عن الجبهة الشرقية، يوفر، في اعتقادها، الفرص لانجاح استراتيجيتها، التي صاغها موشي دايان أساساً في المناطق المحتلة، بهدف ابقاء الوضع القائم، وتشجيع فكرة التعايش[٢٩] أملاً في تحقيق السلام مع الاردن[٣٠]. ومن هنا، التقت المصلحة الاسرائيلية مع الاردنية على استغلال الضربة التي وجهت الى المنظمة في محاولة ايجاد قيادة سياسية محلية موالية للاردن، لا تعارض، في المستقبل، حل المشكلة الفلسطينية من خلال المفاوضات بين اسرائيل والاردن. وهكذا تركت اسرائيل الجسور مفتوحة للنظام الاردني لاعادة ترميم نفوذه، ليس في الضفة الغربية فقط، وانما في قطاع غزة أيضاً.

أما مصر وسوريا، اللتان كانتا منشغلتين في تثبيت سلطتيهما، والتحضير لحرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣، فكان يهمّهما، بالقدر عينه، ان تكون علاقتهما مع المنظمة، بشكل أو بآخر، على نحو من الاتفاق، لاعتبارات تتعلق، أساساً، بالوضع المربَك لهذين النظامين. فقد سعت سوريا، ومصر، الى التنافس على كسب ود المنظمة. وكانت العلاقة مع مصر، ومع سوريا، الحسنة في ذلك الوقت، ضرورية، أيضاً، للمنظمة، لكي لا تظهر هذه في موقف الضعف والعزلة في العالم العربي، الامر الذي كان من شأنه ان يخفف، الى حد ما، من آثار ما عانت منه في الاردن. كما سعت المنظمة الى الاستفادة من علاقتها مع النظام الجديد في سوريا، من اجل تسهيل مد نفوذها في لبنان، وتوطيد وجودها، لاحقاً، هناك. والواقع، ان مغزى التغير في الحكم، الذي حدث بصورة متزامنة تقريباً في مصر وسوريا، لم يكن يخلو من مفارقة. فقد كان كلا الرئيسين الجديدين على طرفي نقيض في افكارهما، وطباعهما الشخصية، وتوجهاتهما السياسية. ففيما كان أنور السادات يمثل، باسلوبه وطريقته، نموذجاً نقيضاً لسلطة عبدالناصر، على الاقل في استنكافه عن الطموح في لعب دور الزعامة في العالم العربي، فان الاسد برهن ، منذ السنوات الاولى لتوليه مقاليد الحكم في سوريا، على رغبته في توسيع مجال نفوذ سوريا الاقليمي في المنطقة، وحلم ان يكون خليفة الزعيم العربي الراحل. وهكذا نشأ من هذا التعارض ما يسمى بغياب التناسق في المكانة، حين فضلت الدولة العربية الكبرى، المؤهلة وحدها لقيادة العالم العربي، التخلي عن هذه المهمة، والانكفاء الى داخل حدودها[٣١]، فيما حاولت دولة اصغر، لا تتمتع بالموارد والامكانات الذاتية، كسوريا، ان تلعب مثل هذا الدور.

لقد طمح الرئيس الاسد، بعد سيطرته على الحكم، الى تغيير الصورة التقليدية لسوريا في العالم العربي، التي نظر اليها، دائماً، كمجال نفوذ للتصارع على كسبها الى جانب هذا التحالف العربي، أو ذاك، وليس باعتبارها دولة استقطاب وقيادة[٣٢]. وقد ادرك الرئيس السوري الجديد هذا الامر في وقت مبكر، حينما كان لا يزال وزيراً للدفاع، حيث حاول، حينذاك، تقديم الدعم الى «فتح»[٣٣]، وزيادة هيمنة نفوذ سوريا في توجهاتها، الامر الذي ابرز الصدام بينه وبين عرفات منذ ذلك الحين، حين حاول اقصاء عرفات عن قيادة «فتح» واستبداله بشخصية ذات ميول بعثية[٣٤]. وكان من نتيجة هذا الصراع اعتقال عرفات نفسه وزجه في السجون السورية، بأمر من الاسد.

كان الرئيس السوري مدركاً لأهمية ان يكون لسوريا الكلمة الفصل في تقرير مصير القضية الفلسطينية، وعدم ترك هذه القضية ليقررها الفلسطينيون في م.ت.ف. بأنفسهم . كما أدرك الرئيس السوري، وسعى، الى مد وصاية سوريا، بالقدر عينه، الى الاردن، ولبنان، وان كان ذلك باشكال مختلفة. وقد أعلن الاسد، بنفسه، في الثامن من آذار (مارس) ١٩٧٤، عن الاعتبار الايديولوجي الذي يمنحه هذا الحق، حين حدد، بوضوح، ان «فلسطين ليست جزءاً فقط من العالم العربي، بل تمثل القسم الاساسي من سوريا الجنوبية، وستبقى كذلك جزءاً من بلدنا سوريا العربية»[٣٥]. وكانت هذه هي المرة الاولى التي يصدر فيها رئيس أو مسؤول سوري مثل هذا الاعلان، الذي يشير، بوضوح، الى تصميم الحكم الجديد على اعادة احياء مشروع سوريا الكبرى، بحيث تضم كل بلاد الشام، أي الاردن وفلسطين ولبنان وسوريا. انطلاقاً من هذا، يجب فهم مسار التوتر في العلاقة بين سوريا وم.ت.ف. حيث نظرت المنظمة الى محاولات سوريا للهيمنة عليها مصدر تهديد لاستقلاليتها؛ فيما رأت سوريا في تصميم المنظمة على استقلاليتها «بدعة سياسية، وهرطقة ـ انحراف قومية»، وأمراً غير جائز في كل الاحوال. وسعت دائماً، الى ابقاء م.ت.ف. تحت هيمنتها، ووصايتها، وذلك بخلاف مصر، التي رأت فيها المنظمة مصدر حماية، في مواجهة الوصاية السورية أساساً.

اذن، كان التغير في سوريا، ومصر، ينطوي كل منهما على ابعاد غير مريحة، للمنظمة، على الرغم من ان نظام الحكم الجديد في مصر لم يحمل أي تغيير في العلاقة بين المنظمة ومصر، التي كانت تنمو بصورة مطردة. بيد ان الضعف الذي أظهره الرئيس المصري الجديد كان يقلص من هيبة الدولة الكبيرة، ووزنها، ويقلل من الدعم الذي يمكن ان تقدمه الى المنظمة ازاء المحاولات السورية، والاردنية، للتدخل في شؤونها، بهدف شل حركتها السياسية، والانتقاص من دورها. ولهذا السبب، كانت المنظمة، على نحو ما، أحد الاطراف الاكثر تضرراً من الآثار الناتجة عن التحول الطارىء على السياسة المصرية في العالم العربي. وهذا الامر اتضحت ابعاده فور انتهاء المرحلة الانتقالية، التي عاشتها كل من سوريا ومصر وم.ت.ف. عشية اشتعال حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣؛ أي بعد ان انتهت هذه الاطراف الثلاثة، فعلاً، من تثبيت ركائزها في السلطة، حيث تمكن النظامان الجديدان، في مصر وسوريا، من تركيز سلطتيهما في وجه المعارضة الداخلية التي واجهها كلا الرئيسين في فترة حكمهما الجديدة، فيما تمكنت م.ت.ف. من ان تثبت حضورها في لبنان، القاعدة الجديدة والبديلة من الاردن.

الدبلوماسية والحرب

في خريف العام ١٩٧٣، بدا كما لو ان انقلاباً جذرياً قد حدث على مسرح الشرق الاوسط والعالم. فقد ظهر العرب، لأول مرة في تاريخهم الحديث، اصحاب سطوة، ومهابة دولية، يحسب حسابهم في الداوئر الدولية، الدبلوماسية والمالية ـ الاقتصادية على حد سواء؛ فقد تمكن الجيشان، المصري والسوري، من اختراق خطوط الدفاعات والتحصينات الاسرائيلية على قناة السويس وفي هضبة الجولان، في عملية منسقة ومحكمة بعناصر المفاجأة والتخطيط، أصابت الدوائر الاسرائيلية والاميركية بالذهول. وقد جاءت نتائج الحرب، على الرغم من استعادة اسرائيل زمام المبادرة في الايام الاخيرة، لتؤكد قدرة الجيوش العربية على الاخلال بالوضع الاستراتيجي القائم، الامر الذي لم تغير النتائج الميدانية للحرب من حقيقة كون هذه الحرب المحدودة اعتبرت نصراً سياسياً واستراتيجياً عربياً[٣٦]. اذ اطاحت الحرب، عملياً، بالاستراتيجية الامنية الاسرائيلية التي تبنتها اسرائيل بعد حرب الايام الستة العام ١٩٦٧، القائمة على نظرية الحدود القابلة للدفاع؛ كما أظهرت، بالمقاييس الاستراتيجية العسكرية، فشل المقاربة الاسرائيلية، التي افترضت ان التفوق في النوعية يمكن ان يكون بديلاً من وفرة الكمية في المواجهة المقبلة مع الجيوش العربية، التي يميل التفوق فيها الى جانب الدول العربية بصورة حاسمة.

بيد ان اكتمال صورة الانقلاب هذا تبقى منقوصة، بدون الاشارة الى الدور الحاسم الذي لعبه النفط؛ هذا السلاح الذي تمكّن العرب من استخدامه لاول مرة، والذي أضفى على المسرح الشرق أوسطي، والدولي، ابعاداً اضافية خطيرة، حيث أدى حظر النفط، في خريف العام ١٩٧٣، الى «تلقين الغرب درساً قاسياً ومؤلماً لا ينسى في الحقائق الجديدة لعصر النفط»[٣٧]، بعد ان ظهرت منظمة «أوبيك» قوة اقتصادية دولية، مصممة على ان تلعب دوراً رئيساً في تقرير السياسة النفطية العالمية.

ولفهم ابعاد هذا التحول ومغزاه، يمكن الاشارة، فقط، الى القفزة الهائلة التي استطاعت «أوبيك» ان تحدثها على صعيد تصحيح اسعار النفط، قياساً بثبات الاسعار وانخفاضها المتدني منذ الحرب العالمية الثانية حتى اوائل السبعينات. فطوال الخمس وعشرين سنة تلك، لم تسجل اسعار النفط سوى نسبة ارتفاع ضئيلة، تكاد لا تذكر (من ١,٤٥ دولار، الى ١,٨٠ دولار للبرميل الواحد في

العام ١٩٧٠). بيد ان سعر البرميل الواحد وصل في شهر كانون الاول (ديسمبر) العام ١٩٧٣ الى ١١,٦٥ دولاراً. وهذه القفزة اعتبرت بمثابة ثورة جذرية في اسعار النفط، اطلقت ردود فعل غاضبة في الداوئر الاقتصادية، والسياسية، في العالم الغربي، تركت آثاراً سياسية، بالغة الاهمية، في مستقبل الصراع في الشرق الاوسط ، حيث بات العالم الغربي يشعر، لاول مرة، بأن أسس بنيانه الاقتصادي، والنظام الاقتصادي الدولي ككل، اصبحت رهينة في ايدي الاغنياء الجدد، الذين صاروا يتحكمون في مقادير امدادات النفط، فيما الغرب بدا انه يقف بلا حول ولا قوة ازاء أية مطالب قد ترفعها حكومات «أوبك»[٣٨].

والواقع، ان المعادلة التي ارتسمت منذ العام ١٩٧٤، والتي وازت بين صعود الدبلوماسية العربية ونجاحاتها، وبين تعاظم الدور الذي باتت تلعبه منظمة «أوبك» على مسرح السياسة الدولية، ليست مجانبة للصواب؛ وكذلك الحال في تفسير الضعف الذي اعترى هذه الدبلوماسية، مع بروز الوهن، فيما بعد، والتآكل الذي طرأ في فعالية «الاوبيك». وهذا ما اتضح مغزاه في كون الفتوحات الدبلوماسية التي حققتها الدول العربية، خلال العامين ١٩٧٤ و ١٩٧٥، على الصعيد الدولي، والتي تمثلت في انتزاع قرارين من الجمعية العامة للامم المتحدة، يعتبر الاول م.ت.ف. عضواً مراقباً في الجمعية العمومية، ويؤكد الثاني اعتبار الصهيونية حركة عنصرية، كان يترافق، أساساً، مع صعود التيار النضالي لدول العالم الثالث، الذي لعبت «أوبك» دوراً محورياً في تزعم مطالبه.

ان مؤتمر باندونغ العام ١٩٥٥، الذي اطلق الوزن الدولي لكتلة دول العالم الثالث، من خلال انشاء حركة عدم الانحياز، تردد صداه بوضوح، في العام ١٩٧٤، في المناقشات والحوارات التي شهدها العالم حول العلاقة بين دول الشمال والجنوب (بين الدول المتقدمة والعالم النامي)، حين بات في مقدور الاخيرة ان تعيد صياغة موقعها في الاطار العام للنظام الدولي. ولقد اضفى الانتصار العربي في حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ على هذا التحول ابعاداً درامية، منح الدول العربية اعتزازاً بالنفس، وثقة أكبر في المستقبل، الامر الذي كان من شأنه ان يهيء المناخ الدولي، والاقليمي، لتقبل تسوية عادلة لأزمة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وحل المشكلة الفلسطينية، باعتبارها قضية سياسية، تتعلق بشعب محروم من حقه في ان يقيم على أرضه كياناً سياسياً له.

لقد دفع هذا التحول الامل في تحقيق الاستراتيجية العربية التي وضعتها قمة الخرطوم غداة حرب الايام الستة العام ١٩٦٧. فقد نجحت الدول العربية في غسل عار الهزيمة؛ كما ان التضامن فيما بين الدول العربية، بلغ، في اثناء الحرب، ذروته، وكان آية في الاعجاب أذهلت العالم، حين تكاملت جهود الدول النفطية مع جهود دول المواجهة، مصر وسوريا، العسكرية والاقتصادية، في الضغط على الدول الغربية، لدفع هذه الى تحويل الضغوط على اسرائيل، لاجبارها على الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة.

وفي هذه الظروف، اقتنعت م.ت.ف. أكثر من أي وقت مضى، بضرورة تعديل خططها السياسية، من أجل ان تتكيف مع التحولات الجديدة، وحتى لا تجد نفسها، أخيراً، معزولة، غير قادرة على المشاركة في قطف ثمار مسار التحول هذا؛ فبدت منذ العام ١٩٧٤ في سبيلها الى احداث تعديل دراماتيكي على خطابها السياسي، اتضح مغزاه، بصورة رئيسة، في اقتراب المنظمة من الاستراتيجية العربية التي كانت رفضتها في قمة الخرطوم؛ وهو ما عبر عنه البرنامج المرحلي الشهير، حيث أوضحت المنظمة استعدادها لأقامة سلطة وطنية على أي أرض فلسطينية يتم تحريرها. وقد اسهم هذا

التحول في شق المنظمة الى تيارين، مع خروج «جبهة الرفض» من اللجنة التنفيذية للمنظمة.

بيد ان هذه الآمال العريضة، التي ارتسمت في سماء المنطقة، في ذلك الوقت، لم تعمّر طويلاً، بعد ان عادت الخلافات فيما بين دول الطوق العربية الى مجاريها من جديد. فقد عاد الصراع بين سوريا ومصر، بسبب اتفاقية فصل القوات الاولى، التي ابرمتها مصر مع اسرائيل. وعاد التنافس بين المنظمة والاردن حول المفاوضات والتمثيل الفلسطيني. وبينما ظهرت سوريا والاردن في تحالف مشترك، خشيت المنظمة من ان يتمكن الاردن من استمالة مصر الى جانبه، بعد ان ضمن الاردن موقف حليفه السوري. وقد نجمت الخشية هذه من قمة حسين ـ السادات، في الاسكندرية، و «بيان الاسكندرية» الشهير[٤٠]، الذي أشار الى تراجع مصر عن الاعتراف بوحدانية تمثيل م.ت.ف. التي أُقرت في مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر، أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣. وهكذا بدا وكأن شهر العسل الذي عاشته دول الطوق في سبيله الى ان ينتهي، ليذرو معه ادراج الرياح المكاسب التي كان مأمولاً تحقيقها في ذلك الوقت. لقد انتهى الحفل، حتى قبل ان يبدأ.

ومن غير الممكن فهم هذا التغير المفاجيء في مسار التطورات الذي أدى الى فقدان الفرصة المواتية لتحقيق السلام العادل في المنطقة، بدون الاتيان على ذكر وزير الخارجية الاميركية آنذاك، هنري كيسنجر، الذي استطاع احداث هذا التحول الجذري، ليس فقط في مسار العملية السلمية وانما في مسار الوضع في المنطقة ككل.

لقد كان كيسنجر الشخص الوحيد الذي فهم الدور الذي يمكن ان تضطلع به الدبلوماسية لكسب الوقت، من اجل انهاء مفعول سياسة حظر النفط[٤١]، وتنفيس الاحتقان الدولي الضاغط على اسرائيل؛ وكان «السر» الذي عثر عليه يتمثل في عبارة «فصل القوات»[٤٢]. وبفضل سياسته المكوكية، استطاع كيسنجر ان يقنع الجميع بمزايا سلعته الجديدة، وبضرورة التجاوب معه، باعتباره الشخص الوحيد الذي يمكن ان يخلصهم، جميعاً، من مأزقهم. فمع رئيسة الوزراء الاسرائيلية، غولده مائير، المتصلّبة، بيّن كيسنجر أهمية تجاوبها في انجاح عملية فصل القوات، بهدف اضعاف ورقة النفط، وتحييدها خارج اللعبة؛ لأن استخدام هذا السلاح ـ من وجهة نظر كيسنجر ـ لاعتبارات تتعلق بمحادثات سياسية، هو شيء مختلف عن استخدامه في اثناء الحرب. اضافة الى ان الدول الغربية سوف تكون، في المرة المقبلة، مهيأة لمواجهة هذا الاحتمال؛ لكن نجاح ذلك، يتوقف على المرونة التي ينبغي ان تقدمها اسرائيل في المحادثات لانجاح فصل القوات. أما مع السادات، فقد حاول كيسنجر ان يبيّن له مزايا الاعتدال، والاعتماد على الولايات المتحدة الاميركية في الضغط على اسرائيل، لدفعها نحو تقديم تنازلات، باعتبار ان الولايات المتحدة، وليس الاتحاد السوفياتي، هي التي تستطيع ان تضغط على اسرائيل، وتحرك عملية السلام في المنطقة، وتعيد الاراضي التي تحتلها اسرائيل الى العرب. ولقد كان كيسنجر يهدف من وراء ذلك، أساساً، الى كسب مصر، وابعادها من نفوذ الاتحاد السوفياتي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، وظّف كيسنجر كل براعته التكتيكية في ادارة المفاوضات، لاعطاء المصريين بعض المكاسب الجزئية، لأنه أدرك ان كسب مصر يعني الاخلال في توازن القوى في المنطقة لصالح الولايات المتحدة، وعزل الاتحاد السوفياتي، حليف سوريا ومصر، وحرمانه من قطف ثمار ما تحقق. كما ان من شأن دخول مصر في هذا المسار ان يضعف خطر تجدد الحرب مرة أخرى، ويؤدي الى احداث شقاق في علاقة مصر وسوريا، الامر الذي يؤدي الى تفكيك العالم العربي من جديد، وتحويل الانتصار العربي الى انتصار للسياسة الاميركية في المنطقة، التي باتت، مع نجاح سياسة «الخطوة خطوة» التي انتهجها كيسنجر في المنطقة، مهيأة للعودة الى الشرق الاوسط، بعد ان

فقدت وزنها هناك، في اعقاب حرب الايام الستة العام ١٩٦٧.

ولهذا السبب، سعى كيسنجر، أيضاً، الى اشراك سوريا، والاردن، في مفاوضات فصل القوات. وكان الهدف من الحاحه على اشراك سوريا، التي فشلت في تثبيت النجاحات العسكرية التي حققتها في بداية الحرب، وخرجت، عملياً، في نهايتها، خاسرة، تنفيذ مناورة سياسية لا غنى عنها، من أجل طمأنة المصريين، ودفعهم الى الوثوق بواشنطن، والحؤول، في الوقت عينه، دون اتخاذ سوريا موقفاً معارضاً لعمليات فصل القوات، الامر الذي يمكن ان يعيد خلط الاوراق، وينسف جهود كيسنجر في بدايتها. أما اشراك الاردن، الذي لم يدخل الحرب أساساً مع اسرائيل، فكان ينسجم مع خطة كيسنجر لعزل م.ت.ف. وانجاح الخيار الاردني في حل المشكلة الفلسطينية. وهكذا عمل كيسنجر على تحقيق ثلاثة أهداف:

الاول: تفكيك أواصر التضامن العربي، والائتلاف العسكري والسياسي بين سوريا ومصر، وهذا يترتب عليه نزع فتيل تجدد القتال، وعدم استخدام النفط مرة أخرى.

الثاني: اعادة ربط المنطقة بالنفوذ الاميركي، وعزل الاتحاد السوفياتي، ضمن مفهوم كيسنجر لتوازن القوى.

الثالث: الابقاء على الوضع القائم، وعدم احداث تعديل في الخارطة السياسية للمنطقة؛ أي الحؤول دون قيام دولة فلسطينية بين الاردن واسرائيل، وابعاد الضغوط عن اسرائيل، من أجل دفعها الى الانسحاب الشامل الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

وبهذا لن تؤدي اتفاقيتا فصل القوات، اللتان تتمان على الجبهتين، المصرية والسورية، الا الى اضعاف الموقف العربي، واجهاض الفرصة التي باتت سانحة لتحقيق تسوية عادلة في المنطقة. وكان ينبغي فهم المغزى العميق للسياسة التي أدارها كيسنجر في الشرق الاوسط، بعد عامين فقط، حين اشتعلت الحرب الاهلية اللبنانية، التي كانت النذير بدخول المنطقة النفق المظلم؛ وبعد ثلاث سنوات، حين ذهب السادات الى القدس، بصورة مثيرة، لا تخلو من مثالية، ليعقد صلحاً منفصلاً مع اسرائيل.

واذا كان من نتائج فصل القوات تقليص المطالب العربية، وتهميشها، فان الآثار التي تركتها في العلاقة بين المنظمة ودول الطوق العربية، وفيما بين هذه الدول نفسها، كانت مأساوية تماماً. ومرة اخرى، كانت م.ت.ف. الطرف الذي يقع على عاتقه دفع الثمن. ففي الوقت الذي بدت المنظمة تقترب من مسار الواقعية الذي انتهجته الدول العربية، منذ قمة الخرطوم، فان دول الطوق العربية لم تتوان عن ادارة ظهرها لمطالب م.ت.ف. بل واظهرت، بقدر متساو، استعدادها الضمني للمساومة على المنظمة، والحقوق الفلسطينية، والتخلي عن الفلسطينيين في اللحظة الحاسمة.

لقد كانت الاستراتيجية التي تبنّتها م.ت.ف. في اعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، تتمثل في النقاط التالية:

- العمل على تأكيد شرعية ووحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني، وذلك لقطع الطريق، أساساً، على الملك حسين في المساومة على الحقوق الفلسطينية في العودة وتقرير المصير.
- التشديد على ضرورة توحيد الموقف العربي تجاه كيفية حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، على ان يؤخذ في عين الاعتبار دور م.ت.ف. الرئيس في الحل، ونظرتها الى الاسس التي يقوم عليها، وذلك لسد الطريق أمام الحلول المنفردة التي قد تلجأ اليها احدى دول الطوق، مما يترتب عليه

اضعاف وزن مشاركة المنظمة، والموقف العربي.

○ محاولة انتزاع اعتراف الولايات المتحدة الاميركية بالمنظمة؛ باعتبار ان ذلك هو المدخل لاشتراك م.ت.ف. في عملية السلام؛ واعتراف اسرائيل بالمنظمة، الامر الذي يرتب نجاح الخيار الفلسطيني، كسبيل وحيد لانهاء النزاع.

ولقد كان من الطبيعي ان يصطدم تحقيق هذه النقاط بمعارضة الاردن، الذي سعى الى استغلال نتائج الحرب العربية ـ الاسرائيلية في ايجاد موقع له ضمن الاطراف العربية الاخرى، كمصر وسوريا. وقد وجد هذا السعي تشجيعاً من جانب الادارة الاميركية، ووزير خارجيتها كيسنجر، الذي كان يعتقد بأن اعطاء العاهل الاردني انجازاً ما يمكن ان يعزز دوره، ومكانته، في الاراضي المحتلة على حساب م.ت.ف. ولذلك، اعرب كيسنجر للاسرائيليين عن خشيته، أكثر من مرة، من أن كل يوم يمر بدون اجراء عملية فصل قوات مع الاردن، يعزز مركز المنظمة وزعيمها[٤٣]. غير ان رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك، اسحق رابين، تردد في ابداء التجاوب مع نصيحة كيسنجر. وبهذا ارتكبت الحكومة الاسرائيلية «العمالية» خطأها الثاني، بعد ان ساهمت سياستها المتبعة في الاراضي المحتلة، ودون ارادتها، في تقوية نفوذ م.ت.ف. التي أظهرت في الانتخابات البلدية، العام ١٩٧٦، تفوقها المطلق على نفوذ الملك حسين[٤٤].

والحقيقة ان العاهل الاردني الذي ادرك اكثر من الاسرائيليين، في ذلك الوقت، الاهمية التي باتت تحظى بها م.ت.ف. كان حريصاً على ايجاد نوع من التفاهم مع المنظمة، يؤمن له الدخول في المفاوضات، دون معارضة المنظمة، على أساس اشراك المنظمة ضمن الوفد الاردني الى مؤتمر السلام. ولهذه الغاية، طرح الاردن على م.ت.ف. في أواخر العام ١٩٧٣، ان يقوم الاردن بتشكيل حكومة تضم شخصيات فلسطينية تختارها المنظمة، يتشكل منها الوفد الاردني في المفاوضات العتيدة. كما عرض الاردن ان يضم الوفد الى المؤتمر ممثلاً عن المنظمة تختاره، يكون له الحق في استخدام حق النقض[٤٥].

الّا ان الاقتراح الاردني قوبل بالرفض من جانب م.ت.ف. التي اصرت على ان تمثيل الشعب الفلسطيني في أية مفاوضات، تملك م.ت.ف. وحدها الحق فيه. على أن الاردن، الذي كان يرتبط في العام ١٩٧٤ بـ «وحدة» مع سوريا، لم يتخل عن محاولته في تجاوز المنظمة، أو أقله في ان يفرض عليها قبول اقتراحه بالوفد المشترك، وذلك على الرغم من ان المنظمة استطاعت ان تنتزع في مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر، اعترافاً جماعياً ـ مع تحفظ الاردن فقط ـ بوحدانية تمثيلها. وقد سعى العاهل الاردني، في محاولة لتطويق المنظمة، الى استمالة مصر الى جانب الاردن؛ وهذا ما أشار اليه بيان الاسكندرية، اثر القمة التي عقدها حسين والسادات. وقد شرح الملك البيان بقوله: «ان الاردن سيذهب الى جنيف كدولة يهمها قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢، ولها أرض احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧. أما م.ت.ف. فستذهب بعد ذلك الى جنيف للتحدث عن حقوق الشعب الفلسطيني، وهي مسألة تتجاوز مسؤولياتنا المباشرة»[٤٦]. وقد رأت المنظمة في البيان خروجاً على قرارات قمة الجزائر، ومحاولة لتطويقها، وعزلها.

وفي الحقيقة، لم تكن م.ت.ف. وحدها التي استاءت من التقارب الاردني ـ المصري، كما عبّر عنه بيان الاسكندرية. فقد كانت سوريا منزعجة بالقدر عينه ولأسباب أخرى من هذا التقارب، الذي رأت فيه محاولة لعزلها من جانب الولايات المتحدة الاميركية. وهكذا، التقت مصلحة سوريا، التي سعت دائماً الى ابقاء عمان تحت مراقبتها، على دعم المنظمة ازاء المحاولات الاردنية لاقصائها. وفي

هذا السياق، برز الخلاف السوري ـ المصري. فقد تبنّت سوريا موقفاً داعماً للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في لبنان، في العام ١٩٧٥؛ كما وقفت الى جانب المنظمة خلال قمة الرباط الشهيرة في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤، التي أكدت ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، والتي اعتبرت، بحق، انتصاراً ساحقاً للمنظمة في صراعها مع الاردن.

ومنذ قمة الرباط، ظهر واضحاً ان مساراً جديداً في العلاقة بين الاردن والمنظمة قد بدأ. فقد أدى فشل كيسنجر في تحقيق اجراء فصل للقوات على الجبهة الاردنية، اضافة الى التأييد الكاسح الذي منحته القمة العربية للمنظمة، الى استقالة الملك حسين من المسرح السياسي الشرق أوسطي، فعلياً. وعلى الرغم من ان الاردن قام بالرد على قرارات قمة الرباط باتخاذ سلسلة اجراءات هدفت الى «أردنة» الدستور الاردني (حل البرلمان، ومجلس الاعيان)، بهدف الضغط على الفلسطينيين، لايجاد وضع يرغم م.ت.ف. على التراجع عن تصلبها، الا ان هذه الاجراءات[٤٧] لم تعدل من حقيقة الوضع الذي تم تثبيته في قمة الرباط.

على ان الانتصار الحاسم الذي حققته المنظمة في قمة الرباط لم يؤد، في الحقيقة، الى احداث تغيير في موقف الادارة الاميركية، التي شعر وزير خارجيتها كيسنجر بأنه من المستهدفين، الى جانب العاهل الاردني، بقرارات هذه القمة. وهكذا، في الوقت الذي المح الرئيس الاميركي جيرالد فورد، بعد ايام من اختتام قمة الرباط ، الى امكان التفاوض مع م.ت.ف. واشراكها في مؤتمر السلام، سارع كيسنجر، في اليوم الثاني، بارسال برقية الى اسرائيل، يوضح فيها ان تصريح الرئيس الاميركي مجرد «زلة لسان»[٤٨]. وذهب كيسنجر أبعد من ذلك، الى توقيع تعهد اميركي بعدم التحدث مع م.ت.ف. الا اذا اعترفت هذه باسرائيل، وبالقرار ٢٤٢، ونبذت «الارهاب»؛ وهو التعهد الذي لا يزال قائماً، ويحدد علاقة الولايات المتحدة بالمنظمة. وقد عكس هذا التعهد رغبة الولايات المتحدة، وتصميمها، على الحؤول دون تمكين الشعب الفلسطيني من انتزاع حقه في تقرير المصير؛ كما ان كيسنجر بدا واثقاً، في ذلك الوقت، من ان الدبلوماسية التي قادها في الشرق الاوسط، والتي هدفت، أساساً، الى تقسيم العالم العربي وعزل مصر[٤٩]، سوف تحوّل وجهة الجهد العربي من محاربة اسرائيل الى الحرب فيما بين العرب انفسهم. وكانت كلمة السر في ذلك الحرب الأهلية اللبنانية.

الحرب اللبنانية والتدخل السوري

كان لبنان الدولة الوحيدة المرشحة لاستقبال الهجرة الفلسطينية من الاردن. وكما كان الحال في الاردن، فان لبنان كان، أيضاً، محكوماً بتوازنات شديدة الحساسية، والهشاشة. ان ابلغ مثال على التعبير عن حدود هذه الهشاشة سرعة عطب النظام في كل مرة تبرز على سطح العالم العربي انعطافة ما. فقد أدى صعود الناصرية في الخمسينات الى انفجار الحرب الأهلية في العام ١٩٥٨؛ كما ادى بروز حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة، في أواخر الستينات، الى بعث الأزمة اللبنانية، مجدداً. ولا شك في ان هذه القابلية المفرطة للتأثر بالعوامل الخارجية من جانب النظام السياسي اللبناني، تعكس، بصورة أساسية، الطابع الاصيل للانقسام السياسي، والايديولوجي، والترسبات الطائفية والاثنية، في هذا البلد، الذي كان، ذات يوم، يوصف بأنه «سويسرا الشرق الاوسط».

لقد أسهم هذا البعد، اضافة الى التواجد الفلسطيني البشري الكثيف في لبنان منذ العام ١٩٤٨ (ثاني أكبر كثافة فلسطينية في الشتات العربي بعد الاردن)، في جعل لبنان القاعدة البديلة من الاردن. وكما هو الحال في الاردن، كان لدى النظام اللبناني، أيضاً، أسبابه الكثيرة، والخاصة، التي

جعلتـه يرتـاب من ازدياد نفوذ المنظمة على أراضيه. ولهذا سعى، منذ البداية، الى تقييد التواجد الفلسطيني المسلح.

ولم يتأخر الصدام بين المنظمة والسلطة اللبنانية، الذي اندلع بصورة مبكّرة في العام ١٩٦٩، على الرغم من ان الثقل الاساسي للمنظمة كان، في ذلك الوقت، في الاردن، وليس في لبنان. بيد ان بقية من استمرار الروح «الشهابية»، التي اتسمت بها صياغة الاجماع اللبناني، بعد أزمة ١٩٥٨، في اعقاب اتفاق عبدالناصر والرئيس اللبناني فؤاد شهاب، كان تأثيرها واضحاً في العام ١٩٦٩ في صياغة «اتفـاقية القاهرة» الشهيرة، بين الحكومة اللبنانية وم.ت.ف. ومرة أخرى، لم يكن لارتباط الرئيس المصري عبدالناصر بهذه الاتفاقية، التي كانت الاولى من نوعها بين المنظمة ودولة عربية من دول الطوق، مغزى ضئيلاً؛ ففي كلا الحالتين كان ذلك يؤشر على حجم الحضور، والهيبة، التي تمتع بها هذا الزعيم في العالم العربي.

لقد مثّل حضور عبدالناصر الضمانات الكافية للبنان والمنظمة بأن مصالحهما يمكن ان تصان عبر هذه الاتفاقية، التي حظيت، أيضاً، بتأييد النظام السوري قبل الانقلاب الذي قاده الاسد. الا ان ذلك الاطمئنـان لم يدم طويلاً، حيث انقلبت الصورة جذرياً منذ العام ١٩٧٣، اثر الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب، وبيروت، واحتدام التناقضات بين الطوائف اللبنانية، الامر الذي وجه انظار المارونية السياسية نحو التواجد الفلسطيني، من جديد، انطلاقاً من مقولة ان الفلسطينيين يحاولون، بالتحالف مع الاسلام السياسي والقوى الوطنية اليسارية، تغيير النظام القائم. والواقع، ان مشهد الصراع الفلسطيني ـ اللبناني، الذي بدت نذره تتلبد في السماء، لم يكن يخلو من مفارقة تبعث على الدهشة. فبينما كان العالم العربي يشهد أهم انتصار له على محور الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في خريف العـام ١٩٧٣، بدأت الاحـزاب المـارونية كافة في تصعيد المواجهة السياسية، والعسكرية، والاعلامية، ضد المنظمة. وقد بلغ هذا التصعيد ذروته خلال قصف الطائرات اللبنانية للمخيمات الفلسطينية في بيروت، في أيار (مايو) ١٩٧٣. ولم يتوقف الصدام الا بعد تدخل الرئيس الاسد.

لم تكن اشارة التدخل السوري في ذلك الوقت لتجميد الخلاف بين السلطة اللبنانية والمنظمة تنطوي على أية ابعاد لها قيمة سياسية كبيرة؛ غير ان الرئيس الاسد الذي كان منشغلاً في توطيد نظام حكمه في سوريا، اعطى دلالة واضحة على ان اهتمامه بما يحدث في لبنان، لا يقل عن اهتمامه بما يحدث في سوريا. وهذا ما ظهر، بجلاء، بعد ذلك، حين دخلت القوات السورية لبنان، من اجل انهاء النزاع فيه.

لقد ادرك الرئيس الاسد، منذ بداية الازمة اللبنانية، ان من يسيطر على لبنان، سوف يتمكن من السيطرة على المنطقة؛ وان لبنان، باعتباره خاصرة لسوريا، لا يجب ان يترك للآخرين في تقرير مصيره، حتى للبنانيين انفسهم. وهكذا وضع الرئيس السوري في صدارة اهدافه في لبنان العمل، أولاً، دون ان تتمكن م.ت.ف. بالتحالف مع كمال جنبلاط والحركة الوطنية اللبنانية، من مس النظام القائم، وجعله نظاماً متحالفاً مع المنظمة؛ وثانياً، ابعاد لبنان عن الاطماع الاسرائيلية، والمحافظة على توجهه المعادي لأسرائيل، وايجاد وضع يكون فيه لبنان مرتبطاً بالاستراتيجية السورية.

لقد كانت الاعتبارات الايديولوجية التي لعبت دوراً اساسياً في توتير العلاقة بين سوريا والمنظمة على مدار تاريخها، والنابعة أصلاً من تصميم سوريا على فرض وصايتها على ما تسميه بلدان سوريا الكبـرى، هي، أيضـاً، الاعتبـارات التي غذّت التـوتـر لاحقـاً بين اللبنانيين وسوريا؛ فالسياسة

السورية التي حاولت الغاء استقلالية اللبنانيين، والفلسطينيين، لم تبرهن، خلال أكثر من عقد من السنين، على جدواها؛ بل برهنت على انها مكلفة، ومؤذية، للسوريين والفلسطينيين واللبنانيين؛ حيث أدت هذه السياسة الى استنزاف جهود سوريا، والمنظمة، في حروب ومعارك جانبية، فيما لم تستطع سوريا، في تدخلها، الحؤول دون قيام اسرائيل، بالتحالف مع المارونية السياسية في لبنان بعد ذلك، لاخراج سوريا والمنظمة من لبنان. وغني عن الاشارة، ان الازمة اللبنانية بقيت بدون تسوية وحل.

والواقع، ان الفشل السوري في لبنان يجب ان ينظر اليه من زاوية التناقض بين اتجاه الحرب الاهلية اللبنانية والمسار السياسي الذي افتتحه الرئيس السوري لاعادة الاعتبار لوزن سوريا الاقليمي في المنطقة؛ ذلك ان انفجار الحرب الاهلية لم يكن وليداً للعوامل المحلية فقط: تناقض بنية النظام مع الثورة، واحتدام التوازنات الطائفية الهشة؛ وانما كان تعبيراً عن نهاية مرحلة عاشتها المنطقة. وفي هذا الالتباس، ينبغي، أيضاً، ان نبحث في الدوافع التي أملت على المارونية السياسية تفجير الصدام، واستدراج المنظمة الى الحرب، باعتبار ان ذلك محصلة للمسار الذي شقته سياسة كيسنجر في المنطقة، التي أدت الى نسف التضامن العربي، مع بروز نزعة الانكفاء نحو الذات في السياسة المصرية، والتحول نحو البناء الداخلي الذي طغى على توجهات العديد من دول المنطقة، وتضخم النزعات الاقليمية عند بعض الدول العربية الاخرى، التي حاولت سد الفراغ الذي خلّفه الانكفاء المصري، في مشاريع لم تؤد الا الى تآكل الجهود العربية في صراعات لا تخدم النضال المشترك ضد اسرائيل؛ وهو المسار الذي توج، أخيراً، بالمصالحة مع اسرائيل، وتكريس اللقاء بالغرب، الذي عاد يتحكم في احتكار مقادير المنطقة سياسياً واقتصادياً.

لذلك، فان ذهاب المارونية السياسية الى الحرب، في العام ١٩٧٥، كان يتقاطع مع سياق مؤات في المنطقة، اعتقدت المارونية السياسية بأنه يتيح لها فرصة تاريخية لأن تعيد صياغة النظام السياسي اللبناني بصورة تضمن لها تحقيق أكبر قدر من السيطرة على الدولة، بعد تعديل التوازن الهش، والضعيف، ليصبح توازن قوة يعمل لصالحها. ولهذا سعت المارونية السياسية، قبل كل شيء، الى التخلص من الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، الذي يشكل مصدر التهديد المباشر للخطط السياسية لحزب الكتائب. والواقع ان المخطط الكتائبي كان يتقاطع مع الاستراتيجية الاسرائيلية في المنطقة، وليس مع الاستراتيجية السورية؛ حيث تبنّت الاولى هدفاً رئيساً، في صلب استراتيجيتها، يقوم على تفتيت المنطقة واضعافها، من خلال استغلال التنوع الاثني، ومشكلة الاقليات في العالم العربي. ولهذا السبب، أيضاً، كان اللقاء بين سوريا والمارونية السياسية حول هدف اضعاف م.ت.ف. في لبنان، لقاء عابراً، ومؤقتاً، تكتيكياً؛ بينما كان اللقاء مع اسرائيل لقاء على المستوى الاستراتيجي، تحكمه ايديولوجيا المصالح المشتركة، والطموح التاريخي في اقامة دولة الطائفة والاقلية؛ الطائفة التي لا يستتب لها الامان الا بالغاء الآخرين. وهكذا كانت الحرب الاهلية في لبنان. فالحرب التي فجرتها المارونية السياسية استهدفت الطوائف اللبنانية الاخرى، ونسف صيغة الاتفاق التاريخي في العام ١٩٤٣[٥٠]، الذي تمت على اساسه اقامة النظام السياسي اللبناني، واستقلال لبنان.

وهكذا لم يكن مصادفة تزامن قيام بيار الجميل والسادات بمغامرتيهما بالاتصال مع اسرائيل في آن تقريباً[٥١]. لقد قامت المارونية السياسية باكمال حلقة المعادلة المفقودة في تغيير وجهة تحالفها مع سوريا، واستبدال هذا التحالف مع اسرائيل؛ تماماً، كما فعل السادات بزيارته للقدس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧؛ وذلك على الرغم من الاختلاف الشكلي في الوسائل التي انتهجها كلاهما

في تحقيق ذلك، وغايات توظيفه؛ اذ ان ما هو جوهري يبقى في الدوافع نفسها والتوقيت. والحقيقة، ان اعجاباً متبادلاً كان نشأ بين الجميل والسادات؛ فقد كان كلاهما يمتلك احساساً برسالة يعتقدان بأن التاريخ اناط بهما حملها.

غير ان سوريا، التي بقيت في الظل، هي التي تحركت أولاً، وليس مصر أو اسرائيل، للدفاع عن المارونية السياسية في لبنان، وعن قرية بكفيا، منطقة نفوذ عائلة آل الجميل، للحؤول دون اسقاطها من قبل التحالف الفلسطيني ـ اللبناني، الذي بات، في بداية العام ١٩٧٦، يسيطر على اكثر من ٨٠ بالمئة من المناطق اللبنانية، بعد ان نجحت المنظمة في الاستفادة من دروس صراعها في الاردن مع العاهل الاردني، حين استطاعت ان تؤمن لها حليفاً سياسياً بوزن الوطني الكبير كمال جنبلاط. فسوريا التي كانت، قبل ذلك، تقف الى جانب المنظمة وجنبلاط، تخلت عن هذا الموقف، وقامت بتوجيه دعمها للموارنة، الذين طالما ارتابوا من الجار القومي ـ البعثي، ونواياه. وفي الحقيقة، ان الامر لا ينطوي على مفارقة، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار المصالح والاعتبارات التي دفعت بالنظام السوري الى تغيير خططه. فقد كان هذا النظام يرتاب من ازدياد قوة المنظمة ونفوذها في لبنان، عشية التحضير للمؤتمر الدولي. كما ان سوريا لم تنظر، بارتياح، عبر التاريخ، للتقارب في العلاقة بين م.ت.ف. ومصر. اضافة الى ذلك، كان التدخل السوري في لبنان ضرورياً لبناء قاعدة توازن معاكسة في وجه جارة سوريا الاقليمية، الغنية بالنفط والموارد، أي في مواجهة العراق، الذي ما انفك يشكك بالحركة التصحيحية التي قام بها الرئيس السوري، ويعمل على اعادة الجناح القومي الى حزب البعث، الذي تخلص منه الاسد، الى الحكم في سوريا من جديد. ان الحاجة الى ايجاد هذا التوازن المعاكس، وتقوية موقف سوريا قبالة مصر، هما المحركان الاساسيان اللذان دفعا الرئيس الاسد الى التحالف مع عمان، والتدخل في لبنان، وتشديد القبضة السورية على م.ت.ف. في آن.

وقد عمل الاسد على تجاوز ضعف الزعماء السوريين السابقين له، حين تمكن من توظيف ضعف جارتيه التقليديتين، لبنان والاردن، في سياق بناء موقع اقليمي قوي لسوريا، حاول ان يعززه بضم م.ت.ف. وجعلها ـ من خلال الحاقها بالسياسة السورية ـ ورقة رابحة في يده، لاستخدامها في مساوماته السياسية. وربما كانت النوايا السورية هذه تجاه المنظمة، التي من شأنها اضعاف الفلسطينيين في مواجهة اسرائيل، هي الاساس الذي جعل الولايات المتحدة واسرائيل لا تعارضان التدخل العسكري السوري في لبنان، طالما ان الهدف منه تحجيم المقاومة الفلسطينية؛ ووجد في اسرائيل من رحّب بهذا التدخل، على انه يستنزف سوريا في يمن جديدة[٥٣] تؤدي الى اضعافها في المدى البعيد.

والحقيقة ان الرهان الاسرائيلي اثبت صحته فيما بعد. ذلك ان التدخل السوري في لبنان لم يؤد فقط الى ارتهان الازمة اللبنانية، منذ ذلك الوقت، للصراعات الاقليمية بصورة متزايدة، وانما، أيضاً، الى فتح مسار من التوتر في العلاقة السورية ـ الفلسطينية، أدى الى اضعاف هذين الحليفين ـ الخصمين؛ حيث بات التنافس فيما بينهما يخلق اشكالاً متعددة من الصراعات. كما ان كل الحلول المطروحة للازمة اللبنانية اصبحت، من الناحية الفعلية، متعذرة، نتيجة الخوف وفقدان الثقة المتراكمان اللذان نشآ بنتيجة الخلاف السوري ـ الفلسطيني؛ وهو ما ظهر، بوضوح، خلال مؤتمر القمة السداسي، الذي عقد في الرياض، لحل الازمة اللبنانية، والذي انتهى الى الفشل.

لقد كان من شأن هذا التمزق في العلاقة التي ربطت بين دول المواجهة العربية ان ينعكس

على قدرة هذه الدول في الاستفادة من مناخ التحولات التي طرأت في سياسة الادارة الاميركية نحو الشرق الاوسط ، مع تولي الرئيس جيمي كارتر الحكم في الولايات المتحدة، الذي أظهر انتقادات واضحة لسياسة «الخطوة خطوة» التي انتهجتها الادارة السابقة. وقد ذهبت ادارة كارتر ابعد من ذلك في اوائل العام ١٩٧٧، حين ألمحت الى امكان اشراك الاتحاد السوفياتي في عملية السلام، كما عبر عن ذلك البيان السوفياتي ـ الاميركي الشهير بشأن المؤتمر الدولي، عاكساً انتصار اصحاب الاتجاه نحو الانفراج في الادارة الاميركية الجديدة في مواجهة اصحاب نظرية الحرب الباردة[٥٣]، حيث أضفى الانفراج في العلاقة بين الدولتين العظميين بعداً ايجابياً على معالجة القضايا الاقليمية، والساخنة، في العالم الثالث، ومن ضمنها أزمة الشرق الاوسط .

والواقع ان الاميركيين انفسهم دهشوا للخطوة المفاجئة التي اقدم عليها الرئيس السادات في العام ١٩٧٧، في وقت كان التحضير للمؤتمر الدولي يجرى على قدم وساق، وفي وقت بدا ان الادارة الاميركية في سبيلها الى تجاوز « الفيتو » القائم ضد م.ت.ف. من جانب الادارة السابقة. واكثر من ذلك، فان وزير الخارجية الاميركية آنذاك، سايروس فانس، لم يستطع ان يخفي دهشته حينما علم ان معظم الزعماء العرب في بلدان المجابهة على استعداد للقبول بأقل من دولة فلسطينية مستقلة[٥٤]. وهكذا اسهمت الخلافات فيما بين دول الطوق العربية، والتي برزت، أساساً، حول الاشتراك في المؤتمر الدولي، ومسألة التمثيل الفلسطيني، اضافة الى زيارة السادات المفاجئة الى القدس، الى تضييع الفرصة التي بدت مواتية مرة أخرى، حيث انتهت الامور، في النهاية، الى توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد، التي أسدلت الستار على فكرة المؤتمر الدولي وجمّدت التحرك بشأنها طيلة السنوات الممتدة فيما بعد.

ولا شك في ان توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد ترك انعكاسات ايجابية على العلاقة بين سوريا والمنظمة، بعد ان اقدمت سوريا على تغيير تحالفاتها وخططها في لبنان[٥٥]؛ فاستبدلت تحالفها السابق مع المارونية السياسية بالتحالف مع المنظمة والحركة الوطنية اللبنانية، مما ادى الى تفجر الصدام بين سوريا وحزب الكتائب، في العام ١٩٧٨. كما ان الخوف السوري من التحاق النظام الهاشمي بمصر، وتوقيع اتفاقية شبيهة باتفاقية كامب ديفيد، دفع سوريا الى تشديد الضغوط على العاهل الاردني. وقد بلغت الضغوط هذه ذروتها في العام ١٩٨٠، حين حشدت سوريا جيشها على الحدود مع الاردن، في محاولة لاظهار القوة، وردع النظام الاردني عن التفكير في الالتحاق بمصر، وعن تقديم المساندة الى الاخوان المسلمين في سوريا، الذين قاموا بمحاولة لتغيير نظام الأسد.

بيد ان التحسن في العلاقة بين سوريا والمنظمة، الذي ادى، عملياً، الى منع انجرار النظام الاردني وراء مصر، وحصر السلام على الجبهة المصرية فقط، لم يؤد الى تحقيق الهدف الآخر، الذي لم يكن أقل أهمية، لتمكين سوريا والمنظمة من القدرة على الانتقال من حالة الدفاع الى الهجوم، أي من التوصل الى انهاء الحرب الاهلية اللبنانية، التي أدت، في الحقيقة، الى اضعاف الطرفين معاً. واسباب هذا الفشل تعود، جزئياً، الى غياب الاتفاق بين سوريا والمنظمة على مثل هذا الحل. اما في الواقع، فان الدور الاسرائيلي في لبنان، الذي اتخذ شكلاً اقوى مما كان عليه منذ بداية الحرب، بات عاملاً مقرراً في مسألة انهاء الحرب وتقرير مصير الازمة اللبنانية، وهذا ما توضح من خلال التحالف فيما بين اسرائيل وحزب الكتائب. وهكذا لم يكن تحقيق التسوية في لبنان مقتصراً على ارادة ورغبة سوريا والمنظمة فقط، وانما ارتبط، أيضاً، بالموقف الاسرائيلي.

لقد أدى الخروج المصري من الصراع العربي ـ الاسرائيلي الى حصر المواجهة، عملياً، على

الجبهة الشمالية، أي مع سوريا والمنظمة. ولكن في الوقت الذي بدت سوريا معزولة، تقريباً، في العالم العربي، وتواجه احداثاً داخلية تستهدف قلب النظام، فان ميدان الصراع والمواجهة قد انحصر، تقريباً، بين المنظمة واسرائيل. والدليل على ذلك، انه طوال سنوات صمت المدافع على الحدود مع اسرائيل في اعقاب العام ١٩٧٣، كانت مدافع م.ت.ف. وحدها هي التي تؤكد استمرار التصدي لاسرائيل.

والحقيقة، ان المنظمة نجحت، على الرغم من الضربة التي وجهتها اليها سوريا في العام ١٩٧٦، من استعادة بناء قوتها، وتطوير قدراتها العسكرية، بصورة لم يسبق لها مثيل، الامر الذي عزز مكانة م.ت.ف. ودورها المحوري في المنطقة. وقد كان من شأن الدور الذي لعبته م.ت.ف. على الجبهة الساخنة ضد اسرائيل ان يؤدي الى ازدياد المخاوف الاسرائيلية من مخاطر الوضع الجديد الناشىء. ولا شك في ان التفكير في عملية الاجتياح الاسرائيلي، في صيف العام ١٩٨٢، كان نشأ قبل هذا التاريخ، وفي الوقت الذي ظهرت م.ت.ف. قوة اقليمية في المنطقة، تلعب دوراً كبيراً.

فبعد تسلم الليكود مقاليد السلطة في اسرائيل، اتخذ مسار الاحداث منحى نوعياً جديداً؛ اذ قامت اسرائيل، في آذار (مارس) ١٩٧٨، بشن هجوم واسع النطاق على جنوب لبنان، واحتلت مساحة واسعة من الاراضي اللبنانية. وقد اطلقت على هذا الهجوم تسمية «عملية الليطاني»، واسفرت عن اقامة الشريط الحدودي «الامني» في جنوب لبنان. واذا كانت اسرائيل اعتبرت عملية الليطاني «وقائية» للتمهيد لاتفاق اسرائيل مع مصر[٥٦]، فان اللافت في الامر عند ذاك كان موقف الرئيس المصري السادات، الذي بدا مبتهجاً «للدرس الذي لقّنه الاسرائيليون للفلسطينيين»[٥٧]. والمفارقة، ان الولايات المتحدة هي التي تدخلت لثني الاسرائيليين عن تخريب جهودهم الدبلوماسية التي كانوا شرعوا فيها مع مصر واسرائيل، والطلب من اسرائيل عدم القيام بمثل هذه العمليات الاستفزازية[٥٨].

أما موقف سوريا، فلم يتعد الاعراب عن التضامن الاعلامي مع المنظمة. وهو موقف لم يكن ليردع اسرائيل عن قيام سلاحها الجوي، فيما بعد، بالتدخل، على نطاق أوسع، في لبنان، والتعرض للطائرات السورية نفسها، ومطاردتها، واسقاط عدد منها.

لقد رسمت المواجهة المحدودة بين المنظمة واسرائيل، في العام ١٩٧٨، حدود الدعم الذي يمكن ان تتلقاه المنظمة، سواء من جانب سوريا، أو مصر، في أي مواجهة مقبلة مع اسرائيل. وهذا ما تأكد، أيضاً، في تموز (يوليو) العام ١٩٨١، حيث بدا من الواضح، ان الحرب بين اسرائيل والعرب أصبحت محصورة في المواجهة بين المنظمة واسرائيل، الامر الذي ادى الى اظهار م.ت.ف. طوال تلك السنوات الممتدة من العام ١٩٧٨ وحتى الاجتياح الاسرائيلي للبنان في صيف العام ١٩٨٢، بوصفها اللاعب العربي الوحيد في المنطقة، بعد استقالة الملك حسين سياسياً، وخروج مصر، والعزلة التي كانت سوريا تعاني منها.

وقد بذلت المنظمة جهوداً قوية للاستفادة من الوضع الجديد هذا، وتوظيفه في تحرك دبلوماسي واسع النطاق، على الصعيد الدولي، من اجل انتزاع اعتراف الولايات المتحدة بها. وفي هذا السياق، جاء «بيان البندقية» الذي اصدرته المجموعة الاوروبية، في العام ١٩٨٠، بادرة مشجعة للمنظمة على ان جهودها السياسية والعسكرية بدأت تثمر؛ حيث تبنّت الدول الاوروبية موقفاً معارضاً، ضمناً، لاتفاقية كامب ديفيد، واعربت عن تأييدها لاشتراك م.ت.ف. في أي مفاوضات تعقد لحل النزاع في المنطقة. كما اسفرت المواجهة العسكرية التي وقعت بين اسرائيل والمنظمة، في تموز (يوليو)

١٩٨١، عن تدخل الولايات المتحدة كوسيط بين الطرفين، للتوصل الى اتفاق لايقاف اطلاق النار، لأول مرة. وقد اعتبر ذلك بمثابة انتصار كبير لاستراتيجية م.ت.ف. التي تمكنت من انتزاع اعتراف الادارة الاميركية واسرائيل بها، باعتبارها الطرف الوحيد في الصراع على الجبهة الوحيدة الساخنة المتبقية مع اسرائيل، والذي ينبغي التحدث معه في ما يتعلق بمسائل الامن.

ولكن الدور القوي هذا كان في حاجة الى التكامل. فعلى الرغم من ان الوضع الجديد في جنوب لبنان منح المنظمة موقعاً استراتيجياً أفضل من أي فترة سابقة، باعتبار ان المنظمة باتت الطرف الاقوى الذي يملك تقرير مصير الوضع على محور الترابط بين الازمتين، اللبنانية والفلسطينية، الا ان المركز هذا افتقد عنصر التكامل مع الموقف العربي على محور دول المجابهة؛ وهو موقف بدا في أسوأ حال من الضعف وفقدان القدرة، حتى على استغلال الانجازات الفلسطينية لتطوير موقف مبادر سياسياً بصورة أفضل. كما كان من شأن التحولات في ميزان القوى السياسي في المنطقة، تحت تأثير الحرب العراقية ـ الايرانية، الاثر الكبير في جهود المنظمة وفي الحؤول دون تمكينها من استغلال الانجازات التي حققتها، في المدى البعيد.

والواقع، يقترن فهم ما بدأ يحدث منذ العام ١٩٨٠ بالاشارة الى بعض المتغيرات الرئيسة التي طرأت في ذلك الوقت على مسرح الشرق الاوسط، والمسرح الدولي.

○ في أواخر عهده، أعلن الرئيس الاميركي كارتر، في العام ١٩٨٠، عن « مبدأ كارتر » بصدد الازمة في الخليج[٥٩]، الذي كان انذاراً باعادة مناخ الحرب الباردة بين الدولتين العظميين، وذلك في اعقاب التدخل السوفياتي في افغانستان، والتغيير الذي تم في انظمة الحكم الموالية للولايات المتحدة في كل من اثيوبيا وايران، الامر الذي قاد الى بروز اصطلاح «قوس الازمة، في الاستراتيجية الاميركية»[٦٠]، والحاجة الى رد اميركي على الاتحاد السوفياتي لردعه في المنطقة. وهي الاهداف التي وضعتها ادارة ريغان في صلب استراتيجيتها في المنطقة، منذ العام ١٩٨٠.

○ ظهور تحوّل ملموس في الحرب العراقية ـ الايرانية، مع هجوم ايران، والذي اسفر، في بداية العام ١٩٨٢، عن تحول استراتيجي في الحرب، بعد ان تمكنت ايران من السيطرة على مدينة خورمشهر وانسحاب القوات العراقية من طرف واحد الى حدودها الدولية مع ايران. وقد ترتب على هذا التحول ازدياد مخاطر التهديدات الايرانية لدول الخليج، وتحول الانظار عن مشكلة الشرق الاوسط.

○ عودة الاستقطاب التقليدي في العالم العربي، بسبب الانكفاء المصري، وفشل الدول العربية في التوصل فيما بينها الى موقف موحّد ازاء سبل مواجهة اتفاقية كامب ديفيد، حيث تمخض ذلك عن ظهور اشكال جديدة من التحالفات، والمحاور، العربية، ضمّت، لأول مرة، دولاً اقليمية من خارج النظام العربي، مثل ايران واثيوبيا وباكستان. وقد ظهر تأثير هذا الانقسام واضحاً في افشال مؤتمر قمة عمان الطارىء العام ١٩٨٠، والقمة العربية في فاس في المغرب العام ١٩٨١، بسبب رفض دول جبهة الصمود والتصدي، التي كانت تضم بينها سوريا وم.ت.ف. من المشاركة في القمة الاولى، وعدم موافقتها على مشروع السلام العربي الذي طرحه ولي العهد السعودي في ذلك الوقت، الامير فهد بن عبدالعزيز، في القمة الثانية. وهكذا اسهم ذلك في فشل التوصل الى اقرار استراتيجية عربية موحدة.

○ حدوث أول تغير من نوعه في تاريخ نظام الحكم في اسرائيل مع انتصار ائتلاف الليكود

اليميني المعارض في الانتخابات الاسرائيلية للكنيست في العام ١٩٧٧. وتبني الليكود، على الصعيد الامني ـ العسكري، مقاربة استراتيجية منذ العام ١٩٨٠ ذات طابع هجومي، بعد ان تمكن الجيش الاسرائيلي من استكمال مرحلة التوسع الكمي والنوعي في اعقاب حرب ١٩٧٣. وقد تضمنت النظرية «الامنية» الاسرائيلية الجديدة، لأول مرة، امكان قيام الجيش الاسرائيلي بالمبادرة بالحرب، لتحقيق اهداف تتعلق بايجاد ترتيبات سياسية معينة خارج الحدود(٦١).

○ ظهور بداية تراجع وانكفاء في نفوذ الاتحاد السوفياتي في المنطقة، بعد ان خسر السوفيات أهم موقع لهم في مصر، وبتضعضع علاقاتهم مع بعض الحلفاء الآخرين. وعلى الرغم من ان الاتحاد السوفياتي حاول الاستعاضة عن مصر بتمتين تحالفه مع سوريا، و م.ت.ف. الا ان اعتماده على سوريا لم يكن كافياً لتعديل الاختلال في التوازن الذي احدثه تغيير مصر لتحالفاتها الدولية. وقد ترتب على ذلك زيادة سيطرة الولايات المتحدة التي صارت تحتكر النفوذ في المنطقة، في مقابل ضعف الاتحاد السوفياتي في التأثير في مجريات الاحداث السياسية؛ كما انعكس ذلك، في الوقت عينه، على قدرات سوريا والمنظمة، ومكانتيهما، وهما الطرفان الرئيسان اللذان كانا الاكثر تضرراً من التحوّل المصري نحو النفوذ الاميركي.

لقد ساهمت هذه المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية، مجتمعة، في توفير المناخ السياسي والظروف المناسبة للولايات المتحدة واسرائيل، لضرب سوريا، والمنظمة، اللتين أدى رفضهما المشترك لاتفاقية كامب ديفيد على الجبهة المصرية الى منع النظام الاردني من المشاركة في المفاوضات مع اسرائيل حول الحكم الذاتي في المناطق المحتلة حسب الاتفاقية المذكورة. وقد وجدت الولايات المتحدة واسرائيل ضرورة مشتركة لتغيير استراتيجيتهما السابقة في المنطقة، من أجل ايجاد وضع يسمح للاردن، ولشخصيات موالية للنظام الاردني في المناطق المحتلة، بالقبول بتسوية للمشكلة الفلسطينية، على غرار ما نص عليه مشروع كامب ديفيد للحكم الذاتي؛ وكذلك انهاء الازمة اللبنانية على نحو يضمن قيام لبنان بتوقيع معاهدة صلح مع اسرائيل. ولهذا، وضعت الولايات المتحدة واسرائيل هدفاً رئيساً هو ضرب المنظمة وسوريا، والقضاء على نفوذيهما في لبنان.

ولكن، اذا كان اخراج المنظمة من لبنان استهدف اخراجها من الخارطة السياسية، وابعادها من المشاركة في المفاوضات المتعلقة بتحديد مصير الاراضي الفلسطينية المحتلة؛ فان اخراج سوريا هدف، أساساً، الى الضغط عليها، وعزلها بصورة نهائية، لاضعاف تأثيرها في لبنان وعلى النظام الاردني، وتمهيد الظروف، في مرحلة لاحقة، لكسبها الى جانب الادارة الاميركية.

وفي هذا الاطار حمل العام ١٩٨٢ تصريحاً خطيراً لوزير الخارجية الاميركية آنذاك، الكسندر هيغ، اعتبر بمثابة تحول في السياسة الاميركية تجاه الازمة اللبنانية. فقد طالب الوزير الاميركي بضرورة دعم سيادة لبنان على اراضيه وخروج القوات الغريبة(٦٢)، فيما صرح رئيس الاركان الاسرائيلي السابق، رفائيل ايتان، بأن الوضع القائم في جنوب لبنان بات تغييره مسألة وقت؛ هذا بالاضافة الى استمرار الصحف الاسرائيلية في التحدث عن سيناريوهات الحرب المقبلة في لبنان ضد م.ت.ف. وكانت الحرب تنتظر التوقيت فقط، بعد ان هُيِّئت لها الظروف، والاسباب.

ومرة اخرى، وجدت م.ت.ف. نفسها وحيدة مع حليفها الحركة الوطنية اللبنانية في مواجهة قدرات الجيش الاسرائيلي الكمية والنوعية. وبخروج المقاتلين الفلسطينيين من لبنان، اسدل

الستار على مرحلة تاريخية من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وعلى مرحلة موازية من مسار العلاقة بين م.ت.ف. ودول الطوق العربية.

---

(١) لمزيد من الايضاح حول صناعة القرار في العالم الثالث، انظر تريفور تيكر، **العلاقات الدولية؛ نظرية ومداخل** (ترجمة عبدالعزيز عروس)، دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٨٥، ص ٢٤.

(٢) عبّرت عن هذا الاتجاه نشرة «فلسطيننا» التي كانت، بصورة غير مباشرة، الناطقة الرسمية لـ «فتح» خلال الستينات. عيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، بيروت، مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٩، ص ٥١ ـ ٥٧.

(٣) حول وجهة النظر الاسرائيلية من هذه القضية، يمكن العودة الى دراسة تيدي برويس، **الملف**، (نيقوسيا)، الرقم ٣٥ ، ص ٩٦٨ ـ ٩٦٩؛ نقلاً عن **ملحق دافار الاسبوعي**، ٢٣ ـ ١٩٨٧/١/٣٠.

(٤) لم يكن عبدالناصر يهدف من القمة التحضير لمواجهة بين العرب واسرائيل، وانما كان يأمل، أساساً، في تشكيل جبهة عربية تستطيع ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الغرب، لابعاد احتمال المواجهة العسكرية. انظر النقاش المستفيض حول ملابسات انعقاد القمة في ياسين الحافظ، **عبدالناصر والصراع العربي الاسرائيلي؛ الهزيمة والايديولوجيا المهزومة**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩، ص ١١١.

(٥) لمزيد من الايضاح، انظر د. اسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية؛ المفاهيم والحقائق الاساسية**، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٥، ص ٦٤ و٢١٩. وكذلك، في ما يتعلق باتجاه ادارة كيندي ازاء الشرق الاوسط، ليلى بارودي ومروان بحيري، **السياسة الاميركية في الشرق الاوسط**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤، ص ١٧٧ ـ ١٧٩.

(٦) **فلسطين؛ من اقوال الرئيس جمال عبدالناصر**، القاهرة: سلسلة كتب قومية، الرقم ٣٠١، ١٩٦٤، ص ١٣٧.

(٧) **المصدر نفسه**.

(٨) آني بلاسكوف، **الدولة الفلسطينية؛ فحص الخيارات** (ترجمة احمد العلي)، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٧، ص ٢٧.

(٩) د. خيرية قاسمية، **عوني عبد الهادي؛ أوراق خاصة**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٤، ص ٤٧ ـ ٤٩.

(١٠) **اليوميات الفلسطينية**، المجلد الثاني، (من ١٩٦٥/٧/١ الى ١٩٦٥/١٢/٣١) بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦، ص ١٣٩.

(١١) د. خيرية قاسمية، **احمد الشقيري؛ زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً**، الكويت: لجنة تخليد ذكرى المجاهد احمد الشقيري، ١٩٨٧، ص ١٠٤.

(١٢) انظر «النقاط العشر» التي اعلنها الشقيري في ١٩٦٥/٧/٣. وقد شبّه الشقيري العلاقة بين الاردن والمنظمة مثل علاقة اسرائيل بالوكالة اليهودية؛ فالاردن جهاز حكومة يعمل على الصعيد الرسمي، بينما المنظمة جهاز شعبي. وقد أثارت بنود الشقيري، التي اكد فيها عدم التدخل في الشؤون العربية، عاصفة من الانتقادات من جانب سوريا وحركة القوميين العرب في آن، «اليوميات الفلسطينية» **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢.

(١٣) لمزيد من الايضاح، انظر جميل مطر و د. على الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي؛ دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص ٧٩.

(١٤) المبادىء الستة التي طرحها الشقيري في د. قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٨١.

(١٥) انظر الوصف في شفيق الحوت، **عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية**، بيروت: دار الاستقلال، ١٩٨٦، الفصل المتعلق بيوميات الخرطوم.

(١٦) الشعيبي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١ و٥٧.

(١٧) لمزيد من الايضاح حول هذه القضية، انظر د. جورج قرم، **انفجار المشرق العربي؛ من تأميم**

قناة السويس الى اجتياح لبنان، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧، ص ٣٥.

(١٨) انظر دراسة د. سعدالدين ابراهيم، «مصادر الشرعية في انظمة الحكم العربية»، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ٦٤، نيسان (ابريل) ١٩٨٤، ص ٩٣ ـ ١١٨.

(١٩) د. ابراهيم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٣.

(٢٠) بلاسكوف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠١؛ وعلى الرغم من ان المنظمة كانت ترفض، في ذلك الوقت، اقامة دولة فلسطينية مستقلة، وتنادي بتحرير فلسطين، كان النظام الاردني يجاريها في هذا الموقف، انطلاقاً من مصالحه في رفض الكيان الفلسطيني بالمطلق.

(٢١) أمين هويدي، **كيسنجر وادارة الصراع الدولي**، القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٦، ص ٢٣٦.

(٢٢) لمزيد من الايضاح حول الصراع الاردني ـ الفلسطيني عشية «أيلول الاسود»، انظر د. اسعد عبدالرحمن (اشراف وتحرير)، **منظمة التحرير الفلسطينية؛ جذورها، تأسيسها، مساراتها**، نيقوسيا: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٧، ص ١٧٧.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ١٨٠.

(٢٤) حديث الملك حسين الى صحيفة « النهار » البيروتية، في العام ١٩٦٩، حيث تسببت هذه التصريحات في ازمة شديدة بين المنظمة والاردن، **المصدر نفسه**.

(٢٥) موشي دايان، **الفاشية** (ترجمة جوزيف صفير)، بيروت: دار المسيرة، بلا تاريخ نشر، ص ٣٣٣؛ وكذلك تصريح الرئيس نيكسون بالتدخل لصالح الاردن ازاء أي تهديد من جانب سوريا أو العراق، لدعم المقاومة، هويدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٨.

(٢٦) د. قرم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١.

(٢٧) من بين الذرائع لقيام اسرائيل بالحرب مس ما اسمته «الوضع الراهن» في الاردن. لمزيد من التفاصيل، انظر دان هوروفيتش، **نظرية ذرائع الحرب؛ الثابت والمتغير في النظرية الامنية الاسرائيلية**، نيقوسيا: وكالة المنار للصحافة والنشر، ١٩٨٦، ص ٤٧. اما كيسنجر، فقد اعتبر نجاح المقاومة الفلسطينية في القضاء على نظام الملك حسين بمثابة الغاء لكل نتائج حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بارودي وبحيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١، ١٢.

(٢٨) هويدي، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٩) مناحيم ميلسون «سياسة الحكم العسكري في الضفة وغزة»، **الملف**، العدد ٤٠، ١٩٨٧، ص ٢٩٤؛ نقلاً عن **سكيراه حودشيت**، ٥/٥/١٩٨٧.

(٣٠) كان دايان، الذي وضع اسس السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، اقرب الى تصور اقامة «كوندمينيوم» مع الاردن، **المصدر نفسه**، ص ٣٠٠.

(٣١) مطر و د. هلال، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٢) باتريك سيل، **الصراع على سوريا**، دمشق: طلاس للنشر، ١٩٨٣، ص ١٣٥.

(٣٣) صلاح خلف (أبو اياد)، **فلسطيني بلا هوية**، الكويت: دار كاظمة للنشر، بلا تاريخ نشر، ص ٨١.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ٨٤.

(٣٥) رؤوبين آفي ـ ران، «النزاع السوري ـ الفلسطيني»، **الملف**، العدد ٤٥، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٧٧١.

(٣٦) هوروفيتش، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٧) **مذكرات الرئيس نيكسون؛ الحرب الحقيقية**، دمشق: دار حسان للطباعة والنشر، ١٩٨٣، ص ١١١.

(٣٨) **المصدر نفسه**.

(٣٩) انظر د. قرم، **مصدر سبق ذكره**.

(٤٠) د. عبدالرحمن، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٧.

(٤١) حول الاهتمام الذي ابداه كيسنجر لدور النفط، في سياق مفاوضاته في المنطقة، انظر ماتي جولان، **المحاضر السرية لهنري كيسنجر في الشرق الاوسط**، الكويت: دار كاظمة للنشر، ١٩٧٧، ص ١١٧.

(٤٢) لم ينظر كيسنجر، أساساً، الى اتفاقيات فصل القوات باعتبارها اتفاقيات عسكرية، وانما باعتبارها عملية سياسية؛ أي انه كان يعلق أهمية على الآثار السياسية للاتفاقيات على الوضع العام في المنطقة اكثر من نظرته الى المزايا العسكرية

والاقليمية التي تتضمنتها هذه الاتفاقيات، **المصدر نفسه**، ص ٢٢٤.

(٤٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٩.

(٤٤) ميلسون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠١.

(٤٥) د. عبدالرحمن، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٤٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٠.

(٤٧) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٧.

(٤٨) جولان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٩.

(٤٩) بارودي وبحيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧، ٣٨.

(٥٠) صيغة ١٩٤٣ هي الاتفاق العرفي الذي تم بموجبه توزيع حصص الرئاسات الثلاث في لبنان؛ حيث اعطيت رئاسة الجمهورية للطائفة المارونية؛ ورئاسة مجلس النواب امتيازاً للطائفة الشيعية؛ اما رئاسة الحكومة، فكانت من نصيب السنّة.

(٥١) لمزيد من المعلومات عن قصة العلاقة بين اسرائيل والمارونية، انظر زئيف شيف واهود يعاري، **الحرب المضللة**، عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٥.

(٥٢) هوروفتيش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤.

(٥٣) لمزيد من ايضاح هذه المسألة انظر بارودي وبحيري، **مصدر سبق ذكره**.

(٥٤) سايروس فانس، **خيارات صعبة**، بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٣، ص ٢١.

(٥٥) كريم بقرادوني، **السلام المفقود: عهد الياس سركيس (١٩٧٦ ـ ١٩٨٢)**، بيروت: عبر الشروق للمنشورات، ١٩٨٤، ص ١٥٥.

(٥٦) **المصدر نفسه**، ص ١٥٤.

(٥٧) محمد ابراهيم كامل، **السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد**، دمشق: طلاس للدراسات، ١٩٨٤، ص ٢١٦، ١١٩.

(٥٨) هوروفيتش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤.

(٥٩) «ان اي محاولة تقوم بها اية قوة خارجية لكسب السيطرة على منطقة الخليج الفارسي سينظر اليها باعتبارها هجوماً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الاميركية، وسيصد هذا الهجوم بكل وسيلة ضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية». من رسالة الرئيس جيمي كارتر حول أوضاع الاتحاد ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، مايكل كلير، **ما بعد «عقدة فيتنام»؛ اتجاهات التدخل الاميركي في الثمانينات**، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٢، ص ٤٧.

(٦٠) حول «قوس الازمة» انظر فرد هوليدي، **السياسة السوفياتية في قوس الازمة**، بيروت: مركز الابحاث والدراسات العربية، ١٩٨٢.

(٦١) هوروفيتش، **مصدر سبق ذكره**.

(٦٢) **السفير** (بيروت)، ١٩٨٢/٥/٢١.

العلاقات الاسرائيلية ـ الاثيوبية ١٩٤٨ ـ ١٩٨٧

عمرو هاشم

يعتبر التغلغل من الظواهر الهامة التي تنتهجها الدولة لتحقيق دوافع سياسية خاصة؛ وذلك لأظهار القوى، والمحافظة على سياسة التوازن مع الدول الاخرى، وتأمين الدفاع القومي، ودوافع اقتصادية تنطوي على الحصول على مكاسب معيّنة، ودوافع اجتماعية ودينية خاصة لنشر ثقافة، أو دين، أو ايديولوجية معينة[١].

وبالنظر الى علاقة اسرائيل بدول العالم، بوجه عام، ودول افريقيا بوجه خاص، نجد ان هناك أهدافاً ووسائل واجهزة للتغلغل. وتنطوي اهداف اسرائيل، على هذا الصعيد، على[٢]:

١ ـ محاولة كسب الرأي العام الافريقي، من خلال ضمان التعاطف والتأييد بصدد قضية وجود الدولة ذاتها، أو ضمان الخروج من العزلة السياسية التي فرضها العالم العربي عليها، نتيجة اجراءات المقاطعة العربية.

٢ ـ تدعيم النفوذ السياسي للدولة، من خلال المؤسسات الاقتصادية والسياسية والثقافية والفنية.

٣ ـ تدعيم مركز الدولة الاقتصادي، من خلال فتح أسواق جديدة للمنتجات الاسرائيلية، وايجاد مصدر رئيس للمواد الخام، هو، في الواقع، منجم شامل للمعادن والاحجار الكريمة، وكذلك تشغيل فائض العمالة في بعض القطاعات الاسرائيلية، سواء أداخل افريقيا ذاتها أو اعتماداً على المواد الخام التي فتحت عدداً كثيراً من ابواب المصانع في اسرائيل.

من اهم وسائل التغلغل الاسرائيلي في افريقيا[٣]، الاعتراف السياسي وعرض العون المادي؛ وذلك من خلال دعم العلاقات السياسية، كارسال وفود مهنّئة تحمل العروض بالعون، وتبادل الزيارات، وعقد اتفاقيات بارسال الخبرات الفنية واستقبال المتدربين وايفاد الخبراء. كذلك تلعب الدعاية الاسرائيلية دوراً رئيساً في عملية التغلغل؛ اذ تصور اسرائيل كأنها حصن للديمقراطية والحضارة، وقاعدة لترسيخ التكنولوجيا المتقدمة، ومركزاً استراتيجياً يقع عند ملتقى قارة آسيا وافريقيا واوروبا. لكن الاهم هو تركيز الدعاية على ابراز صورة «الدولة الاشتراكية»، كنظام اقتصادي، تعتمد عليه دول افريقيا في المراحل الرئيسة لبناء الدولة منذ الاستقلال؛ كما ان الدعاية تتضح في مجال استخدام وسائل مباشرة، تتعلق بتوجيه بث اذاعي مباشر باللغة السواحلية ـ المنتشرة على نطاق واسع في افريقيا ـ اضافة الى الصحف ودعم النشاط السياحي وعقد المؤتمرات.

وتلعب الخبرات الاسرائيلية دوراً محورياً في عملية التغلغل[٤]؛ حيث تتوفر القوى البشرية

ذات الخبرة، والتي تمارس مهامها داخل الدولة المعنية بالمساعدة. ويمكن القول ان اعتماد اسرائيل، في تغلغها لتنفيذ مخططها، اعتمد، عادة وفي شتى الميادين، على العامل البشري. ويظهر ذلك بوضوح في ارتفاع نسبة الخبراء الوافدين الى افريقيا قياساً بعدد السكان، وذلك بالنظر الى كل دولة على حده؛ وبالطبع تتم عملية اختيار الخبراء بدقة، طبقاً للخطط المرسومة وحسب حاجة الدولة المرسل اليها، لاحداث أكبر اثر ممكن. وعادة يرسل ذوو الكفاءة العالية. ويرصد، في هذا الصدد، ان اسرائيل ارسلت ٢٥ خبيراً، العام ١٩٥٨، الى افريقيا. وفي العام ١٩٦٥، بلغ عدد الخبراء ٤٥٣، وقد ارتفعت النسبة، بعد ذلك، باطراد.

وأهم العوامل التي هيأت لأسرائيل ظروف التغلغل في افريقيا[٥] هي التراث الحضاري الغربي وتشرب القيادات الافريقية له، والدعم الاستعماري للتغلغل الاسرائيلي في افريقيا، وحاجة الدول الافريقية الى العون والمساعدة، اضافة الى ضعف المنافسة العربية التي تقف عاجزة عن التصدي للنفوذ الاسرائيلي.

ويمكن القول ان وزارة الخارجية الاسرائيلية هي اهم الاجهزة التي تُستخدم في تنفيذ سياسة التغلغل. وهي تتولى الاشراف على الجزء الاكبر في تلك السياسة في افريقيا؛ وذلك من خلال[٦] «الادارة الافريقية» وادارات «التعاون الدولي» والاعلام والاقتصاد والعلاقات الثقافية والزوار الاجانب و«الادارة الاوروبية»؛ هذا اضافة الى الهستدروت والموساد والمؤسسات الاخرى.كما يلعب بعض المعاهد الدراسية دوراً هاماً في تدريب المبعوثين من افريقيا، كمعهد وايزمان للعلوم، والمعهد الافريقي ـ الآسيوي.

العلاقات الاثيوبية ـ الاسرائيلية منذ نشأة اسرائيل

تعتبر العلاقات الاسرائيلية مع اثيوبيا احدى العلاقات السرية التي تحرص اسرائيل على اقامتها مع بعض الدول غير الغربية. وقد بدأت هذه العلاقات منذ نشأة اسرائيل وهيمنة هيلاسيلاسي على السلطة في اثيوبيا؛ واستمرت، على نحو غير متوقع، بعد انقلاب العام ١٩٧٤، في اثناء فترة حكم مغستو هيلا ماريام.

وعلى الرغم من ان اسرائيل لم تكن لها علاقات مع دول افريقيا قبل عقد مؤتمر باندونغ العام ١٩٥٥ حيث بدأت فكرة عدم الانحياز تلوح في الافق، الا ان ذلك لم يمنع وجود اتصالات خاصة مع كل من ليبريا واثيوبيا في ذلك الوقت.

والواقع، ان اثيوبيا واسرائيل ترتبطان بأكثر من مصلحة جمعت فيما بينها؛ اذ ان الدولتين ترفضان أي محاولة من شأنها تحقيق هيمنة عربية على البحر الاحمر؛ ومن ثم تسعى الدولتان الى محاربة أي فكرة تتعلق باعتبار البحر الاحمر عربياً. وينطلق هذا الرفض من اعتبارين، حيث تعتبر اسرائيل ان الهيمنة العربية هدفها اعاقة الملاحة الاسرائيلية؛ في حين تعتبرها اثيوبيا وسيلة يمكن ان تستخدم لدعم المقاومة الصومالية والارتيرية، لا سيما ان شواطىء اثيوبيا على البحر الاحمر تمتد الى اكثر من خمسمئة كيلومتر. لذلك، سعت الدولتان الى تنسيق سياستيهما وفق مصالحهما المشتركة.

وقد اتضحت معالم الوجود الاسرائيلي في اثيوبيا من خلال ايفاد الخبراء الاسرائيليين، وقيام الشركات المختلطة، وايفاد الاساتذة الجامعيين، والاطباء، للعمل في المستشفيات الاثيوبية؛ وهي السياسة التي اتبعتها اسرائيل مع الدول الافريقية، بصورة عامة، فيما بعد[٧].

ومع بداية الاختراق الاسرائيلي في خليج العقبة، وبعد الانسحاب من سيناء وقطاع غزة، بعد حرب العام ١٩٥٦، كان حجم التجارة بين الدولتين لا يزال صغيراً، على الرغم من وجود قنصلية اسرائيلية في اثيوبيا منذ العام ١٩٥٦. ويرجع ذلك الى ان اثيوبيا لم ترد، منذ البداية، تقييد علاقاتها مع جاراتها من الدول العربية، خاصة مع مصر والسودان، أملاً في الحصول على تأييد الدولتين بشأن مسألة ارتيريا.

العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية

بتاريخ ٤/٢/١٩٦٠، حدث تمرد في قيادة الحرس الامبراطوري والشرطة والمخابرات في اثيوبيا، بينما كان الامبراطور يقوم بزيارة للارجنتين؛ فسرعان ما ابلغ اليه السفير الاسرائيلي في بيونس ايرس تفاصيل التمرد[٨]، بعد ان بعثت الى اسرائيل اشارة لاسلكية بالاحداث من خلال عملائها في اثيوبيا. وسرعان ما عاد الامبرطور، بعد ان اتصل باسرائيل، مرة أخرى، لتؤمن له العودة، وبالفعل، تم قمع التمرد بالتعاون مع اسرائيل.

وفي العام ١٩٦١، طلب دافيد بن ـ غوريون من هيلاسيلاسي الاعتراف باسرائيل ثمناً لنجاح اسرائيل في مساعدته على قمع التمرد. وعلى الرغم من ان هيلاسيلاسي رضخ لطلب بن ـ غوريون واعترف باسرائيل في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦١، الا ان تبادل السفراء لم يتم الا في أيار (مايو) ١٩٦٢؛ وذلك قبيل زيارة نائب وزير خارجية اثيوبيا لاسرائيل في الشهر ذاته، حيث أعلن، قبيل الزيارة، انه تقرر رفع التمثيل الدبلوماسي الى درجة سفارة بعد عام من الاعتراف باسرائيل[٩]. ومنذ ذلك التاريخ، قام كثير من المسؤولين في البلدين بزيارات متبادلة[١٠].

والواقع، ان اقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين العام ١٩٦٢ كرّس وجود اتفاقيات اقتصادية وثقافية وجوية، بل وتعاون عسكري، وتعاون على صعيد اجهزة المخابرات، اضافة الى اقامة مشروعات مشتركة.

التعاون الاقتصادي والثقافي

منذ رفع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الى مستوى سفارة، لوحظ ازدياد معدل التبادل التجاري، ورصد في هذا المجال، ان اسرائيل تصدر الى اثيوبيا الملابس الجاهزة، والمنتجات الصناعية، والكيماوية، والسماد، والورق، واطارات السيارات؛ بينما تستورد منها المواد الاولية الغذائية، والبن، وبذور ثمار الزيت، والخضر المحفوظة بصورة بدائية، والمواد الاولية مثل الجلود غير المصنعة، والحيوانات الحية، واللحوم[١١]. والغريب ان اسرائيل احتكرت تجارة بعض السلع مع اثيوبيا، كالصابون والاسمنت والبطاريات والثلاجات والاطارات.

ويبين الجدول المنشور الميزان التجاري بين البلدين منذ العام ١٩٦٠ ولغاية العام ١٩٧٥. وفي العام ١٩٨٠، كانت الواردات الاثيوبية من اسرائيل قد اصبحت قيمتها حوالى ٢١,٣١٨,٠٠٠ مليون بير.

وعلى صعيد المشروعات المشتركة، نجد ان اسرائيل قد استطاعت ان تمارس نشاطها من طريق الهستدروت ومن خلال نشاط الشركات الاسرائيلية. فشركة سوليل بونيه الاسرائيلية مارست، في اثيوبيا، انشطة عدة منذ العام ١٩٥٩، خاصة في ما يتعلق بانشاء ثلاثة طرق رئيسة حول أديس

أبابا طولها ١٢٠ كيلومتراً؛ كما قامت الشركة ببناء مطار اسمره الجديد.

أما شركة انكودا الاسرائيلية، فقد احتكرت عملية تعبئة اللحوم. وقد اختارت ارتيريا مركزاً لنشاطها منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣. والى جانب ذلك، تسهم هذه الشركة في صناعة الصابون والسماد. وتعتبر شركة انكودا من اكبر الشركات الاسرائيلية في ارتيريا؛ وتقوم باستغلال الثروة الحيوانية؛ ولهذه الشركة مصانع عديدة لتحويل فضلات اللحوم والشحم الى مواد أخرى؛ كما أقامت مصنعاً آخر ينتج اللحوم للاستهلاك المحلي.

وتعتبر اسمره، عاصمة اقليم ارتيريا، مركزاً رئيساً لنشاط هذه الشركة، اضافة الى فروعها في أديس أبابا. وقد توسعت الشركة في مشاريعها الاقتصادية حتى تمّت لها، في نهاية العام ١٩٦٤، السيطرة على اكبر شركة زراعية في ارتيريا والمعروفة باسم شركة «سيا» الايطالية؛ وتبلغ مساحة الاراضي التي تسيطر عليها هذه الشركة ٥٠ الف فدان تقع بالقرب من الحدود السودانية. وقد اثارت الاوساط السودانية هذا الموضوع، لأنه يشكل خطراً على مشروعات سوادنية تعتمد، في ريّها، على نهر القاش الذي تسحب منه الشركة الاسرائيلية المياه اللازمة لري اراضيها[١٣].

وقد اسفرت الزيارة التي قام بها موشي دايان الى اثيوبيا، في النصف الاول من الستينات، عن منح اثيوبيا لدولة اسرائيل اراضي في ارتيريا، تقدر مساحتها بحوالى ٢٠٠٠ هكتار في منطقة «عايلت» بين مصوّع واسمره، فاتبعت الاراضي لشركة «اتاحن» الاسرائيلية التي يمتلك بعض كبار الملاكين الاثيوبيين عدداً من الاسهم فيها. والى جانب ذلك، استأجرت اسرائيل ٢٠٠٠ هكتار أخرى على ضفاف نهر «سيتيت» على الحدود مع السودان، بأجر رمزي، استخدمتها لتربية الماشية، وزراعة الخضروات؛ كما سمح لخمسة قوارب اسرائيلية كبيرة بحرية الصيد قبالة سواحل اريتريا، مع استخدام ميناء مصوّع مجاناً، ودون دفع أي رسوم[١٤].

وتعتبر شركة هارون اخوان الاسرائيلية من أكبر شركات الاستيراد والتصدير في أثيوبيا.

الصادرات والواردات الاسرائيلية الى ومن اثيوبيا من ١٩٦٠ الى ١٩٧٥ (بالمليون دولار)*

السنة	الصادرات	الواردات
١٩٦٠	٠,٣٩٩	١,٣٧٤
١٩٦١	٠,٥٣٧	١,٢٠١
١٩٦٢	٠,٩٨٠	١,٥٤٠
١٩٦٣	١,٢٣٠	١,٠٦٠
١٩٦٤	١,٢١٠	١,٣٨٠
١٩٦٥	١,٦٤٠	٠,٨٩٠
١٩٦٦	١,٨٠٠	١,٦٠٠
١٩٦٧	٣,٤٠٠	١,٤٠٠
١٩٦٨	٤,٩٦٠	٢,٠٩٠
١٩٦٩	٤,٣٠٠	١,٧٠٠
١٩٧٠	٤,٤٠٠	٢,٠٠٠
١٩٧١	٣,٦٠٠	٢,٢٠٠
١٩٧٢	٤,٠٠٠	٢,٣٠٠
١٩٧٣	٤,٠٠٠	٤,٥٠٠
١٩٧٤	٥,٤٠٠	٤,٦٠٠
١٩٧٥	٤,٣٠٠	٥,٦٠٠

* السنتان ١٩٦٠ و ١٩٦١ أخذتا من **تقرير خاص بـ «الاهرام»**، ١٩٨٢؛ نقلاً عن ادارة افريقيا في وزارة الاقتصاد المصرية. والسنوات من ١٩٦٢ الى ١٩٦٨ من *U N Yearbook of International Trade Statistics, 1967; Israel Monthly Foreign Trade Statistics,* June 1968, Central Bureau of Statistics.

والسنوات من ١٩٦٩ الى ١٩٧٥ من د. محبات امام الشرابي، **الوجود الاسرائيلي والعربي في افريقيا**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢، ص ٨٠ ـ ٩٠.

وهي تحتكر معظم تجارة ارتيريا[١٥].

ومن ثم، يمكن القول ان اسرائيل قامت باستغلال اريتريا اقتصادياً من طريق شركة انكودا وهارون اخوان اضافة الى شركة عميران للتجارة، و«اتا» المحدودة للمشروعات الزراعية. ومن طريق الشركات الاسرائيلية هذه، قامت اسرائيل بنقل منتجاتها الى اثيوبيا والكونغو وجنوب السودان وافريقيا الوسطى؛ وفي المقابل ، فان المواد المستوردة من تلك المناطق الى اسرائيل كانت تمرّ عبر الموانىء الارتيرية.

من ناحية أخرى، قامت اسرائيل، العام ١٩٦٨ بعرض منتجاتها في معرض كبير في أديس أبابا. وقد واكبت افتتاح المعرض ضجة اعلامية كبيرة؛ اذ ان اسرائيل اوفدت بعثة تجارية قامت باجراء اتصالات عديدة على المستويين، الرسمي والشعبي، بغرض الدعاية للمعرض، الذي افتتحه الامبراطور نفسه. وقد قسم المعرض جناحين، احدهما لعرض السلع والآخر اعلامي يعرض قضايا اسرائيل واهدافها بواسطة الصور والكتيبات والنشرات التي تضم صوراً تظهر الروابط الوثيقة بين الدولتين. وقد استطاع المعرض توزيع كل المنتجات، بل وعقدت صفقات استيراد جديدة[١٦].

أما على صعيد التعاون الثقافي، فقد فتحت ابواب معهد وايزمان للعلوم والمعهد الافريقي ـ الآسيوي في اسرائيل للدارسين القادمين من اثيوبيا.

وعلى صعيد التعاون العسكري بين البلدين، نجد ان اسرائيل ارسلت، خلال النصف الثاني من الستينات، ضباطاً وخبراء لتدريب الجيش الاثيوبي، حتى اصبح هناك ما يقرب من ٤٠ ضابطاً اسرائيلياً في الكلية الحربية وكلية الشرطة؛ كما أرسلت اسرائيل مستشارين يعملون في جهاز الشرطة الاثيوبي؛ وقامت، أيضاً، باستقبال عشرات الضباط الاثيوبيين؛ كما قدمت الى اثيوبيا شحنات من رشاش «عوزي» وأقامت مركزاً للتجسس في اسمره[١٧]، ومدرسة عسكرية لتدريب الجنود الاثيوبيين على حرب العصابات لمواجهة افراد الجبهة الارتيرية؛ كما قامت اسرائيل ببناء قواعد جوية في الجزء الغربي من ارتيريا، منها قاعدة «رواحباب» و «فهكلاي»، وهما تقعان قرب الحدود مع السودان؛ وتقوم الطائرات الاسرائيلية بالطيران المباشر من هذا المكان الى اسرائيل.

لكن، بعد ان اعلن دايان، في تصريح له العام ١٩٧٠، ان اسرائيل ارسلت، مؤخراً، اسلحة الى اثيوبيا، جمّدت العلاقات بين البلدين، لأن الامر كان ينبغي ـ حسب الاتفاق ـ ان يظل سرياً بين الدولتين[١٨].

بعد ذلك، ازدادت الاوضاع تدهوراً على الصعيد الرسمي، نتيجة تعنّت اسرائيل وجهرها، علناً، برفض الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة، الامر الذي كان يحرج نظام هيلاسيلاسي اذا لم يستجب للقرارات التي اتخذتها الدول الافريقية بمقاطعة اسرائيل. وبالفعل، بادر هيلاسيلاسي، شأنه شأن سائر الدول الافريقية، بقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل أبّان حرب العام ١٩٧٣[١٩].

وعقب ذلك بدأت العلاقات الاسرائيلية ـ الاثيوبية تتجه نحو السرية، شأنها، أيضاً، شأن سائر الدول الافريقية التي قطعت علاقاتها رسمياً باسرائيل.

وفي العام ١٩٧٤، وقع انقلاب عسكري في اثيوبيا. وقد استطاع ضباط الجيش تنحية الامبراطور؛ فازداد القلق الاسرائيلي جراء هذه الاحداث، ولا سيما بعد ان ابدى الضباط الاثيوبيون ميولاً نحو الشرق؛ وتدعمت الميول، بصفة أساسية، بعد سيطرة منغستو هيلا ماريام على السلطة

فيما بعد. والواقع، ان استقلال جيبوتي والتحاقها بالجامعة العربية وغلق موانئها في وجه الملاحة الاسرائيلية، جعل أهمية اثيوبيا تزداد لدى قادة اسرائيل.

أدت هذه الامـور الى محـاولة اسرائيل التغلغل في اثوبيا مرة أخرى. وفي العام ١٩٧٧، طلب منغستو من اسرائيل التدخل لدى الولايات المتحدة لتحسين العلاقات معها، بعد ان اصيبت العلاقات هذه بنكسة كبيرة اثر انهيار حكم هيلاسيلاسي واعلان توجه النظام الجديد نحو مزيد من العلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفياتي[٢٠].

وتؤكد مصادر دبلوماسية غربية ان اسرائيل سلّمت اثيوبيا، العام ١٩٨٣، اسلحة خفيفة وذخائر وقطع غيار تبلغ قيمتها ملايين الدولارات، وذلك من طريق عقود ابرمتها شركة الاستيراد والتصدير «ميرون»[٢١]. وقد قيل، أيضاً، في هذا الصدد، ان اثيوبيا كانت ضمن الدول التي اشترت اسلحة اسرائيلية استولت عليها اسرائيل خلال غزوها لبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٢.

وبالطبع، كان يجب لمزيد من دعم العلاقات بين البلدين القيام بزيارات متبادلة. ولذلك، قام وزير الاعلام الاثيوبي بزيارة اسرائيل سراً العام ١٩٨٣[٢٢]. كما قام وفد من الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكـح) بزيارة اثيوبيا، تلبية لدعوة من الحزب الاشتراكي الاثيوبي، وذلك للمشاركة في الاحتفال بالذكرى العاشرة للثورة الاثيوبية[٢٣].

العلاقات الاثيوبية ـ الاسرائيلية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

في نهاية الاربعينات، لم يكن هناك موقف اثيوبي واضح تجاه مسألة انشاء «وطن قومي» لليهود في فلسطين؛ أو هكذا كان الوضع على الصعيد الرسمي على الاقل، وقد اتضح ذلك عندما امتنعت اثيوبيا عن التصويت على القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن تقسيم فلسطين، وذلك خوفاً من اثارة قلق الدول العربية تجاهها، اذا ما ايدت المساعي الاميركية الرامية الى اقامة الدولة اليهودية. ولكن بعد نشأة اسرائيل، ووقوع حرب العام ١٩٤٨ التي اعقبها عقد اتفاقية الهدنة بين اسرائيل والدول العربية، حاولت اسرائيل الوصول الى مياه البحر الاحمر؛ فعمدت الى خرق الهدنة العام ١٩٥٠، وذلك عندما اقامت موطىء قدم لها على خليج العقبة، واقامت ميناء ايلات الذي تم بناؤه على اطلال بلدة ام الرشراش الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك، أمكن الحصار البحري الذي فرضته مصر، في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، على اسرائيل ايقاف الملاحة الاسرائيلية في خليج العقبة، مما عرقل احتمالات تحرك اسرائيل تجاه شرق افريقيا في ذلك الوقت؛ وهو ما جعلها تغزو سيناء العام ١٩٥٦[٢٤]، أو هذا كان أحد اهداف الغزو.

وبعـد ان تمكّنت اسرائيل، بمشاركة فرنسا وبريطانيا، من غزو مصر العام ١٩٥٦، انسحبت اسرائيـل تحت ضغط دولي من سيناء وقطاع غزة؛ ولكنها تمكنت من فتح طريق ملاحي عبر خليج العقبة[٢٥]. منذ ذلك الوقت، استطاعت اسرائيل ان تصل الى اثيوبيا مباشرة، حيث اعتقدت بأنها تمثل امتداداً حقيقياً لدول الشرق الاوسط، وانها تمثل هدفاً تستطيع عبره الالتفاف حول عبد الناصر، لتحقيق مكاسب عديدة ضده، خاصة في موضوع البحر الاحمر وارتيريا والصومال.

وفي العـام ١٩٦١، اعترفت اثيوبيا باسرائيل؛ وهو ما بدا في ذلك الوقت نجاحاً كبيراً لسياسة اسرائيل واثيوبيا؛ اذ أنه ادى الى القفز عن اي محاولة للمد الثوري الناصري في منطقة ارتيريا والقرن الافريقي.

ومن خلال تصريحات هيلاسيلاسي في ذلك الوقت، يمكن ادراك مدى الروابط بين اثيوبيا واسرائيل[٢٦]. فقد صرح، العام ١٩٦٣، بأن علاقة بلاده باسرائيل تتحسن باستمرار، وان اثيوبيا تريد تدعيم هذه العلاقات الودية. والغريب ان تصريحه جاء في اعقاب انتهاء اعمال القمة الافريقية.

وفي محاولة لتبرير الاعتراف باسرائيل، اكد هيلاسيلاسي، في تصريح بحضور الرئيس اللبناني، شارل حلو، في بيروت، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦، ان الاعتراف تم على اساس الامر الواقع، وانه صادر عن علاقات تاريخية، ولم يقصد به اغضاب العرب[٢٧].

والواقع ان ادعاء امبراطور اثيوبيا بأن الاعتراف باسرائيل قد تم على اساس الامر الواقع، يتشابه، الى حد كبير، مع تبرير شاه ايران اعترافه باسرائيل في مطلع الخمسينات.

وفي اثناء زيارته للكويت، قبل اندلاع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أكد هيلاسلاسي ان اثيوبيا لم تخلق اسرائيل، ولكن خلقتها هيئة الامم المتحدة، وان اسرائيل تحترم هذه المنظمة الدولية. وبعد اندلاع حرب ١٩٦٧، أيدت اثيوبيا القرار ٢٤٢، الصادر عن مجلس الامن.

وقد حاولت اسرائيل، بعد ان احتلت سيناء والجولان والضفة والقطاع، ان تزيد التعاون مع اثيوبيا خاصة، ودول شرق افريقيا عامة؛ وذلك في مجال التجارة، بعد ان تضررت هذه الدول نتيجة اغلاق قناة السويس. ولجأت اسرائيل الى محاولة تقديم العون الى هذه الدول بضمان استيراد وتصدير سلعها من والى دول حوض البحر الابيض المتوسط ، وذلك من طريق الموانىء الاسرائيلية (ايلات على البحر الاحمر، واشدود وحيفا على البحر المتوسط). وعلى الرغم من ان هذه العملية تستوجب تحميل البضائع عبر الصحراء من ايلات الى حيفا واشدود، الا انها اعتبرت وسيلة اقل تكلفة من الدوران حول رأس الرجاء الصالح. لذلك، كانت نتيجة حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ زيادة النشاط الاسرائيلي في المنطقة. وقد أكد عبد عثمان، وزير شؤون جنوب اليمن المحتل (اليمن الديمقراطية الشعبية حالياً) في الحكومة اليمنية، في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ان اسرائيل تركز دعايتها على توسيع الخلافات والاساءة الى العلاقات بين الدول العربية واثيوبيا عبر نشر الدعايات التي تظهر الدول العربية، وخاصة مصر وسوريا، انها تؤيد ثوار ارتيريا ضد الامبراطور هيلاسيلاسي. وقد قامت اسرائيل بتوزيع خرائط و«وثائق» زيفتها وادعت بأنها عثرت عليها بعد احتلال المرتفعات السورية، تثبت ان سوريا لديها مخطط عربي لمساعدة الارتيريين ضد اثيوبيا. وقد نشرت الصحافة الاثيوبية الخرائط و«الوثائق» المزورة، مما جعل وزير خارجية اثيوبيا يصرح بأن الارتيريين لن يعملوا من الآن فصاعداً ضد الدولة، بعد ان ضرب مؤيدوهم العرب. وفي هذا الصدد، يجب ان نذكر انه في اعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ارسل امبراطور اثيوبيا ١٥ الف رأس من البقر هدية الى اسرائيل[٢٨].

والغريب، أيضاً، ان اثيوبيا قامت بشراء اسلحة استولت عليها اسرائيل في حرب ١٩٦٧. ولكن في مطلع السبعينات، وبعد تنشيط دور منظمة الوحدة الافريقية في المجال الدولي، شهدت العلاقات الاثيوبية ـ الاسرائيلية فترات عديدة من التوتر، ولا سيما على الصعيد الرسمي. ففي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢، وجّه هيلاسيلاسي نداء الى اسرائيل طالبها فيه بالانسحاب من الاراضي المحتلة، وتنفيذ قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢. وفي اجتماع القمة الافريقية في أيار (مايو) ١٩٧٣، أكد الرؤساء الافارقة المجتمعون في أديس أبابا، بمن فيهم امبراطور اثيوبيا، ان حل مشكلة الشرق الاوسط يتوقف على الانسحاب الفوري، غير المشروط ، من الاراضي العربية. وفي ايلول

(سبتمبر) من العام ذاته، شاركت اثيوبيا في القرار الصادر عن مؤتمر دول عدم الانحياز في الجزائر، الذي يدعو الى تقديم العون الى مصر وسوريا لتحرير اراضيهما، مع اتخاذ اجراءات ضد اسرائيل، اذا ما واصلت رفض الاستجابة للقرارات الدولية.

وعلى الرغم من التصريحات هذه، الا ان العلاقات بين البلدين استمرت في تطورها، سراً، وخاصة في المجالات الاقتصادية واعمال الشركات الاسرائيلية في اثيوبيا. وبعد قطع العلاقات مع اسرائيل ببضعة شهور، وقع الانقلاب العسكري، وبعد ذلك بفترة تولى منغستو رئاسة اثوبيا.

البحر الاحمر في الاستراتيجية الاثيوبية ـ الاسرائيلية

يعتبر باب المندب نقطة الاختناق الرئيسة ومفتاح المدخل الجنوبي للبحر الاحمر. ويبلغ عرضه حوالى ٢٠ ميلاً، تقسمه جزيرة بريم الى ممرين، شرقي بعمق ٨٥ قدماً، وغربي بعمق ٩٩٠ قدماً، وهو الممر الصالح للملاحة[٢٩]. وفي البحر الاحمر، توجد ٣٧٩ جزيرة، معظمها صغير جداً، ويقع أغلبها في الجزء الجنوبي، ويمكن استخدامها عسكرياً باعتبارها نقاطاً استراتيجية للسيطرة على البحر بأسره، وتسيطر اثيوبيا على حوالى ١٢٦ جزيرة من المجموع الكلي. وأهم هذه الجزر دحلق، وفاطمة، وحالب، ودوميرا؛ وتقع جزيرة حالب في خليج عصب عند الطرف الجنوبي؛ أما جزيرة فاطمة فتقع شمال حالب؛ وهناك، أيضاً، أرخبيل دحلق، قرب مصوع، وهو يتكون من جزيرتين كبيرتين و ١٢٤ جزيرة صغيرة؛ ولعل أكبر الجزر هي جزيرة دحلق، الكبيرة نسبياً، وطولها ٤٠ ميلاً[٣٠].

وكما قيل، فقد بدأت استراتيجية اسرائيل حيال البحر الاحمر منذ خرق اتفاقية الهدنة في العام ١٩٥٠؛ ومن ثم تأسيس الوجود الاسرائيلي على خليج العقبة بهدف الاتصال مع العالم الخارجي. ولاستكمال هذا الهدف، قامت اسرائيل بتأسيس وجود مباشر لها على البحر الاحمر، بغية استخدامه لتحقيق مصالحها العسكرية والاقتصادية والسياسية. ومن ثم جاءت الخطوة التالية، وهي احتلال الاراضي العربية. ففي المنظور الاسرائيلي يعتبر البحر الاحمر ممراً مائياً دولياً ينبغي ان يظل مفتوحاً للملاحة لجميع الدول. وبالطبع، استطاعت هذه الافكار ان تتلاقى مع الافكار الاثيوبية، التي كانت تولي اهتماماً كبيراً بها، حيث تؤكد، هي الاخرى، انه لا حق للعرب في السيطرة على البحر الاحمر.

ان الرابطة الاثيوبية ـ الاسرائيلية قد بدأت منذ الخمسينات؛ وبصفة محددة عندما قامت اثيوبيا والولايات المتحدة، معاً، بتوقيع معاهدة عسكرية. ولكن نقطة التحول الرئيسة بدأت بعد حملة اسرائيل على سيناء العام ١٩٥٦، حيث اصبحت اسرائيل قادرة على الملاحة من والى ايلات عبر مضيق تيران. وقد قدمت اثيوبيا موانئها في ذلك الوقت كمحطات توقف للسفن والرحلات الجوية الاسرائيلية وهي في طريقها الى كينيا وجنوب افريقيا وجنوب شرق آسيا.

وفي نهاية العام ١٩٥٦، توجه الى مصوّع ٧٢ مدنياً اسرائيلياً، تسلّموا سفينتين مستأجرتين من اثيوبيا غادرتا مصوع وسلّمتا امدادات الى القوارب الاسرائيلية في شرم الشيخ. وعندما اتصل الملحق العسكري المصري، في أديس أبابا، بالمسؤولين الاثيوبيين يستفهم الامر، أمره قادة النظام في اثيوبيا بمغادرة أديس أبابا[٣١].

وقد ظلت اسرائيل تزود اثيوبيا بمختلف اشكال المعونة العسكرية، من الاسلحة وقطع الغيار الاميركية، اضافة الى المساعدات الفنية.

وقد تصاعدت المخاوف الاسرائيلية، والاثيوبية، من احتمال فرض سيطرة عربية على

البحـر الاحمر، عندما اغلق العرب مضيق تيران العام ١٩٦٧، ومضيق باب المندب العام ١٩٧٣؛ وانطلاقاً من هذه المخاوف ساعدت اسرائيل اثيوبيا في صراعها ضد الارتيريين والصوماليين.

ومن اجل حماية ملاحتها في باب المندب، احتلت اسرائيل، مباشرة أو بالاعارة من اثيوبيا، بعض الجـزر الصغيرة ذات الموقع الاستراتيجي[٣٢]. وجاء أول اختبار للبحرية الاسرائيلية المتواجدة في البحر الاحمر في حزيران (يونيو) ١٩٧١، عندما اطلق زورق حربي النار، عند باب المندب، على ناقلة النفـط الليبرية كورال سي، والتي كانت تستأجرها اسرائيل. وعلى الفور، ردت القوارب الاسرائيلية المتـواجدة في جزيرة حالب الارتيرية؛ وقيل وقتها ان المهاجمين ينتمون الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وبعد هذه الحادثة، قام رئيس الاركان الاسرائيلية آنذاك، حاييم بار ـ ليف، بزيارة سرية، في ايلول (سبتمبر) ١٩٧١، حيث عرض تركيب محطات رادار على الساحل الارتيري لرصد عمليات تهريب الاسلحة من اليمن الجنوبي الى ثوار ارتيريا؛ وعرض، أيضاً، امكانية قيام قوارب اسرائيلية بدور خفر السواحل في المنطقة، اضافة الى تركيب صواريخ أرض ـ أرض، موضحاً ان محطات الرادار ودوريات الحراسة سوف يديرها اسرائيليون الى حين يستكمل الاثيوبيون التدرب عليها. وزار بار ـ ليف، في اثناء جولته، اسمره ومصوع والقاعدة الاسرائيلية في جزيرة حالب. وعموماً، فان حادثة الناقلة كورال سي أدت الى تكثيف النشاط الاسرائيلي في ارتيريا[٣٣].

وبعد العام ١٩٧٣، وغلق مضيق باب المندب، عمدت اسرائيل الى توسيع وجودها العسكري في جزيرة حالب ودحلق وحنيش الكبرى، والصغرى، وهي تابعة لارتيريا. الا ان الوجود الاسرائيلي في المنطقة قد قل بعد توقيع مصر معاهدة السلام مع اسرائيل؛ حيث انتقلت الزوارق الحربية الاسرائيلية الى البحر المتوسط.

عموماً، ان الوجود الاسرائيلي قد تقلص منذ قطع العلاقات الاثيوبية ـ الاسرائيلية. ولكن، لكي تستعيد اسرائيل التأثير الذي فقدته قبالة الساحل الارتيري؛ فقد عمدت الى مساندة نظام الحكم العسكري العام ١٩٧٧، وذلك بالعمل ضد الارتيريين والصوماليين. وقد انتقد مسؤولو اليمن الشمالية والصومال تصرّفات اثيوبيا بسبب سماحها لأسرائيل بانشاء وجود عسكري لها في ارتيريا. وعندما تدهورت العلاقات الاثيوبية ـ الاسرائيلية في شباط (فبراير) ١٩٧٨، اثر تصريحات دايان باستمرار مساعدة اسرائيل لأثيوبيا، حاولت اسرائيل احتلال بعض الجزر في البحر الاحمر، ولا سيما جزيرة بريم[٣٤].

ويمكن القول ان اسرائيل واثيوبيا لا تزالان تعتبران ارتيريا مصدر خطر؛ اذ ان استقلال الاقليم قد يضمّه الى الدائرة العربية، ومن ثم احكام قبضة العرب على باب المندب، وذلك على النحو الذي اسفرت عنه جهود العرب في السابق في احتضان جيبوتي[٣٥].

البعد الدولي في العلاقات الاثيوبية ـ الاسرائيلية

ان مصالح دول البحر الاحمر مرتبطة بمصالح الدولتين العظميين. وقد ادى التدخل الاميركي السوفياتي في البحر الاحمر، منذ الخمسينات، الى استقطاب دول المنطقة، فحرمها من الاستقرار.

وقد انتهجت الولايات المتحدة سياسة موالية لأثيوبيا. وايدت الاتحاد الفيدرالي بينها وبين ارتيريا العام ١٩٥٢، في الامم المتحدة. وقد استخدم هيلاسيلاسي التصويت العربي في الامم المتحدة ضد الاتحـاد الفيـدرالي ذريعـة للعمـل على انشاء صلات وثيقة مع اسرائيل. ومن هنا نبعت المصلحة

المشتركة بين الطرفين لتقويض المد العربي في القرن الافريقي[٣٦].

ومنذ الخمسينات، كانت مصالح الولايات المتحدة في البحر الاحمر تشمل اسرائيل واثيوبيا ودول عربية أخرى. وظلت السياسة الاميركية تؤيد حرية الملاحة في البحر الاحمر. وقامت الولايات المتحدة بتوقيع اتفاق دفاع مشترك مع اثيوبيا العام ١٩٥٣، أقامت، بعده، مركزاً للاتصالات في ارتيريا مقابل مد اثيوبيا بالمساعدات العسكرية. وقد تلقت اثيوبيا معونات اميركية تقدر بحوالى ٣٥٠ مليون دولار، ومساعدات عسكرية تقدر بحوالى ٢٧٨,٦ مليون دولار في الفترة من ١٩٥٣ ـ ١٩٧٤، وهو ما شكل حوالى نصف المساعدات الاميركية الى افريقيا في الفترة عينها[٣٧].

وعقب الثورة الاثيوبية، تدهورت العلاقات مع الولايات المتحدة، وازداد الامر سوءاً في نيسان (ابريل) ١٩٧٧، عندما قطعت العلاقات العسكرية بين الدولتين بمبادرة منغستو، حيث ألغى الحلف الاميركي ـ الاثيوبي بعد ٢٥ عاماً على تأسيسه، بدعوى ان الولايات المتحدة قدمت دعماً الى هيلاسيلاسي ضد الجماهير المضطهدة. لكن اسرائيل استثمرت الموقف ووضعت على عاتقها استمرار المساعدات الى اثيوبيا، في محاولة للقفز عن المبادىء الاشتراكية والماركسية التي رفعها نظام منغستو، وهو الامر الذي وجد قبولاً في أثيوبيا. وقد كانت الولايات المتحدة تعلم بالصلات الاثيوبية ـ الاسرائيلية؛ وكان مبرر موافقتها على ذلك عدم الوثوق بنوايا الصومال تجاه الغرب؛ اذ ان انتصاراً محتملاً قد يغير ميزان القوى في القرن الافريقي ويزيد في متطلبات الصومال الاقليمية في المنطقة.

اما الاتحاد السوفياتي، فقد كانت له علاقات محدودة مع نظام هيلاسيلاسي. ولم يحدث أي تعاون مشترك بين البلدين سوى اتفاق الجانبين، خلال العام ١٩٦٣، على بناء مشروع خاص بتكرير النفط في ميناء عصب[٣٨]. والواقع، ان دعم الاتحاد السوفياتي، في ذلك الوقت، للنظم «الثورية» في مواجهة النظم «الرجعية» التي كان هيلاسيلاسي يمثل احدها، هو سبب تواضع العلاقات الاثيوبية مع الاتحاد السوفياتي. وقد تمثل ذلك في محاولة الاتحاد السوفياتي تطويق اثيوبيا، حيث وقّع معاهدات صداقة واتفاقيات تعاون مع اليمن العام ١٩٥٥، وساند الجمهوريين ضد الملكيين في اليمن (١٩٦٢ ـ ١٩٦٨). وأيد الاتحاد السوفياتي، بصفة خاصة، الاتجاهات الثورية لحكومة الصومال وحركة التحرير الارتيرية. ولكن سرعان ما انقلبت الاوضاع بعد قيام الثورة الاثيوبية، حيث أيد السوفيات نظام الحكم هناك، وعارضوا، العام ١٩٧٧، دعم الصومال لجبهة تحرير الصومال الغربي في اقليم اوغادين؛ كما عارضوا سعي حركة تحرير ارتيريا الى تقرير المصير، واسموها حركة انفصالية، بعدما كانوا يسمونها حركة تحرير.

البعد الديني

لعب الاسرائيليون في علاقاتهم مع اثيوبيا، في عهد هيلاسيلاسي، على وترين: الاول هو القائم على مقولة ان العلاقات بين الدولتين ترجع الى عشرات القرون، وذلك منذ عهد الملك سليمان عليه السلام وملكة سبأ، حيث التقيا في القدس وانجبا مالينيك، حسب ادعائهم، «الذي يرجع هيلاسيلاسي الى نسبه...»؛ والوتر الثاني، ايهام الاثيوبيين بأن بلادهم تعتبر جزيرة مسيحية تقع وسط بحر اسلامي، وان كلا البلدين مهدد من قبل العالم الاسلامي[٣٩]. ومن ثم استخدمت اسرائيل العامل الديني لكي تتمكن من تعزيز علاقاتها باثيوبيا. وقد نجحت في ذلك الى حد كبير؛ اذ ان هيلاسيلاسي كان يفاخر بنسبه آنف الذكر.

وفي اثيوبيا توجد اقلية يهودية تسمى الفلاشا، يبلغ عددها حوالى ٢٠ الفاً تقريباً، واصلها

غير معروف على وجه الدقة، ولعلها اعتنقت اليهودية على يد تجار اليمن اليهود الذين قدموا الى اثيوبيا قبل دخول المسيحية، أو ربما كانوا من سلالة جالية يهودية استوطنت في المنطقة، وتغيّرت معالمها بدافع الزواج[٤٠].

وقد عمدت اسرائيل الى استغلال مسألة اليهود الاحباش لدعم علاقاتها باثيوبيا. ومن المعروف ان اسرائيل اصدرت، العام ١٩٥٠، ما يعرف بقانون العودة؛ وهو قانون يعطي أي يهودي في العالم، بغض النظر عن وضعه القانوني في دولته أو الجنسية التي يحملها، حق الهجرة الى اسرائيل والاستيطان فيها في اي وقت، مع منحه الجنسية الاسرائيلية[٤١]. وازاء عدم الاستجابة المرجوة للنداء الاسرائيلي، ازدادت اسرائيل تطرفاً، فاعتبرت دعواها واجباً دينياً مقدساً، على كل يهودي الالتزام به، والا ارتكب معصية دينية[٤٢].

وقد حاولت اسرائيل، منذ اكثر من ١٥ عاماً، مساعدة الفلاشا، دون ان يكون هناك اي محاولة او تفكير في نقلهم الى اسرائيل. ولذلك، لجأت العام ١٩٦٩ الى محاولة اعادة توطينهم على مساحة ٥٠ الف فدان في منطقة غوندار القريبة من الحدود مع السودان، وامدتهم اسرائيل بالمدرسين والاطباء، لتحسين احوالهم المعيشية. وقد افتتحت الوكالة اليهودية، منذ سنوات، مدرسة في منطقة غوندار تتسع لسبعمئة طالب من ابناء الفلاشا؛ ويتولى التدريس فيها معلمون اسرائيليون بالاضافة الى معلمين من الفلاشا انفسهم تلقوا تدريبهم في اسرائيل؛ كذلك انشأت اسرائيل ثلاثة مراكز صحية في المنطقة، يديرها اطباء اسرائيليون[٤٣].

وفي العام ١٩٧٥، صدر قرار الحكومة الاسرائيلية بأن قانون العودة ينطبق على الفلاشا، وان من حق هؤلاء الحصول على الجنسية الاسرائيلية على الفور. وبعد ذلك بعامين، وخلال فترة حكم مناحيم بيغن، تم ابرام اول صفقة لتبادل الفلاشا مقابل الاسلحة الاسرائيلية مع حكومة منغستو؛ اذ ان منغستو رأى ان مسألة الفلاشا تمثّل وسيلة مناسبة للانفتاح على الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، من خلال وساطة اسرائيلية. ويقال ان الموساد قد لعب دوراً رئيساً في عملية نقل الفلاشا، حيث سمح لهم بالتوجه الى اسرائيل مقابل اسلحة يستخدمها الجيش الاثيوبي ضد الثوار الارتيريين في الشمال وضد الصومال في الجنوب[٤٤].

وفي نهاية العام ١٩٧٧، بلغ عدد اليهود الفلاشا الذين وصلوا الى اسرائيل قرابة ١٢٠ فرداً. ولكن وزير الخارجية آنذاك، موشي دايان، كشف عن امر الصفقة في بداية العام ١٩٧٨، فاضطر منغستو الى الغائها.

وفي العام ١٩٨٠، تسببت المجاعة والقحط في خروج جماعي للاثيوبيين، ومنهم الفلاشا، الى جنوب السودان. وقد مثلت هذه الاحداث فرصة كبيرة للحركة الصهيونية لتنفيذ مخططها. وبعد تواطؤ نظام نميري في السودان، تمت عملية نقل اليهود والتي سميت بـ «عملية موسى».

ان نجاح اسرائيل في علاقاتها مع اثيوبيا نبع من الوضع المعقّد في ارتيريا، والتنافس بين القوى العظمى، وذلك في ظل تعاظم المساعدات والمعونات الاسرائيلية الى اثيوبيا ومتمردي جنوب السودان. لكن استقلال الصومال، وضرب ناقلة النفط كورال سي العام ١٩٧١، وحصار باب المندب العام ١٩٧٣، وقطع العلاقات الاثيوبية ـ الاسرائيلية، والوجود السوفياتي في القرن الافريقي، واستقلال جيبوتي، ونكسة اسرائيل في اثيوبيا العام ١٩٨٧، كل هذا يؤدي الى اعادة السؤال حول مدى نجاح الاستراتيجية الاسرائيلية في اثيوبيا. على ان الوضع يظل، على اي حال، خطيراً في ظل قيام خمس

دول افريقية (ليبريا، وزائير، وساحل العاج، والكاميرون، وتوغو) باعادة علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل مؤخراً، خاصة بعد تصريحات رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير، في اثناء زيارته في حزيران (يونيو) ١٩٨٧ لبعض الدول الافريقية التي اعادت علاقاتها مع اسرائيل؛ اذ اعرب عن امله في استمرار تطور العلاقات الاسرائيلية ـ الاثيوبية الى امام. واذا اعادت اثيوبيا العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل تصبح العلاقات اكثر فاعلية.

---

(١) حول مفهوم التغلغل الاستعماري ودوافع الاستعمار ومراحل تطوره، انظر د. حورية توفيق مجاهد، **الاستعمار كظاهرة عالمية؛ حول الاستعمار والامبريالية والتبعية**، القاهرة: «عالم الكتب»، ١٩٨٥.

(٢) محمد علي العويني، **سياسة اسرائيل الخارجية في افريقيا**، القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٧٢، ص ٩٧ ـ ١١٣.

(٣) حمد سليمان المشوخي، **التغلغل الاقتصادي الاسرائيلي في افريقيا**، القاهرة: دار الجامعات المصرية، ١٩٧٢، ص ٢٩٨ وما بعدها.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ٢٨٧ ـ ٢٩١.

(٥) رياض القنطار، **التغلغل الاسرائيلي في افريقيا وطرق مجابهته**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٨، ص ١٥ ـ ٢٧.

(٦) العويني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٦ ـ ٦٥.

(٧) د. عبدالملك عودة، **النشاط الاسرائيلي في افريقيا**، القاهرة: جامعة الدول العربية ـ معهد الدراسات العربية، ١٩٦٦، ص ٥١ ـ ٥٤.

(٨) **الوطن** (الكويت)، ١٨/١/١٩٨٥.

(٩) سامي حكيم، **اسرائيل والدول النامية**، القاهرة: مكتبة الانجلو ـ المصرية، ١٩٦١، ص ٢٣.

(١٠) حول زيارات المسؤولين الاسرائيليين والاثيوبيين المتبادلة، انظر **العلاقات الاسرائيلية الافريقية**، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، بلا تاريخ نشر.

(١١) المشوخي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٨.

(١٢) حكيم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٠ ـ ٢٣.

(١٤) **الاهرام** (القاهرة)، ١٣/٤/١٩٨٨.

(١٥) د. سامي منصور، **في مواجهة اسرائيل**، القاهرة، «عالم الكتب»، بلا تاريخ نشر.

(١٦) المشوخي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧٢ ـ ٣٧٤.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٤٢٥ ـ ٤٢٦.

(١٨) **الاخبار** (القاهرة)، ١٣/٩/١٩٧٣.

(١٩) **الاهرام**، ٢٤/١٠/١٩٧٣.

(٢٠) **الوطن**، ٢٧/٨/١٩٨٣.

(٢١) **الراي** (عمان)، ٢٨/١/١٩٨٥.

(٢٢) **الجمهورية** (القاهرة)، ١٥/١٠/١٩٨٣.

(٢٣) **الاهرام**، ٣/٩/١٩٨٤.

(٢٤) د. عواطف عبدالرحمن، **اسرائيل وافريقيا ١٩٤٨ ـ ١٩٧٣**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٤، ص ٣٣ ـ ٣٥.

(٢٥) صلاح زكي، **نظرية الامن الاسرائيلي**، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٧، ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل حول تصريحات هيلاسيلاسي، انظر العويني، **مصدر سبق ذكره**، ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٢٧) حكيم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣.

(٢٨) شحاته موسى، **علاقات اسرائيل مع دول العالم، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧١، ص ٤٣٣.

(٢٩) محمود توفيق، «البحر الاحمر في الاستراتيجية الدولية»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٢٥٧، تموز (يوليو) ١٩٧٩، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٣٠) محمود نعناعة، **اسرائيل والبحر الاحمر**، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٤، ص ٦ ـ ٧.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٩٢.

(٣٢) د. عبدالله عبدالمحسن سلطان، **البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥، ص ١٩٨.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ١٩٧.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ١٩٨.

(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٨ ـ ٢٣٢.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ١٣٧ ـ ١٤١.

(٣٨) Carter, Gwendolem M.; *National unity, Regionalism in Eight African States*, New York: Cornell university Press, 1966, p. 490.

(٣٩) د. سلطان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٥.

(٤٠) لمزيد من التفاصيل حول انواع واصول اليهود في العالم، انظر عبدالوهاب المسيري، **الاقليات اليهودية بين التجارة والادعاء القومي**، القاهرة: دار نافع للطباعة، ١٩٧٥.

(٤١) مصطفى عبدالعزيز، **اسرائيل ويهود العالم**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٩، ص ٦٩ ـ ٧٤.

(٤٢) **المصدر نفسه**، ص ١٢١ ـ ١٢٣.

(٤٣) **الاهرام**، ١٩٦٩/٣/١٦.

(٤٤) **المصدر نفسه**، ١٩٨٥/١/١٤.

الانتفاضة الفلسطينية والمأزق الاسرائيلي

كشفت الثورة الشعبية في المناطق المحتلة عن جانبين هامّين في الصراع الدائر في المنطقة، هما: عناصر قوة الشعب الفلسطيني وثورته، من جهة، وأزمة الكيان الاسرائيلي، والقوى المساندة له، من الجهة الاخرى. وأي تحليل لهذين الجانبين يفسر التخبط الاسرائيلي للخروج من الأزمة، ويوضح طبيعة التحركات السياسية المحمومة للادارة الاميركية، ولحلفائها في المنطقة، والتي تهدف، في الأساس، الى تحقيق أهداف عدة، أهمها: الالتفاف عن م.ت.ف. وتجاهل دورها في الحلول المقترحة؛ واجهاض الانتفاضة الشعبية؛ وحماية الدول المجاورة لفلسطين من تأثيرات الانتفاضة على أوضاعها الداخلية؛ وانقاذ اسرائيل من أزمتها الراهنة.

سوف نحاول، هنا، التركيز، قدر الامكان، على أبرز ما تمخضت عنه الانتفاضة من نتائج ودلالات، فلسطينياً واسرائيلياً ودولياً؛ ثم التعرض الى بعض الاقتراحات السياسية التي ظهرت على خلفية الانتفاضة الشعبية، للوقوف على مخاطرها، وأبعادها.

عناصر قوة الثورة الفلسطينية

بداية، ان ما يجرى داخل الوطن المحتل ليس مقطوع الجذور؛ وانما هو استمرار لمجمل نضالات الشعب الفلسطيني، سواء أداخل الوطن المحتل أم خارجه. تلك النضالات التي أخذت تتراكم منذ اليوم الاول للاحتلال الاسرائيلي، واتخذت اشكالاً مختلفة، ومرّت بفترات ومراحل متعددة، وبوتيرة متفاوتة، صعوداً وهبوطاً؛ لكنها، ضمن السياق العام، كانت تخطو حثيثاً نحو مزيد من التنظيم، والاداء الفاعل، وتجلّت، بصورة واضحة، من خلال التشكيلات السياسية الميدانية، التي نشأت في داخل المناطق المحتلة، لادارة الصراع مع الاحتلال الاسرائيلي، ومن خلال بناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية المتعددة (الثقافية، والتربوية، والنقابية، والاجتماعية، الخ). وقد برز دور هذه المقاومة مع تعزز مكانة م.ت.ف. العربية والدولية خلال العامين ١٩٧٤ و ١٩٧٥، حيث انعكست انتصارات المنظمة ايجابياً على الحالة الجماهيرية في المناطق المحتلة. عندئذٍ، بدأت الاوساط الرسمية الاسرائيلية تشعر بالخطر الذي يتهددها جراء صعود م.ت.ف. وانجازاتها، السياسية والعسكرية والتنظيمية، فارتفعت أصوات اسرائيلية مطالبة بضرورة الاستعداد لمواجهة الظروف المستجدة، وآثارها، في المناطق المحتلة. وفي هذا الاطار، كتبت صحيفة «عل همشمار» الاسرائيلية: «بعد النجاحات السياسية الكبيرة لمنظمة التحرير الفلسطينية، يعترف الجميع بالتقصير الخطر في السياسة الاسرائيلية، الذي حال دون تبلور تمثيل سياسي معتدل للفلسطينيين في الضفة الغربية. ومن المؤكد انه لو قام مثل هذا التمثيل، لشكل عائقاً كبيراً أمام جهود م.ت.ف. للوصول الى مكانتها التمثيلية» (**عل همشمار**، ١٣/١١/١٩٨٦).

وهكذا، فقد اعتبر هدف فصل المنظمة عن الشعب الفلسطيني في أماكن تواجده المختلفة، عامة، وفي المناطق المحتلة، خاصة، حجر الزاوية بالنسبة الى السياسة الاسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته. ولتنفيذ هذا الهدف، صاعدت اسرائيل من ضرباتها العسكرية ضد م.ت.ف. ومؤسساتها، وامتداداتها؛ كما وجّهت ضربات متعددة الى القوى الوطنية داخل الوطن المحتل، في محاولة منها لضرب النهوض الوطني الفلسطيني المتصاعد. الا ان هذه الاجراءات قد فشلت في القضاء على م.ت.ف. وبالتالي عجزت عن انهاء المقاومة داخل الوطن المحتل. وحتى لا نغرق في التفاصيل، في الامكان الاشارة الى أهم المحطات والاحداث، التي عبرت فيها جماهير الارض المحتلة عن ارتباطها بالقيادة الشرعية للشعب الفلسطيني، وعن رفضها للاحتلال الاسرائيلي منذ العام ١٩٦٧ حتى العام ١٩٨٦، الذي بدأت معه تباشير مقاومة ذات طبيعة نوعية جديدة، ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا.

وابرز الاحداث التي عبّر فيها الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل عن رفضه للاحتلال ومشاريعه، هي التظاهرات التي عمّت المناطق المحتلة خلال أحداث أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ في الاردن؛ ثم أحداث أيار (مايو) في لبنان، خلال الصدام الذي وقع بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية، واثر استشهاد القادة الفلسطينيين الثلاثة، كمال العدوان وكمال ناصر وأبو يوسف النجار؛ والتظاهرات التي عمّت المناطق المحتلة اثر خطاب ياسر عرفات في الامم المتحدة؛ والتظاهرات التي قامت على خلفية الحرب الأهلية في لبنان في نيسان (ابريل) ١٩٧٥؛ والانتفاضة الشعبية في العام ١٩٧٦؛ و «يوم الارض»؛ والتظاهرات التي قامت اثر زيارة أنور السادات للقدس في العام ١٩٧٧؛ وخلال الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان في الأعوام ١٩٧٨ و ١٩٧٩ و ١٩٨٠؛ والغزو الاسرائيلي في العام ١٩٨٢؛ ومذابح صبرا وشاتيلا؛ وتظاهرات الاحتجاج على حصار المخيمات؛ وغيرها من الحلقات النضالية المتواصلة. وقد راكمت الاحداث هذه خبرة نضالية واسعة، تفجرت بصورة نوعية في أواخر ١٩٨٦.

وقد تنبّه بعض الاسرائيليين الى المتغيرات الجديدة في المناطق المحتلة، فأشار الى ملامح مقاومة ذات نوعية جديدة، تختلف عن الاشكال السابقة، من حيث طبيعتها وحجمها وأدواتها، مع انها تشكل استمراراً لها. وفي هذا الاطار، كتب د. موشي شيمش، الباحث في جامعة بن ـ غوريون، مقالة في «هآرتس» (١٩٨٦/٢/٢٣) بعنوان «انقلاب سياسي في المناطق»، أكد فيها ان ما يتم في المناطق المحتلة لا يمكن اعتباره «موجة عابرة» من موجات «الاخلال بالأمن»؛ وانما هو ناجم عن التحولات السياسية والاجتماعية التي تجرى في المناطق، والتي أصبحت ذات طابع خطير خلال العقد الأخير. واورد شيمش بعض سمات الوضع في المناطق المحتلة، من ضمنها: تميّز سكان المناطق المحتلة بدرجة عالية من الوعي السياسي، والوعي بالهوية الوطنية الفلسطينية؛ واضفاء الطابع الفلسطيني على نظام الحياة الاجتماعية والقضائية. فالنظام الثقافي كله يعتبر سياسياً من أساسه؛ والسبب في ذلك يعود الى يقظة الاحساس بالهوية الوطنية الفلسطينية بين الفلسطينيين، بشكل عام، وكرد على الاحتلال الاسرائيلي، بشكل خاص.

وتناول شيمش، في مقالته، القوى الجديدة الفاعلة في الصراع داخل المناطق المحتلة، والمتمثلة في «جيل الاحتلال»، فكتب: «لقد... ظهرت زعامة شابة تنتمي الى ' جيل الاحتلال ' . وهي متشبّعة بأفكار القومية الفلسطينية المتطرفة، التي تنادي بها المنظمات [الفدائية]. وتحظى هذه الزعامة، أكثر من أي زعامة سابقة، بتأييد واسع، وبتشجيع من معظم السكان، الذين ولد عدد كبير منهم، وتربّى، في عهد الاحتلال. وهؤلاء يشكلون، حالياً، ما يقرب من ٦٥ بالمئة من مجموع السكان... ويرتبط هؤلاء، سياسياً، بمنظمة التحرير الفلسطينية، ارتباطاً مطلقاً لا خلاف عليه...».

وهكذا، فان هناك عاملين أساسيين ساهما في احداث التحولات النوعية في المناطق المحتلة، خصوصاً في ما يتعلق بالوعي السياسي، ووضوح الاهداف الوطنية، والحالة الجماهيرية الثورية الراهنة. العامل الاول يتمثل في ظهور وتطور م.ت.ف. ككيان سياسي ـ تمثيلي للشعب الفلسطيني، وممارسة المنظمة لمجمل أشكال النضال، من أجل تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في التحرر والاستقلال. والعامل الثاني يتمثل في الاحتلال الاسرائيلي نفسه، وما نجم عنه من أوضاع سياسية، وأمنية، واقتصادية، واجتماعية، أدت، بمجملها، الى تعميق الانتماء الى م.ت.ف. باعتبارها المعبّر عن طموحات الشعب الفلسطيني والمتحدث الشرعي باسمه.

لقد انضج العاملان هذان «حالة ثورية جماهيرية» تتقدمها حركة وطنية اكتسبت دورها القيادي من خلال انتمائها الى م.ت.ف. مما مكّنها من قيادة دفة الصراع الميداني بدرجة عالية من الشمولية، والتضحية، والتنظيم، وعلى نحو فاجأ القيادة الاسرائيلية نفسها، واربكها؛ فراحت تطلق تفسيرات مختلفة على الانتفاضة الجماهيرية الشاملة، تارة بقولها ان الانتفاضة الراهنة هي «تعبير عفوي، نابع من اليأس والقنوط السائد في المناطق المحتلة»، وتارة أخرى بوصفها بأنها «مظهر من مظاهر تراجع التأييد لـ م.ت.ف.». وحاولت الاوساط الاسرائيلية ان تدلل على ذلك بتضخيم دور المجموعات الاسلامية الاصولية. إلا ان مجريات الاحداث قد اثبتت زيف الادعاءات والتفسيرات الاسرائيلية، وأكدت استحالة فصل الداخل عن الخارج ، علماً بأن جدلية العلاقة فيما بينهما

لا تنفي خصوصية الوضع داخل الارض المحتلة، وخصوصية المهام الملقاة على عاتق الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من م.ت.ف.

ان جدلية العلاقة بين الداخل والخارج، والتحولات السياسية والاجتماعية النوعية التي طرأت على المناطق المحتلة، قد شكلت، بمجملها، عناصر قوة الشعب الفلسطيني وثورته. هذه العناصر التي تجلت في مجموعة من الانجازات الوطنية، والسياسية، والاعلامية، وفي مجموعة من الحقائق الجديدة، على الصعد الفلسطينية والعربية والاسرائيلية والدولية، التي لا يمكن تجاهلها أو القفز عنها في أية تسوية محتملة للصراع في المنطقة.

لقد أوجدت الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة واقعاً جديداً، يختلف عمّا كان سائداً في السابق، وكسرت حاجز الجمود الذي اتسم به المسار السياسي المتعلق بالقضية الفلسطينية، وأعادت م.ت.ف. الى واجهة الاحداث، باعتبارها طرفاً أساسياً في أي حل يقترح؛ كما خلقت اقتناعاً لدى الرأي العام الدولي بأن لا خروج من الازمة إلا بايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، باعتبارها جوهر الصراع، الأمر الذي يتطلب البحث في هذه القضية، مجدداً، وعلى أساس المتغيرات الجديدة. فالانتفاضة قد تجاوزت حدود الطروحات والمشاريع السياسية السابقة، كالحكم الذاتي، أو التقاسم الوظيفي، او غيرهما من المشاريع والاقتراحات التي تتعارض مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

أما على صعيد الوضع الداخلي الفلسطيني، فقد نجحت الثورة الفلسطينية في هدم ما بناه الحكم العسكري والادارة المدنية طوال فترة الاحتلال؛ حيث ادت الانتفاضة الشعبية الى انحسار دور القوى المتعاونة مع الاحتلال؛ واصبحت هذه القوى تحت سيطرة الانتفاضة. وضمن ما انجز على هذا الصعيد، بداية انفراط عقد البلديات المعيّنة من قبل سلطات الاحتلال، حيث اعلن عدد من اعضاء البلديات المعيّنين انسحابهم؛ وكذلك الحال بالنسبة الى موظفي الضرائب، ولروابط القرى التي شكلها الاحتلال، خصوصاً في منطقتي الخليل وجنين؛ اضافة الى الاستقالات الجماعية لافراد الشرطة العرب التي تمت بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٨، وما تلاه. ومن اجل ملء الفراغ الناجم عن استقالات افراد الشرطة العرب، بدأت مجموعات من الشبان بتشكيل لجان شعبية للحراسة، وباشر بعضها مهامه في مدينة الخليل، خاصة بعد ان تكررت اعتداءات المستوطنين على المدنيين وممتلكاتهم في المدينة (**الطليعة**، القدس، ١٧/٣/١٩٨٨).

من الناحية الاخرى، اتسمت الانتفاضة الشعبية بدرجة عالية من التنظيم، والشمولية، وأبرزت حالة من الوحدة الوطنية التي لم تشهدها المناطق المحتلة من قبل، مما مكّن القيادة الموحدة، واللجان الشعبية المختلفة في المناطق كافة، من ادارة الصراع بنجاح كبير. وقد كانت وحدة الهدف والمصير وراء اشتراك جميع الفئات والشرائح الاجتماعية في مقارعة الاحتلال، مبتكرة أساليب جديدة للتصدي لقواته. «فالمناخ الاجتماعي الجديد الذي نشأ، والاحساس بالوحدة الوطنية، والرواسب الجماعية للمعاناة، قوّضت، من الاساس، انماط ' الاحتلال المتنور والمريح ' التي نشأت على مدى ٢٠ عاماً» (**الملف**، نيقوسيا، العدد ٤٧/١١، شباط ـ فبراير ١٩٨٨؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٢٧/١/١٩٨٨).

علاوة على ذلك، وحّدت الانتفاضة الشعبية جميع المناطق الفلسطينية، بمدنها ومخيماتها وقراها، بما في ذلك العرب داخل اسرائيل، الذين انتقلوا من مرحلة التضامن الى مرحلة المشاركة الميدانية، وشكلوا عدداً كبيراً من لجان الاغاثة، لفك الحصار التمويني عن المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولتأمين شحنات من الادوية للمستشفيات والمستوصفات العربية. وليس من المستبعد ان تترك الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة آثارها في الانتخابات الاسرائيلية المقبلة، خصوصاً في ما يتعلق بتصويت العرب للاحزاب الصهيونية التي دأبت على التسابق لاصطياد اصواتهم. وقد ظهر بعض المؤشرات الى ذلك، ضمنها استقالة عضو الكنيست عبدالوهاب دراوشه من حزب العمل، احتجاجاً على موقف الحزب من الانتفاضة الشعبية.

اما على صعيد الوضع الفلسطيني خارج الوطن المحتل، فان الانتفاضة الشعبية قد سارعت في اتخاذ حركة «أمل» قرارها بفك الحصار عن المخيمات الفلسطينية في لبنان، وذلك بعد ان ادركت هذه الحركة عدم جدوى

مثل هذا الحصار.

اضافة الى ذلك، لقد أوجدت الانتفاضة حقائق جديدة. فقد انتقلت الثورة الفلسطينية، داخل الوطن المحتل وخارجه، من مرحلة الدفاع الى مرحلة الهجوم، العسكري والسياسي والاعلامي. وقد لخّص المحرر العسكري لصحيفة «هآرتس»، زئيف شيف، انجازات م.ت.ف. فكتب: «في غضون نحو شهرين، سجّلت م.ت.ف. لنفسها عدة انجازات مثيرة. وتعتبر نجاحاتها بروزاً قوياً على الساحة الدولية، حيث فهمت م.ت.ف. بشكل اسرع من اسرائيل ان المقصود هو صراع سياسي واعلامي... ونجحت في الانتقال الى المبادرة السياسية. كما نجح سكان المناطق المحتلة و م.ت.ف. في اعادة القضية الفلسطينية لتصبح احد الموضوعات الاولى في القائمة السياسية، ولا ينحصر ذلك في الامم المتحدة لوحدها... أما في المجال الاعلامي والدعائي، فان اسرائيل تعتبر متأخرة عن م.ت.ف. حيث نجح الفلسطينيون في تجنيد وفود مختلفة، ومن بلاد متعددة، لتنتقل الى المناطق [المحتلة]... فتعود ومعها تقارير قاسية. وغالباً ما تضم هذه الوفود افراداً يهوداً. وهذا، بحد ذاته، نجاح لـ م.ت.ف... كما نجحت المنظمة في تجنيد الصحافة في أماكن مختلفة من العالم. فهي تبادر بالمنشورات وتنقل المعلومات من المناطق بسرعة مثيرة» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٧).

وكتب شيف عن نجاحات المنظمة في تجنيد حملات الدعم وجمع التبرعات الطبية والغذائية والمادية للمناطق المحتلة، اضافة الى نجاح المنظمة في الهاب حماس العرب داخل اسرائيل، وتعميق الاحساس بالهوية الفلسطينية فيما بينهم. وأشار الى «ان هدف م.ت.ف. العملياتي المباشر من الانتفاضة، هو خلق وضع يفقد فيه الجيش الاسرائيلي السلطة على المناطق [المحتلة]، أو على اجزاء من المنطقة...» (**المصدر نفسه**).

يضاف الى كل هذه الانجازات ما احدثته الانتفاضة الشعبية من اضرار بالغة للمؤسسات الاسرائيلية، على الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية، حيث نجحت الانتفاضة في ارباك جميع اجهزة السلطة الاسرائيلية. فالجيش الاسرائيلي كلّف بمهمة شبه مستحيلة بتوليه عمليات قمع الانتفاضة ويخوض حرباً، للمرة الاولى في تاريخه، بدون تأييد كامل السكان (**الطليعة**، ١٩٨٨/٣/٣) وباسناد مهام له لا تقع ضمن صلاحياته، واختصاصاته. فهو يقوم بأعمال الشرطة، بكل ما تتركه هذه المهام من آثار سلبية في مستوى اداء الجيش، خاصة وان خطورة الاوضاع في المناطق المحتلة قد اضطرت الجيش الى اهمال تدريباته المعتادة، والتفرغ لعمليات قمع المتظاهرين. وقد وصف بعض الخبراء العسكريين الدور الذي يقوم به الجيش الاسرائيلي بأنه كارثة حقيقية له، وهو الذي اعتاد على ان يخوض معاركه خارج الحدود. أما الآن، فان معركته ذات طبيعة مختلفة، وتقع في منطقة خاضعة للاحتلال الاسرائيلي.

اما في المجال الاقتصادي، فان من السابق لأوانه تقدير الاضرار الكبيرة التي لحقت بقطاعات السياحة والزراعة والبناء والخدمات والتجارة، خاصة وان الضفة الغربية وقطاع غزة تعتبران، من حيث الاهمية، السوق الثانية للصادرات الاسرائيلية بعد الولايات المتحدة الاميركية مباشرة؛ اضافة الى ان المناطق المحتلة تعتبر مصدراً هاماً لقوة العمل في الاقتصاد الاسرائيلي وفروعه المختلفة. وقد تناولت صحيفة «يديعوت احرونوت» موضوع خسائر الاقتصاد الاسرائيلي، نتيجة للانتفاضة الشعبية الراهنة، فكتبت، اعتماداً على مصادر اقتصادية حكومية: «أن استمرار الاحداث سوف يجعل العام ١٩٨٨ أسوأ الاعوام بالنسبة الى الاقتصاد الاسرائيلي». وتُرجع الصحيفة ذلك الى سببين: الاول، امتناع العمال العرب عن الذهاب الى العمل في اسرائيل، وانعكاس ذلك على حجم الانتاج ومواد التصدير؛ والثاني يعود الى العجز الاقتصادي؛ فالمصروفات الامنية الكبيرة تؤدي الى عجز كبير في الميزانية الاسرائيلية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٢/١١؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، بدون ذكر تاريخ النشر).

مأزق متعدد الجانب

ان عناصر القوة الفلسطينية آنفة الذكر، يقابلها مأزق اسرائيلي متعدد الوجه والجانب. فهو ليس

وليد الساعة؛ اذ بعضه موجود منذ قيام الدولة ككيان غريب في المنطقة وكتجمع لثقافات متباينة ومختلفة، مع كل ما رافق ذلك من ظروف سكانية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية. وبعضه الآخر ظهر منذ اليوم الاول لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وتطور مع استمرار هذا الاحتلال. وقد جاءت الانتفاضة الشعبية لتعمّق هذا المأزق، وتجعله أكثر وضوحاً وشمولاً؛ وهذا ما يفسر ردة الفعل الاسرائيلية تجاه التطورات الاخيرة في المناطق المحتلة، من جهة، ويوضح حقيقة بعض المبادرات السياسية، وخصوصاً المبادرة الاميركية الجديدة التي جاءت لانقاذ اسرائيل من مأزقها الراهن، من جهة أخرى.

وعلى هذا الصعيد، تمثلت ردة الفعل الاسرائيلية في أمرين: استخدام القوة والبطش في قمع الانتفاضة؛ واحياء بعض المشاريع السياسية القديمة لحل المشكلة الفلسطينية.

بالنسبة الى الأمر الاول، فان من الواضح ان امتلاك الثورة الفلسطينية زمام المبادرة وقوة الفعل، قد جعل الجانب الاسرائيلي مرتبكاً، ومنفعلاً مع الحدث. فالفعل للجانب الفلسطيني، وردة الفعل للجانب الاسرائيلي. وتمثلت ردة الفعل في استخدام القوة، والقتل، والاعتقالات الجماعية، والابعاد، وتضييق الخناق السياسي، والاعلامي، والاقتصادي، على المناطق المحتلة؛ إلا ان جميع هذه الاجراءات لم تحل دون استمرار الانتفاضة ودون تصاعدها.

أما بالنسبة الى الثاني، فان المعطيات الجديدة التي فرضتها الانتفاضة الشعبية قد وضعت القضية الفلسطينية على رأس سلم الاولويات السياسية الدولية، وأوجدت قناعة عامة بأن لا سلام في المنطقة بدون حل القضية الفلسطينية، حلاً عادلاً. إلا ان اسرائيل، كعادتها، عملت، وتعمل، على الالتفاف عن هذه الحقيقة، من خلال اعادة طرح بعض المشاريع والافكار السياسية السابقة التي تجاوزتها المعطيات الجديدة. ومن ضمن الاقتراحات السياسية التي طفت على السطح، مجدداً، فرض مشروع الادارة الذاتية من جانب واحد.

ان فكرة تطبيق الذاتية من جانب واحد ليست جديدة. فقد سبق ان اقترحها موشي دايان، وتبناها بعده عدد من الاشخاص، أمثال جاد يعقوبي وشلومو غازيت وايهود اولمرت ويعقوب تسور، وغيرهم، الذين اقترحوا صيغة تسمح للسكان العرب باقامة ادارة ذاتية خاصة بهم، تحسّن وضعهم، وتقلل من التدخل الاسرائيلي في شؤون حياتهم (داني روبنشتاين، **دافار**، ١٢/٩/١٩٨٦). ورأى انصار تطبيق هذا المشروع ان أهميته تنبع من عوامل عدة، هي:

- تخفيف الضغوط على اسرائيل، والتقليل من الاضرار التي لحقت بها، داخلياً وخارجياً، جراء سيطرتها على نحو مليون وربع المليون فلسطيني.
- عدم وجود شريك عربي للتفاوض حول مسألة الحدود الشرقية، وضعف احتمالات التوصل الى تسوية قريبة للقضية الفلسطينية.
- ان اسرائيل، في حال فرضها المشروع من جانب واحد، تضمن لنفسها حدود التنازلات التي سوف تقدمها، وذلك بما يتفق مع مصلحتها العليا.
- ان الغاء الادارة المدنية الاسرائيلية، وانسحاب الجيش الاسرائيلي من بعض المناطق، سوف يجبران السكان العرب على تنظيم انفسهم لملء الفراغ الناجم عن الغاء الادارة الاسرائيلية. «وقد يؤدي ذلك الى تنظيم زعامة بديلة من م.ت.ف.» (انطوان شلحت، **الاتحاد**، حيفا، ١٩/٢/١٩٨٨، و **هآرتس**، ٢٧/٤/١٩٨٧).

وفي الاطار ذاته، ارتأى البعض ان تبدأ الخطوة الاولى في قطاع غزة؛ وطالب بضرورة عزل القطاع عن بقية المناطق المحتلة، من جهة، وبانسحاب الجيش الاسرائيلي من المنطقة، من جهة أخرى.

ففي أوائل كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، اقترح شمعون بيرس ان يكون قطاع غزة منطقة منزوعة السلاح تحت اشراف اسرائيل، وان يترك الجيش الاسرائيلي المنطقة، وتُزال بالتوازي المستوطنات الموجودة

هناك، في خطوة من جانب واحد. وقدم اقتراحه هذا الى لجنة الخارجية والامن في الكنيست، في ١٩٨٧/١٢/٧. وقال في دفاعه عن فكرته: «ايهما الأكثر خطراً على اسرائيل: ٣٥٠ كيلومتراً مربعاً، أم ٦٥٨ الفاً من السكان الخطرين ؟» (هآرتس، ١٩٨٧/١٢/٨). وقد أثار اقتراحه هذا ردات فعل مختلفة، على الرغم من الغموض والعمومية التي يتصف بها.

وكان سبق ان اقترح بعض الاسرائيليين فكرة تطبيق الادارة الذاتية في غزة اولاً، بعد ان اقترح مناحيم بيغن مشروعه للحكم الذاتي في العام ١٩٧٧، وذلك قبيل توقيع معاهدة الصلح فيما بين اسرائيل ومصر؛ ولاقت هذه الفكرة، في ذلك الوقت، ترحيباً من الادارة الاميركية، التي ارتأت ان تطبيق الحكم الذاتي في غزة اولاً، سوف يكون اسهل على اسرائيل ومصر، على ان تكون الخطوة الثانية في الضفة الغربية، وذلك نظراً الى ما لمصر من نفوذ في قطاع غزة، أكثر منه في الضفة الغربية (وليد الجعفري، **المشروع الاسرائيلي للادارة الذاتية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٤٠). وفي رأي بعض الاسرائيليين، ان الخطر الامني في الحكم الذاتي في غزة أقل، الى حد كبير، من الخطر في الضفة الغربية. فمنطقة قطاع غزة معزولة، وضيقة المساحة نسبياً. والحدود الوحيدة بين هذه المنطقة والدول العربية، سوف تكون مع دولة وقّعت مع اسرائيل اتفاقية صلح؛ أما في الضفة الغربية، فالامر مختلف؛ اضافة الى ذلك، ليس لقضية الاستيطان في قطاع غزة أهمية كبيرة كتلك القائمة في الضفة الغربية. فالقطاع يفتقد المساحات اللازمة للاستيطان؛ وعدد المستوطنات لا يتجاوز الـ ١٣؛ وعدد المستوطنين اليهود ليس أكثر من ٢٥٠٠، بمن في ذلك ١٥٠ شخصاً من تلاميذ المعهد الديني. هذا عدا عن فقر القطاع في موارده الاقتصادية والطبيعية، وخصوصاً الموارد المائية. أما من الناحية السياسية، فان الفصل فيما بين قطاع غزة والضفة الغربية من طريق اقامة حكم ذاتي في الاول، والابقاء على الوضع القائم في الضفة، يباعد فيما بين المنطقتين وفيما بين سكانهما، ويحول دون اقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع. وفي الوقت عينه، فان نجاح الحكم الذاتي في القطاع، قد يخلق احتمالاً غير عسكري أمام الفلسطينيين؛ وهذا ما تراهن عليه اسرائيل (**المصدر نفسه**، و هآرتس، ١٩٧٩/٤/١٩ و ١٩٨٧/١٢/١٣).

ومن الواضح ان هذه الاقتراحات لا تختلف، من حيث الجوهر، عن «البونستانات» القائم على فرض حكم ذاتي على منطقة ما، بواسطة الدولة المستعمرة، بما يكفل مصالحها الاستراتيجية في السيطرة الدائمة على تلك المنطقة، من خلال عزل سكان اقليم الحكم الذاتي في اطار وحدة سياسية خاصة بهم لادارة شؤونهم الحياتية. كما ان مثل هذه الاقتراحات يستهدف، في الأساس، الخروج من المأزق السياسي الذي تواجهه اسرائيل، في اعقاب المعطيات التي فرضتها الانتفاضة الشعبية على الصعيد السياسي؛ تلك المعطيات التي تجاوزت كل الطروحات والافكار التي تنتقص من حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، أو تتجاهله.

فالاوضاع التي كانت سائدة قبل الانتفاضة الشعبية، مكّنت اسرائيل من المحافظة على الوضع القائم في المناطق المحتلة، دون ان تورط نفسها، أو تتورط، في ايجاد حل جاد للقضية الفلسطينية. وكان هذا الخيار، هو الافضل بالنسبة الى اسرائيل. وقد ساعدها على التمسك به عوامل عدة، اهمها هدوء الجبهات العربية، وهدوء الجبهة الداخلية، فجاءت الانتفاضة الشعبية، بانجازاتها المتعددة، لتفقد اسرائيل هذا الخيار، وتضعها أمام الخيارات الحقيقية الصعبة.

ولو تجاوزنا التعنّت الرسمي الاسرائيلي الراهن تجاه القضية الفلسطينية، والذي يقف على أرضية هشة، وغير متماسكة، فان هناك قسماً آخر من الاسرائيليين يرى ان الوقت لا يعمل لصالح اسرائيل، وان قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سوف يكون أقل خطراً على اسرائيل من الوضع الراهن، وأقل تهديداً لشخصيتها، وتركيبتها، مستقبلاً، خاصة وان احتمالات «تلزيم» المناطق المحتلة للاردن، او احتمالات قيام قيادة بديلة من م.ت.ف. قد انتهت الى الفشل.

ويحذّر بعض الاسرائيليين من استمرار الوضع القائم، ومن تجاهل حل القضية الفلسطينية. وقد تطرق ايال ارليخ الى هذا الامر في ملحق «هآرتس» الاسبوعي (١٩٨٦/١٢/١٩) فكتب: «ان [الملك] حسين يفكر

ببقاء مملكته بعد مماته. أما زعماؤنا، فانهم يضحّون بالحياة الابدية لصالح الحياة المؤقتة، ولا يعالجون القضية الفلسطينية بصورة جادة. انهم ينتظرون المسيح في صورة حسين؛ ذلك المسيح لن يأتي؛ وانني ارى انه اذا لم نتوصل الى تسوية للقضية الفلسطينية، فاننا نسير في اتجاه فقدان الدولة. فالخطر الذي يواجهنا ليس في نشوب حرب مع سوريا، وانما هو التهديد الذي ينمو بيننا في الداخل. ولا تستطيع أية قوة عسكرية مواجهة هذا التهديد... ليس هناك سوى حل واحد هو: دولة فلسطينية مستقلة. ولسوف أقول شيئاً مروعاً ورهيباً: هناك احتمالان على مدى ٢٠ ـ ٣٠ عاماً، إما انحلال اسرائيل، أو قيام دولة فلسطينية الى جانبها».

ان الذين لا يرون اية جدوى من استمرار اسرائيل لاحتلالها للضفة الغربية تنبع مخاوفهم، في الاساس، من العامل الديمغرافي واحتمالات تطوره مستقبلاً، بصورة تهدد مستقبل الدولة وشخصيتها. وهذا العامل، بحد ذاته، يعتبر من أبرز مظاهر المأزق الاسرائيلي، الذي سعت اسرائيل، وما زالت تسعى، الى الخروج منه. الا ان الخيارات المطروحة امامها محدودة وصعبة، خصوصاً وان العامل الديمغرافي يزداد خطراً بعد ان تبددت الاوهام حول الهجرة اليهودية الى فلسطين. فالظروف القائمة في اسرائيل لا تشكل عوامل جذب كافية لمزيد من المهاجرين. وهذا ما جعل شمعون بيرس يؤكد ان الديمغرافيا أخطر من الجغرافيا على اسرائيل. ففي الندوة العالمية لديمغرافية الشعب اليهودي التي نظّمها معهد «فان لير» في القدس، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٧، قال بيرس: «ان المشكلة الديمغرافية هي مشكلة استراتيجية لدى دولة اسرائيل، حيث يعيش، اليوم، بين البحر ونهر الاردن، ٦٢ بالمئة يهود و ٣٨ بالمئة غير يهود. وبين كل مئة حالة ولادة في المنطقة هناك ٥١ حالة لغير اليهود، و ٤٩ حالة لليهود». وأكد بيرس ان انخفاض حجم الهجرة، وتقلص مصادرها، يطرح، بقوة، مسألة الطابع اليهودي لاسرائيل (**هآرتس**، ٢٦/١٠/١٩٨٧). واستناداً الى بعض الارقام التي قدمها عدد من الاخصائيين في علم السكان، فان من المتوقع ان يشكل العرب في المناطق المحتلة، واسرائيل، في سنة ٢٠٠٠، نسبة ٤٥ بالمئة من مجموع السكان. وهذا الاحتمال، سوف يضع اسرائيل أما الخيارات الصعبة، الآتية حتماً.

وليد الجعفري

الذكرى الثانية عشرة لـ «يوم الارض»

اضراب عام وتظاهرات ومصادمات

أحيت الجماهير العربية الفلسطينية في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨ و ١٩٦٧، الذكرى الثانية عشرة لـ «يوم الارض» باعلان الاضراب العام والشامل، وبتنظيم مسيرات ومهرجانات شعبية في كل من الجليل والمثلث والنقب، وبمصادمات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في معظم مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة.

وارتدت ذكرى «يوم الارض» هذا العام طابعاً خاصاً ومتميزاً، حيث بلغ نضال الشعب الفلسطيني في الدفاع عن أرضه هذا المستوى الذي تمثله انتفاضة الجماهير العربية الفلسطينية.

وجدير بالذكر انه منذ اضراب «يوم المساواة»، بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٤، و «يوم السلام»، بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢١، وحتى منذ «يوم الارض» الاول، لم يطرأ أي تحسن على وضع الجماهير العربية في اسرائيل، وان الاضراب في الذكرى الثانية عشرة جاء ليؤكد هذه الحقيقة، وليجدد التضامن مع ابناء الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة.

ومما يؤكد استمرار السلطات الاسرائيلية في سياساتها الرامية الى مصادرة اراضي المواطنين العرب هو ارسال عشرات التبليغات الى اصحاب الاراضي في قريتي عين ماهل وكفركنا وفي قرى اخرى تخطرهم فيها بضرورة تسليم اراضيهم للدولة.

ومن المعروف ان اوامر المصادرة تلك، اثارت، في حينه، موجة احتجاج لدى الجماهير العربية في اسرائيل واسفرت عن اعلان الاضراب العام والشامل في الثلاثين من آذار (مارس) العام ١٩٧٦، والذي ارتكبت فيه حكومة اسرائيل، برئاسة اسحق رابين، وزير الدفاع الحالي، مذبحة سقط ضحيتها ستة شهداء وعدد كبير من الجرحى في سائر القرى والمدن العربية. وقد أوقفت الحكومة مخططها آنذاك (**الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٨/٣/٦).

التحضيرات لاحياء الذكرى

في اطار الاستعدادات لاحتفالات «يوم الارض»، قررت الادارة العامة للجنة القطرية للدفاع عن الاراضي، في اجتماعها في الناصرة، الدعوة الى اعلان الاضراب العام، والشامل، للجماهير العربية الفلسطينية في اسرائيل، يوم الثلاثين من آذار (مارس) ١٩٨٨، وذلك احتجاجاً على استمرار سياسة مصادرة الاراضي العربية وهدم البيوت، واستنكاراً لاستمرار اعمال القمع وجرائم الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ودعماً لانتفاضة الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٣/٦).

ودعت اللجنة سائر الهيئات الشعبية والقوى الوطنية والجماهير العربية كافة الى تأييد هذا القرار والتجند لانجاحه، والقيام بنشاطات محلية على شرفه، في المدن والقرى العربية. وقررت اللجنة اقامة مهرجانات ومسيرات مركزية في ثلاثة مواقع في آن: في البطوف والمثلث والنقب؛ اضافة الى نشاط مركزي آخر في كفركنا. كما دعت اللجنة الى اجراء محاضرات في المدارس، لتعريف الاجيال الجديدة الطالعة على وقائع واحداث «يوم الارض». كذلك قررت القيام بحملة تبرعات لتمويل نشاطات اللجنة (**المصدر نفسه**).

واتخذ الاجتماع سلسلة من القرارات، هي: المطالبة بتحرير الاوقاف الاسلامية؛ ودعم نضال اصحاب

القرى العربية المهددة بالهدم؛ ودعم نضال اهالي قريتي اقرت وكفربرعم من اجل العودة؛ ودعم نضال اهالي قرية بيت جن؛ واستنكار مخطط سلب الاراضي؛ وعقد اجتماع للجنة بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٨، لاقرار برنامج الادارة وقراراتها (**المصدر نفسه**).

وترأس الاجتماع رئيس اللجنة القس شحادة شحادة؛ فأكد مشاعر الاعتزاز بالانتفاضة البطولية للشعب الفلسطيني؛ وقال انه لا يمكن فصل معركة الدفاع والمأوى للجماهير العربية الفلسطينية في اسرائيل عن مجمل المعركة الوطنية التي يخوضها الشعب الفلسطيني من اجل التحرر الوطني والسلام العادل (**المصدر نفسه**).

وفي ضوء قرارات لجنة الدفاع عن الاراضي، عقدت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية اجتماعاً في بلدية شفاعمرو، بحث خلاله في احياء ذكرى «يوم الارض» والتطورات بخصوص المطالب المالية للسلطات المحلية العربية.

وبعد النقاش، قررت اللجنة القطرية للرؤساء دعوة لجنة المتابعة العامة لشؤون المواطنين العرب الى اجتماع بتاريخ ٢٠/٣/١٩٨٨، في بلدية شفاعمرو، لاتخاذ القرار النهائي بالنسبة الى احياء الذكرى في ضوء قرارات لجنة الدفاع عن الاراضي المقدمة اليها كتوصيات، والقيام باعتصام للرؤساء في مكاتب وزارة الداخلية الاسرائيلية في القدس، بتاريخ ٢٦/٣/١٩٨٨، احتجاجاً على عدم تنفيذ تعهداتها المالية في مجال تغطية العجز المالي والميزانيات للسلطات المحلية العربية (**المصدر نفسه**، ٢٨/٣/١٩٨٨).

واجتمعت لجنة المتابعة لشؤون الجماهير العربية في اسرائيل بناء على توصية اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في مدينة شفاعمرو، بتاريخ ٢٠/٣/١٩٨٨، وقررت اعلان الاضراب العام في الثلاثين من آذار (مارس)، دعماً لانتفاضة الشعب الفلسطيني ورداً على سياسة نهب الاراضي وهدم البيوت والقرى واستمرار العنصرية وتفاقم التحريض العنصري على العرب.

وأيد الاضراب العام ١٥ من بين الـ ٢٣ عضواً. أما الثمانية الباقون، فقد طلبوا الاكتفاء باجراء اجتماعات احتجاج وباضراب جزئي (**هآرتس**، ٢١/٣/١٩٨٨)، لكنهم اعلنوا التزامهم بقرار الاكثرية (**الاتحاد**، ٢١/٣/١٩٨٨). وتقرر ان يطلق على «يوم الارض» هذا العام «يوم المساواة والسلام» (**هآرتس**، ٢١/٣/١٩٨٨).

وفي اطار الاعداد والتحضير، عقدت المجالس المحلية لقرى سخنين وعرّابة ودير حنا اجتماعاً في بناية مجلس سخنين، بتاريخ ٢١/٣/١٩٨٨، تحدث فيه رئيس مجلس محلي سخنين، محمد غنايم، عن الاتفاق الذي توصلت اليه المجالس المحلية الثلاثة وشرطة مسكاف، والذي يقضي بعدم دخول افراد الشرطة الاسرائيلية الى هذه القرى. وتلاه سكرتير لجنة الدفاع عن الاراضي ورئيس مجلس محلي دير حنا، رجا الخطيب، الذي أكد وحدة قيادات الجماهير الفلسطينية في اتخاذ قرار الاضراب؛ وطالب بالمحافظة على قدسية «يوم الارض».

وتقرر، في الختام، اصدار بيان مشترك للمجالس المحلية الثلاثة وتوزيعه على المواطنين عشية «يوم الارض»، وان يكون تنسيق تام بين المجالس الثلاثة في كل ما يخص «يوم الارض». كما تقرر ان تقود المجالس المحلية الثلاثة الاضراب في القرى الثلاث (**الاتحاد**، ٢٣/٣/١٩٨٨).

وفي الاطار عينه، عقد منظمو «يوم الارض» ندوة صحافية في بيت سوكولوف، في تل ـ ابيب، أكد فيها القس شحادة انه سيتم احياء «يوم الارض» للقضاء على الاحتلال والقمع من اجل سلام عادل اسرائيلي ـ فلسطيني؛ وانه لا حل الا باعطاء حقوق للفلسطينيين باقامة دولتهم (**هآرتس**، ٢٩/٣/١٩٨٨).

من ناحية أخرى، سيّرت في مدينة ام الفحم تظاهرة مساء ٢٩/٣/١٩٨٨، رفع خلالها المتظاهرون الشعارات التي تطالب بالمساواة للعرب في اسرائيل، ونددت بسياسة مصادرة الاراضي، واعلنت دعمها للانتفاضة، وطالبت بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره باقامة دولته في الضفة والقطاع بقيادة م.ت.ف. وانتهت التظاهرة بمهرجان خطابي، تحدث خلاله رئيس بلدية ام الفحم، هاشم محاميد، ورئيس

لجنة الدفاع عن الاراضي القس شحادة. وأكد الخطيبان رفضهما للتهديدات التي اطلقها مختلف المسؤولين الاسرائيليين عشية «يوم الارض». كما أكدا حق العرب في اسرائيل في العيش بكرامة ونيل حقوقهم كاملة في وطنهم، الذي لا وطن لهم سواه (**الاتحاد**، ١/٤/١٩٨٨). وقال محاميد ان عرب اسرائيل سيستمرون في تأييد الانتفاضة الى حين تقوم دولة فلسطينية، رغماً عن شامير ورابين؛ ودعا عرب اسرائيل الى التحلي بالصبر (**هآرتس**، ٣٠/٣/١٩٨٨).

ونظمت الهيئات والمجالس العربيّة العديد من الاجتماعات في بعض القرى العربية في فلسطين المحتلة منذ العام ١٩٤٨، أبرزها: اجتماع شعبي في قرية جسر الزرقا تحدث خلاله اسامة فحماوي وعصام مخول؛ واجتماع شعبي في ساحة بلدة الفريديس تحدث خلاله محمد علي طه، سكرتير اتحاد الكتاب العرب في اسرائيل، ومحمد أبو الهيجاء، رئيس لجنة القرى العربية المهددة بالهدم؛ واجتماع شعبي في قاعة بتينو، في حيفا، حضره جمهور يهودي ـ عربي، وتحدث خلاله فتحي فوراني، سكرتير جمعية المبادرة الاسلامية في حيفا، وبنيامين غونين، عضو اللجنة التنفيذية للهستدروت، والقس شحادة؛ واجتماع شعبي في قرية رمانة، تكلم خلاله سميح غنادري ومحمد أبو حسين (**الاتحاد**، ١/٤/١٩٨٨ و ٣/٤/١٩٨٨).

اجراءات وقائية

اتخذت سلطات الاحتلال الاسرائيلي سلسلة من الاجراءات والقرارات لمواجهة احتمال وقوع احداث جماعية في اسرائيل والمناطق المحتلة في «يوم الارض»، خوفاً من ان تتخذ المناسبة طابعاً اشد عنفاً، بسبب الانتفاضة المستمرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبسبب التماثل الآخذ في التصاعد من جانب العرب في اسرائيل مع الشعب العربي الفلسطيني في المناطق المحتلة.

وفي هذا الاطار، انتشرت قوات كبيرة من الجيش في المناطق المحتلة، خوفاً من تنفيذ عمليات ضد القوات الاسرائيلية (**هآرتس**، ٢٩/٣/١٩٨٨). كذلك أعلن الجيش الاسرائيلي عن اغلاق الضفة الغربية لمدة ثلاثة أيام، بدءاً من الساعة الواحدة من صباح الثلاثاء ٢٩/٣/١٩٨٨، للحيلولة دون اجراء اتصال بين سكان المناطق المحتلة والعرب في اسرائيل (**عل همشمار**، ٢٩/٣/١٩٨٨). وطبق الجيش الاسرائيلي الخطوات التالية:

١ ـ اعتباراً من الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة الاثنين، منع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من الخروج منها الى اسرائيل حتى الساعة الثالثة من صباح الجمعة الاول من نيسان (ابريل)، وسمح لسكان الضفة الغربية بالتجول في مناطق سكنهم فقط.

٢ ـ طبق نظام منع التجول في قطاع غزة من الساعة العاشرة من مساء ٢٨/٣/١٩٨٨ ولغاية الساعة الثامنة من صباح الاول من نيسان (ابريل) ١٩٨٨.

٣ ـ اغلاق بوابات العبور والجسور في وجه المغادرين.

٤ ـ منع الصحافيين من دخول المناطق المحتلة، الا من حمل تصريحاً خاصاً من الحاكم العسكري.

وقد استثنى الجيش المستوطنين من هذه الاجراءات (**الطليعة**، القدس، ١/٤/١٩٨٨). وبالاضافة الى اغلاق المناطق المحتلة، تقرر، أيضاً، التدقيق في هويات سكان المناطق المحتلة، وفي رخص السواقة والسيارات (**هآرتس**، ٢٩/٣/١٩٨٨).

أما في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٤٨، فقد شنّت السلطات الاسرائيلية حملة تخويف وارهاب عشية «يوم الارض»، رافقتها حملة اعتقالات شملت ستة من العرب من سكان مدينة اللد، بتهم التحريض، من بينهم رئيس جمعية الدفاع عن البدو نوري العقبي. كما اعتقلت ثلاث فتيات عربيات في اثناء قيامهن بتوزيع منشورات (**عل همشمار**، ٣٠/٣/ ١٩٨٨). وفي مدينة شفاعمرو اعتقل شابان بتهمة رسم صلبان معقوفة في ميناء حيفا (**هآرتس**، ٣١/٣/١٩٨٨). وفي عرّابة، اقدمت الشرطة على اعتقال كل من عفو صالح خطيب ونسيم سعيد

بكرية بتهمة كتابة شعارات معادية. كذلك اعتقل ثلاثة شبان من قرية طمرة، هم عاطف أبو الهيجاء ومحمد خليل عثمان ومعروف مراد، دون ان تعرف حجة الاعتقال (**الاتحاد**، ٢٢/٣/١٩٨٨). أما في قرية أبو غوش، الواقعة غرب مدينة القدس، فقد تم اعتقال عدد من الشبان بحجة توزيع البيان الذي اصدرته الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، بمناسبة «يوم الارض» (**المصدر نفسه**، ٤٠/٤/١٩٨٨).

من ناحية أخرى، قامت الشرطة بشن الحملات على العشائر والقرى في النقب، لارهاب الاهالي ومنعهم من المشاركة في الاضراب، وفي المهرجانات، فاقامت الحواجز عند مدخل قرية تل السبع، وانتشرت قوات كبيرة من الشرطة وحرس الحدود عند مداخل بلدة راهط وعلى الشوارع المجاورة (**المصدر نفسه**، ١/٤/١٩٨٨).

وفي اطار الاجراءات الوقائية، أيضاً، أمر رئيس الحكومة القائم باعمال وزير الداخلية، اسحق شامير، بغلق جريدة «الاتحاد» لسان حال الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح)، ابتداء من ٢٥/٣/١٩٨٨ ولغاية ٣١/٣/١٩٨٨ (**عل همشمار**، ٢٥/٣/ ١٩٨٨)، بادعاء انها نشرت مواد من شأنها ان تشجع اعمالاً وممارسات يمكن ان تهدد سلامة الجمهور (**هآرتس والمهمار**، حيفا، ٢٥/٣/١٩٨٨).

كذلك ألغت الشرطة جميع الاجازات لافراد الشرطة. وانتشر حوالى اربعة الآف شرطي في اماكن كثيرة من اسرائيل وعلى محاور الطرق الرئيسة (**هآرتس**، ٢٨/٣/١٩٨٨). وركزت بعض قوات الاحتياط في بعض المراكز لنقلها بواسطة الطوافات العسكرية الى اماكن الاحداث، عند الضرورة (**عل همشمار**، ٢٨/٣/١٩٨٨). وأجرى ضباط من الشرطة اتصالات مع شخصيات عربية لتعمل هذه على عدم تحويل احتفالات «يوم الارض» الى احداث دامية (**المصدر نفسه**).

من جانب آخر، طلبت الشرطة من وزارة الداخلية ان تشمل المعدات الرياضية، مثل القوس والسهم، ضمن الاسلحة التي هي بحاجة الى ترخيص من وزارة الداخلية، على اثر تلقي الشرطة معلومات بأن العرب في الجليل الاعلى يشترون مثل هذه المعدات (**هآرتس**، ٢٨/٣/١٩٨٨).

دعوة الى الغاء الاضراب

دعا بعض المسؤولين والاحزاب في اسرائيل الى الغاء الاضراب، بينما اكتفى آخرون بالمطالبة بعدم استخدام العنف في المناسبة هذا العام. وفي هذا الاطار، طلب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، من المواطنين العرب في اسرائيل «عدم الانجراف وراء جهات سلبية ومتطرفة تتلقى توجيهات من الخارج» (**عل همشمار**، ٣٠/٣/١٩٨٨). أما رئيس اسرائيل، حاييم هيرتسوغ، فقد دعا عرب اسرائيل الى تحويل «يوم الارض» الى تظاهرة صداقة ورغبة جيدة في تشجيع الاعتدال وتقريب السلام؛ وأضاف، ان «الارض التي يعيش عليها عرب ويهود شهدت سنوات كثيرة من الصراع والحرب وحان الوقت للسلام والمصالحة» (**هآرتس**، ٢٨/٣/١٩٨٨). وحذر وزير المعارف والثقافة، اسحق نافون، عبر شاشة التلفزيون، من اعمال العنف التي ـ حسب تعبيره ـ ستمس التعايش بين مواطني الدولة (**المصدر نفسه**، ٣٠/٣/١٩٨٨). واستخدم وزير الصناعة والتجارة لغة التهديد، داعياً العرب «الى عدم انتهاز المناسبة للقيام باضطرابات والا يخطئوا في تقدير الضعف المؤقت الذي ساد اليهود، لأن ذلك الوضع لن يستمر لفترة طويلة» (**عل همشمار**، ٢٩/٣/١٩٨٨). وفي السياق ذاته، توجه رئيس دائرة الانتخابات في حزب العمل، رعنان كوهين، بدعوة الى العرب لالغاء الاضراب، لأن خطوة كهذه، في رأيه، سوف تزيد في تأييد طبقات واسعة من الشعب اليهودي للعرب (**المصدر نفسه**، ٢٨/٣/١٩٨٨).

ومن ناحيته، دعا قائد الشرطة في اللواء الشمالي، شلومو حرون، زعماء الوسط العربي الى العمل من أجل الحفاظ على النظام في الذكرى السنوية لـ «يوم الارض» هذا العام (**هآرتس**، ٣٠/٣/١٩٨٨).

أما حزب مبام، فقد دعا الجماهير العربية في اسرائيل الى احياء «يوم الارض» بشكل ملائم ومحترم يتلاءم وقرارات لجنة المتابعة العليا ولتقوية التعايش اليهودي ـ العربي. وأكد مبام الحق المبدئي للجماهير العربية في اسرائيل في الاعراب عن مواقفها بشكل ديمقراطي، في اطار القانون. كما طلب من الصحافة العبرية

التعبير باخلاص عن النضال العادل للجماهير العربية ومن أجل المساواة الكاملة وسلام عادل مبني على الاعتراف بحق تقرير المصير للطرفين وانهاء الاحتلال (**عل همشمار**، ٢٩/٣/١٩٨٨).

مهرجانات ومسيرات

أحيت الجماهير الفلسطينية الذكرى الثانية عشرة مؤكدة رفض الاحتلال الاسرائيلي واجراءاته التعسفية التي يمارسها للاستيلاء على الارض وطرد اهلها واصحابها الشرعيين. وقد اقيمت، بهذه المناسبة، مسيرات ومهرجانات شعبية حاشدة في فلسطين المحتلة منذ العام ١٩٤٨. اما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد خاضت الجماهير الفلسطينية مواجهات عنيفة مع قوات الاحتلال اسفرت عن سقوط ستة شهداء والعشرات من الجرحى.

الجليل

شهدت كفركنا وسخنين ودير حنا وعرّابة، منذ ساعات الصباح، استعدادات لاحياء الذكرى بالمسيرات والمهرجانات. ففي كفركنا، انطلقت الجموع من عند المجلس المحلي في مسيرة ضمّت أكثر من الفي شخص نحو ضريح الشهيد محسن طه. وكما في كل عام، عرجت المسيرة على الموقع الذي سقط فيه الشهيد العام ١٩٧٦، فوضعت اكليلاً من الزهور؛ ثم تابعت نحو الضريح؛ ومن ثم توقفت في الساحة المجاورة للمقبرة، حيث اقيم المهرجان الخطابي (**الاتحاد**، ١/٤/١٩٨٨).

ترأس المهرجان واداره رئيس مجلس كفركنا المحلي، عارف حمدان، فافتتحه بكلمة اكد فيها تمسك الجماهير العربية بحقها في دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، وقال: «حين يسجن أي يهودي في اي مكان يقيمون القيامة هنا... فلماذا يهاجموننا حين ندعم شعبنا؟». ثم تحدث سامي جرايسي، الذي قال: «الارض نعبدها بعد الله؛ ومن خان أرضه خان عرضه». وتطرق الى سياسة التمييز العنصري في جميع المجالات؛ وسأل: اين الديمقراطية في اسرائيل ؟ واعلن انه «لا يمكن ان نقبل بأن لا يرتفع صوتنا ضد المعاملة الوحشية التي يتعرض لها ابناء شعبنا في المناطق المحتلة. كيف يمكن ان نسكت على التفنن بتعذيب الاطفال ؟» (**المصدر نفسه**). وتلاه الكاتب اميل حبيبي، الذي رد على التهديدات التي اطلقها اسحق رابين ضد الجماهير العربية بالعودة الى مأساة العام ١٩٤٨، فقال: «اذا كان هناك خطأ، فلربما كان ذلك حين توهّمنا بأن الملوك والحكام العرب هم اعداء للصهيونيين وقادتها آنذاك. وقد اتضح لشعبنا، بشكل تام، انهم كانوا متآمرين مع سلف رابين. وقد تعلم شعب الانتفاضة من هذه التجربة؛ لذلك اعتمد على نفسه وعلى اصدقائه في العالم» (**المصدر نفسه**).

وفي قرية سخنين بدأت الجماهير العربية بالتوافد الى ساحة «نادي اميل توما»؛ ومن ثم انطلقت الجموع نحو النصب التذكاري لشهداء «يوم الارض»، لوضع اكاليل الزهور . ومن هناك توجهت الجماهير في مسيرة تقدمها رئيس المجلس المحلي، محمد غنايم، ووجهاء القرية، الى ساحة المدرسة، حيث اقيم المهرجان المركزي. وهتفت الجماهير ضد سياسة السلطات الاسرائيلية تجاه المواطنين العرب في اسرائيل وضد اعمال القمع والجرائم ضد العرب الفلسطينيين في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧.

وكانت الجماهير في قرية عرابة تجمعت في ساحة المجلس المحلي؛ ثم انطلقت في مسيرة نحو ضريح الشهيد خير ياسين لوضع اكاليل الزهور، يتقدمها رئيس المجلس المحلي، محمد عبري نصار، واعضاء المجلس المحلي. واتجهت المسيرة نحو الشارع الرئيس لتلتقي مع مسيرة اهالي دير حنا التي كان يتقدمها رئيس المجلس المحلي، رجا الخطيب، ووجهاء القرية. ثم اتحدت المسيرتان وكانت جماهير دير حنا تجمعت في «ساحة الثلاثين من آذار» وطافت شوارع القرية، مرددة الشعارات والهتافات الكفاحية؛ ثم انطلقت نحو عرابة وسخنين، لتشارك في المهرجان المركزي. وقد رفعت شعارات مثل «الف تحية لكفاح شعبنا العربي الفلسطيني»، و«دم الشهداء ينادي: حرة يا ارض بلادي»، و «وحدتنا الوطنية شوكة في قلب الرجعية» (**المصدر نفسه**).

وفي ساحة المدرسة الثانوية، احتشدت الجماهير الغفيرة التي بلغت حوالى ٤٠ الف شخص قدموا من

كل انحاء الجليل والساحل، وترأس المهرجان رئيس مجلس محلي سخنين، رجا الخطيب، الذي أكد موقف لجنة المتابعة في قضية السلام العادل ودعم الانتفاضة. ثم تكلم رئيس اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي، القس شحادة، معلناً ان الجماهير العربية، بانجاحها هذا اليوم، انما قالت كلمتها مرة أخرى: انها تقف مع شعبها في انتفاضته؛ وانها، بذلك، انما تؤكد خدمتها لمصلحة الشعبين والسلام فيما بينهما. ثم تلاه توفيق طوبي، فقال: «اليوم في اضرابنا التاريخي هذا، انما نسجل في وجه العنصريين والمحتلين علامة جديدة على طريقنا الطويل الشاق، من اجل السلام العادل ومن اجل ضمان بقائنا وتطورنا في وطننا»؛ وأضاف: «ان الانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني جاءت لتؤكد وتثبت ان المناضلين من اجل الحرية والاستقلال، حتى وان كانوا لا يحملون الا الحجارة، فانهم أقوى من المحتلين الذين يحتضنون القنبلة الذرية». وقال لطيف دوري (مبام)، في كلمته، ان هذه هي انتفاضة الشعب الفلسطيني، وأيضاً القوى الديمقراطية اليهودية المحبة للسلام. ثم تحدث بنيامين غونين (راكح) ، موضحاً ان من حق العرب في اسرائيل الاعراب عن مواقفهم واحجاجاتهم، وان يناضلوا ضد سياسة القمع والتمييز؛ ومن حقهم ان يدعموا نضال شعبهم من اجل حريته وتخلصه من الاحتلال واقامة السلام الاسرائيلي ـ الفلسطيني العادل (**المصدر نفسه**). أما عضو الكنيست محمد ميعاري (الحركة التقدمية للسلام)، فقد اوضح ان السلام لن يقوم الا اذا اقيمت دولة فلسطينية، بزعامة ياسر عرفات (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٣/٣١). وتلاه رئيس الحركة الاسلامية، الشيخ عبدالله درويش، الذي تحدث عن ضرورة السلام بين الشعبين؛ ودعا المسؤولين الاسرائيليين الى الاعتراف بضرورة قيام دولة فلسطينية؛ وانتقد الوضع في المناطق المحتلة وتحويلها الى معتقل كبير (**المصدر نفسه**).

اما في مدينة حيفا، فقد استجابت الجماهير العربية لنداء الاضراب في «يوم الارض»، تضامناً مع الانتفاضة في المناطق المحتلة. وشمل الاضراب العام جميع الاحياء العربية في المدينة. وبرز، بشكل خاص، عدم توجه العمال العرب الى اماكن عملهم، واغلاق المدارس العربية، والورشات، والكراجات، والمحال التجارية، في الاحياء (**الاتحاد**، ١٩٨٨/٤/٣).

وبمناسبة «يوم الارض»، وقع بعض الحوادث في منطقة الجليل، حيث القيت زجاجتان حارقتان باتجاه باصين على طريق حيفا ـ الناصرة، بالقرب من كيبوتس شعار همعقيم. كذلك القيت زجاجة اخرى باتجاه باص بالقرب من قرية دبورية. واعتقلت الشرطة بعض الاشخاص للتحقيق (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٣/٣٠).

ورسمت شعارات معادية لدولة اسرائيل ومؤيدة لـ م.ت.ف. في عبلّين وشفاعمرو وعكا. كما رفع علم فلسطين في الرامة (**هآرتس**، ١٩٨٨/٣/٣٠) وكفرياسيف. ووزعت في الناصرة منشورات تدعو الى الاضراب. واعتقل شابان بتهمة رشق باص بالحجارة. كذلك، احرقت اطارات السيارات في قريتي كفرياسيف والمكر (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٣/٣١).

المثلث

بشعارات التنديد بالاحتلال، والتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني، سارت الالوف في موكب حماسي في الطيبة، التي استقبلت اعداداً كبيرة ووفوداً جماهيرية من مدن وقرى المثلث، ومن القرى اليهودية التقدمية. وتوجهت التظاهرة من ساحة التجمع، عبر الشوارع الرئيسة في البلدة، الى ساحة المنتزه، حيث اقيم المهرجان.

افتتح المهرجان رئيس مجلس الطيبة المحلي، عبد اللطيف حبيب، الذي قال ان «شعبنا شعب حي لا يلين ولا يركع لتهديدات السلطة». ثم تكلم السكرتير العام للحزب الشيوعي الاسرائيلي، مئير فلنر، فأكد ان الحكومة لا تستطيع قمع الشعب الفلسطيني، موضحاً ان «يوم الارض» هو يوم المساواة والسلام والنضال ضد التفرقة وضد نهب الارض. واعرب فلنر عن التضامن مع الشعب الفلسطيني، مؤكداً ان علم فلسطين سيرتفع في الدولة الفلسطينية، وطالب باطلاق سراح جميع المعتقلين الفلسطينيين وبانسحاب الجيش الاسرائيلي من جميع المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، مشيراً الى ان ما تفعله الحكومة الاسرائيلية في المناطق المحتلة هو جريمة حرب

(**الاتحاد**، ١/٤/١٩٨٨). وبعد انتهاء المهرجان، رفع، في مركز الطيبة، علم فلسطين، واحرقت اطارات السيارات. وقامت قوات من الشرطة بانزال العلم وازالة الاطارات (**عل همشمار**، ٣١/٣/١٩٨٨).

أما في قرية برطعة، فقد قام بعض الشبان باحراق اطارات السيارات في الساحة الرئيسة. وقامت قوات حرس الحدود بتفريق المتظاهرين بالغاز المسيل للدموع (**المصدر نفسه**).

النقب

لبّى المئات من السكان العرب في النقب، ومن الطلاب العرب واليهود في جامعتي بئر السبع والقدس، ومن الوفود اليهودية التقدمية دعوة لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب، وتوافدوا لحضور مهرجان «يوم الارض» المنطقي، الذي عقد في مركز بلدة راهط.

ورفع فوق منصة المهرجان وعلى جوانبها العديد من الشعارات، كان ابرزها: «المجد والخلود لشهدائنا الابرار» و «دم شهداء الانتفاضة لن يذهب هدراً» و «لا بديل عن م.ت.ف.». وهتف المحتشدون هتافات تضامن مع الانتفاضة الفلسطينية، مثل: «يا جماهير انضموا الينا، شعب فلسطين غالي علينا»، و «غزة هاشم ما بتركع للدبابة والمدفع»، و «يا ابطال الحجارة دولتكم طالع نهارها»، وهتافات التمسك بالارض والوطن، مثل: «يا بيرس ويا شارون، هذا وطننا واحنا هون».

افتتح عضو سكرتارية لجنة الدفاع عن الاراضي، المحامي فتحي شبيطة، المهرجان، فاستهله بالدعوة الى الوقوف دقيقة صمت، اجلالاً لارواح شهداء «يوم الارض» وشهداء الانتفاضة الفلسطينية. ثم تكلم عضو الكنيست، تشارلي بيطون (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة)، موضحاً ان ليس هناك أي حل، الا حل اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وتلاه عضو لجنة الدفاع عن الاراضي، عمر ابداح، الذي تحدث عن حملة الاعتقالات العشوائية عشية «يوم الارض»، وقال: «اننا نريد السلام والمساواة بحق. نريد ذلك، لا منّة من احد وانما هو حق شرعي». ثم تحدث سكرتير الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، عوزي بورشطاين، عن الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الاسرائيلية شامير، ومستشاره عاموس غلبواع، الى منطقة النقب والتجمعات العربية فيها، قبل اسبوع من «يوم الارض»، في محاولة محمومة منهما لعزل عرب النقب عن باقي الجماهير العربية في تلك المناسبة. وقال بورشطاين: «اننا موجودون، يهوداً وعرباً، في النضال من اجل المساواة، ومن اجل السلام العادل الذي يقوم على أساس اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بجانب دولة اسرائيل». وقدم سالم ابو مديغم كلمة اهالي بلدة راهط، فتحدث عن الممارسات السلطوية المستمرة في نهب الاراضي العربية في النقب، وهدم البيوت، واقتلاع الاشجار، والتي ترمي الى اقتلاع عرب النقب من جذورهم ووطنهم (**الاتحاد**، ٤/١/١٩٨٨).

وسجّل بعض الحوادث في النقب؛ حيث رفع علم فلسطين على أعمدة الكهرباء في المنطقة الصناعية في بئر السبع وفي راهط. اما في اللقية، فقد رشق عدد من السيارات بالحجارة، ولم تقع اصابات. كما رشقت شاحنة بالحجارة عند مفترق مستوطنة لهافيم (**عل همشمار**، ٣١/٣/١٩٨٨). كذلك اقيم حاجز من الحجارة على طريق تل شوكت ـ عراد (**يديعوت احرونوت**، ٣١/٣/١٩٨٨).

تظاهرات ومصادمات في الضفة والقطاع

أحيت الجماهير الفلسطينية في مدن ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة ذكرى «يوم الارض» بالاضرابات والمصادمات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية. ومع ان الاضرابات والمصادمات أمر مألوف في هذه المناطق، الا ان ازديادها عشية «يوم الارض»، وفي اثنائه، وبعده، على الرغم من جميع الاجراءات الوقائية التي اتخذتها سلطات الاحتلال، أكد اصرار الجماهير الفلسطينية على تحديها لسلطات الاحتلال وادوات قمعها. وقدمت هذه الجماهير، بهذه المناسبة، ستة شهداء، والعشرات من الجرحى، في اثناء تصديها لقوات الاحتلال.

ففي قرية برقة، قرب مدينة نابلس، سقط خالد محمد عارف (٢٢ عاماً) شهيداً، عقب مصادمات وقعت

هناك، اغلق خلالها الأهالي مداخل القرية بالحواجز والاطارات المشتعلة. وأصيب خالد في ظهره بالرصاص وفارق الحياة في مستشفى الاتحاد النسائي في المدينة (**الاتحاد**، ١/٤/١٩٨٨). وسقط شهيداً آخر في اثناء اقتحام جنود الاحتلال قرية دير ابو مشعل، بالقرب من رام الله، ووقعت اشتباكات عنيفة. وحاولت السيدة وجيهة ربيع (٥٥ عاماً) منع رصاص الجيش من الوصول الى اجساد زوجها وولديها (بعد اقتحام منزلها)، فقتلت بعدة رصاصات؛ كما اصيب ولداها وزوجها، الذين نقلوا الى المستشفى (**المصدر نفسه**). اما الشهيد الثالث، فهو الشاب شاكر محمد مليسه (٢٠ سنة) من قرية دير بزيع. وقد اصيب برصاصة قاتلة (**هآرتس**، ٣١/٣/١٩٨٨).

وفي جنين، وقعت مصادمات مع قوات الاحتلال، خاصة في الحي الشرقي وحي المراح، سقط خلالها المواطن حسين شاهين، بعد اصابته برصاصة في صدره (**الاتحاد**، ١/٤/١٩٨٨). وشهدت معظم قرى الخليل واحياؤها تظاهرات واشتباكات، كان اعنفها في قرية الشيوخ، سقط نتيجتها عبدالكريم الحلايفة واصيب آخرون بجروح (**المصدر نفسه**).

وفي القدس، رفع علم فلسطين في مواقع عديدة؛ ووقعت اشتباكات في أحياء شعفاط والثوري ورأس العمود وحي نسيبة الذي اصيب فيه بحجر احد ضباط حرس الحدود الذين اطلقوا النار بكثافة في الحي (**المصدر نفسه**).

وفي بلدة سلواد حدثت مصادمات عنيفة، فاستعانت قوات الاحتلال بطائرة مروحية لقمع السكان الذين رفعوا علم فلسطين؛ ورفضت النسوة، بعد نجاح الجنود في اقتحام البلدة، ازالة الحواجز من على الشوارع، فاعتدى الجنود على عدد من البيوت وحطموا زجاج بعضها (**المصدر نفسه**).

وفي مخيم الامعري، حدثت اشتباكات، أعقبتها حملة اعتقالات واسعة النطاق في المخيم، وفي معظم قرى رام الله (**المصدر نفسه**).

وسد شبان الطريق في قرية بيتونيا، وسيطروا على المسجد، وهتفوا هتافات وطنية مؤيدة للانتفاضة. ودخلت قوة عسكرية الى داخل المسجد، ففرقت المتظاهرين، وجرح احد السكان (**يديعوت احرونوت**، ١/٤/١٩٨٨).

وعمّت التظاهرات مناطق واسعة في مدينة بيت لحم، وقراها، وخاصة نحالين وبتّير وحسان والعبيدية وزعترة ودير صلاح وغيرها.

وقام أهالي مخيم الدهيشة بقص اجزاء من الاسلاك الشائكة التي وضعتها قوات الاحتلال على طول الشارع الرئيس المحاذي للمخيم (**الاتحاد**، ١/٤/١٩٨٨).

وفي بيت جالا، حوّلت قوات الاحتلال مدرسة اسكندر الخوري الى معتقل، احتجزت فيه نحو ١٥٠ شاباً من المنطقة (**المصدر نفسه**).

وفي مدينة اريحا، القيت زجاجة حارقة باتجاه دورية اسرائيلية. وقامت الدورية باطلاق النار باتجاه المتظاهرين، مما اسفر عن اصابة ثلاثة من السكان المحليين بجروح (**يديعوت احرونوت**، ١/٤/١٩٨٨).

وفي قرية بني نعيم، بالقرب من مستوطنة كريات أربع، سيّرت تظاهرات عنيفة أغلق خلالها الشارع المؤدي الى مستوطنة بني حفير. وقد أصيب اربعة من السكان العرب بنيران الجنود الاسرائيليين، في اثناء تفريق التظاهرة (**المصدر نفسه**).

وأُلقيت زجاجة حارقة، في قرية حارس، باتجاه جنود الاحتلال، الذين اطلقوا النار على الفاعل، مما أسفر عن اصابته بجروح (**المصدر نفسه**).

وفي قرية بيت امّر، سيرت تظاهرة اشترك فيها عشرات من السكان. وأُرغمت قوة اسرائيلية دخلت الى القرية على الانسحاب وطلب المساعدة. وعادت القوة المعززة ودخلت الى القرية وفرّقت المتظاهرين. وقد اصيب احد السكان المحلين بجروح (**المصدر نفسه**).

وفي قرية اليامون، اصيب عدد من السكان بجروح مختلفة، جراح بعضهم خطرة، مثل الشاب محمد فهد الزين (٢٥ عاماً)، الذي اصيب برصاصة في رأسه، والشاب مفيد يونس سموزي، الذي اصيب برصاصة في صدره (**الاتحاد**، ١/٤/١٩٨٨).

اما في قطاع غزة، فقد عمّ الاضراب الشامل، وتعطلت حركة السير، ورفع علم فلسطين، واقيمت الحواجز والمتاريس، بمناسبة «يوم الارض». ووقعت مصادمات بين قوات الاحتلال والمتظاهرين أسفرت عن اصابة عشرة مواطنين بجراح. ونظراً الى انقطاع الاتصالات الهاتفية مع القطاع، تعذر نقل الانباء من هناك (**الاتحاد** و **الطليعة**، ١/٤/١٩٨٨).

ففي خان يونس، لم يأبه الاهالي بنظام منع التجول المفروض، وقاموا بتظاهرة عنيفة. وأطلق جنود الاحتلال النار باتجاه المتظاهرين، مما أسفر عن اصابة شخصين بجراح خطرة. وذكرت مصادر في الشرطة الاسرائيلية ان مواطنين آخرين اصيبوا بالذخيرة الحية وبالغاز (**هآرتس**، ٣١/٣/١٩٨٨). وقامت قوات الاحتلال باقتلاع جزء من بستان للحمضيات بالقرب من احد الشوارع، بحجة كثرة اعمال رشق الحجارة التي تحدث منه. كما قامت بنسف بيت لشخص من سكان حي الزيتون في غزة، بعد ان وجّهت اليه تهمة القاء زجاجة حارقة. كذلك اعتقلت قوات الاحتلال بعض الاشخاص، بتهمة التحريض وتنظيم التظاهرات واقامة الحواجز (**عل همشمار**، ٣١/٣/١٩٨٨).

وأعربت مصادر أمنية عن خيبة أملها من حقيقة ان جميع الاجراءات الوقائية والاستعدادات المسبقة لم تثبت فعاليتها في المناطق المحتلة، وخاصة في الضفة الغربية، التي وقعت فيها مصادمات في كل منطقة تقريباً (**هآرتس**، ٣١/٣/١٩٨٨).

خليل السعدي

الشؤون العسكرية الاسرائيلية

تطـوير التسلّح والتسليح

في الآونة الاخيرة، شهدت العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية العسكرية تمتيناً اضافياً، في حين ترددت انباء عن تطوير الروابط التسليحية مع دول أخرى، كالصين الشعبية وتركيا، وهو أمر ينطوي ـ اذا تأكد ـ على مدلولات هامة. وفي الوقت عينه، استمر الاهتمام الاسرائيلي بالمخاطر الكيماوية والنووية التي قد تهدد اسرائيل مستقبلاً.

اسرائيل والولايات المتحدة

تمثّل الحدث البارز في العلاقة الاسرائيلية ـ الاميركية، مؤخراً، بالتوقيع على «مذكرة تفاهم» جديدة بين البلدين، في ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٨٨. وجاء الاعلان عن ذلك بمناسبة عيد «استقلال» اسرائيل الاربعين، حيث تم التوقيع في القدس وواشنطن سوياً، فيما وصفته الادارة الاميركية بأنه «هدية» الى اسرائيل (**جينز ديفينس ويكلي**، ٣٠/٤/١٩٨٨). وكان سبق ذلك قيام مساعد وزير الدولة لسلاح الجو الاميركي، الجنرال جيمس ماكغفرن، بزيارة اسرائيل، حيث حل ضيفاً على مدير عام وزارة الدفاع الاسرائيلية، وبحث في الشؤون المشتركة (**المصدر نفسه**، ٢٣/٤/١٩٨٨).

ان مذكرة التفاهم الجديدة لا تشكل تغييراً حقيقياً لما سبق، بل تأتي استمراراً وتأكيداً للاتفاقيات المعقودة بين البلدين منذ العام ١٩٨٣. الا انها تشمل بضعة بنود اضافية ذات دلالة سياسية واستراتيجية بعيدة المدى؛ وأهمها اعتبار اسرائيل، رسمياً، حليفاً غير عضو في حلف « ناتو »؛ أي انها تتمتع بالحقوق عينها المتاحة لاعضاء الحلف، كتسويق البضائع العسكرية والمنافسة على العقود الاميركية والاشتراك في المناورات الثنائية والحصول على المعلومات والتكنولوجيا السرية. وسوف يدير التعاون فريقا عمل بقيادة الجنرال ماكغفرن ومدير عام وزارة الدفاع الاسرائيلية، وتشمل اهتماماتها التخطيط الاستراتيجي المشترك (**المصدر نفسه**، ٣٠/٤/١٩٨٨). ولن يقتصر التعاون، كما في السابق، على قيام اسرائيل بمد العون الطبي واللوجستيكي فحسب، بل وسيضم، أيضاً، اشتراك الولايات المتحدة في تقدير التهديدات العسكرية لأسرائيل وتوفير الدعم المالي لمواجهتها.

كرّست مذكرة التفاهم الجديدة، أيضاً، التبادل التجاري والتكنولوجي بالمنتجات العسكرية بين البلدين. فالاتفاقات السابقة حول عقد الصفقات على أساس «تعويض القيمة»، التي تتيح لأسرائيل مبيعات مضمونة لبضائعها لدى القوات الاميركية مقابل الحصول على الاسلحة من الولايات المتحدة، قد أدت الى استيراد منتجات وخدمات اسرائيلية بقيمة تسعة ملايين دولار العام ١٩٨٣، وبقيمة ٢٠٥ ملايين دولار في العام ١٩٨٦ (**ميدل ايست انترناشونال**، ٥/٣/١٩٨٨). وشملت الصفقات الاخيرة مجالات عدة للتبادل، بينها شراء البضائع الاسرائيلية واقامة الشركات الثنائية الاسرائيلية ـ الاميركية وتحديث معدات القوات الاسرائيلية. فقد أكد سلاح المارينز الاميركي قراره شراء جهاز مسح الالغام البرية «بومينس ـ ٢» من انتاج شركة الصناعات العسكرية الاسرائيلية (**جينز ديفينس ويكلي**، ٩/٤/١٩٨٨). وسبق لبلد آخر، مجهول، التعاقد على هذا الجهاز، فيما تنظر دول أوروبية وآسيوية عدة في أمر شرائه أيضاً. ويتألف «بومينس ـ ٢» من انبوبي اطلاق محمولين على الكتف، يتم تثبيتهما على الارض، وتقذفان شريطاً من العبوات الناسفة الصغيرة بطول ٥٠ متراً، بهدف تفجير الالغام المزروعة وشق طريق بعرض نصف متر وسطها. وتبلغ زنة حاضنة القاذف ٢٥ كيلوغراماً وحاضنة العبوات ٢٢ كيلوغراماً.

وتمّت صفقة أخرى لشراء مدافع هاون عيار ١٢٠ ملم من انتاج شركة «سولطام» الاسرائيلية، لصالح الجيش الاميركي. وتشمل الصفقة، في المرحلة الاولى، تصدير ٢٨ مدفعاً من النوعين، المقطور والمركب على عربة، مع ٨٠٠٠ قذيفة، بقيمة ٤ ـ ٥ ملايين دولار (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٦/٤/١٩٨٨). وسوف يتم اختبار هذه المعدات تمهيداً لتحسين جوانب الموثوقية والتوفر وسهولة الصيانة ومقاومة التلف، على ان تصدر عقود اضافية، لاحقاً، بقيمة ١٥ ـ ٢٠ مليون دولار. وهنا تبرز طريقة التعاون التجاري الجديدة المتنامية بين اسرائيل والولايات المتحدة، ألا وهي قيام شركات اميركية بتولي المقاولات والعقود نيابة عن شركة «سولطام» ومثيلاتها؛ اذ ستقوم شركتا «مارتن ماريبتا» و «بوكال انتربرايزس بنسلفانيا» بانتاج المدفع والذخيرة، في المرحلة الثانية. وثمة مثال آخر على نمط التعاون هذا في الاتفاق المعقود بين شركتي «مارتن ماريبتا» و «رفائيل» الاسرائيليتين، والذي يجعل الاولى شريكاً كاملاً في انتاج قنبلة «بوباي» الانزلاقية. وهكذا، فسوف تقوم «مارتن ماريبتا» بانتاج القنبلة لسلاح الجو الاميركي، للاستخدام على متن القاذفات طراز ب ـ ٥٢ و ف ـ ١١١، بعد اختبار بضعة نماذج في النصف الاول من هذا العام. ويذكر ان سلاح الجو الاميركي يسعى الى الحصول على مبلغ ٨,٣ ملايين دولار لشراء ١٢ قنبلة «بوباي» في العام ١٩٨٨، التي يبلغ ثمن الواحدة منها ٦٩٥٥٨٣ دولاراً (**أفييشن ويك اند سبايس تكنولوجي**، ٢٩/٢/١٩٨٨). وتزن القنبلة ثلاثة آلاف رطل، وتحمل رأساً متفجراً زنة ١٥٠ رطلاً، وتحتوي على نظام يعمل بالقصور الذاتي ويتمتع بقدرة على الانزلاق الى مسافة ٥٠ ميلاً فضائياً.

وفي مقابل هذه الصفقات، فقد وافقت الادارة الاميركية على بيع نموذج جديد من المحرك النفاث ج ـ ٥٢ لتزويد القاذفات المقاتلة طراز أ ـ ٤ سكايهوك. والمعروف ان سلاح الجو الاسرائيلي ما زال يستخدم هذه الطائرات، التي حصل على النماذج الاولى منها في العام ١٩٦٨، بعد طلبها في العام ١٩٦٦، علماً بأنه يجرى العمل، أيضاً، على بيعها الى طرف ثالث بعد تقادمها. وليس واضحاً هل تأتي صفقة المحركات الجديدة (والمسماة ب و ـ ١٢١٢ بدلاً من ج ـ ٥٢ ـ بي ـ ٤٠٩) لاطالة صلاحية طائرات سكايهوك للعمل في الخدمة الاسرائيلية، أم لتسهيل اعادة التصدير؟ ويؤدي تحسين اداء الطراز القديم، أو استبدال محركه كلياً، الى توفير الوقود وزيادة قوة الدفع الى ١٢ ألف رطل بواسطة طوربين يعمل بالضغط المنخفض (**جينز ديفينس ويكلي**، ٩/٤/١٩٨٨). كما قررت اسرائيل، في الوقت ذاته، شراء عشرات من السيارات الخاصة بالمهام العامة لقادة السرايا «سي. يو. سي. في» من انتاج شركة جنرال موتورز الاميركية (**المصدر نفسه**، ٣٠/٤/١٩٨٨). وسوف تحل هذه السيارات محل عربات جيب المستخدمة في الميدان وبيجو المستخدمة في المعسكرات، فيما يتم استيراد المزيد من ناقلات الدبابات م.أ.ن. والشاحنات الخفيفة من انتاج سوبارو وسوزوكي.

وثمة تعاون اسرائيلي ـ اميركي في مجال تزويد اسرائيل بالشحنة الثالثة من الطائرات المقاتلة ف ـ ١٦. فقد أبلغت وزارة الدفاع الاميركية الى الكونغرس الاميركي رغبتها في بيع ٧٥ طائرة لأسرائيل، ضمن صفقة تشمل، أيضاً، معدات تحديد الهدف بالاشعة تحت الحمراء وقنابل عنقودية طراز جي.ب.يو ـ ١٥ انزلاقية (**المصدر نفسه**، ١٦/٤/١٩٨٨). وتأتي الصفقة المرتقبة لتوفير بديل من الطائرة «لافي» التي كان يزمع سلاح الجو الاسرائيلي صنعها. ويفترض وصول الطائرات الاولى بحلول العام ١٩٩١ (**عل همشمار**، ١٤/٢/١٩٨٨). الا انه تبقى ثمة تفاصيل رئيسة ينبغي اقرارها قبل ابرام العقد رسمياً. وهذه التفاصيل تتعلق باحتمال الانتاج المشترك للطائرات في اسرائيل، وبالنموذج المحدد الذي يتم شراؤه، وبالعدد النهائي. فقد قام وفد من شركة جنرال داينامكس الاميركية بزيارة اسرائيل لاجراء مباحثات حول الموضوع، وللتوقيع على «مذكرة تفاهم» تتضمن صفقة تبادلية («تعويض القيمة») بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار ضمن صفقة طائرات ف ـ ١٦ (**المصدر نفسه**؛ **وأفييشن ويك اند سبايس تكنولوجي**، ١١/٤/١٩٨٨). وتنوي اسرائيل، الآن، شراء عدد أقل من الطائرة ف ـ ١٦ سي/د ـ ٦٠ تحديداً، على أمل الحصول على نموذجها الخاص بلوك ـ ٤٠ بدلاً من النموذج بلوك ـ ٣٠ الموجود لديها أصلاً. ويتميز النموذج الجديد، الاحدث، بقدرة أعلى على الالتفاف تحت ضغط ٩ جي (تسعة اضعاف قوة الجاذبية). وتود اسرائيل اضافة تحسينات خاصة تتعلق بنظم الملاحة والتحليق الكومبيوتري والاسلحة، مما سيزيد الكلفة الابتدائية ويقلّص الرصيد المتبقي لشراء الطائرات ذاتها. ويحتمل، أيضاً، ان تساوم اسرائيل

على اقتناء الطائرات على دفعتين (٥٨ الآن، و ١٧ بعد عام)، أو ادراج بعض تحسينات بلوك ـ ٤٠ على النموذج بلوك ـ ٣٠ (**المصدر نفسه**).

وقد تعرضت اسرائيل لنكسة محدودة مؤخراً، هي قرار سلاح البحرية الاميركي القاضي بعدم تجديد عقد استئجار ١٣ طائرة «كفير» من اسرائيل، بعد انتهاء مدتها الاصلية البالغة أربع سنوات، في أيلول (سبتمبر) المقبل (**افييشن ويك اند سبايس تكنولوجي**، ١٨/٤/١٩٨٨). ويسعى سلاح البحرية الى توفير بعض مصروفاته؛ وسوف تتطلب عملية اعادة كفير الى وضعها السابق، قبل ارجاعها الى اسرائيل، انفاق ٦ ـ ٩ ملايين دولار، وذلك بسبب ادراج تعديلات معيّنة عليها، كي تلعب دور الطائرات السوفياتية الوهمية في سرب تدريب خاص في الساحل الشرقي الاميركي. ويذكر ان سلاح المارينز ما زال يستأجر ١٣ طائرة مماثلة، للغرض ذاته، حتى ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩؛ وان الطائرات كانت تحلّق لمدة ٣٠٠٠ ساعة سنوياً تقريباً، وبكلفة ١٠ ـ ١٢ مليون دولار، علماً بأن الولايات المتحدة دفعت جزءاً من «الايجار» بواسطة تأجير ٢٥ طائرة مروحية هجومية «كوبرا» الى اسرائيل (**كورزمان: الميزان العربي ـ الاسرائيلي**؛ ١٩٨٧). وقد عوّضت الادارة الاميركية، ضمناً، عن هذا التراجع بالسماح لاسرائيل ببيع ١٢ طائرة كفير الى كولومبيا، ضمن صفقة تبلغ قيمتها ٢٥٠ مليون دولار، وتشمل المعدات الالكترونية (**المصدر نفسه**، ١٨/٤/١٩٨٨).

علاقات تسليحية محتملة

ترددت، في الآونة الاخيرة، انباء حول احتمال تعاقد اسرائيل مع دول لم يسبق لها ان تعاملت معها عسكرياً، من اجل تزويدها بالمعدات والخدمات الاسرائيلية. وتتعلق النبأ الاول بتركيا؛ اذ افادت المصادر الغربية بأن اسرائيل سوف تقوم بتحديث المدفعية، وكذلك طائرات اف ـ ٤ فانتوم الموجودة في خدمة القوات التركية (**جينز ديفنيس ويكلي**، ١٢/٣/١٩٨٨). ويفترض ان تأتي هذه الصفقة، اذا تحققت، في اطار مشاريع تحديث واقتناء للجيش التركي بقيمة ملياري دولار. غير ان الحكومة التركية عادت ونفت الخبر كلياً، في أواخر الشهر (**السفير**، بيروت، ٢٨/٣/١٩٨٨).

اذا كانت أية علاقة تسليحية بين اسرائيل وتركيا ستناقض المحاولات التركية لتحسين الروابط بالدول العربية والاسلامية (مما يلقي ظلال الشك على النبأ أصلاً، دون أن يلغي امكان حدوثه)، فان الدولة التي لا يتوقع منها سلوك هذا الخط هي الصين الشعبية. غير ان تحقيقاً صحفياً بريطانياً قد أكد وجود صفقات سرية اسرائيلية ـ صينية، وقدم تفاصيل حول ذلك. وحسب هذا المصدر، فقد نجح وفد اسرائيلي ضمّ تجاراً ومسؤولين في الشركات الصناعية العسكرية التابعة للحكومة (ويلي زالمون وحانوخ ايالون وشموئيل ايلاد وآسا زيف، وهم خبراء في قسم الصواريخ لدى شركة الصناعات العسكرية الاسرائيلية، اضافة الى مدير البرامج في الشركة اياها يسرائيل رادومسكي) بزيارة الصين الشعبية لتوقيع اتفاق سري في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧، باشراف فريق اسرائيلي مركزه في هونغ كونغ وبعضوية القنصل المحلي رؤوبين مرحاف (باشراف مدير عام وزارة الخارجية السابق، دافيد كيمحي) والتاجر زفي غافني والاميرال المتقاعد بني تيليم (**صانداي تايمز**، ٣/٤/١٩٨٨). وحسب هذه الرواية، فقد أبدت شركة «نورينكو» الصينية الحكومية اهتمامها بتطوير القذائف والصواريخ القابلة للتوجيه بأشعة اللايزر من عيار ١٢٢ ملم و ١٥٢ ملم للمدفعية الثقيلة. ولم يتضح، تماماً، محتوى الاتفاق؛ الا ان مصادر، من بينها وزارة الدفاع الاميركية والصحافة المتخصصة البريطانية، تؤكد وجود التعاون السري منذ العام ١٩٨٠، واحتمال انتقال بعض الخبراء الاسرائيليين السابقين ضمن مشروع طائرة «لافي» الى الصين للعمل فترات متناوبة تبلغ ثلاثة شهور. ولم ينكشف الامر سوى عند اعتقال أحد افراد المجموعة الاسرائيلية في هونغ كونغ؛ لكن ليس ثمة تأكيد ان حجم التعاون مع الصين الشعبية قد بلغ، في جانبه المالي، ثلاثة مليارات دولار، كما يزعم البعض.

مقابل هذه الصفقات غير المؤكدة، نجحت اسرائيل في اكتساب عقود فعلية مع بعض الدول الاخرى. وكما ذكر سابقاً، فقد اتفقت مع كولومبيا على تزويدها بعدد من طائرات كفير (قدّره مصدر عسكري بريطاني

بـ ١٣ طائرة وليس ١٢ طائرة، وبقيمة ٢٠٠ مليون دولار وليس ٢٥٠ مليون دولار)، وعلى تحويلها من النموذج سي ـ ٢ الى سي ـ ٧، بواسطة تحسين أجهزة التحليق وغيرها (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٣/٤/١٩٨٨). ويذكر ان الصفقة ما كانت لتتم لولا موافقة الادارة الاميركية، بسبب احتواء «كفير» على المحرك ج ـ ٧٩ الاميركي؛ وان الصفقة، التي تشمل، أيضاً، تدريب الطيارين وتزويد قطع الغيار، تتضمن الدفع بالتقسيط على مدى ثماني سنوات، وتصدير الفحم الكولومبي الى اسرائيل بقيمة مئة مليون دولار، كتبادل تجاري. واذا كانت اسرائيل تستفيد، في ذلك، من وجود عشرات طائرات «كفير» في المخازن، فهي توظف بقايا برنامج طائرة «لافي» أيضاً، حيث تبذل دولة جنوب افريقيا الجهود المضنية لاستقطاب المهندسين والفنيين الاسرائيليين، ولشراء تصاميم الطائرة الملغية (**انترناشونال ديفنس ريفيو**، ٣/١٩٨٨).

خطر اسلحة الدمار الشامل

تنظر اسرائيل بقلق متزايد الى حصول الدول العربية على بعض اسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً الكيماوية منها، وعلى الصواريخ الثقيلة بعيدة المدى. ويشمل ذلك استخدام الاسلحة الكيماوية في حرب الخليج منذ العام ١٩٨٤، والانباء التي تبثها اسرائيل حول اكتساب سوريا القدرة على انتاج الغازات الكيماوية و«العصبية». كما تتخوف اسرائيل من اقتناء سوريا والعراق والعربية السعودية للصواريخ الثقيلة من طراز س.س. ـ ٢١ وربما س.س. ـ ٢٣ وسكود المطوّر محلياً وسي. سي. س ـ ٢ على التوالي، بمدى يتراوح بين ١٢٠ و ٦٥٠ و ١٦٠٠ ـ ٣٢٠٠ كيلومتر (لم يتأكد النموذج المحدد) حسب الترتيب أياه. وبغض النظر عن الدوافع العربية لامتلاك مثل هذه الاسلحة ـ كرد على الترسانة النووية الاسرائيلية ـ فان الخطر بالنسبة الى اسرائيل يتمثل في امكانية ضرب المؤخرة والتجمعات السكانية والقواعد الخلفية والمطارات العسكرية وغيرها في عمق اسرائيل، من أجل نقل المعركة الى داخلها، للمرة الاولى ضمن حرب مقبلة.

وقد تمثّل الرد الاسرائيلي بسلسلة اجراءات، منها تنشيط جهاز الدفاع المدني، حيث أُجريت مناورة للجهاز في منتصف شباط (فبراير) في وادي بيسان، هي ليست الاولى ولا الاخيرة (**بمحانيه**، ٢٧/٢/١٩٨٨). وتجسد اجراء آخر بتعزيز الجهود المبذولة ضمن الصناعة العسكرية لتطوير المعدات الواقية للحرب الكيماوية، وكان آخرها تطوير حقنة تضفي الحصانة على الافراد ضد المواد الكيماوية ويسهل تخزينها، لتحل محل الاسلوب السابق الذي استند الى ثلاث حقن يتم حفظها في البرادات (**المصدر نفسه**، ٢٧/٢/١٩٨٨).

وقد عبّر رئيس الاركان الاسرائيلي، دان شومرون، عن الخطة الاسرائيلية بالتأكيد ان لدى اسرائيل «ثلاثة أجوبة عن معضلة الصواريخ: القدرة الرادعة... والتعامل مع الصواريخ هجومياً ودفاعياً، والدفاع المدني» (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٣/٤/١٩٨٨). واذا أشار الشق الاول من تصريحه الى قدرة اسرائيل العامة على ردع العرب عن اطلاق الهجمات العسكرية ضدها، فان الشق الثاني يثير الانتباه؛ اذ يعني التعامل «الهجومي» مع الصواريخ بشن الغارات الجوية ضد منصات اطلاقها من اجل تدميرها قبل استخدامها؛ بينما يتعلق الجانب «الدفاعي» بتطوير الاسلحة المضادة القادرة على كشف واصابة الصواريخ العربية في اثناء تحليقها وقبل اصطدامها باهدافها داخل اسرائيل، وهي اشارة الى السعي الاسرائيلي الى انتاج صاروخ «حيتس» (السهم) المضاد للصواريخ الباليستيكية قصيرة المدى. غير ان هذا الصاروخ ما زال قيد البحث والتطوير بالاشتراك مع الولايات المتحدة، مما يشير الى احتمال اضطلاع الصاروخ «باراك» الذي ينطلق عمودياً للدفاع الموضعي بهذا الدور، أو حتى الى امكان تحسين وتعديل صواريخ أرض ـ جو «هوك» الاميركية (بما فيها نموذج العام ١٩٧٤ المتقادم) لتدمير الصواريخ الباليستيكية، كما ثبت في تجارب اميركية مؤخراً، وفي النجاح الاسرائيلي بزيادة مدى «هوك» لاسقاط طائرة ميغ ـ ٢٥ على ارتفاع ٧٠ الف قدم وبسرعة ماك ٢,٥ (ضعفي ونصف ضعف سرعة الصوت) في حرب العام ١٩٨٢ (**افيشن ويك اند سبايس تكنولوجي**، ١١/٤/١٩٨٨).

أما الموقف الفعلي لأسرائيل، فقد عبّر عنه وزير الدفاع، اسحق رابين، بتهديد الدول العربية بأن «اسرائيل تمتلك قوة ضاربة تمكنها من الرد... عبر قصف مراكز التجمعات السكانية العربية» (**يديعوت**

احرونوت، ١/٤/١٩٨٨). وأضاف الى ذلك، في مقابلة ثانية في اليوم عينه، ان سلاح الجو الاسرائيلي لديه القدرة على «اسقاط مئة طن من القنابل على مراكز سكانية في الدول العربية مقابل كل طن من القنابل عرضة للسقوط على اهداف مدنية اسرائيلية» (**معاريف**، ١/٤/١٩٨٨). وتزامنت هذه التصريحات مع صدور حديث غير رسمي عن قيام اسرائيل بمحاولة توريط الهند بشن غارة مشتركة على المفاعل النووي الباكستاني، الامر الذي رفضته الهند، ومع صدور الحكم على العامل الفني النووي الاسرائيلي السابق، مردخاي فاعنونو، بالسجن لمدة ١٨ سنة، بسبب قيامه بفضح اسرار البرنامج النووي العسكري لأسرائيل في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٦ (**الاو بزيرفر**، ٢٧/٣/١٩٨٨).

التعيينات

حصلت جملة من التعيينات الادارية العسكرية في اسرائيل مؤخراً؛ بعضها روتيني، وبعضها طارىء. فقد تم تعيين ضابطين برتبة عميد ليتولّيا قيادة منطقتين عسكريتين جديدتين في الضفة الغربية، هما نابلس والخليل، فيما اصبح العقيد رؤوبين ليفي مستشاراً في شأن الضفة الغربية لدى قائد المنطقة الوسطى في الجيش الاسرائيلي، اللواء عميرام متسناع (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٢/٣/١٩٨٨). وكان ليفي مستشاراً للشؤون العربية لدى الادارة المدنية في الضفة حتى وقت قريب . أما التعيين الاهم، فهو لرئيس جديد لجهاز «شين بيت» في أواخر آذار (مارس) ليخلف يوسف هارميلن الذي تولى المنصب منذ سنة، بعد اقالة افراهام شالوم، اثر فضيحة قتل فدائيين داخل باص في غزة العام ١٩٨٦ (**الغارديان**، ٢٨/٣/١٩٨٨). وصدف ذلك مع استقالة عميرام نير، مستشار رئيس الوزراء للارهاب، بعد ربط اسمه بفضيحة «ايرانغيت» الاميركية دون تسمية خلفه. اما التنقلات الاخرى، فشملت تعيين مساعد للمتحدث العسكري للصحافة الاجنبية هو العقيد رعنان غيسين، والمقدم عمري طوف الذي عمل في بنك اسرائيل سابقاً خلفاً لزفي تروب كمستشار اقتصادي لوزارة الدفاع، وقرب انتهاء خدمة افراهام بن يوسف كرئيس للبعثة العسكرية في الولايات المتحدة مع احتمال استبداله بالمستشار القانوني الحالي لوزارة الدفاع موشي كوهونوفسكي (**جينز ديفنيس ويكلي**، ٣/١٢ و٢ و٣٠/٤/١٩٨٨). كما تم تعيين ثلاثة اعضاء جدد في مجلس ادارة هيئة البحث والتطوير «راداً»، هم الاميرال (احتياط) افراهام بوتزر وناتي ماتوكي واليكس دوبرنسكي؛ ومديرين خارجيين للمجلس في شركة «راباك الكترونيكس»، هما اليعازر ايغرا ويوسف غاي، ومديرين خارجيين لمدة خمس سنوات في شركة «تات ايرو اكوبيمانت اندوستريز»، هما بيت هالاحمي وايتان راف (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢ و ٢٣/٤/١٩٨٨).

يزيد صايغ

«ندوة العنصرية والصهيونية»

في العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الشهير الرقم ٣٣٧٩، الداعي الى اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري. ومنذ ذلك الوقت، عملت اسرائيل، وما زالت تعمل، بمساعدة الولايات المتحدة الاميركية، على الغاء القرار الدولي هذا.

ومن اجل اتخاذ موقف فكري ونضالي لمناهضة العنصرية والصهيونية، في اليوم العالمي لمناهضة العنصرية، واحتفال الشعوب العربية بذكرى معركة الكرامة الفلسطينية، ولدعم الانتفاضة البطولية في فلسطين المحتلة، فقد دعا اتحاد المحامين العرب، وبمشاركة الجمعية العربية للعلوم السياسية والجمعية الافريقية للعلوم السياسية ومركز التخطيط الفلسطيني، الى عقد «ندوة العنصرية والصهيونية» في القاهرة، في الفترة ما بين ١٨ ـ ٢٠ آذار (مارس)، وشاركت فيها نخبة من القانونيين والمفكرين والسياسيين العرب والافارقة وممثلون عن حركات التحرير العربية والافريقية.

وناقشت الندوة مجموعة من الدراسات والبحوث تناولت خمسة محاور أساسية، هي:

١ ـ طبيعة العنصرية والصهيونية، وموقف المجتمع الدولي منهما.

٢ ـ اثر النظامين، العنصري والصهيوني، على التنمية في افريقيا والوطن العربي.

٣ ـ حقوق الانسان والشعوب في ظل النظامين، العنصري والصهيوني.

٤ ـ مفهوم الامن لدى النظامين العنصريين.

٥ ـ أشكال مواجهة النظامين، العنصري والصهيوني.

وفي الجلسة الافتتاحية التي ترأسها نقيب المحامين في مصر، احمد الخواجه، تحدث أمين عام اتحاد المحامين العرب، فاروق ابو عيسى، حول أهداف انعقاد الندوة في الوقت الذي تتصاعد الانتفاضة البطولية في فلسطين. وتلاه رئيس الجمعية الافريقية للعلوم السياسية، حلمي شعراوي، حيث تحدث عن أهمية مشاركة باحثين وأكاديميين أفارقة في الندوة. كما تحدث الأمين العام للجمعية العربية للعلوم السياسية، د. حسن نافعة، عن دور الجمعية في انعقاد الندوة. ومن ثم تحدث ممثلون عن منظمة التحرير الفلسطينية والمؤتمر الوطني الافريقي ومنظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو).

وفي الجلسة الاولى التي كان محورها «العنصرية والصهيونية وموقف المجتمع الدولي منهما»، قدم سكرتير تحرير مجلة السياسة الدولية المصرية، أحمد يوسف القرعي، دراسته عن «رؤية العالم الثالث للصهيونية كشكل من أشكال العنصرية» تناول فيها ملابسات صدور القرار الدولي الرقم ٣٣٧٩ عن العنصرية والصهيونية، ومواقف دول العالم الثالث من القرار، ومدى تحمّل تلك الدول للضغوطات الاميركية، من أجل ان تقف ضد القرار. وانتقل الى استعراض ضراوة الحملة الاميركية والاسرائيلية على دول العالم، وبشكل خاص العالم الثالث، بعد صدور القرار، من أجل الغائه، وضعف الحملة العربية الرسمية لمقاومة تلك الحملة. وقال، ان اسباب ضعف الموقف العربي يعود الى الاعلام العربي وعدم قدرته على مواجهة الاعلام الاسرائيلي. الا ان الباحث لم يذكر السبب الاساسي، ألا وهو زيارة الرئيس المصري السابق، أنور السادات، للقدس، واتفاقيتي كامب ديفيد،

مما جعل الموقف العربي ضعيفاً بعد خروج مصر من ساحة المواجهة مع اسرائيل.

وألقى المستشار في وزارة الخارجية المصرية، د. خالد الكومي، بحثه عن «التشابه والتطابق بين العنصرية والصهيونية في النظرية والتطبيق وموقف المجتمع الدولي منهما»؛ ثم خلص الى التوصيات الثماني التالية:

١ ـ ضرورة الاستمرار في ملاحقة الصهيونية وكشف عناصر عنصريتها، من اجل تنوير الرأي العام المحلي، والعربي، والدولي، بالطبيعة العدوانية للصهيونية.

٢ ـ العمل، بكل الطرق، من اجل دعم قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الصادر خلال العام ١٩٧٥ باعتبار الصهيونية نوعاً من العنصرية والتمييز العنصري، والحفاظ على قوة الدفع فيه، وتطويره بمزيد من القرارات الدولية المكمّلة، من اجل محاصرة الصهيونية ودورها العنصري ضد العرب.

٣ ـ الاسراع في عملية تطوير شامل لأجهزة الاعلام العربي، والفلسطيني، في الخارج، لكي تقوم بالأعباء الملقاة على عاتقها، من اجل كسب الرأي العام الاجنبي.

٤ ـ ضرورة تركيز الاعلام العربي الخارجي على الربط المستمر بين المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني في فلسطين وابراز عنصريته، من جهة، والمشروع العنصري الاستعماري الاستيطاني في جنوب افريقيا وناميبيا، من جهة أخرى.

٥ ـ تشجيع وشحذ عزيمة رجال الفكر والسياسة والقانون المناهضين للصهيونية والعنصرية، من اجل تنظيم ندوات ومحاضرات ومؤتمرات لتنوير الرأي العام الدولي؛ وتشكيل محكمة عالمية لمحاكمة الصهيونية، تشبه المحكمة التي شُكلت لمحاكمة العنصرية في جنوب افريقيا.

٦ ـ التصدي، بطريقة علمية، ومتعمقة، للحملات الصهيونية وكشف أساليب التهديد والابتزاز الصهيوني في مواجهة من يقف ضد مزاعم الصهيونية العالمية.

٧ ـ العمل، من خلال الاعلام العربي والفلسطيني الموجّه، على مداومة اثارة تحدي الديمقراطية المزعومة في اسرائيل، ومن اجل ان تنفي عملياً الطابع العنصري للدولة اليهودية.

٨ ـ الاهتمام، بشكل جدي، بمدى فعّالية الاعلام العربي، والفلسطيني، وتحديث وسائل التحرك السياسي، والاعلامي، في المجتمع الاميركي، على أساس أنه المعقل التقليدي لجماعات الضغط الصهيوني.

البحث الثالث كان للدكتور أحمد خليفة، تلاه، بالنيابة عنه، حلمي شعراوي، حيث انطلق الباحث من قياس أساسي عن العلاقة العكسية بين حقوق الانسان في الدول العنصرية والمساعدات التي تقدم باسم حقوق الانسان من الدول الاخرى. وقال ان تلك المساعدات تذهب، في النهاية، الى تلك النظم العنصرية، بعكس ما هو مطلوب منها. كما ان قضية الحظر تبقى قضية نسبية. وأشار الباحث الى ان حظر السلاح لم يبدأ الا بعد ١٧ سنة من تسليح النظام العنصري؛ وان الحظر بقي جزئياً وليس كاملاً. وعالج د. خليفة حجج الدول الكبرى التي تساعد جنوب افريقيا، مثل ادعاءاتها بأن استمرار المساعدات لجنوب افريقيا يخلق ظروفاً اقتصادية أفضل للافارقة. وكذلك قضية استنزاف الدول المحيطة بالدول العنصرية، مثل ناميبيا وانغولا في افريقيا، والدول العربية المحيطة بالكيان الصهيوني. كما ذكر انه في الوقت الذي تعلن جنوب افريقيا، رسمياً وصراحة، عن تطبيقها لسياسة التمييز العنصري، فان اسرائيل ترفض ذلك.

وفي الجلسة الثانية التي كان محورها «اثر النظامين، العنصري والصهيوني، على التنمية في افريقيا والوطن العربي»، استعرض د. محمد السيد سعيد، من مركز الدراسات الاستراتيجية في «الاهرام»، قضية «العلاقات بين التطور العدواني للانظمة العنصرية في اسرائيل وجنوب افريقيا على التنمية في الدول المجاورة»، حيث شرح الوضع الاقتصادي الذي تعاني منه الدول الافريقية والتخلف في الهياكل الاقتصادية في تلك الدول، لاهتمامها بالتهديدات والعدوان المتكرر عليها من اسرائيل وجنوب افريقيا، بدلاً من اهتمامها بالتنمية المحلية. وذكر

الباحث ان الدول الافريقية نجحت في تشكيل تحالف مشترك من الدول المواجهة في الجنوب الافريقي، بعكس الدول العربية التي، باستثناء جامعة الدول العربية، لا توجد مؤسسات مشتركة لدول المواجهة مع اسرائيل تستطيع ان تعمل من خلالها في مقاومة التهديدات الاسرائيلية.

والنقطة الثانية التي عالجها د. سعيد هي الوضع الاستراتيجي العسكري. وقارن بين الوضع الاستراتيجي للدول العربية والدول الافريقية في الجنوب الافريقي، حيث لاحظ ان الدول العربية تسلّحت بشكل أفضل من الدول الافريقية، حيث أنفقت ما بين ١٩٧٦ ـ ١٩٨٤ ما مجموعه أربعمئة مليار دولار، أي عشرة أضعاف ما أنفقته دول المواجهة في افريقيا؛ ولكن، في المقابل، فان دول المواجهة العربية مع اسرائيل رفضت ان تسمح للثورة الفلسطينية بالانطلاق من على أراضيها لمهاجمة القوات الاسرائيلية؛ كما رفضت ان تقدم اليها المساعدات، الا بشكل ضئيل جداً، بعكس دول المواجهة الافريقية التي قدّمت الدعم والمساعدة الى حركات التحرير الافريقية.

وقدم حلمي شعراوي بحثه بعنوان «المكّون الثقافي للتنمية في اسرائيل وجنوب افريقيا، من جهة، والدول العربية والافريقية، من جهة أخرى»، حيث بدأ ورقته بالتحدث عن الايديولوجيا الصهيونية كفكرة عالمية والتحدي الذي قام بينها وبين الفكر الاشتراكي؛ بينما العنصرية في جنوب افريقيا هي فكرة محلية اقليمية وليست لها جذور عالمية. وشرح الباحث تطور النضال في جنوب افريقيا من اللاعنف الى الكفاح المسلح؛ بينما على المستوى العربي، كانت هناك اتكالية في صوغ القومية، والوحدة، والتحالفات، والكفاح المسلح، مما ادى الى تخلخل داخل المجموعة العربية. وفي ظل هذا الجو، طرح الباحث فكرة التنازلات في الفكر القومي العربي، ومساهمة المثقف العربي في تكوين فكر ثقافي ذي طابع تحدي، بينما لم يحدث أي تنازل في الايديولوجيا الصهيونية، ولا العنصرية في جنوب افريقيا، وسأل عن أسباب ذلك.

الورقة الثانية التي قدمت في هذا المحور، كانت لعصام فوزي، من مركز البحوث العربية، عن «تأثير الوجود الاسرائيلي وجنوب افريقيا على استراتيجية التنمية في الدول العربية والدول الافريقية». شرح فوزي البنية الاقتصادية في اسرائيل، وكذلك في جنوب افريقيا، وتأثيرهما على وضع العرب في الاراضي المحتلة وعلى الافارقة في جنوب افريقيا.

وقدم د. بيتر اجبوتابي ود. ايبو ماندازا بحثين عن العلاقة الاقتصادية والاستراتيجية للنظامين العنصريين، في تل ـ أبيب وبريتوريا، وخطورة ذلك على الدول العربية والافريقية.

المحور الثالث كان عن «حقوق الانسان والشعوب في ظل النظامين، العنصري والصهيوني»، شرح فيه د. تيد بيكاني، من جنوب افريقيا، التعدي على حقوق الانسان في جنوب افريقيا، والممارسات العنصرية التي تمارسها الاقلية البيضاء في حكومة بريتوريا ضد الشعب الافريقي في جنوب افريقيا؛ وقارن الوضع هناك بوضع العرب تحت الاحتلال الاسرائيلي، وقال ان ثلاثة ارباع الافارقة سجنوا، بينما تمتلك الأقلية البيضاء ٨٧ بالمئة من الاراضي.

وقدم نقيب الصحافيين المصريين السابق، كامل زهيري، بحثه عن العلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا والاسس الايديولوجية المتشابهة بينهما، وكذلك القوانين العنصرية المطبقة في جنوب افريقيا واسرائيل.

وكانت ورقة حبيب صادق، من لبنان، عن «حقوق الانسان والشعب في ظل وجود النظام العنصري في فلسطين المحتلة»، تحدث فيها عن العلاقة بين النظامين العنصريين في اسرائيل وجنوب افريقيا مع الامبريالية الامريكية، على أساس انه من دون الدعم الامريكي لهذين النظامين لما استطاعا ان يستمرا. وشرح كذلك الممارسات الصهيونية ضد الشعب اللبناني، منذ الاجتياح الاسرائيلي الاول العام ١٩٧٨ والثاني العام ١٩٨٢، والمقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الصهيوني.

وشرح د. ابراهيم نصر الدين، في ورقته، الاسباب التي من اجلها تطبق قوانين التمييز العنصري في جنوب

افريقيا، وقال انها أسباب سياسة، من اجل استغلال الشعب الافريقي وبقاء الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا في السلطة، وكذلك أسباب اقتصادية، لاستغلال الانسان الافريقي والارض الافريقية لمصلحة المستوطنين البيض؛ والسبب الثالث اجتماعي. كما تحدث الباحث عن نضال الشعب في جنوب افريقيا ضد النظام العنصري.

وقدم كاتب هذا التقرير دراسة عن «الممارسات العنصرية الصهيونية ضد العرب في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨»، تناول فيها مفهوم العنصرية في الفكر الصهيوني منذ منتصف القرن التاسع عشر، وعقدة التفوق ـ «شعب الله المختار» ـ عند اليهود. ومن ثم، انتقل الى بحث في وضع الفلسطينيين في فلسطين المحتلة منذ العام ١٩٤٨، البالغ عددهم، حالياً، حوالى ٧٥٠ ألفاً، والممارسات العنصرية الصهيونية ضدهم، على جميع الاصعدة (الاقتصادية والتربوية والحقوق السياسية)، وذكر عشرات الامثلة على تلك الممارسات الصهيونية ضد العرب. ومن ثم، انتقل الى التحدث عن التمييز العنصري الصهيوني بين الفكر والممارسة، ومقاومة العرب للسياسة العنصرية الاسرائيلية.

وفي الجلسة الرابعة، التي كان محورها «مفهوم الامن لدى النظامين العنصريين»، قدم د. عصام الدين جلال بحثاً عن «الصهيونية خطر على الأمن القومي العربي بكل ابعاده الجغرافية»، تحدث فيه عن نشأة الحركة الصهيونية والتناقضات بينها وبين الحركات الوطنية.

كما تحدث عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، عن الحركة الصهيونية والانتفاضة. وعرّف الصهيونية بأنها عبارة عن «ضخ اليهود من الخارج الى فلسطين، وضخ غير اليهود من فلسطين، التي تحتلها اسرائيل، الى الخارج». وفي رأي الحسن، ان هذا التعريف يعني التوسع الاستيطاني واستمرار الحروب التوسعية لاسرائيل. كما قال ان الصهيونية لا تمارس انتهاكاً لحقوق الانسان العربي، بل تمارس قتل هذه الحقوق والانسان معاً. وقال ان الفكرة الصهيونية في تراجع الآن منذ العام ١٩٧٣، لأن مفهوم التوسع عندها قد تغير بعد الحرب، وبسبب وجود حركة السلام الآن الاسرائيلية. وقال ان فكرة السلام أحدثت شرخاً حقيقياً في النفس الاسرائيلية. وبالنسبة الى الانتفاضة، قال ان بدايتها كانت في قمة عمان؛ وان الانتفاضة قوّضت نظرية الأمن الاسرائيلي.

وتبعه اللواء المتقاعد طلعت أحمد مسلم، من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في «الاهرام»، حيث أثار النقاط التالية في بحثه عن «السياسة الامنية لدى النظامين العنصريين»:

- لا يوجد تفوّق عددي في النظام العنصري، لا في اسرائيل ولا في جنوب افريقيا؛ ولهذا، فهو يعوّض ذلك بالتفوق التكنولوجي.
- يعتمد على سياسة تفريق اعدائه والاستفراد بهم في الداخل والخارج.
- الاعتماد على القوة العسكرية في سياسته الامنية والتوسع.
- لا يحتمل النظام العنصري هزيمة واحدة.

وفي ورقة د. مجدي حمّاد، من جامعة الدول العربية، تم التطرق الى «استراتيجية الامن المطلق»، فشرح حمّاد محددات الامن القومي في اسرائيل وجنوب افريقيا ونتائجها، ومفهوم الامن القومي عند النظامين، ومتغيراته، مثل استمرار الهجرة والتفوق العسكري والاستغلال الاقتصادي والتوسع الاقليمي. وفي الختام، قال ان الظواهر الثلاث لاسرائيل وجنوب افريقيا (الاستعمار الاستيطاني والتوسع الاقليمي والوسيط الاستعماري) تلتقي مع توجهات الدول الغربية لبناء النظام الدولي للهيمنة على الدول الاخرى.

وتحدث د. مصطفى كامل السيد، من جامعة القاهرة، في ورقته، عن التعاون النووي بين حكومة تل ـ ابيب وبريتوريا، وكذلك التعاون العسكري.

وفي الجلسة الخامسة ـ الاخيرة، التي كان محورها «أشكال مواجهة النظامين، العنصري والصهيوني»،

تحدث وزير الاعلام السابق في عهد الرئيس جمال عبدالناصر أمين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان، محمد فائق، عن الدور الذي تلعبه اسرائيل وجنوب افريقيا ضد الحركات الوطنية العربية والافريقية، على أساس انهما تشكلان رأس حربة لحماية المصالح الاستعمارية ضد الشعوب العربية والافريقية. وأشار الى اوجه المقاومة العربية والافريقية ضد النظام العنصري في تل ـ ابيب وبريتوريا.

وتحدث، بعده، د. أسعد عبدالرحمن عن الانتفاضة في فلسطين المحتلة، حيث قال ان أسبابها تعود الى سعي الشعب الفلسطيني لاسترداد أرضه وحريته وكرامته، وكذلك الممارسات التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي منذ أربعين عاماً. ثم استعرض خصائص الانتفاضة، وقال انها الأطول زمنياً، والأوسع جغرافياً، والأشمل طبقياً وطائفياً، والاكثر توحداً وتخطيطاً، والاقوى راديكالية. وفي النهاية، تطرق الى النتائج والمكاسب للانتفاضة، على جميع الصعد، العربية والفلسطينية والاسرائيلية والدولية.

وعالجت د. عواطف عبدالرحمن، استاذة الاعلام في جامعة القاهرة، في ورقتها، قضية «موقف الرأي العام العربي من العنصرية»، فركزت على مفهوم المواجهة الاعلامية في اسرائيل وجنوب افريقيا، ودور وكالات الانبـاء العالمية في خدمة الاعلام الصهيوني وجنوب افريقيا، وكذلك وكالات الاعلان الدولية التي تمتلك الولايات المتحدة ٢١ من أصل ٢٥ وكالة دولية للاعلانات يكون معظمها في خدمة الاعلام العنصري الصهيوني.

وتحدث د. كاسيين، استاذ القانون في معهد الدراسات السياسية السوفياتية في موسكو، عن العنصرية والصهيونية في المفهوم السوفياتي. وقال انه، على الرغم من ان الاتحاد السوفياتي أيد قيام اسرائيل، الا انه، منذ العام ١٩٤٨، وهو يدعو الى قيام دولة فلسطينية. واستعرض الباحث موقف الاتحاد السوفياتي من الصراع العربي ـ الاسرائيلي خلال السنوات الماضية.

واستعرض د. محمد عمر بشير، من السودان، في ورقته عن «اسرائيل وجنوب افريقيا»، العلاقات العربية ـ الافريقية وقضايا التعاون العربي ـ الافريقي، وكذلك العلاقة بين اسرائيل وافريقيا، بشكل عام، ومع حكومة جنوب افريقيا، بشكل خاص.

وكان بحث رئيس تحرير جريدة «الايام»، محجوب محمد صالح، مكملاً للبحث السابق، حيث شرح الباحث، في ورقته، التعاون العربي ـ الافريقي في مواجهة العنصرية والصهيونية.

وختم يوسف الحسن، من دولة الامارات العربية، الابحاث التي قدمت في الندوة بورقته التي دعا فيها الى وضع تصور واضح، من اجل مواجهة الموقف الاسرائيلي الاميركي المطالب بالغاء قرار الامم المتحدة الرقم ٣٣٧٩. ودعا المنظمات العربية الى الرد على الحملة الصهيونية ـ الاميركية. كما طالب بتشكيل محكمة دولية لمحاكمة رموز الحركة الصهيونية، كما فعلت الدول الافريقية لمحاكمة النظام العنصري في جنوب افريقيا.

وفي ختام الندوة، أصدر المجتمعون بياناً ختامياً عن الندوة والهدف من انعقادها، وتبنّوا الاقتراحات التالية التي رفعت الى الامم المتحدة وبرنامج العمل الدولي لمناهضة العنصرية:

اولاً: العمل على ان يكون القرار ٣٣٧٩ اطاراً مرجعياً لكل قرارات الامم المتحدة والمؤتمرات الدولية المناهضة للعنصرية والصهيونية.

ثانياً: العمل على توسيع نشاط اللجنة الخاصة بمناهضة العنصرية والتابعة للجمعية العامة للامم المتحدة، لتشمل النشاط الخاص بمناهضة الصهيونية، ليكون ذلك ترجمة صادقة لقرار الامم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلاً من اشكال العنصرية والتمييز العنصري.

ثالثـاً: العمـل، على المستـوى الشعبي، لتنسيق الجهـود بين اللجنة العربية لمناهضة العنصرية التابعة

لاتحاد المحامين العرب ونظيراتها من اللجان الافريقية والدولية، وتكليف اتحاد المحامين العرب بالدعوة الى تحقيق ذلك والتمهيد لعقد ندوة دولية حقوقية لمناهضة العنصرية والصهيونية.

رابعاً: التحرك الرسمي العربي على مختلف مستويات الحوار العربي مع شعوب العالم الثالث واوروبا، لكسب اصوات جديدة تدعم قرار الامم المتحدة التاريخي.

خامساً: حثّ الحكومات العربية والافريقية للتوقيع والتصديق على مواثيق حقوق الانسان، خاصة ما يتعلق منها بمناهضة وقمع العنصرية والنظم العنصرية.

سادساً: حثّ مراكز البحوث والدراسات العربية، والافريقية، لكشف الافلاس الايديولوجي للصهيونية في مواجهة الحملة الصهيونية المضادة لمحاولة تبرئة الصهيونية أمام الرأي العام العالمي.

سابعاً: التوصية بادخال الدراسات الخاصة بحقوق الانسان ضمن مناهج الدراسة في الجامعات العربية، والافريقية، وتشجيع اعداد اطروحات علمية لتأصيل الطابع العنصري للصهيونية.

د. أحمد سعيد نوفل

الاستراتيجيات الاسرائيلية

آلياتها ومخاطرها وتناقضاتها

Dieckhoff, Alain; *Les Espaces d'Israël*, Paris: Fondation pour les Etudes de Défense Nationale, 1987, 214 p.

كتاب ألن ديكوف «مجالات اسرائيل» ليس، بالتأكيد، كتاباً ظرفياً يصدر في مناسبة عابرة. ولأنه يعالج قضية حيوية لا تزال قائمة، فقد جاء صدوره خلال الشهور الثلاثة الاخيرة من العام ١٩٨٧، كما ورد في «الايداع القانوني»، ليواكب مضمونه، أو بتعبير أدق، ليواكب استنتاجاته: انتفاضة الاراضي المحتلة.

وهو كتاب غني بتحليله الذي يعتمد تفكيك آليات الاستراتيجيات الاسرائيلية لفهمها «من الداخل»؛ وذلك على الرغم من ان المنهج لا ينطلق، في اتكائه على مسلّماته، من موضوعية ما؛ كما انه لا يخرج سالماً من المآخذ، عندما يغالي في الفهم المسبق ليصير تفهماً يغلب عليه التبرير، حيناً، والانحياز غالباً. وسوف نرى، أيضاً، ان تحفّظ الجهة المصدرة للكتاب، وهي مؤسسة الدفاع القومي في فرنسا، التي جاء في التعريف بها انها «مؤسسة خاصة، ليس هدفها الربح، وتعمل من اجل المنفعة العامة، وهدفها الاساسي اثارة الاهتمام بمسائل الدفاع. وهي لا تنحاز الى موقف معين ولا تتبنى مذهباً خاصاً»، هو تحفظ يعبّر عن موقف له ما يبرره، منهجياً، وكذلك في نظرتنا الى بعض طروحات المؤلف ألن ديكوف (دكتور في علم الاجتماع السياسي عضو سابق في جمعية جان مونيه العلمية في المعهد الجامعي الاوروبي في مدينة فلورنسا؛ كتب العديد من المقالات عن اسرائيل والصهيونية؛ وهو يحاضر، حالياً، في مادة العلوم الاجتماعية، في معهد الدراسات العليا في فرنسا).

يعدد المؤلف أربعة مجالات اسرائيلية هي: المجال الطبيعي، والمجال السكاني (الديمغرافي)، والمجال الاقتصادي، وأخيراً المجال الايديولوجي؛ وتستخدم فيها اسرائيل ـ من اجل بقائها ـ أربع استراتيجيات مناسبة هي : الاستراتيجية العسكرية، والاستراتيجية الديمغرافية، والاستراتيجية النفعية، والاستراتيجية الرمزية. وطريقة عمل كل من تلك الاستراتيجيات الاربع، في مجالاتها الاربعة المذكورة، هي التي تشكل فصول الكتاب، مع فصل خامس اضافي، يحاول تقويم استراتيجية اسرائيل الاقليمية في الاراضي المحتلة، لينتهي الكتاب بخاتمة استنتاجية.

قبل ذلك، يقدم المؤلف لكتابه، تحت عنوان «الاستراتيجية الاقليمية، استراتيجية بقاء»، متحدثاً عن دلالة بقاء اسرائيل التي تعني، حديثاً، «دولة اقامتها الصهيونية المعاصرة»؛ كما تدل، تاريخياً، على اسم شعب «غزا ارض كنعان التي وعده بها الله». ويأتي هذا التقديم كمحاولة ربط تاريخية بين ما حدث تاريخياً، في فلسطين، وما حدث لاحقاً، على الصعيد الاستراتيجي: لقد غزا الشعب اليهودي أرض كنعان التي وعده الله بها، عبر تدخل تدريجي قامت به القبائل الاسرائيلية، معتمدة على استراتيجية متنوعة الاشكال، مع وسائل وقائية (تجسس) ومواجهات غير مباشرة (تكتيك خديعة، هجومات تضليلية، مناورات لتحويل انظار العدو، كمائن) ومواجهات مباشرة (الاستيلاء على قلاع منيعة مثل قلعة اريحا). تلك الاستراتيجية مكّنت من ايجاد ارض مقسمة بين قبائل متفرقة، سرعان ما تم توحيدها عبر احتلال المجالات الكنعانية التي تفصل بين الحيازات القبلية اليهودية.

وهي، أيضاً، استراتيجية يوشع الذي سحق الجيوش الكنعانية، وتمكن من وصل أراضي الجليل بأراضي السامرة؛ كما استولى على القدس والسهل الساحلي، لينشىء وحدة ترابية.

ويأتي شتات اليهود في العام السبعين بعد الميلاد، فيتخذ الشعب اليهودي موقفاً دفاعياً، هذه المرة، وليس هجومياً. انه شعب بلا دولة. لكن التوارة صارت البديل الرمزي للارض الموعودة، اي انها صارت «نوعاً من أرض أو مملكة متحركة» دون ان تكون الملجأ الوحيد؛ اذ تكونت في القرون الوسطى احياء يهودية ذات استقلالية دينية وادارية وقضائية؛ كما ظهر الغيتو في القرن السادس عشر. وضعف هذا التضامن العضوي خلال ازدهار القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ليبرز مجدداً منذ بداية القرن العشرين، بل قبل ذلك بقليل، لأن استراتيجية الارض، كما يدعوها المؤلف، رافقت الشعب اليهودي في فلسطين كما في الشتات. لذلك، تم التركيز على الوظيفة النوعية للمستوطنات الزراعية، لاحقاً، سواء قبل اقامة دولة اسرائيل، أم في الاراضي المحتلة بعد هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ (ما عدا الجولان والقدس الشرقية، لأن اسرائيل ضمّتهما، والمؤلف يتعامل مع الامر الواقع) ويشير الى كون الاستراتيجية الاقليمية الشاملة عند اسرائيل تتشكل من اربع استراتيجيات؛ تستهدف العسكرية منها المجال الطبيعي في بعده العمودي (تضاريس) والافقي (امتدادات، حدود)؛ وتستهدف الاستراتيجية السكانية المجال البشري، أي توزع الناس على سطح الارض؛ وتتوجه الاستراتيجية النفعية الى المجال الاقتصادي، فترصد مختلف أوجه النشاطات الاقتصادية وتوزعها؛ بينما تستهدف الاستراتيجية الرمزية المجال الايديولوجي، أي الاماكن ذات الصلة بالذاكرة الميثولوجية والتاريخية، أو الدينية.

وتشكل الاستراتيجية العسكرية استراتيجية الحد الادنى، لانها لا تتضمن، في الدرجة الاولى، سوى القوات المسلحة. ومقابل ذلك، فان الاستراتيجية الرمزية هي استراتيجية الحد الاقصى، لانها تتدخل في السلوك الاخلاقي والمرجعية الفكرية والعادات الثقافية. اما بالنسبة الى استراتيجية الموارد، وهي استراتيجية مزدوجة، فانها تشكل الاستراتيجية الوسيطة بين الحدّين، نظراً الى كون الاستراتيجية الديمغرافية تتعلق بالناس، والاستراتيجية النفعية تتعلق بالمنتوجات التي يتبادلونها.

وقبل الانطلاق الى تحليل تلك الاستراتيجيات، يبدأ المؤلف بتحديد مجال تطبيقاته المنهجية، ليقع في مأزق تحديد المصطلح: لقد انتهى أمر القدس والجولان ولم تعودا تهمان منهجه؛ فماذا عن البقية ؟ هل هي «أراضٍ محتلة» ؟ أم «أراض مدارة» ؟ أم «يهودا والسامرة» ؟ ويبدو المخرج سهلاً في استخدام تسمية «الاراضي المحتلة» ما دامت تسمية «مقبولة غربياً». لكنه يسارع الى التوضيح ان تبني تلك التسمية لا يعني حكم قيمة حول شرعية الوجود الاسرائيلي في تلك المناطق، أو عدم شرعيته. ثم يقدم المؤلف ملاحظة عميقة المغزى حول مسألة بقاء المستوطنات في «يهودا والسامرة»، تحديداً. ذلك ان اقامة مستوطنة جديدة تثير احتجاج الرأي العام العالمي، بما يتضمنه ذلك من ادانة معنوية وسياسية لأسرائيل؛ وبالمقابل، هناك اهمال ـ الا في ما ندر ـ للاهداف الاستراتيجية التي ترمي اليها اقامة تلك المستوطنات . وهي اهداف تتطابق ومشاريع سوسيو ـ سياسية محددة تماماً !

ولدى التعرض للاستراتيجية العسكرية واحتلال المجال الطبيعي، في الفصل الاول من الكتاب، يغوص ديكوف عميقاً في مجال تخصصه الاجتماعي، ويذكر ان لكل مجتمع مركزاً يحتل عمق بنيته. والمركز هو عنصر يحمل مجال القيم والقناعات والرموز؛ ويقود المجتمع، ويحكمه، لأنه يجمع بين المقدسات، من جهة، ويجد تقبلاً لدى القادة والمجتمع، من الجهة الأخرى. وفي حالة اسرائيل، فانه يشكل مرجعية دينية، عبرية، تترجم سياسياً بالطابع اليهودي للدولة ومؤسساتها. وكل من يرفض هذا النسق القيمي يعد هامشياً. من هنا تنبع ضرورة المحافظة على الطابع اليهودي الصهيوني بوصفه النواة الجوهرية التي تجمع بين السياسة الاسرائيلية والاجماع العام؛ وانعدامه يؤدي الى انعدام الجماعة. لذلك، يكون دور الجيش متمثلاً في الحماية وتأكيد الكيان، مع افراط في مسألة الامن، بالنسبة الى المراقب الخارجي، نظراً الى ميزان القوى مع العرب. انه أمن رمزي، سيكولوجي؛ داوود الشرق الاوسط في صراع مع جالوت عربي.

لقد كانت اسرائيل تفتقر الى العمق الاستراتيجي قبل العام ١٩٦٧. وبعد الهزيمة العربية، جاءت خطة الون لتقدم برنامجاً أمثل لاعطاء اسرائيل أقصى حد من الامن، مع تقليص اضرار ضم الاراضي المحتلة الى ادنى حد ممكن؛ وهي اضرار من طبيعة ديمغرافية بالدرجة الاولى. فكيف ترجم ذلك على الارض ؟ هناك وظيفتان للمستوطنات، هما رسم الحدود والقيام بدور دفاعي ما. ويرى المؤلف ان الوظيفة الاقتصادية تعد وظيفة ثالثة، لكنها ثانوية، كما سوف يبين في اثناء التطرق الى الاستراتيجية النفعية. وبالنسبة الى الوظيفة الدفاعية، فقد كانت تكمن في تشكيل المستوطنات لـ «مكابح مؤقتة» تعرقل أي هجوم عربي حتى تعبئة تصاهل؛ ولكن، ما القيمة العسكرية التي ظلت المستوطنات بعد تجربة حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، عندما تم اخلاء المستوطنات ؟ تلك احدى اربع مساوىء كبرى في استراتيجية اسرائيل الاقليمية، يقول ديكوف. والمساوىء الثلاث المتبقية هي: الكلفة البشرية والمالية للاحتلال، والمصدر الخارجي للخطر، والمذهب العسكري «الدفاعي». ولا يرى المؤلف ان استراتيجية شارون، على سبيل المثال، هي استراتيجية هجومية، لأن أي هجوم تقوم به اسرائيل، في نظره، هو هجوم وقائي، وان هدف الى تطبيع المجال. أما بالنسبة الى المستوطنات في الاراضي المحتلة، فهي، في نظره أيضاً، ليست ذات جدوى استراتيجية كبيرة ـ من وجهة نظر محض عسكرية ـ لكنها تلبي حاجة رمزية لدى المجتمع الاسرائيلي؛ اذ تغذيه بمثال الرواد الاوائل للصهيونية. ومما يدخل، أيضاً، في مجال الاستراتيجية العسكرية ويزيد في تمسك اسرائيل بالاراضي المحتلة، ان تلك الاراضي غنية بالمرتفعات، التي تظل ضرورية عسكرياً، حتى مع التقدم التكنولوجي. وهو امر يجعل المؤلف يبدي شكوكه في امكانية تخلي اسرائيل عن وجود عسكري، على الاقل في مرتفعات الجولان وجنوب غزة، وبخاصة في وادي الاردن، في حالة ايجاد حل سياسي. لكنه يرى ان افضل طريقة لضمان أمن اسرائيل العام، على المدى الطويل، تكمن في نزع سلاح الاراضي المحتلة وجعلها «أرضاً محايدة»، مستبعداً الخوض في الجدال «الذي لا ينتهي » حول اقامة دولة فلسطينية الى جانب اسرائيل (كما اورد في الصفحة ٥٢).

وينتقل المؤلف الى تناول الاستراتيجية الديمغرافية واحتلال المجال البشري، منطلقاً من كون الصهيونية مشروعاً ديمغرافياً بالدرجة الاولى، يهدف الى نقل يهود الشتات الى اسرائيل. وكانت الهجرة ضرورة مطلقة لتحقيق «وطن قومي لليهود»، عبر استراتيجية ذات مراحل ثلاث: «الادراج في الفراغات»، اي من دون احتكاك بالعرب والمناطق العربية، في مرحلة أولى، وتلتها مرحلة «التطعيم»، عندما لم يعد الامر يتعلق بملء فراغات وانما بايجاد نقاط ارتكاز في التجمعات العربية ـ خصوصاً في الثلاثينات؛ اما المرحلة الثالثة، فقد تمثلت في استراتيجية «الالتحام» ، او تكوين تواصل اقليمي بين المناطق المتباعدة جغرافياً، بانشاء شبكات من الطرق والمستوطنات (١٩٣٦ ـ ١٩٤٨)، وتلك كانت استراتيجية غزو الكنعانيين قديماً عندما قام يوشع بربط قبائل الشمال بقبائل الجنوب.

ولا يطرح الخطر الديمغرافي نفسه، عندما يتعلق الامر بالتحدث عن «عرب اسرائيل» الذين ـ كما يشير المؤلف ـ خفّت عندهم وتيرة التزايد، لسببين يتعلقان بالظروف الاقتصادية، وباحتكاكهم بمجتمع اسرائيلي أكثر عصرية. ولعله لا يضيف ان نسلهم أقل عرضة للابادة من اخوانهم في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧.

وفي سعي اسرائيل لتلافي الخطر الديمغرافي، كانت الضفة الغربية مؤاتية أكثر من غزة، بفضل «فراغات» تركتها هجرة السكان، من جهة، وبسبب وجود دلالات تاريخية ودينية في «يهودا والسامرة» أكثر مما في غزة، من الجهة الأخرى. يضاف الى ذلك، ان الكثافة البشرية في غزة جعلت الوجود الاسرائيلي فيها يقتصر على اعداد اقل.

ويلخّص الكاتب عملية «المراقبة» الداخلية لعرب الاراضي المحتلة ـ كما كان شأن «عرب اسرائيل» ـ عبر وسائل ثلاث، هي: ١ـ التبعية الاقتصادية (الاستخدام المكثف للايدي العاملة، والتدفق الدائم لمنتوجات اسرائيل نحو الاراضي المحتلة)؛ ٢ ـ التعاون الذي حقق نجاحاً معتدلاً (الوجهاء، روابط القرى)؛ ٣ ـ التجزئة داخل المجتمع العربي (التدخل في الصراعات بين العشائر، القمع، ادارة شؤون المدنيين). ويستنتج من ذلك ان المحافظة على سياسة المراقبة أمر «ممكن» تقنياً، ومحتمل سياسياً، ما دام النظام السياسي الاسرائيلي

جاهزاً لتغطية تلك الممارسات، وما لم يتحول الشعور الوطني الفلسطيني الى حركة سياسية قوية تطفح، وتتجاوز امكانات المراقبة. لكنه يستبعد نجاح اسرائيل في قلب المعادلة الديمغرافية، لأنها، أي اسرائيل، لم تعد مستفيدة من هجرات اليهود عبر العالم، دون ان يشير الى استفادتها من هجرة الفلاشا على سبيل المثال، والى مطالبتها بهجرة اليهود السوفيات.

وفي مجال التحدث عن الاستراتيجية النفعية التي تتوخّاها اسرائيل في الاراضي المحتلة، عبر احتلال المجال الاقتصادي، يشير ديكوف، في الفصل الثالث من الكتاب، الى ان الاعتبارات الاقتصادية تعد هامشية في الممارسة السياسية الصهيونية. ولم يكن مفهوم العمل اقتصادياً بالدرجة الاولى، بل كان سياسياً في خدمة اقامة امّة يهودية جديدة. وله، أيضاً، وظيفة روحية؛ اذ لعب العمل دوراً كبيراً، بعد المنفى، في خلق تجمّعات لخدمة «أرض ـ اسرائيل». ويهاجم الكاتب، في هذا السياق، بعض الكتاب الذين يمزجون بين الصهيونية والكولونيالية، مثل فايز صايغ ومكسيم رودنسون، داحضاً تلك الفكرة بحجتين؛ أولاهما، عدم وجود استغلال كثيف لثروات نحو مركز ما؛ والثانية تتمثل في عدم استغلال الايدي العاملة المحلية داخل المستوطنات المستقلة اقتصادياً. ولا شك في انه ينطلق من تصور كلاسيكي لمفهوم الكولونيالية ليدحضه بمفهوم آخر هو «التكامل الاقتصادي» بين اسرائيل والاراضي المحتلة، التي لا يعتبرها كذلك بالضرورة، خصوصاً وانه يتعامل مع سياسة الامر الواقع، ويرفض اطلاق حكم قيمة على تلك الاراضي التي يكتفي بتسميتها «يهودا والسامرة»، في هذا السياق، وضمن نوع من الاقرار بالضم.

ويستدرك المؤلف مشيراً الى ان الطابع الثانوي للمعايير الاقتصادية لا يعني انتفاءها، لأن احتلال المجال العسكري، وكذلك المجال البشري، يستدعيان احتلال مجال اقتصادي ما. لكن الاستراتيجية النفعية هي استراتيجية متفرعة ومرافقة، وتعمل بموازاة الاستراتيجية السياسية الشاملة؛ كما انها تشمل عنصرين اساسيين، هما الاراضي الزراعية والموارد الطبيعية. اما العنصر الصناعي، فيظل مستبعداً، نسبياً، لطبيعة الواقع الاقتصادي في الاراضي المحتلة (فقر باطن الارض من المواد الاولية، حجم المستوطنات الصغير أجمالاً...). لذلك، توجه الاسرائيليون الى اقامة مشاريع صناعية صغيرة في المستوطنات (ورشات، صناعة سياحية، مراكز صناعية صغيرة مكمّلة للقطاع الزراعي) تسمح باستقطاب شرائح اخرى ممن لا تهمهم الاعمال الزراعية.

واذا كانت الاستراتيجية الاقليمية النفعية، في بدايتها، نقطة اسناد للاستراتيجية العسكرية، فقد استطاعت لاحقاً (١٩٦٨ ـ ١٩٧٣) ان تنافس الاستراتيجية العسكرية وتفرض نموذجها في احتلال المجال، وذلك لعدة اسباب، منها هدوء الجبهة الشرقية، والشعور الاسرائيلي بالتفوق وعدم الغلبة، حتى مفاجأة حرب ١٩٧٣ التي قضت على هذا التحول في الاولويات، وسرعان ما تمت العودة الى «الارثوذكسية» الصهيونية: تبعية الاقتصادي للسياسي ـ العسكري.

وفي نهاية هذا الفصل، يلقي المؤلف نظرة استنتاجية على الوضع الاقتصادي في الاراضي المحتلة، وطبيعة علاقته بالاقتصاد الاسرائيلي، فينتقد وجهة النظر الفلسطينية (جميل هلال، انطوان منصور) التي ترى ان هناك مركز نهب مطلق السلطة، ومحيطاً خاضعاً؛ كما ينتقد وجهة النظر الاسرائيلية (أرييه برغمان، دان زاكال) التي تلحّ على المكاسب الفردية التي حققها الفلسطينيون من لقائهم باقتصاد عصري، مع اهمال العواقب السلبية على مجمل اقتصاد الاراضي المحتلة. ويقدم ديكوف رأيه التحكيمي بين الطرفين، مفضلاً التحدث عن «علاقة تفاعل» بين اقتصاد الاراضي المحتلة واسرائيل، ومعتبراً ان قوة الاقتصاد الاسرائيلي هي افضل ضمان لدمج الاقتصاد الفلسطيني بهدوء، وانجع عامل لجذب القوى الحية، وبخاصة قوة العمل، التابعة لذلك الاقتصاد. ويتناسى، بذلك، عوامل عدة تحول دون ما يدعوه بـ «علاقة التفاعل»، وكأنه يدعو الى ترسيخ التمييز الحاصل في قطاع العمل والاجور بين العرب والاسرائيليين، في اطار عدم التكافؤ بين المركز والمحيط، الامر الذي يجعل من هذا المحيط تابعاً، مهيأً للضم الاقتصادي في احسن الظروف؛ خصوصاً وان الاراضي المحتلة

تشكل قطاع خدمات يزود قطاع الصناعة في اسرائيل بالايدي العاملة، وسوقاً لاستهلاك منتوجاتها، ضمن مشروع أكبر ونظرة كولونيالية جديدة تفرضها حاجة اسرائيل الى النمو خارج حدودها، فتتجاوز الاراضي المحتلة لتدعو الى تنمية الشرق الاوسط، كما جاء في مشروع بيرس، انطلاقاً من مثلث العقل اليهودي والخبرة التكنولوجية اليهودية داخل اسرائيل وخارجها والموارد العربية المادية والبشرية.

وينتقل المؤلف، في الفصل الرابع، الى تناول الاستراتيجية الرمزية التي تهدف، في الاراضي المحتلة، الى احتلال المجال الديني، فيذكر ان الصهيونية السياسية أرادت ان تكون حركة استقلال ذاتي وتحرير قومي في سياق ليبرالية القرن التاسع عشر العلمانية. لكن ذلك التصور، المنسجم مع فورة القوميات خلال القرن الماضي، كان في قطيعة جذرية مع نسق المرجعية اليهودية التقليدي. لذلك، لم يكن في الامكان «استعادة ارض الاجداد» الا بـ «عودة» اليهود الى فجر الازمنة المسيحية. اما بالنسبة الى الصهيونية، فكان الامر يتعلق بتنظيم هجرة سريعة ليهود الشتات في سياق أزمات عدة (مذابح اوروبا الشرقية، مناهضة السامية في اوروبا الغربية). وتأتي «الهجرة السياسية»، وهي من اعداد البشر، متناقضة مع «العودة» الدينية التي يحدثها المسيح. وهذا ما تسبب في اثارة غضب «الارثوذكسية» اليهودية. لكن الصهيونية لم تحدث قطيعة نهائية مع التقليد الديني، لأن كل حركة وطنية ـ كما يرى المؤلف ـ تظل محمّلة ومتأثرة بالذكريات والرموز والميثولوجيا الجماعية التي تشكل ذاكرة الماضي. «ومن اجل فهم استراتيجية اسرائيل الاقليمية الرمزية، لا بد من الانتباه الى العلاقة بين الصهيونية واليهودية» (ص ١٢٢)، حتى وان كانت الصهيونية «اشتراكية» في بعض المراحل.

وفي مجال التطبيق، يجد الكاتب ان الاستراتيجية الرمزية في القدس ـ باعتبارها «قلب اليهودية» ـ استدعت «التوحيد» بين قسميها، لأن القدس هي «القلب الحي» لليهودية وحدها، على الرغم من «فسيفساء الاديان»، «على الصعيد التاريخي (كانت اسرائيل امة تحت حكم داوود) كما على الصعيد الميثولوجي (قدس الاقداس، سرة الكون، حيث خلق العالم وجرت اهم الاحداث المتعلقة بشعب اسرائيل) والروحي (القدس الدنيوية كنموذج أرضي للقدس السماوية، مرتبطة بخلاص البشر النهائي)» (ص ١٤١). وذلك ـ كما يرى الكاتب ـ على العكس من الديانة المسيحية التي ألحّت على المسيح وصارت علاقتها بالقدس علاقة روحية؛ وعلى العكس من الاسلام الذي التفت، في النهاية، نحو مكة والمدينة. فيستنتج ان القدس «ليست حاسمة بالنسبة الى تاريخهما [المسيحية والاسلام]، ولا بالنسبة الى عالمهما الروحي» (ص ١٤١). لقد صارت القدس هي «الرمز» الديني والقومي للشعب اليهودي. وهنا فكرة قابلة للنقاش، باعتبار القدس ـ اسلامياً ـ لم تفقد من رمزيتها الدينية. ألَم يعلن «الجهاد» باسمها وهي «ثالث الحرمين وثاني القبلتين»؟ كما انها ـ مسيحياً ـ تشكل مهد المسيح والذاكرة الدينية لدى المسيحيين؛ انها مركزية يهودية قابلة للنقاش، بل وللدحض، حتى على الصعيد الديني. فهناك مفكرون يهود عدة، مثل ابراهام ميشل على سبيل المثال، يرون ان الديانة اليهودية «ديانة زمن» تهتم بالتاريخ أكثر مما تهتم بالجغرافيا.

اما الاستراتيجية الرمزية في «يهودا والسامرة»، فيرى المؤلف انها، فضلاً عن التبرير الرسمي (الاسباب الاستراتيجية العسكرية)، توخّت تبريراً جوهرياً يتمثل في «وعد الله لليهود» بأن يقدم لهم هذه الارض الى الابد، وذلك على الرغم من تناقض المشروع الصهيوني مع جوهر اليهودية. وحتى اذا لم يكن من الممكن اضفاء شرعية قانونية على احتلال الاراضي بدوافع استراتيجية عسكرية، فمن الممكن، في المقابل، ايجاد شرعية لذلك الاحتلال عبر استدعاء افكار وقيم دينية متعالية. لذلك، فان الفائدة العسكرية للاراضي المحتلة قد تخضع للجدال، لكن قيمتها الرمزية لا يمكن الا قبولها دفعة واحدة، أو رفضها دفعة واحدة كذلك. لقد ظلت غزة والجولان على اطراف الحيز الخيالي اليهودي، بينما احتلت «يهودا والسامرة»، مركزه: حيث توجد القدس. ويستنتج ديكوف وجود مركزية مزدوجة بالنسبة الى الضفة الغربية؛ مركزية ايديولوجية (مستعادة) وسياسية (متنامية)، الامر الذي يجعل اي تنازل اسرائيلي عنها «في منتهى الصعوبة»، وهو تنازل قد يؤدي الى ظهور «تصدعات في المعسكر اليهودي» (ص ١٥٥). وينهي الفصل الرابع بهذا السؤال ـ الحل: كيف يمكن التخلي عن ارض لا يمارس فيها اليهود حق ملكية بالمعنى الدقيق للكلمة، ولكنهم تلقوها «هبة من الرب» ؟ انه سؤال ديني يطلب اجابة

سياسية! ومع ذلك، فانه سؤال يطرح، انطلاقاً من مغالطة دينية: فهل تلقّى اليهود تلك الارض من الله؟

يتضح لنا منهج الكاتب أكثر، وهو يولد قناعات ما في الفصل الاخير من الكتاب، ويتعلق بتقويم الاستراتيجية الاقليمية الاسرائيلية. فهو يرى ان هناك، أيضاً، مطامع اردنية في الضفة، وأخرى سورية، تتمثل في اعادة انشاء سوريا الكبرى «الغابرة»! ذلك ان اي مشروع يستند الى عمق تاريخي يغدو «غابراً» عنده، الا في حالة اليهود، أو استناد اسرائيل الى التوراة. ويضيف الى تلك الاطراف المتصارعة على الضفة الغربية منظمة التحرير الفلسطينية التي تريد ان تجعل منها قاعدة دولتها المستقلة، او نقطة انطلاق لمتابعة الصراع ضد اسرائيل. لذلك، يتبنّى وصف الضفة الغربية بكونها «نتاج تقاطع بين المجموع الاسرائيلي والمجموع الاردني» (ص ١٧٩). وهي تكشف عن وجود «فاعلين متعددين»، انطلاقاً من ثنائية تتقاسمها الاردن واسرائيل، وتضاف اليها التعددية الكامنة التي تشمل م.ت.ف. وسوريا، وبشكل أعمّ البلدان العربية الاخرى؛ ويشير، أيضاً، الى وجود تعدد آفاق أو «منظورات مجالية»، فيميز ثلاث مجموعات فرعية، داخل المجموع الاقليمي، تدخل ضمنها الاراضي المحتلة: المجال «البريطاني» (فلسطين وشرق الاردن)؛ ثم المجال الشرق أوسطي (من مصر الى تركيا)؛ وأخيراً مجال العالم العربي (من المغرب الى المشرق).

ويصف الاستراتيجية الاقليمية المطبقة في الاراضي المحتلة بكونها «استراتيجية مراقبة» معدلة عمّا طبّقته اسرائيل في اراضي ١٩٤٨، وهي مراقبة عسكرية أساساً (قمع، اعتقال، هدم بيوت)، لكنها سياسية أيضاً (عرقلة عمل المؤسسات الفلسطينية)، واقليمية (تحديد اراضي الفلسطينيين واقامة مستوطنات يهودية). ولدى تقويم فعالية الاستراتيجية الاقليمية، يجد المؤلف انها فعالية كبيرة، لأنها تستند الى ايديولوجيا متينة البنية والى وعي قومي بالوحدة القومية لدى الجماعة، باعتبار الصهيونية ايديولوجية «عودة» اضفت مشروعية على مجيء اليهود الى فلسطين. ويرى انها لم تكن الايديولوجية الوحيدة التي أوجدت تبريراً شرعياً لهجرة سكان نحو أراض بكر (أو معتبرة كذلك)، فيقارنها بالمثال الاميركي في غزو العالم الجديد. ويجعل من التشابه عنصر تأويل للتقارب الحالي بين الولايات المتحدة واسرائيل، وذلك لاشتراكهما في استراتيجية اقليمية تبرّرها ايديولوجيا حيوية متميزة بمجيء رواد يغادرون عالماً قديماً لبناء عالم جديد.

وهنا ينسى الكاتب تحليله السابق الذي يعتبر ان الاسرائيليين «عادوا» الى فلسطين التي طردوا منها ولم يغزوا أرضاً بكراً. كما انه يتجاهل الاسباب الحقيقية التي تكمن وراء الاحتضان الاميركي لأسرائيل، وليس هنا مجال ذكرها، فضلاً عن انتفاء البواعث الميثولوجية الدينية في امثلة اخرى يذكرها (استراليا)، أو لا يذكرها (جنوب افريقيا)، مما يجعل المقارنة ضعيفة.

ويذكر، بعد ذلك، ان جدوى الاستراتيجية الاقليمية الاسرائيلية تلوح في تمكنها من مراقبة الوضع في الاراضي المحتلة وتفادي وجود اعمال عنف يومية (كما في ايرلندا)، على الرغم من بعض الاحداث المتقطعة. لكنه يرى ان ذلك النجاح لا ينفي «وجود احتمالات القطيعة» (ص ١٩٤). وهذه الاحتمالات هي التي يفرد لها خاتمة الكتاب تحت عنوان «تهديدات محدقة بالاستراتيجية الاقليمية»، ليلاحظ ان الاستراتيجية الاقليمية في مجتمع مقسم ويعاني من نزاع داخلي، انما تأتي لتزيد في حدة القطيعة بين القوميات. وهذا ما يتبين عبر الانغلاق الحاصل بين العرب واليهود، والذي يحد من العلاقات الاجتماعية في العمل والسكن والمدارس واماكن التسلية. وقد تدفع الاستراتيجية الاقليمية بالمجموعة الخاضعة الى مرتبة التبعية، فلا تستطيع التحرر منها، الا بالتمرد عليها ومواجهتها.

ويرجع فعالية نظام المراقبة الى الكثافة الامنية وتعدد اجهزة الامن التي حالت دون قيام عصيان مستمر أو انتفاضة موسّعة، وذلك عبر كشف اجهزة الامن للخلايا السرية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقمع التظاهرات ، وتحطيم الاضرابات، واستغلال الانقسامات في المحيط العربي، فضلًا عن التبعية الاقتصادية الفلسطينية ازاء القطاع اليهودي، الامر الذي يعني فقدان الاستقطاب. لكنه يستدرك، معتبراً ان الاستراتيجية الاقليمية في الاراضي المحتلة، وان لعبت دوراً في تخفيف التوتر، عبر جعل الاقليات مستقلة بذاتها

(لتشعر بطمأنينة سيكولوجية)، تظل، على المدى البعيد، محافظة على النزاع العربي ـ اليهودي في حالة كمون يمكن ان تصير عامل استقطاب، وهدفاً مفضلاً للمجموعة الخاضعة. ويقدم جملة افتراضات تبرهن على ذلك، وتتمثل في التوسع السكاني لصالح العرب، والنضج السياسي في الضفة الغربية وغزة، فضلاً عن ظهور وحدة الهوية والانتماء حتى لدى عرب ١٩٤٨: اذ انهم يحتفلون بيوم الارض! ولاح هذا التضامن، أيضاً، في اثناء حصار المخيمات في بيروت سنة ١٩٨٦، وكذلك خلال دفن ظافر المصري وأنور نسيبة. وتلعب الاتصالات العديدة بين فلسطينيي الاراضي المحتلة والجليل والنقب والاردن والشتات، دوراً كبيراً في بلورة الشعور بالهوية الوطنية. ويسعى الفلسطينيون الى تحقيقها عبر التخلص من الهيمنة الاجنبية، سواء أاسرائيلية كانت أم عربية.

ملاحظات لا بد منها

ينطلق ديكوف من نظرة غربية محتضنة لأسرائيل ويعزّ عليه تشويهها. واذ يعمد الى تقويم الاستراتيجيات الاسرائيلية، فانه يتهرب من استنتاج ما يسيء الى اسرائيل، حتى وان استنتج «بعض» ممانعة الفلسطينيين المهددة. انه يمعن في التبرير ويدعي بالموضوعية (الذاتية) حتى لدى تناول عمليات اسرائيل العدوانية والتي تغدو ارهاباً، لا مقاومة، عندما يمارسها الطرف الآخر. لذلك، لا يستخدم المصطلح الفلسطيني، الا اذا وجد له مسوغاً غربياً؛ ثم ينساه، مفضلاً «يهودا والسامرة»، «توحيد القدس»، الخ.

ويبدو منهجه قريباً من المذهب الهيغلي، وهو يتبنى فكرة يهودية، ذات مصدر ديني، تتحقق عبر التاريخ، محدثة أمراً واقعاً، لا يبالي بضحاياه. هكذا يبدو الفلسطيني ـ بل «العربي»، لأن الهوية الفلسطينية لم تتبلور بعد ! ـ في مرآة الاستراتيجية الاسرائيلية، وفي منهج المؤلف، «عنصراً أهلياً»، ضعيف الصلة بشتاته، ذلك ان المؤلف لا يهدي كتابه «الى تسوفيا وانزو، طفلين من القدس» فحسب، بل يصدّر فصوله، غالباً، بمقتطفات من التوراة، تبدى تفهماً لـ «العمق التاريخي» الذي انطلقت منه ـ اليه دولة اسرائيل، على حساب عمق آخر مفقود ـ في الكتاب ـ وينسى على خطى الاستراتيجية الاسرائيلية ـ السكان الاصليين قديماً، وهم اليبوسيون والكنعانيون، وحديثاً الفلسطينيون، فلا يظهر تاريخهم الا ابتداء من الانتداب البريطاني. ذلك ان «العنصر الاهلي» يعرقل بوجوده ممارسة اليهود «حق العودة»؛ كما انه يغيب، ما عدا في الاستنتاجات النهائية ـ باعتباره من المخاطر المحدقة بالاستراتيجيات الاسرائيلية ـ عن المنهج الذي يتوخّاه ديكوف، ما دام يتعامل مع أمر واقع اسرائيلي، لا يخفّف من غلوائه، لدى المؤلف، سوى احتمائه بأقل مما تعترف به بعض المجتمعات الدولية، حتى في مجال التسميات.

ويربط الكاتب بين اسرائيل وتاريخ الشعب اليهودي، كما يربطها بالوكالة اليهودية في الماضي القريب، وبالمؤسسات الصهيونية العالمية، و«بجالياتها» في العالم حالياً؛ بينما يبدو وكأنه يضع حدوداً بين م.ت.ف. وفلسطينيي الاراضي المحتلة، وكذلك بينهم وبين الشتات الفلسطيني، فتغدو الضفة الغربية أرضاً ضائعة بين انتماءات اقليمية متعددة. كذلك يبدو ما يحققه الفلسطينيون وكأنه متأت من مصدرين: الاستفادة من اسرائيل، ومن تناقضات استراتيجياتها التي تزوّد «المجموعة الخاضعة» بممانعة متزايدة وفاعلة في بلورة الهوية الوطنية، وفق ما تسمح به الديمقراطية الاسرائيلية، بعيداً من الدور الحاسم الذي تلعبه قضية مثارة عالمياً، بحروبها ومجازرها ولحظات تألقها وانتكاساتها.

لكن كتاب ديكوف يبدو وكأنه ينتهي من حيث بدأت الانتفاضة الاخيرة في الاراضي المحتلة؛ وذلك لتوفر بعض الشروط التي ذكرها، والتي تشكل بعض تناقضات الاستراتيجيات الاسرائيلية، وبخاصة عدم وجود تفاعل (كما في المجال الاقتصادي) بل قطيعة بين قوميتين، الى جانب اشارته الى كون التبعية لا تنتهي الا عبر التمرد والمجابهة، وذلك على الرغم من مبالغته في تقدير فعالية الامن الاسرائيلي الذي حال دون عصيان مستمر أو انتفاضة، وفي ادعاء الطمأنينة السيكولوجية التي وفّرتها الاستراتيجية الاسرائيلية لـ «الاقليات» الاخرى.

ومع ذلك، فقد حدس بما بدأ يحدث، انطلاقاً من رؤيته لكون الاستراتيجية الاقليمية حافظت على

الصراع الاسرائيلي الفلسطيني في حالة كمون، ومن اعتباره أن المكاسب الاصلاحية التي جناها العرب، مهما ازدادت، انما تدفع بهم نحو تجذر صراعهم السياسي «ما داموا محرومين من المكسب الجوهري وهو التحكم في مصيرهم»، مضيفاً الى ذلك ملاحظة أخرى تتعلق بـ «ظهور جيل فلسطيني لم يعش سوى تحت الاحتلال الاسرائيلي، ولا يحلم الا بشيء واحد هو اقامة دولة فلسطينية تحت قيادة م.ت.ف.» (ص ٢٠١).

وهكذا ينتقل، في الصفحات الاخيرة من كتابه، الى التحدث عن ممانعة بدت مغيّبة، منهجياً، على امتداد فصول الكتاب، وتكمن في الاستراتيجية الفلسطينية المضادة التي تستغل تناقضات الاستراتيجيات الاسرائيلية، فتعقد اتصالات بقطاعات اسرائيلية عدة وتستخدم الرأي العام الاسرائيلي والانفتاح النسبي للنظام الاسرائيلي، لابراز خياراتها الوطنية، فضلاً عن التفافها حول قيادة وطنية، في الداخل، موالية لـ م.ت.ف. ومحاربة للمتعاملين مع اسرائيل، بلا هوادة.

ومع ذلك، فان ديكوف ينهي استنتاجاته حول احتمالات المواجهة بهذه النظرة القاتمة التي ترد في الصفحة الاخيرة من الكتاب (٢٠٣): «ان السوابق التاريخية للنزاع اليهودي ـ العربي الطويل، والمقارنات التاريخية بمجتمعات تعددية أخرى، لا تبعث على التفاؤل؛ اذ يبدو ان النزاعات القومية لا تجد حلاً بل تجد نهايات. وهي لا تجد حلاً، لأن الوضع يكون بالغ التعقد والمخاطر، ومتناقض الاهداف، فلا يغدو من الممكن تجاوز الصعوبات، باستخلاص أصغر قاسم مشترك، تتحلق حوله الاطراف المتنازعة.

«أما وجود خاتمة، فهو أمر ممكن، لأن استمرار النزاع يجر الطرفين الى حلقة دائمة من العنف والارهاب والقمع، الى ان ينتهي النزاع بانتصار البعض وهزيمة البعض الآخر، أو انهاك الطرفين معاً».

محمد علي اليوسفي

بعد خلاف دام خمس سنوات

مباحثات رسمية فلسطينية ـ سورية

بعد دخول الانتفاضة الشعبية، في المناطق المحتلة، شهرها الخامس، بات من الممكن القول، ان اوضاع الضفة والقطاع بلغت مرحلة من مراحل تطور نضالها، حققت خلالها تعزيز سلطة الانتفاضة بتوجيه القيادة الوطنية الموحدة.

ومع ما تشهده الانتفاضة من تطور ونمو، رأت أوساط سياسية فلسطينية عديدة ان ضمان استمرارها بات يتطلب تعميقاً للعلاقات ما بين سوريا و م.ت.ف. وارساء هذه العلاقات على اسس كفاحية سليمة وواضحة، ازاء مبادرة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس؛ وتعزيزاً لعلاقات الاطراف الثلاثة، سوريا و م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية، وذلك لتحقيق الجلاء التام للقوات الاسرائيلية عن الاراضي اللبنانية. كما طالبت الاوساط تلك «بمقاطعة كل المشاريع الاميركية، وكافة مبعوثي تلك الادارة» (الهدف، نيقوسيا، ٣/٤/١٩٨٨).

من جهة اخرى، اجمعت الاوساط السياسية الفلسطينية على ان الانتفاضة وصلت الى وضع جديد، اساسه «الصراع المفتوح الذي يهدأ تارة ويعنف طوراً بين الاحتلال والشعب الفلسطيني، وهو وضع سيستمر الى ان تصبح الدولة الفلسطينية المستقلة ' مصلحة ' اسرائيلية واميركية». وعزت أوساط صحفية فلسطينية، أسس «الصراع المفتوح» الى عوامل عدة:

- وصول الوعي الفلسطيني درجة لم يعد معها ممكناً العودة الى مرحلة ما قبل الانتفاضة، لا سيما وان سياسة «القبضة الحديدية» الاسرائيلية يمكن ان تؤخر قطف الثمار السياسية للانتفاضة، لكنها لا تؤمن لأسرائيل احتلالاً مستمراً ومريحاً.
- وصول الانتفاضة درجة من الدقة والتنظيم، بحيث لم يعد القضاء عليها مرهوناً باعتقالات، أو ابعادات؛ اضافة الى ما وفرته الانتفاضة من مصادر داخلية للمقاومة المستمرة (حسن البطل، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٧/٤/١٩٨٨).

وفي المقابل، وفي سياق عمل قيادة م.ت.ف. وفقاً لمعطيات الانتفاضة ومستجداتها ، تأمين تغطية عربية لها، ودعوتها، ونشاطها، الى عقد قمة عربية استثنائية بأسرع وقت ممكن، الامر الذي تعزز عبر دعوة الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، والمباحثات الرسمية السوفياتية ـ الفلسطينية؛ برزت معوقات عربية عدة ادت الى تأجيل عقد القمة. وفي غضون ذلك، كان الحدث الابرز، والذي تجسد في اقدام وحدة خاصة اسرائيلية على اغتيال نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (أبو جهاد)، فجر ١٦/٤/١٩٨٨، في منزله في ضاحية سيدي بوسعيد، في العاصمة التونسية؛ الامر الذي كان له الاثر الواضح في تسريع الخطى باتجاه استئناف العلاقات الرسمية الفلسطينية ـ السورية، وفتح ملف الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني، مجدداً.

المباحثات السوفياتية ـ الفلسطينية

في الفترة الواقعة ما بين ٨ ـ ١١/٤/١٩٨٨، قام وفد سياسي فلسطيني رفيع المستوى بزيارة رسمية الى موسكو، وهي الاوسع والاشمل والاهم منذ سنة ١٩٨٣. ترأس الوفد الفلسطيني رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وتشكل الوفد من اعضاء اللجنة التنفيذية، فاروق القدومي (أبو اللطف) ومحمود درويش وياسر عبد ربه وأبو علي مصطفى وسليمان النجاب وعبدالله حوراني، وممثل م.ت.ف. لدى الاتحاد السوفيات، نبيل عمرو.

واجمعت الاوساط السياسية والدبلوماسية على ان تلك الزيارة حظيت باهتمام استثنائي لدى الاوساط السياسية والاعلامية السوفياتية. «ولعل اهمية الزيارة لا تأتي فقط من كونها الاولى التي تقع منذ مطلع ١٩٨٣، رغم ما يعنيه ذلك من اعادة صيغة التعاون والتنسيق السوفياتية ـ الفلسطينية الى المستوى المتقدم الذي كانت تتمتع به؛ وانما تأتي اهميتها من كونها تتم في ظل التأثير الهائل الذي خلقته الانتفاضة الشعبية الفلسيطنية ودورها في اعادة تحريك الاهتمام الدولي ازاء القضية الفلسطينية وصراع الشرق الاوسط» (**الحرية**، نيقوسيا، ١٧/٤/ ١٩٨٨).

وصرح عرفات، اثر مباحثاته الرسمية مع الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي رئيس جمهوريات الاتحاد السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، بأن زيارة الوفد الفلسطيني الى موسكو، تعتبر من انجح الزيارات. وأكد عرفات ان «ثمة تفاهماً تاماً قد تمخض عنها» (**فلسطين الثورة**، ١٧/٤/١٩٨٨).

تأجيل عقد القمة العربية

على الرغم مما حققته دعوة الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، بتاريخ ٢٨/٢/ ١٩٨٨، الى عقد قمة عربية استثنائية، من نصاب رسمي يؤهلها للانعقاد، فقد تداخلت عوامل عدة أدت الى ارجاء عقدها، مبدئياً الى الاسبوع الاول من حزيران (يونيو) المقبل. ورأت الاوساط السياسية الفلسطينية كافة في تأجيل عقد القمة عرقلة واضحة لتأمين الغطاء العربي اللازم لاستمرار الانتفاضة؛ حتى ان بعض الاوساط الفلسطينية رأى ان التأجيل جاء عبر تنسيق مع الولايات المتحدة الاميركية، ومساعيها الرامية الى اعطاء فرصة لازمة لاسرائيل لقمع الانتفاضة، وانهائها. «فالتأجيل يأتي في ظل تصاعد حدة القمع والارهاب الصهيوني لجماهير الارض المحتلة، ووعد اسرائيل لواشنطن ان تتمكن [تل ابيب] من قمع الانتفاضة سريعاً، حتى لا تجعل العرب يتصلّبون في مواقفهم حسبما صرح بذلك شامير... ان انعقاد القمة بأسرع وقت يدلل على مدى التزام الانظمة العربية بواجبها تجاه القضية الفلسطينية» (**الهدف**، ٣/٤/١٩٨٨).

من ناحية أخرى، وازاء الفشل في عقد القمة الاستثنائية، طالبت أوساط سياسية فلسطينية الدول العربية باتخاذ خطوات عملية تعويضاً عن تأجيل القمة الطارئة، وفي المقدم منها غلق مكاتب الاعلام الاميركية، كخطوة أولى رداً على غلق مكتب م.ت.ف. في نيويورك. وطالبت الاوساط تلك بضرورة غلق ابواب العواصم العربية في وجه جولة شولتس الرابعة في ايار (مايو) الحالي، وعدم الانتظار في دعم الانتفاضة حتى موعد القمة العربية الطارئة (**الحرية**، ١٧/٤/١٩٨٨). وعزا بعض الاوساط العربية تأجيل موعد انعقاد القمة العربية، على الرغم من تأمين النصاب العربي اللازم، اتاحة المزيد من الوقت لتغيير المعطيات الواقعية الراهنة، واتاحة الفرصة امام ضغط اضافي على م.ت.ف. لا سيما وان عرفات لم يردّ، حتى الآن، على الدعوة الموجهة اليه من الاردن لزيارة عمان، والتباحث حول خطة شولتس.

اغتيال خليل الوزير (أبو جهاد)

اقدمت مجموعة اسرائيلية، فجر السادس عشر من نيسان (ابريل) ١٩٨٨، على اغتيال نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» في منزله، في ضاحية سيدي بوسعيد، في العاصمة التونسية؛ الامر الذي كان له وقع خاص وتأثيره الواضح في تطورات الانتفاضة، وتسريع الخطى باتجاه استئناف العلاقات الفلسطينية ـ السورية الرسمية، واعادة فتح الملف الفلسطيني الداخلي. ولعل ذلك ينبع من «ان الوزير هو الرجل الثاني بعد عرفات في تأسيس وبناء 'فتح'. واذا كان عرفات، وبحكم مسؤولياته الكثيرة، قد وزّع كل ما لديه من جهد وطاقة على 'فتح' و م.ت.ف. فان أبو جهاد تميز بتركيز جهده وطاقته على ما يمكن ان نسميه 'الشأن الفتحاوي'؛ وعليه قدرت اسرائيل ان اغتيالها أبو جهاد سينزل بـ 'فتح' ضربة قوية، تمتد آثارها ومضاعفاتها الى م.ت.ف.» (**فلسطين الثورة**، ٢٤/٤/١٩٨٨).

من ناحية أخرى، فان الوزير تميّز عن سواه بدقة معرفته، وعمق اختصاصه، بشؤون المناطق المحتلة، مما اعطاه دوراً بارزاً في قيادة انتفاضة الداخل، من جهة، ونجاحه في تسديد ضربات

عسكرية موجعة الى الكيان الصهيوني، من الجهة الاخرى، والتي كان آخرها عملية مفاعل ديمونا. ومن هنا «فان الاصابة الاسرائيلية هي الاهم في الصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧» (جهاد الزين، السفير، بيروت، ١٨/٤/ ١٩٨٨).

وفي تطور نوعي في مسار العلاقة الفلسطينية ـ السورية، ابلغت دمشق، رسمياً، الى قيادة م.ت.ف. في تونس، رغبتها في دفن جثمان الوزير في دمشق، بناء على طلب عائلته المقيمة في سوريا. كما ابلغت سوريا الى الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، رسمياً، ترحيبها بقدوم جميع قيادات «فتح» وم.ت.ف. الى دمشق، دونما استثناء.

تدارست قيادة المنظمة العرض السوري، وقررت تلبية الدعوة، ونقل جثمان الوزير الى دمشق، حيث تم تشييعه في موكب رسمي وشعبي، شارك فيه قرابة المليون ونصف المليون مواطن. وشارك في التشييع عن الجانب الرسمي السوري، الامين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي، عبد الله الاحمر، ممثلاً الرئيس السوري حافظ الاسد. من جهة أخرى، لم يشارك عرفات في التشييع، خلافاً لما كان متوقعاً ومشاعاً. وترافق ذلك مع العديد من التساؤلات حول جدية النظام السوري في التوصل الى وضع حد للخلاف الفلسطيني ـ السوري، والذي استمر زهاء خمس سنوات متتالية، لا سيما وان وسائل الاعلام السورية اغفلت ذكر الصفات التنظيمية لاعضاء اللجنة المركزية والتنفيذية لـ م.ت.ف. لدى وصولهم الى دمشق، واكتفت بذكر اسمائهم فقط. ومن ناحية أخرى، التقى عرفات مع العقيد معمّر القذافي، في طرابلس الغرب، بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٨؛ ومن ثم انتقل الى الجزائر؛ وكان واضحاً ان المباحثات تناولت تفاصيل واجراءات زيارة عرفات الى دمشق، وفتح باب المباحثات الرسمية الفلسطينية ـ السورية.

بدء المباحثات الرسمية

شهدت مرحلة ما بعد انتفاضة الداخل نوعاً من التقاطعات في المواقف السياسية بين م.ت.ف. وسوريا، تمحورت، في الاساس، في الموقف من مبادرة شولتس، وسبل انعقاد المؤتمر الدولي، والتعاطي مع الانتفاضة، عربياً. وبدا واضحاً من خلال عدم تلبية قيادة م.ت.ف. دعوة الملك حسين لزيارة عمان، وكذلك ما تمخضت عنه المباحثات الرسمية السوفياتية ـ الفلسطينية، وما قامت به الجزائر، ومن ثم ليبيا، من جهود مكثفة لعقد قمة استثنائية عربية، بهدف تأمين الغطاء العربي اللازم للانتفاضة، بأن قيادة المنظمة باتت اقرب الى دمشق منها الى عمان؛ وفي المقابل، لم تعد سوريا، ولا انصارها في لبنان، يستخدمون التعابير المعادية لقيادة م.ت.ف. ورئيس لجنتها التنفيذية، «فالمرحلة قد تتطلب اعادة النظر، ان بالعداوات او بالتحالفات. والمواقف التي كانت متضاربة في السابق قد تلتقي الآن؛ والمواقف التي كانت متوافقة قد تتضارب الآن» (**القبس**، الكويت، ٢ ـ ٣/٤/١٩٨٨).

وفي المقابل، أبدت قيادة المنظمة، خلال مرحلة ما قبل لقاء عرفات ـ الاسد، بتاريخ ٢٥/٤/١٩٨٨، روحاً من التفاؤل الجدي حول امكان التوصل الى اتفاق بشأن اعادة العلاقات السورية ـ الفلسطينية. وقد تعزز هذا التفاؤل بعدما ابلغ وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، الى وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، ان سوريا تتمسك بشرعية م.ت.ف. للشعب الفلسطيني، وتصرّ على اشراكها في أي مؤتمر دولي حول النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وذلك بغض النظر عن اية خلافات أو تباين في المواقف بينها وبين قادة م.ت.ف.» (**المستقبل**، باريس، ١٦/٤/١٩٨٨).

الى هذا، أخذت وسائل الاعلام السورية، عشية لقاء وفد اللجنة المركزية لـ «فتح» مع نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدام، تركز على دور سوريا في احتضان الثورة الفلسطينية. وفي هذا السياق، اوردت الاذاعة السورية، في تعليقها السياسي الرئيس، بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٨، ان سوريا لم تكن في يوم من الايام الا رئة الثورة الفلسطينية، والمدافعة، بصلابة وقوة، عن قضية فلسطين. وقد شكّلت مواقف سوريا العربية وباستمرار مبعث الآمال للشعب العربي الفلسطيني وهو يخوض نضاله المتصاعد ضد الاحتلال الصهيوني، ومن اجل استرجاع حقوقه الوطنية الثابتة فوق ارضه وترابه» (**الاذاعة السورية**، نشرة الساعة ١٤,١٥). وفي نقلة نوعية في مسار المباحثات

السورية ـ الفلسطينية، أُجري في دمشق، بتاريخ ٢١/٤/١٩٨٨، اجتماع ضمّ رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، مع عبد الحليم خدام وفاروق الشرع، واستغرق اللقاء زهاء اربع ساعات تركزت المباحثات خلالها على نقاط الائتلاف، ودارت في «جو ودي من الدفء والحرارة والحرص»، وفقاً لتصريحات القدومي، الذي اعلن، بعيد اللقاء، «ان الباب أصبح مفتوحاً على مصراعيه للاستمرار في هذه الاتصالات على اسس عملية واضحة؛ وهذا لا يمكن ان يستبعد ان القيادة الفلسطينية بكامل اعضائها، وعلى رأسها عرفات، من ان تكون في دمشق، وفي الزمن القريب، لاجراء مثل هذه الاتصالات، وتوفير كل اسس التلاحم بيننا وبين سوريا الشقيقة» (وفا، تونس، ٢٢/٤/١٩٨٨). وفي السياق ذاته، اعلن نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، سليم الزعنون (ابو الاديب، «ان سوريا و م.ت.ف. اتفقتا على اعادة العلاقات بينهما الى طبيعتها، اثر قطيعة استمرت خمس سنوات». واكد الزعنون «ان الاتفاق تمّ عقب محادثات جرت في دمشق بين وفد م.ت.ف. ونائب الرئيس السوري خدام»؛ واضاف: «كان الاجتماع مع خدام مثمراً وبنّاء، وعرضت فيه العلاقات السورية ـ الفلسطينية» (النهار، بيروت، ٢٢/٤/١٩٨٨).

ومن دمشق، وعلى هامش مباحثات وفد اللجنة المركزية لـ «فتح» مع عبد الحليم خدام، رأى عضو اللجنة هاني الحسن «ان الطريق نحو اقامة علاقات طبيعية مع سوريا يمرّ بمرحلتين؛ مرحلة اذابة الجليد وازالة العوائق وتحديد نقاط الاتفاق الاستراتيجية الجديدة التي اوجدتها الانتفاضة الفلسطينية ومناقشة نقاط الخلاف الناتجة عن وجهات النظر المختلفة كقضية العلاقة مع مصر، والاتصالات بالقوى اليهودية المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني في اقامة دولة فلسطينية». واضاف الحسن: «انني اعتقد بأننا، في هذه الزيارة، انجزنا الخطوة الاولى، وبدأنا حديثاً صريحاً وعميقاً حول ادارة الصراع في المرحلة المقبلة» (الشرق الاوسط، لندن، ٢٣/٤/١٩٨٨).

من ناحية اخرى، اشارت اوساط صحفية عديدة الى ان خدام كرّر مواقف سوريا ازاء علاقة م.ت.ف. بمصر، «وطالب الوفد الفلسطيني باصدار ما يشبه ' اعلان مبادىء' ينظم الالتزام بايقاف الاتصالات الفلسطينية ـ المصرية، وكذلك ايقاف الاتصالات مع التنظيمات اليسارية الاسرائيلية التي تنادي باقامة دولة فلسطينية مستقلة في الاراضي المحتلة، واتخاذ موقف رافض للاعتراف باسرائيل في أي تسوية سلام، واستكمال الوحدة الوطنية الفلسطينية دون استثناء أي تنظيمات فلسطينية» (المصدر نفسه).

الى هذا، أكد الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، «ان الخلافات بين سوريا والمنظمة ليست بسيطة؛ ويفترض الا يستخف بها»؛ وأضاف: «ان الخلاف الرئيس مرتبط بالعلاقة بين م.ت.ف. ومصر»، وقال: «ان سوريا لا تستطيع فهم امكانية قيام علاقة بينها وبين م.ت.ف. موازية للعلاقة القائمة بين المنظمة والنظام المصري المرتبط باتفاقات كامب ديفيد» (الخليج، الشارقة، ٢٢/٤/١٩٨٨).

وأياً تكن التفسيرات والتحليلات التي ترافقت مع مباحثات وفد اللجنة المركزية لـ «فتح» مع خدام والشرع، فانها تمكّنت من وضع بعض الاسس السياسية للعلاقة الفلسطينية ـ السورية، والتي تمحورت حول: الانتفاضة الشعبية في الداخل وسبل دعمها سياسياً ومادياً؛ ومحاصرة خطة شولتس؛ ورفع وتيرة التضامن العربي في القمة المزمع عقدها في الجزائر.

اما في ما يخص جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، فقد أكد القدومي ان مباحثاته مع السوريين لم تتناول هذه النقطة. وقال ان الشؤون الداخلية الفلسطينية تركت لـ م.ت.ف. وما شكلته من لجان. أما بالنسبة الى الوجود الفلسطيني في لبنان، فقال: «ان الجانب السوري كرّر رغبته في الحفاظ على ذلك الوجود مع الحفاظ على سيادة لبنان ووحدته» (السفير، ٢٥/٤/١٩٨٨).

من جهة اخرى، ومن خلال ما تم انجازه خلال مباحثات وفد اللجنة المركزية وخدام، بات واضحاً ان استئناف العلاقات الفلسطينية ـ السورية، وعقد لقاء رسمي بين الاسد وعرفات، اصبح امراً وشيك الوقوع. وسرعان ما ظهرت نتائجه بعدما

وصل عرفات الى دمشق مساء ٢٤/٤/١٩٨٨، في زيارة كانت الاولى، بعد قطيعة استمرت خمسة اعوام. واستُقبل عرفات في مطار دمشق استقبالاً رسمياً مساء ٢٤/٤/١٩٨٨. وكان في استقباله عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، سعيد حمادي، ووزير الداخلية السورية، محمد حربة. واعتبرت اوساط سياسية عديدة مجرّد وجود عرفات في دمشق «خطوة اولى تشكل رداً عملياً على اغتيال خليل الوزير، وعلى المرحلة الاولى من خطة شولتس، وهي تصبح مكتملة وناجزة عندما تدخل المنظمة الى قمة الجزائر العربية المقررة في الاسبوع الاول من حزيران [يونيو] المقبل مع القيادة السورية» (ساطع نور الدين، **السفير**، ٢٥/٤/١٩٨٨).

ترافق وصول عرفات الى دمشق مع استقبال عبد الحليم خدام وفداً يمثل جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، وتحديداً بعد ثلاث ساعات من وصول عرفات الى دمشق (**النهار**، ٢٥/٤/١٩٨٨). وأفادت اوساط «جبهة الانقاذ» بأن المباحثات تناولت التطورات الاخيرة في العلاقة السورية ـ الفلسطينية وحيثيات الموقف السوري من استئناف العلاقة مع م.ت.ف. كما لاحظت الاوساط السياسية، من جهة أخرى، انه، وفي يوم وصول عرفات الى دمشق، اجتمع نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، مع عضو المجلس الوطني الفلسطيني، سعيد كمال. وصرّح كمال، اثر الاجتماع، بأنه اطلع عبدالمجيد على التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والتحركات الفلسطينية الهادفة الى ايجاد موقف عربي موحّد، تتم من خلاله مواجهة الموقف الدولي المتطلع الى اتخاذ قرارات حاسمة حول التحركات والافكار المطروحة للسلام في المنطقة. واضاف: «ان مصر اكدت، على لسان وزير خارجيتها، احترامها للقرار الفلسطيني المستقل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لـ م.ت.ف. من اي طرف، الا بالدعم والتشاور الذي يخدم القضية الفلسطينية في هذه الظروف العصيبة ويدعمها ويساندها» (**الاهرام**، القاهرة، ٢٥/٤/١٩٨٨). ولعل في لقاء كمال مع عبدالمجيد دلالة واضحة على حرص قيادة م.ت.ف. وعلى عدم توتير علاقاتها مع مصر، واعادتها الى مرحلة ما بعد الدورة الـ ١٨ للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر.

وفي اليوم التالي لوصوله الى دمشق، التقى عرفات واعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح» مع الرئيس السوري، حافظ الاسد؛ واستمر اللقاء زهاء أربع ساعات، كانت، في محصلتها النهائية، «ودية». وافادت المصادر الفلسطينية بأن نقاط الخلاف، وفي مقدمها العلاقة مع مصر، قد أرجأ البحث فيها، وتركز اللقاء على نقاط الائتلاف الرئيسة، كدعم الانتفاضة وقطع الطريق على مبادرة شولتس. وذكرت مصادر فلسطينية مطلعة ان عرفات أكد، خلال لقائه بالاسد، على ان اعادة العلاقات الى حالتها الطبيعية تتطلب الاقرار لكل طرف بحرية العمل لتحديد مواقفه السياسية، ومراعاة حرص الثورة على قرارها الوطني المستقل وعلى وحدتها الوطنية، بعيداً من اية تدخلات خارجية. واجرى عرفات، قبيل مغادرته دمشق، مباحثات مع خدام، ظهر ٢٦/٤/١٩٨٨، وذلك بحضور اعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح». وفي اعقابها، أوضح «ان المرحلة التالية في العلاقات السورية ـ الفلسطينية هي مرحلة وضع تفاصيل التحالف بين الجانبين؛ واحياء نشاط مكاتب م.ت.ف. في سوريا». واعرب القدومي عن أمله في ان تطلق سوريا سراح من اعتقل فيها من فلسطينيين، وقادة فلسطينيين. وقال: «يجب، الآن، ان ننظر الى بعضنا البعض بعين المحبة والتحالف الحقيقيين» (**الشرق الاوسط**، ٢٧/٤/١٩٨٨).

وأياً تكن التفسيرات والتكهّنات حول مستقبل العلاقات الفلسطينية ـ السورية، فان ما تم انجازه سياسياً، خلال لقاء الاسد ـ عرفات، يشكل اساساً لبدء حوار حول العديد من نقاط الخلاف، وذلك عبر قنوات اللقاء المباشرة والحرص المتبادل على تعزيز نقاط الائتلاف المشترك.

سميح شبيب

المصالحة السورية ـ الفلسطينية
خطوة نحو تطبيع العلاقات

أبلغت دمشق الى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، انه شخص غير مرغوب فيه، وغادرها بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٤. وفي ١٩٨٨/٤/٢٤، وصل عرفات الى دمشق «لتنتهي بذلك قطيعة دامت خمسة اعوام... [و] ليفتح صفحة جديدة مع سوريا اثر نجاح جهود الوساطة التي بذلها الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٨/٤/٢٥)؛ حيث ترى الجزائر «ان التقارب بين دمشق والمنظمة يتيح امكانية رفع سقف الموقف العربي حيال مشاريع التسوية، خلال القمة العربية التي ستعقد في الجزائر في حزيران (يونيو) المقبل. كما ان التقارب يؤدي الى انجاح هذه القمة، برأيها» (وليد شقير، **السفير**، بيروت، ١٩٨٨/٤/٢١).

ويرى بعض المراقبين «ان السرعة في تحقيق المصالحة هي استجابة للتحديات التي نتجت عن التعنّت الاميركي من ايجاد حل عادل ودائم في المنطقة، وما قد ينتج عن ذلك من احتمالات تفجير عسكرية بالدرجة الاولى... وقد كانت هذه الاحتمالات موضوع الساعة في الاتصالات بين دمشق وعمان... وينوّه هؤلاء المراقبون الى ان اجتماع الاسد وعرفات قد دشن مرحلة التشدد في الدبلوماسية العربية ازاء الولايات المتحدة، وان هذا الموقف الجديد سيأخذ غطاء الشرعية العربية في القمة العربية المتوقعة في الجزائر في مطلع حزيران (يونيو)، ما لم تؤد المصالحة الفلسطينية ـ السورية نفسها الى ايجاد فرز حاد في الجبهة العربية يدفع الى تأجيل القمة» (**الحوادث**، لندن، العدد ١٦٤٣، ١٩٨٨/٤/٢٩، ص ١٠). وكان الرئيس السوري، حافظ الاسد، قال لعرفات، خلال اجتماعه به (١٩٨٨/٤/٢٥)، «انه تبين له ان المشاريع الاميركية هي مجرد مناورات سياسية تحاول اختراق الموقف العربي. وكشف الرئيس السوري ان شولتس، في جولته الاخيرة، عرض عليه صفقة كبيرة مغرية، لم يكشف تفاصيلها، مقابل تخريب الانتفاضة في الاراضي المحتلة. وقال الاسد انه رفض، بشدة، هذا العرض الاميركي، ونصح شولتس بأنه لا داعي لعودته ثانية الى سوريا» (**القبس**، الكويت، ١٩٨٨/٥/١ ـ ٤/٣٠). ولذا، «يعتبر الطرفان، السوري والفلسطيني، اجتماع الرئيس الاسد بياسر عرفات خطوة استراتيجية مدروسة تفرضها مستجدات الوضع، خصوصاً بعد اشتعال الانتفاضة في الارض المحتلة» («الحوادث»، **مصدر سبق ذكره**)؛ حيث كما قال باتريك سيل: «انه بعد خيبة امل سوريا بالتحالف مع مصر في ١٩٧٣ لخلق توازن استراتيجي مع اسرائيل، بدأ الرئيس حافظ الاسد باتباع ما اسماه ' مبدأ الاسد ' للامن في منطقة شرق المتوسط ، وهي المحيط الطبيعي لسوريا؛ ويقضي هذا المبدأ بأن يكون لسوريا علاقات متميزة مع لبنان والاردن والفلسطينيين، ومنع اسرائيل من تقوية نفوذها وسيطرتها على هذه الاطراف (هشام ملحم، **السفير**، ١٩٨٨/٤/٢٧). وينقل عن احد السياسيين اللبنانيين القريبين من دمشق «ان الوساطة بين القيادة السورية وبين قيادة م.ت.ف. كادت [في بداية نيسان (ابريل)] ... ان تؤدي الى تحديد موعد لزيارة وفد من المنظمة الى دمشق، وكان يفترض ان يكون في عداده الشهيد خليل الوزير. الا ان تطوراً طرأ ادى الى تأجيل الموعد من دون الغاء الخطوة... [و] الاسباب التي دفعت بالجانب السوري الى التأجيل، هي، على الارجح، ان وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، كان ينوي زيارة العاصمة السورية، وان دمشق فضّلت الانتظار لاستكشاف مدى استعداد الجانب الاميركي لاحراز تقدم في الحوار حول لبنان؛

فاذا حصل هذا التقدم تستقبل الوفد الفلسطيني بعد ان تكون قد اتفقت مع واشنطن على خطة لمعالجة الوضع اللبناني، وتبحث مع منظمة التحرير في الموقف، في ضوء هذا الاتجاه» (شقير، **مصدر سبق ذكره**).

جثمان الوزير في دمشق

استشهد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (أبو جهاد)، جرّاء عملية نفذها «الموساد» الاسرائيلي في تونس، في ١٦/٤/١٩٨٨؛ وتراوح الخيار حول مكان دفن الشهيد بين عمّان ودمشق التي أفادت شائعات أولية بأن سوريا ستسمح لذوي الشهيد فقط بمرافقة جثمانه. لكن الشائعات قطعت باعلان الاذاعة السورية عن «ان القائد الفلسطيني البارز الذي كرّس حياته للنضال من اجل تحرير فلسطين سيدفن في دمشق» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩/٤/١٩٨٨)؛ وصرح سفير سوريا لدى تونس، أحمد عيشة، قائلاً: «انني كلّفت من جانب الحكومة السورية بالاتصال مع القيادة الفلسطينية وابلاغها موقف دمشق باستضافة الجثمان؛ كما انني مكلف بالتعاون لتذليل كل عقبة تنشأ» (**المصدر نفسه**)؛ كما اكد نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدام، ان «دمشق مفتوحة لكل من يريد ان يأتي؛ فالمناسبة جليلة؛ لذا، طلبنا السماح للجميع بالدخول، بمن في ذلك الممنوعون من الدخول لأسباب عديدة وقديمة. أما هل سيستقبل الرئيس الاسد ياسر عرفات، أم لا، فهذا أمر آخر. انها ساعة للحزن، وليست الشكليات بذات بال هنا» (**السفير**، ٢٠/٤/١٩٨٨). وكانت اوساط سياسية في دمشق اشارت الى «ان السيد ياسر عرفات، الموجود في ليبيا، اصرّ على ان يعرف، سلفاً، الترتيبات المعدّة لاستقباله، وزيارته لدمشق، وأبرزها ترتيب لقاء بينه وبين الرئيس الاسد» (**الشرق الاوسط**، ٢١/٤/١٩٨٨). وأشار رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، الى «ان الطريق مفتوح امام تطبيع العلاقات السورية ـ الفلسطينية ...[و] ان المنظمة وسوريا تسعيان للمصالحة وتقومان بالاعداد لأول زيارة يقوم بها عرفات الى دمشق منذ العام ١٩٨٣... [و] ان وجود قسم من القيادة الفلسطينية في دمشق يعني خطوة كبيرة تحققت على طريق المصالحة. ولو كانت الامور أكثر نضجاً، لكانت القيادة كلها حضرت». وأضاف: «ان الجزائر وليبيا والاتحاد السوفياتي تبذل جهوداً لتسريع بدء المناقشات السياسية بين المنظمة وسوريا؛ لكن يجب عدم انتظار وصول عرفات الى دمشق في الايام المقبلة»، و«زيارات عرفات الى أي دولة لها مغزى سياسي، ولزيارته لدمشق أهمية غير عادية... [و] يجب الانتهاء من جميع التفاصيل حتى تنجح الزيارة... لأن زيارته يجب ان تكون ذات هدف، وليست زيارة سياحية» (**السفير**، ٢٢/٤/١٩٨٨). وكان نائب الرئيس السوري، خدام، استقبل القدومي في ٢١/٤/١٩٨٨، وبحث معه في القضايا السياسية؛ حيث قال القدومي: «انه لا خلاف هنا بين الزعماء السوريين والفلسطينيين حول القضايا القومية الاساسية؛ ولكن لكل جانب اسلوبه في تحقيق اهدافه» (**المصدر نفسه**). وكان قيادي فلسطيني، وصل مع جثمان أبو جهاد، قال: «ان بوابات دمشق مفتوحة لنودع أبو جهاد. ويبقى علينا ان نتركها مفتوحة سياسياً. ويقع على عاتقنا مسؤولية مباشرة، وكذلك على عاتق الاخوة في سوريا» (**المصدر نفسه**، ٢٠/٤/١٩٨٨). وعلّق عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، على استقبال دمشق لنعش الشهيد الوزير: «في امكاني القول انه كما خدم القائد الشهيد فلسطين في حياته، فانه خدمها في مماته. واعتقد بأن خطوة دمشق باستقبال القيادة الفلسطينية هي خطوة ايجابية، وتمثل موقفاً جديداً في سوريا هو استمرار للمواقف السابقة التي برزت في الاشهر الماضية. هذه المواقف السابقة، في اعتقادي، هي التي مهّدت لهذه الخطوة. ومنذ بدء الانتفاضة الى اليوم، هناك اتصالات مباشرة واتصالات غير مباشرة بيننا. نحن نخطط لعودة العلاقات بهدوء، دون ان يكون هناك ضجيج» (من مقابلة مع صلاح خلف، **الحوادث**، العدد ١٦٤٣، ٢٩/٤/١٩٨٨، ص ٢٨).

ويرى احد المراقبين ان «الحماس السوري لاستقبال نعش «أبو جهاد» يكتسب مدلولاً خاصاً... بسبب المناخ السياسي الذي تعيش فيه المنطقة من خلال احداث ساخنة وحادة عديدة» (شقير، **مصدر سبق ذكره**).

وبعد لقاء خدام مع وفد رفيع المستوى من م.ت.ف. و«فتح»، قال نائب رئيس المجلس الوطني

الفلسطيني، سليم الزعنون: «ان سوريا وم.ت.ف. اتفقنا على اعادة العلاقات بينهما الى طبيعتها... [و] كان هناك اتفاق كامل في معظم القضايا الرئيسية، وخاصة ما يتعلق بالمبادرات المشبوهة التي يقوم بها المبعوثون الاميركيون الى المنطقة، من اجل انقاذ اسرائيل واخماد الانتفاضة» (**القبس**، ٢٣ ـ ٢٤/٤/١٩٨٨). وأكد القدومي: «ان الباب مفتوح امام زيارة عرفات لدمشق واجراء محادثات مصالحة مع الرئيس السوري، حافظ الاسد... [و] لا توجد عقبات أمام عرفات للقاء الاسد» (**المصدر نفسه**).

خطوة نحو التطبيع

وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى دمشق، يرافقه عضو مجلس الثورة الليبي، العقيد مصطفى الخروبي؛ وذلك بعد ان ذلّلت اللقاءات الفلسطينية ـ السورية، والفلسطينية ـ الفلسطينية الكثير من العقبات امام مثل هذه الزيارة؛ واستقبل الرئيس السوري، حافظ الاسد، في ٢٥/٤/١٩٨٨، عرفات واعضاء القيادة الفلسطينية المرافقين له؛ وذلك في اعقاب استقبال الاسد للعقيد الخروبي (**الشرق الاوسط**، ٢٦/٤/١٩٨٨). ونقلت مصادر صحفية ان الرئيس الاسد «بدأ كلامه بالترحيب بالسيد عرفات في دمشق؛ ثم أشار الى الخسارة الكبيرة باستشهاد القائد الفلسطيني «أبو جهاد». وقال الاسد ان استشهاد «ابو جهاد» ليس خسارة فقط للشعب الفلسطيني، وانما، أيضاً، خسارة للامة العربية... [و] قال الاسد، مخاطباً عرفات: «ان خلافي معك ليس خلافاً شخصياً، وانما خلاف سياسي، مشيراً الى العلاقات الفلسطينية ـ المصرية. ولوحظ ان الاسد لم يطلب قطع هذه العلاقات» (**القبس**، ٣٠/٤ ـ ١/٥/١٩٨٨). وأشار أحد المسؤولين الفلسطينيين الى ان اللقاء «طغت عليه روح المحبة والتسامح ... ونقل عن الرئيس الاسد تشديده، خلال اللقاء، على ترك الماضي والمباشرة في تقييم الوضع الراهن، حتى نستطيع ان نصمد جميعاً، لأن الاساس هو انتفاضة الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة» (**السفير**، ٢٧/٤/١٩٨٨). ولاحظ مصدر فلسطيني اهتمام الاسد بأخبار الانتفاضة وتركيزه على الاطمئنان الى اوضاعها، وكيفية سبل تطويرها وتعزيزها، مشيراً الى دورها في اعادة احياء الشعور الوطني والقومي، وفي اعادة طرح قضية فلسطين على الصعيد العالمي؛ ومشيراً، أيضاً، الى ان مشروع شولتس هدفه الالتفاف عن الانتفاضة. ثم توجه الاسد بكلامه الى الوفد الفلسطيني، قائلاً: «سنبقى مع منظمة التحرير. ولم نفكر يوماً، ونحن في عزّ الخلاف، بايجاد منظمة بديلة. نحن مع قرار الفلسطينيين في ايجاد دولتهم المستقلة، كما في سوريا ولبنان والجزائر... مع انني انسان وحدوي وقومي عربي؛ ونحن مع المنظمة؛ ولكننا مع ضرورة التشاور في كل الآراء أيضاً». أما عن المؤتمر الدولي، فقد قال الاسد: «ان سوريا مع المؤتمر الدولي، ولكن ليس بالمفهوم الاميركي لهذا المؤتمر. نحن مع مؤتمر كامل الصلاحيات، ومع المنظمة كممثل شرعي للشعب الفلسطيني. وهنا قال عرفات بضرورة تشكيل وفد عربي مشترك يدعم منظمة التحرير، واثنى على الموقف السوفياتي تجاه دعم القضية الفلسطينية ومن موضوع المؤتمر الدولي». وفي ختام اللقاء، قال الاسد للوفد الفلسطيني: «ان هذا البلد بلدكم؛ وهذا الشعب شعبكم؛ داعياً الى تشكيل لجان مشتركة للبحث في التفاصيل». وفي ختام زيارته لسوريا، قال عرفات: «ان محادثاته مع الاسد... كانت دافئة ومفيدة جداً وايجابية»، حيث «لا توجد خلافات بين افراد الاسرة الواحدة... [و] انه والرئيس الاسد اتفقا على تأييد تصعيد الانتفاضة؛ واشار الى ان نتائج محادثاتهما ستخدم مصالح الامة العربية والقضية الفلسطينية، وتعزز تصعيد الانتفاضة» (**المصدر نفسه**).

وكتبت صحيفة «تشرين» السورية الحكومية (٢٥/٤/١٩٨٨)، تعليقاً على زيارة عرفات الى دمشق: «ان التلاحم السوري ـ الفلسطيني الذي تميّز بعودة رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات الى دمشق سيتيح مواصلة الكفاح ضد اسرائيل... [و] ان هذا التلاحم يعد القاعدة المتينة لمواصلة مسيرة الصمود وانجاح هدف التحرير... [و] ان سوريا تساند، بلا حدود، الانتفاضة في الاراضي المحتلة؛ وانها دافعت امام وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، عن ضرورة الاعتراف بالكامل بحقوق الشعب الفلسطيني، وأكدت له ان منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ولا بديل من اشتراك المنظمة في اية مفاوضات» (**الشرق**

الاوسط، ٢٦/٤/١٩٨٨).

هذه الاجواء الايجابية قد تعود بعرفات الى دمشق ثانية، حسبما اعلن فاروق القدومي بقوله: «ان رئيس م.ت.ف. السيد ياسر عرفات سيعود الى دمشق ثانية قريباً، لاجراء مزيد من المحادثات مع القيادة السورية... [و] ان من المحتمل عقد قمة عربية مصغّرة الشهر المقبل في ليبيا أو الجزائر، تضم السيد عرفات مع الرئيس السوري، حافظ الاسد، والرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، والزعيم الليبي، معمر القذافي» (القبس، ٢٨/٤/١٩٨٨).

اتفاق على الخطوط العريضة

تتلخص ثوابت السياسة السورية، التي كانت مدار بحث مع الوفد الفلسطيني قبل وصول عرفات الى دمشق، وبعد مغادرته لها، بالبنود التالية: «الموقف من اتفاقيات كامب ديفيد والعلاقة مع النظام المصري؛ [و] الموقف من التحرك الاميركي وخطة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، للتسوية في المنطقة؛ [و] اللقاءات الفلسطينية مع شخصيات اسرائيلية؛ [و] قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية» (السفير، ٢٧/٤/١٩٨٨). وقال مصدر رسمي سوري: «ان المقياس هو في العمل وليس في الكلام. هناك مواقف سورية ثابتة ومعروفة، ونتمنى ان يكون خط جميع الفصائل الفلسطينية مع الخط القومي الذي تلتزم به سوريا. وذكّر باللاءات السورية: لا مساومة؛ لا تفريط؛ لا تنازل؛ لا مفاوضات؛ لا لكامب ديفيد؛ لا حلول جزئية... [و] ان مثل هذا الخط سيكون الاساس في الوحدة الوطنية الفلسطينية وفي اللقاء مع سوريا... نحن مع تحرير كامل الارض، ومع الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني، بما فيه حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة؛ ونحن مع المؤتمر الدولي بمشاركة منظمة التحرير ضمن وفد عربي موحد» (المصدر نفسه). واوضح وزير الاعلام السوري، محمد سلمان، «ان الخط السياسي الذي تطرحه سوريا ليس جديداً على الفلسطينيين؛ وان الطاقات السورية معبأة من اجل القضية الفلسطينية ...[و] كل ما نريده من بعض رفاقنا في م.ت.ف. هو ان يكونوا في هذا الموقع بالذات... اننا نريد ان نناقش ما يمكن ان نفعله لنصل الى مواقف موحدة لمجابهة اسرائيل، خاصة في هذا الوقت الذي تتواجد فيه قيادة م.ت.ف. في دمشق. ولعلنا نتجاوز المواقف السابقة لنساهم في اعطاء الشعب الفلسطيني حقه، خاصة وان استمرار الانتفاضة واهتمام العالم بها سيجعل الاخوة في م.ت.ف. أكثر واقعية وقرباً من سوريا» (من مقابلة مع محمد سلمان، الشرق الاوسط، ٢٥/٤/١٩٨٨). وبدوره، قال رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي: «ان مجيئنا الى سوريا هو قرار سياسي وخيار سياسي، وهو خطوة على طريق التفاهم والتلاقي» (السفير، ٢٧/٤/١٩٨٨).

وقد شكلت لجان مشتركة تمحور عملها في اتجاهين: « لقاءات مع المسؤولين السوريين؛ [و] لقاءات فلسطينية بين المتحالفين مع عرفات وبين فصائل جبهة الانقاذ» (المصدر نفسه). وكان من بين المواضيع التي بحث فيها، أيضاً، الوضع الفلسطيني في لبنان. فدمشق «التي استقبلت عرفات، تعرف ان عينه ما تزال على لبنان؛ فهي الساحة التي يتنفس فيها، وهي خط التماس، الذي يقرّبه من العدو الاسرائيلي، وخصوصاً الآن، حيث يصبح على مرمى حجر من الانتفاضة الفلسطينية العارمة... لذلك، فان عودتها [م.ت.ف.] الى الساحة اللبنانية، لتكون على مقربة من الانتفاضة، قد تكون اللحظة المناسبة التي تعيد لها تألقها وبريقها، فتمسك بورقة الانتفاضة، من جهة، وبورقة الساحة اللبنانية، من جهة أخرى؛ لكن كلا الورقتين طريقهما يمر عبر دمشق» (ابراهيم مرعي، السفير، ٢٩/٤/١٩٨٨). وقال القدومي: «ان سوريا اعربت عن رغبتها بالحفاظ على الوجود الفلسطيني في لبنان، ورغبتها الملحة، أيضاً، بتجاوز كل التجاوزات التي حصلت في السابق، وكذلك رغبتها بتحقيق الوحدة الوطنية اللبنانية» (الشرق الاوسط، ٢٥/٤/١٩٨٨). وأكد وزير الاعلام السوري، بدوره، « ان الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان وجد للتصدي للعدو الاسرائيلي، ولم تكن مهمته في يوم من الايام الوضع الداخلي في لبنان... [و] لا يمكن ان اعتبر المنظمات الفلسطينية غير شرعية» (المصدر نفسه).

فهل تقلب المصالحة السورية ـ الفلسطينية

الطاولة في الشرق الاوسط ؟ اذا كان كذلك، فان الامر يقتضي اتفاقاً كاملاً في المجالين، الاستراتيجي والتكتيكي، بين الطرفين؛ في حين «أجمعت عدة مصادر في دمشق على ان زيارة رئيس منظمة التحرير لدمشق... اتاحت تطبيع العلاقات بين سوريا والمنظمة دون ان تزيل جميع الخلافات... وقال مصدر في 'فتح' ان السيد عرفات والرئيس السوري، لم يبحثا سوى [في] الخطوط العريضة للمسائل الكبرى التي تهم الطرفين، على ان تبحث التفاصيل لجان خاصة يشرف عليها نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدام، ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير» (**القبس**، ٢٨/٤/١٩٨٨). ويدعو أحد المسؤولين اللبنانيين «الى عدم المبالغة كثيراً في الاستنتاج بأن دمشق تنوي قلب الطاولة في وجه اميركا؛ فتعثر الحوار بينها وبين واشنطن... [لا يعني] بالضرورة، ان سوريا تعيد النظر بالعلاقة مع اميركا. وفي كل الاحوال، فان استكشاف هذا الامر يتوقف على المدى الذي يمكن ان يذهب اليه التعاون السوري ـ الفلسطيني الذي فتح بابه الآن» (شقير، **مصدر سبق ذكره**).

ويرى مراقبون «ان الاتصالات التي جرت بين دمشق وبعض اركان حركة 'فتح' لم تكن مشجعة تماماً، فالخلافات لا تزال قائمة حول امور كثيرة، وان كان لافتاً ان يقول السوريون للمبعوثين الاميركيين، على اختلافهم، ان الفلسطينيين يجب ان يمثّلوا اما بوفد مستقل، أو بوفد مشترك؛ وهذا ليس موقفاً ضد الاردن، وانما لاعتقادهم بأن اسباباً مفخخة قد تكون وراء تشكيل الوفد الثنائي، وقد يكون هناك من يعمل على تحويل الخلاف من خلاف فلسطيني ـ اسرائيلي الى خلاف فلسطيني ـ اردني. والسوريون، كما يبدو... واثقون من ان المؤتمر الدولي لن يعقد هذا العام؛ لا بل انهم ما زالوا يتوقعون حدوث مجابهة عسكرية، اذا ما ظلت الانتفاضة على تصاعدها. وفي [هذا] الحال، يعتقد السوريون بان التنسيق الدبلوماسي مع منظمة التحرير يجب ان يسبقه تنسيق عسكري للالتفاف حول كل الاحتمالات» (نبيه البرجي، **القبس**، ٣٠/٤ ـ ١/٥/١٩٨٨، ص ١٣).

كما يرى آخرون «ان استمرارية الانتفاضة قد [أوجدت] ارضية مشتركة لسوريا والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، أكثر تشدداً والتزاماً ازاء المخططات الاميركية ـ الاسرائيلية. ولم تعد القمة الثلاثية السورية ـ الفلسطينية ـ الاردنية، التي تجمع القادة، سوى مسألة احتفالية، قريبة الاحتمال». ومثل هذه القمة سترى امامها مسألة «اقحام مصر في الموقف العربي. وهذه مسألة سيقرر مصيرها، في النهاية، نجاح الاميركيين والسوفيات في الاتفاق على مبادرة مشتركة... تسلّم... بنتائج الانتفاضة الفلسطينية عربياً، اي لا بديل من الدولة الفلسطينية المستقلة» (مازن مصطفى، **الحوادث**، العدد ١٦٤٣، ٢٩/٤/١٩٨٨، ص ٣١).

وكان الرئيس المصري، حسني مبارك، اتفق مع الملك الاردني حسين، خلال لقائهما في ١٥/٤/١٩٨٨، «على ان يكون جوابهما على مبادرة وزير الخارجية [الاميركية] يتضمن النقاط الآتية: ١ ـ استحالة عقد المؤتمر الدولي، اذا لم يحصل الفلسطينيون على ضمانات تؤكد لهم ان تنفيذ قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ لن يكون من طرف واحد، وان اسرائيل ستلتزم بكل بنود القرارين دون استثناء واحد منها؛ ٢ ـ ان يحصل الشعب الفلسطيني على اعتراف واضح بحقه في تقرير مصيره؛ ٣ ـ ان تتعهد اسرائيل بالانسحاب من الضفة الغربية وغزة واعادة المنطقتين الى اصحاب الحق فيها؛ ٤ ـ ان تكون م.ت.ف. ممثلة في المؤتمر الدولي، سواء بصفتها المستقلة، أم بوفد اردني ـ فلسطيني مشترك، مع العلم ان التمثيل الاخير متوقف على ارادة المنظمة نفسها» (نشأت التغلبي، **المصدر نفسه**، ص ٣٣). «ويعلق المراقبون اهمية قصوى على المصالحة السورية ـ الفلسطينية وانعكاساتها على الموقف السياسي العربي... خصوصاً في مواجهة التحديات الاميركية ـ الاسرائيلية في المنطقة، ومستقبل المشروع الانتفاضي في فلسطين المحتلة، وطبيعة التنسيق الفلسطيني ـ السوري ـ اللبناني؛ وكذلك التنسيق الثلاثي الفلسطيني ـ السوري ـ الاردني، بالاضافة الى العلاقات... الداخلية بين الفصائل التي اختلفت، أو انشقت، بعد خروج المنظمة من بيروت» (**الحوادث**، العدد ١٦٤٣، ٢٩/٤/١٩٨٨، ص ١٠).

أ. ش.

أزمــة المنطقة في ميزان الجبارين

رفض متبادل لطروحات متباينة

أفـرزت القمـة السوفياتية ـ الفلسطينية، في اثنـاء زيارة وفد م.ت.ف. برئاسة ياسر عرفات، في ١٩٨٨/٤/٧، والمبـاحثات السوفياتية ـ الاميركية خلال زيـارة وزيـر الخـارجيـة الامـيركية، جورج شولتس، في ١٩٨٨/٤/٢١، عن اسـتـراتيجيـة سوفيـاتية في التعامل مع المبادرة الاميركية للشرق الاوسـط ، تقوم على ثلاثة أسس جوهرية، هي على التـوالي: أولاً، عدم رفضهـا بـ «لا» قاطعـة، وانما استبدال الرفض باقتراح بدائل للافكار الاميركية؛ وثـانيـاً، تعجيـز المبـادرة الاميركية خطوة بخطوة، ابتـداء بخـطوة، المـؤتمـر الدولي، ولكن من دون الكشف عن مواقف محـددة نحـو الخطوة التالية الواردة في المقترحات الاميركية؛ وأخيراً، توسيع حلقة الشكوك بالطروحات الاميركية داخل الوطن العربي، وتحريض العرب على الافادة من التقرب السوفياتي من المنـطقـة لتحسـين مواقفهم التفـاوضيـة مع واشنـطن من موقـع قوة، تحت شعـار «تشـددوا وافرضوا رأيكم ونحن معكم».

ولسنـا، بالطبـع، بحـاجة الى الكثير من عناء البرهنة كي نلاحظ الترابط بين المناورات الجارية بين الاتحـاد السوفياتي والولايات المتحدة على هامش قمة موسكو المقبلة، من جهة، ومقدمات عملية اختبار القـوة فيمـا بينهمـا في الشرق الاوسط ، من جهة أخرى. ان هذا الترابط من الاهمية بحيث يبرر، من وجهة نظر موسكو، استخدام الاحداث الجارية في الشرق الاوسـط ورقـة للضغـط على ادارة الرئيس رونالد ريغان، بغية الحصول على تنازلات في الدائرة التي تعني مباشرة الامن السوفياتي، والتي تعتبر مركز الاستقطاب الرئيس بين الدولتين العظميين.

ازاء هذه المعـادلة الصعبـة، ثمـة من يعتقد بأن الاتحـاد السـوفيـاتي، بقيـادة ميخـائيـل غورباتشيـوف، يواجه الشأن الشرق أوسطي من مبدأ عام، خلاصته، ان عدم التكافؤ بين الاطراف الاقليميـة المتنـازعة ليس، بحد ذاته، مبرراً لعدم الاقدام على تسوية شاملة؛ وان الدولتين العظميين كفيلتان بضمان مسار هذه التسوية، وعدم حدوث نكسات لها. ومن هذه الوجهة، فان لقاء الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي غورباتشيوف بعرفات، في موسكـو، ليس في تعـارض مع زيـارات شولتس المتكـررة الى المنـطقة، بل تحمل، بشكل ما، طابع التكامل معها. فقد التقى شولتس بمختلف الاطراف الاقليميـة المعنيـة بالنـزاع العـربي ـ الاسرائيلي، باستثناء ممثلين معتمدين لـ م.ت.ف. وقد حرص غورباتشيـوف على ان يكـون اول لقـاء له بهذه الاطراف هو زعيم المنظمة، على ان تتلو ذلك لقاءات مع اطراف اخـرى في النـزاع، خلال جولة وزيـر الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، المنتظرة الى الشرق الاوسط.

بداية تحول ؟

هناك أكثر من دليل على ان ما من مرة سنحت الفـرصـة للاتحاد السوفياتي لكي يحقق تقدماً في المنطقة الا واغتنمتها؛ أو ان يشارك في ايجاد تسوية، الا وكان يجلس الى طاولة التفاوض؛ فهو يريد، قبل كل شيء، الاعتراف له بحقه في ان يكون قوة اقليمية بالتساوي مع الولايات المتحدة. ويبدو هذا الموقف واضحاً في محاولته ابراز نواقص المبادرة الاميركية، وفي التقرب من م.ت.ف. باعتبارها اللاعب الاساس الوحيـد في الشرق الاوسـط الذي رفض مبـادرة شولتس الاخيرة (التايمز، ١٨/٤/١٩٨٨).

أيـاً تكن حقيقـة النـوايا السوفياتية، في هذا الخصـوص، فان موسكـو قد باتت اليـوم، وأكثـر

من أي وقت مضى، تؤمن ـ كما جاء على لسان غورباتشيوف ـ بأن «حق تقرير المصير للفلسطينيين والاعتراف باسرائيل هما اساس عملية السلام في الشرق الاوسط وحسن الجوار في المنطقة... وان الاعتراف بدولة اسرائيل ووضع مصالحها الامنية في الاعتبار عنصر ضروري لاقامة السلام القائم على مبادىء القانون الدولي... وان تسوية سلمية في الشرق الاوسط ، تضع في حسابها مصالح العرب والاسرائيليين، يجب ان تشمل انسحاب اسرائيلي من الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وحق تقرير المصير للفلسطينيين، وعقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الامم المتحدة... وان للشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره بالمقياس ذاته الذي يؤمن ذلك للشعب الاسرائيلي... وان كيفية ممارسة هذا الحق هي من شأن الفلسطينيين وحدهم» (**انترناشيونال هيرالد تربيون**، ١٣/٤/١٩٨٨).

لقد أكد الجانب السوفياتي للوفد الفلسطيني هذه النوايا بنقاط محددة، هي:

○ ان القيادة السوفياتية تصرّ على اشتراك م.ت.ف. في أي مؤتمر سلام دولي أو أية مفاوضات سلام تتعلق بالمشكلة الفلسطينية، أو بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي. وقد وعد غورباتشيوف بتأكيد هذه المسألة خلال المحادثات السوفياتية ـ الاميركية المقبلة والالحاح عليها.

○ القيادة السوفياتية لا تطالب م.ت.ف. بالاعتراف بوجود اسرائيل مجاناً وبلا مقابل، بل تدعو الى اعتراف فلسطيني ـ اسرائيلي متبادل، بحيث تعترف اسرائيل بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وتعترف م.ت.ف. بعد ذلك، بوجود اسرائيل.

○ تؤكد القيادة السوفياتية انها ستضع القضية الفلسطينية والنزاع العربي ـ الاسرائيلي في مقدم جدول الاعمال غير الثنائي الذي ستناقشه مع الولايات المتحدة.

○ تؤكد القيادة السوفياتية لـ م.ت.ف. انها لن تتجاوز مطالب المنظمة والدول العربية المعنية مباشرة بالنزاع، خلال محادثاتها المقبلة مع الادارة الاميركية؛ وانها لن تفرط بأي من المطالب والحقوق العربية (**القبس**، الكويت، ١٣/٤/١٩٨٨).

وبعد سلسلة التأكيدات اعلاه، تم التوصل الى اتفاق سوفياتي ـ فلسطيني على صيغة موحّدة، تحدد اسس انعقاد المؤتمر الدولي وحل المشكلة الفلسطينية. وترتكز الصيغة الموحدة هذه على النقاط التالية:

أولاً: انعقاد مؤتمر السلام الدولي حول النزاع العربي ـ الاسرائيلي يجب الا يرتكز، فقط، على قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨؛ بل يجب ان يقوم، أيضاً، على اساس الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير.

ثانياً: يجب ان تشارك م.ت.ف. في مثل هذا المؤتمر الدولي المقترح. وليس من الضروري ان تكون مشاركة المنظمة في المؤتمر بوفد مستقل، بل يمكن ان تتم المشاركة في اطار وفد عربي مشترك.

ثالثاً: مؤتمر السلام الدولي المقترح يجب ان لا يكون مؤتمراً شكلياً، أو أن يكون مجرد جهاز بريد يتلقى طلبات المتفاوضين: بل يجب ان يلعب دوراً مساعداً، وفعالاً، في المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية؛ فيقدم الاقتراحات والتوصيات، ويساعد الاطراف المعنية على التفاهم فيما بينها.

رابعاً: ان الاتحاد السوفياتي و م.ت.ف. متفقان على اعتبار ان خطة السلام الاميركية المطروحة لا تشكل صيغة مقبولة لتسوية النزاع على اساس عادل وشامل؛ وان اية خطة سلام لا تهدف الى ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وتأمين الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة وتمكين المؤتمر الدولي من القيام بدور فعال، لن تكون مقبولة، لا من الجانب السوفياتي ولا من جانب م.ت.ف. ولا من جانب العرب عموماً (**المصدر نفسه**).

مع ذلك، فان ما يلاحظ في اطار البيان السوفياتي الرسمي الصادر عن نتائج مباحثات الوفد الفلسطيني مع الزعيم السوفياتي، ان مسألة وحدانية م.ت.ف. في تمثيل الشعب الفلسطيني في المؤتمر الدولي لم ترد بالقوة والالزام عينهما كما في السابق؛ بل ان البيان يكاد يكون خلا من اي اشارة ـ ولو لمرة ـ الى هذه المسألة، واكتفى بالتحدث عن «ممثلي الشعب الفلسطيني»، و«الحركة الشعبية

الفلسطينية»، الخ؛ اضافة الى تأكيده أخذ مصالح اسرائيل بعين الاعتبار، في أي حل يستهدف انهاء النزاع في المنطقة (انظر نص البيان السوفياتي الرسمي، **اليوم السابع**، باريس، ١٨/٤/١٩٨٨ ص ١٦).

ولكن بعض المصادر السوفياتية، قد عمد، كي لا يذهب الى أبعد من ذلك، الى اعتبار ان هذا النهج السوفياتي الجديد ليس تراجعاً عن مواقف مبدئية ازاء سبل تحقيق تسوية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، انما هو تسهيل لوسائل بلوغها. وعلّق المتحدث باسم وزارة الخارجية السوفياتية، ف. بيرفيليف، قائلاً: «ان الاتحاد السوفياتي اعترف دائماً، وما زال يعترف، بحق اسرائيل في الوجود. وتعتبر موسكو انه، في اطار تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، ينبغي ضمان التطور السلمي والامن لدول المنطقة كافة، بما فيها اسرائيل، ويجب احقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حقه في تقريره مصيره» (**نوفوستي**، ١٢/٤/١٩٨٨).

غير ان واشنطن تعتقد بأن هذا النهج لا يعدو كونه بالون اختبار اطلقه السوفيات للايحاء للاميركيين بأنهم قادرون على تحقيق خطوات كبيرة في مجال البحث عن سلام في الشرق الاوسط؛ بقدرتهم على الزام الفلسطينيين، من ناحية، وبأن جوهر النوايا السوفياتية لا يتعارض مع حق اسرائيل في الوجود، من ناحية أخرى. وعلى نحو اقل اثارة، ابدت واشنطن ردوداً متفاوتة حول امتلاك الاتحاد السوفياتي مثل هذا النفوذ. المتحدث باسم البيت الابيض، مارلن فيتزووتر، ذكّر بأن العرض السوفياتي هذا، ليس سوى صورة مطابقة لما طرح في الماضي، ويخلو مما هو جديد ومفيد. بيد ان الناطق باسم وزارة الخارجية، تشارلز ريدمان، قال: «ان هذا العرض ينطوي على ملامح ايجابية، خصوصاً وانه طرح خلال زيارة عرفات لموسكو» (**انترناشيونال هيرالد تربيون**، ١٣/٤/١٩٨٨).

الاستراتيجية السوفياتية؛ عناصر مساعدة

ان منطقة الشرق الاوسط، في المنظور السوفياتي، يجب ان لا تظل، بالنسبة الى واشنطن، حقلاً للصيد مغلقاً لها، مع العلم بأنها تبعد آلاف الكيلومترات من هذه المنطقة، في حين ان السوفيات هم على حدودها، ولهم مصالحهم فيها، ويودون المشاركة في كل الحلول والتسويات من دون ان يكون دورهم هذا معاكساً لدور الاميركيين. فالشرق الاوسط، تقليدياً، هو منطقة صراعات ومواجهة بين الشرق والغرب؛ وكلاهما يصطاد في مياهها العكرة، أو يشرب من مياهها العذبة. لقد قام نائب رئيس مجلس ادارة «نوفوستي»، كارين خاتشاتوروف، بصوغ الموقف هذا، عندما قال: «ان الولايات المتحدة ما تزال تعتبر نفسها بمثابة مركز العالم؛ ومبادرة شولتس تتيح لواشنطن لعب الدور الرئيس في عملية التسوية؛ ونحن ضد المحاولات التي يبذلها الاميركيون لابعادنا عن الحل أو لتقليص دورنا في هذا الاطار. وفي رأينا، فان من ابرز النواقص في المبادرة انها تسعى الى استبدال دور الاطراف الاساسية بدور الولايات المتحدة؛ في حين اننا ما زلنا نطالب باشراك الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي في هذا المؤتمر» (**السفير**، بيروت، ٢/٤/١٩٨٨).

وفي الواقع، يمكن تفسير هذا الامر بأسباب أكثر تعقيداً؛ اذ يدرك ان ما في بال واشنطن هو مجرد «مباركة» سوفياتية للمؤتمر الدولي؛ لذلك سبق ورفضت موسكو هذا الاقتراح في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، في اثناء زيارة شولتس الى العاصمة السوفياتية. وحسب قول المصادر السوفياتية، فان موسكو تريد اطار الدول الخمس لأربعة أسباب، هي:

أولاً: ان الفكرة سوفياتية، اطلقها وزير الخارجية شيفاردنادزه.

ثانياً: ان مساهمة الدول الخمس توفر توازناً دولياً لصالح السوفيات، قياساً مع المعادلة الثنائية.

ثالثاً: أهمية مواقف كل من الصين وبريطانيا وفرنسا، وبالذات الدولتين الغربيتين، والتي هي مواقف اكثر قرباً من الطروحات السوفياتية نحو النزاع العربي ـ الاسرائيلي، خصوصاً لجهة دعم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

رابعاً: ان تركيبة مجلس الامن الدولي لها اسس/ ركائز تترك مجالاً اوسع للتحرك في عملية مراقبة المفاوضات الثنائية المباشرة، وفي

عملية مستقبل ما ينتج عن هذه المفاوضات.

وبينما تؤكد الادارة الاميركية ان المؤتمر الدولي «لن يكون له سلطة فرض حلول، أو الاعتراض على اتفاقيات تم التوصل اليها» ـ كما جاء في رسالة شولتس الى شامير، الا ان الجانب السوفياتي يطالب بمزيد من الايضاحات حول الدور الذي تتوقعه الولايات المتحدة من الدول الاربع الاخرى. كذلك، فان موسكو تريد صيغة ما للربط بين الاتفاقيات الثنائية التي قد تتوصل اليها الاطراف الاقليمية المتفاوضة، كي لا تؤدي المفاوضات الى اتفاقيات منفردة. وهذا سر الاصرار السوفياتي على جملة «التسوية الشاملة».

الحجة منطقية. غير انها تنطوي على حكم صارم: ان لدى موسكو شكوكاً بالطروحات الاميركية الواردة في مبادرة شولتس، لا سيما تلك المتعلقة بمشاركة الولايات المتحدة وحدها في المفاوضات الانتقالية بين اسرائيل وبين الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك؛ وتلك المتعلقة، أيضاً، بالوضع النهائي للاراضي المحتلة؛ بل ان رسالة شولتس الى شامير تنص على «ان الولايات المتحدة سوف تعرض على الاطراف مشروع اتفاق، للاطلاع عليه، في مستهل المفاوضات الخاصة بترتيبات الفترة الانتقالية». فأين الدور السوفياتي؟

وبالامكان الاعتقاد بأن السوفيات يبدون حماساً للمؤتمر الدولي، لأنهم يعتبرون ان مجرد انعقاده يشكل نصراً حقيقياً لهم، لا يتحمس له الاميركيون، الا اذا كان هذا النصر هو الثمن المطلوب من واشنطن ان تدفعه لانجاح مبادرتها في الشرق الاوسط. وبهذا يسود اعتقاد بأنه قد يكون هناك ربط بين الحل في افغانستان والحل في الشرق الاوسط. فالاتحاد السوفياتي تعاون مع الولايات المتحدة على ايجاد حل للمشكلة الافغانية، والسوفيات دفعوا الثمن للاميركيين في كابول لاعتقادهم بأن واشنطن ستدفع لهم، في المقابل، في الشرق الاوسط، عبر مشاركة فاعلة في المؤتمر الدولي (**لوموند**، ١٠ ـ ١١/٤/١٩٨٨).

بيد ان تعددية الاوراق لدى الطرفين معكوسة عندما يتعلق الامر بقضية الشرق الاوسط. وبما ان ليس لموسكو علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، فقد جعل هذا واشنطن تعتقد بأن بامكانها ادارة حلول ازمة الشرق الاوسط حسبما تريد، و«منح» السوفيات «فرصة» المشاركة من دون المساهمة الفعلية في مؤتمر دولي. فواشنطن تعتقد بأن السوفيات يتمنّون أي دور كان في عملية التفاوض حول الشرق الاوسط، وهذه قناعة اميركية سائدة في الاوساط السياسية في واشنطن (**غارديان ويكلي**، ٢٤/٤/١٩٨٨). لكن موسكو، من جهتها، تحمل ورقة مضادة، تتمثل في اقتناعها بأن واشنطن آمنت، أخيراً، بفشل جهودها المنفردة للسلام في الشرق الاوسط؛ وهي تدرك، الآن، انها في حاجة الى موسكو لأنجاح أية جهود سلمية: فالمعادلة قائمة على الحاجة المتبادلة بين الدولتين العظميين لبعضهما البعض، عندما يصب الحديث في خانة النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وحل مشكلة الشرق الاوسط (**نيويورك تايمز**، ١٩/٤/١٩٨٨).

وقد تم قدر من توضيح عن رغبات الكرملين، قبل ذهاب شولتس الى موسكو، حيث اشيع ان القيادة السوفياتية طرحت على الادارة الاميركية اسئلة تتعلق بتسوية المشكلة الفلسطينية، وعقد مؤتمر دولي حول النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وكيفية تأمين حقوق الشعب الفلسطيني، واشراك م.ت.ف. في مفاوضات السلام (**القبس**، ٢٠/٤/١٩٨٨). هذه الخطوة السوفياتية ليس لها ما يبررها؛ بل هي تعكس حرص موسكو على تطوير التعاون السوفياتي ـ الاميركي بشأن ملف ازمة الشرق الاوسط بصورة ملموسة.

والواقع ان العلاقة السوفياتية ـ الاميركية، على صعيد النزاع العربي ـ الاسرائيلي، حققت تطوراً لافتاً للانتباه خلال الاعوام القليلة الماضية. ففي بداية عهد غورباتشيوف، حرصت ادارة ريغان على متابعة سياستها التي حددتها منذ العام ١٩٨١، والقائمة على اساس ابعاد الاتحاد السوفياتي من اية جهود تهدف الى حل النزاع سلمياً؛ ثم تطور الموقف الاميركي هذا بعض الشيء، وبصورة تدريجية، وبدأت ادارة ريغان تحرص، خصوصاً منذ العام ١٩٨٦، على اطلاع موسكو على بعض التحركات والجهود الاميركية في الشرق الاوسط. لكن خلال الشهور القليلة الماضية، ونتيجة

تطور العلاقات بين موسكو وواشنطن، خطت ادارة ريغان خطوة اضافية، بحيث اصبحت تتحاور، بشكل مفصل، مع القيادة السوفياتية بشأن كيفية تسوية النزاع؛ وأصبحت تميل، كذلك، الى التنسيق معها بهذا الشأن.

وفي هذا المجال، اكدت مصادر اميركية ان شولتس اطلع شيفاردنادزه على تفاصيل خطة السلام الاميركية قبل ان يسلمها، رسمياً، الى الملك حسين والرئيسين، الاسد ومبارك، ورئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير. ووفقاً لهذه المصادر، فان شولتس لم يكتف، فقط، باطلاع شيفاردنادزه على تفاصيل خطته، بل انه طلب من القيادة السوفياتية عدم وضع عقبات امام الجهود الدبلوماسية الاميركية في الشرق الاوسط، مع الوعد بالتنسيق معهم بشأن هذه الجهود (**انترناشيونال هيرالد تربيون**، ٢٣ ـ ٢٤/٤/١٩٨٨).

فماذا كان رد الكرملين ؟ الغموض السوفياتي التقليدي، مرة أخرى. ففي مقابلة مع جريدة «السفير» البيروتية (٢/٤/١٩٨٨)، قال المسؤول في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، اوليغ بومين، ان الصحف السوفياتية «لم توجه انتقادات شديدة لهذه الخطة؛ ونحن نعتبر ان علينا دراسة هذه الخطة لمعرفة ما اذا كانت قادرة على توفير حل عادل ومقبول من كافة الاطراف المعنية. نحن نرغب في الحصول على التفاصيل كافة من الجانب الاميركي، لمعرفة ماذا وراء هذا المشروع [؟] وهل يريدون التوصل الى انسحاب كامل من الاراضي العربية المحتلة، بما فيها مرتفعات الجولان وما يسمى بالحزام الامني في جنوب لبنان ؟ وهل يريدون حل القضية الفلسطينية على اساس الحكم الذاتي؟ ان الاتحاد السوفياتي لم يرفض، منذ البداية، هذه الخطة؛ ونريد ان نعمل على تقريب الموقف الاميركي من مواقف الاطراف المعنية؛ ويمكن وصف موقفنا، في هذا الشأن، بالموقف البناء». ان هذا الكلام يترك، ولاشك، مجالاً لتفسيرات متناقضة حول الموقف السوفياتي «البناء»؛ غير ان بومين استدرك في مكان آخر، بالقول: «ان الاتحاد السوفياتي يعمل، حالياً، في اتجاهين. فهو، من ناحية، يساند البلدان العربية في موقفها ازاء المقترحات الاميركية؛ ويبذل، من ناحية اخرى، كل ما في وسعه من أجل تقريب المشروع الاميركي من المشروع السوفياتي» (**المصدر نفسه**).

ومن هنا، فان مباحثات شولتس ـ شيفاردنادزه، التي اجريت في موسكو بتاريخ ٢١/٤/١٩٨٨، ركزت على تفاصيل دور كل من الجبارين من المبادرة الاميركية. ونقطة الخلاف الاهم حول المبادرة هي ان يكون للولايات المتحدة، وحدها، دون الاتحاد السوفياتي والدول الثلاث الاخرى دائمة العضوية في مجلس الامن، دور في افتتاح المفاوضات الثنائية المباشرة بين الاطراف الاقليمية المعنيّة دون صلاحية فرض الحلول، أو نقض الاتفاقيات (**غارديان ويكلي**، ٢٤/٤/١٩٨٨).

وحسب شولتس، فان الآراء السوفياتية حول صلاحية المؤتمر الدولي «تختلف بحدة» عن الآراء الاميركية. وشرح بقوله: «ان فكرتهم تقوم على اساس قيام سلطة للمؤتمر الدولي كركيزة لعملية السلام؛ بينما فكرتنا تضع المفاوضات الثنائية وجهاً لوجه الركيزة الاساسية» (**انترناشيونال هيرالد تربيون**، ٢٣ ـ ٢٤/٤/١٩٨٨)

ولا شك في ان مسألة سلطات المؤتمر الدولي هي التي دفعت السوفيات الى اعتماد موقف محترس، انما يأملون الاستفادة منه لتحسين موقعهم في المنطقة. وهذه السياسة لا يمكن اعتمادها دون تردد أو حرج: فموسكو لا تعارض المفاوضات الثنائية المباشرة بين الاطراف المعنية، ولا تعارض فكرة عدم فرض الحلول على اللجان الثنائية، بل ترحّب باستخدام واشنطن لجملة «التسوية الشاملة» الجديدة على القاموس الاميركي. الا ان الفكرة الاميركية من هذه الجملة هي «افتتاح» المؤتمر بصيغة «التسوية الشاملة» من دون تقديم أية ضمانات أو اية صيغ تكفل «انتهاء» المؤتمر بتسوية شاملة (**ميدل ايست ايكونوميك سيرفي**، ٢٥/٤/١٩٨٨).

على هذا الصعيد، ليس من المنطقي ان تتوصل الدولتان العظميان الى تفاهم كامل على عموم القضايا التي تختلفان عليها، أو الى موقف متطابق من هذه القضايا، ومن الحلول اللازمة لها. فالجباران في موقع تنافس على زعامة العالم، وهما يحاولان، كل من جهته، تأمين أكبر قدر ممكن

من المصالح المتناقضة مبدئياً مع مصالح الطرف الآخر. وهذا الامر لا يحاول الاثنان التوصل اليه أو تحقيقه، لكنهما يحاولان تقليص نطاق الخلافات من خلال البحث عن جوامع مشتركة أو عن مصالح مشتركة، يمكن ان يؤمنها تفاهمهما في قضايا عدة. وعلى هذا الصعيد، أيضاً، تحقق تقدم كبير؛ لكنه لايسمح، اقله حتى كتابة هذه السطور، بتوقع توصلهما الى نظرة مشتركة لأزمة الشرق الاوسط، وبالتالي الى الحل المقبول لها. والعقبات التي تعترض سبيل هذا الهدف، والتي يحاول الجباران تذليلها، على الرغم من صعوباتها الجمة، وأبرزها الاهتمام السوفياتي الشديد بالمنطقة.

أياً تكن الامور، فان موسكو لا تريد ان تلعب دوراً في مؤتمر دولي من شأنه ان يبارك صلحاً منفرداً بين احدى اللجان الثنائية دون غيرها. وهي تريد من واشنطن نوعاً من الربط بين نتائج مفاوضات اللجان الثنائية؛ انما على الرغم من اختلاف الآراء الاميركية والسوفياتية حول تفاصيل صلاحيات المؤتمر الدولي هذه، فان المباحثات على مستوى الخبراء ما تزال مستمرة (**المصدر نفسه**)؛ فالسوفيات لم يغلقوا الباب امام مبادرة شولتس، لكنهم لم يدخلوا النافذة التي فتحتها واشنطن لهم للمشاركة في صناعة التسوية في المنطقة.

د. نبيل حيدري

اغتيال القائد «أبو جهاد»

كمائن متحركة ضد العدو وتشديد وتيرة المواجهة

انضم نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية وشريك القائد العام ياسر عرفات في تأسيس حركة «فتح»، خليل الوزير (أبو جهاد)، الى قافلة الشهداء الطويلة، حين قامت الاجهزة الاسرائيلية باغتياله، في منزله، في العاصمة التونسية، فجر ١٦ نيسان (ابريل) ١٩٨٨. وكان الشهيد، المعروف خصوصاً بوصفه «مهندس» الكفاح المسلح الفلسطيني، كرس حياته ونضاله لتنظيم وادارة العمل العسكري ضد الاحتلال الاسرائيلي للوطن فلسطين بالكامل، منذ اوائل الخمسينات، ليتولى قيادة العمل الفدائي داخل الارض المحتلة بعد العام ١٩٦٧، وليكون أحد القادة الرئيسين للقوات الفلسطينية الموجودة في دول الطوق العربية. فقد شغل مناصب عدة تعكس ذلك التوجه، ابرزها عضوية القيادة العامة لقوات «العاصفة» (الجناح العسكري لـ «فتح»)، وقيادة جهاز الارض المحتلة، ورئاسة الجانب الفلسطيني في اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، علاوة على عضوية اللجنة المركزية للحركة التي ساهم في انشائها وباعطائها الشكل والمنهج.

العملية الاسرائيلية

ظهرت بضعة مؤشرات حول نيّة اسرائيل بترتيب عملية اغتيال خلال الايام التي سبقت استشهاد «أبو جهاد»، ومنها نقل صحيفة «دافار» الاسرائيلية لخبر يؤكد قيام المستشار الامني لرئيس الوزراء الاسرائيلي، المقدم ايغال بريسلو، بالتشجيع على اعتماد سياسة اغتيال لقادة فلسطينيين مختارين (**الاوبزيرفر**، ٢٤/٤/١٩٨٨). وقد اتخذت الحكومة الاسرائيلية قراراً، حسب الروايات المسرّبة، بتنفيذ العملية قبل شهر، فيما أكدت مراسلة الاذاعة الاسرائيلية انه سبق لرئيس الاستخبارات العسكرية امنون شاحاك ان صرح بقرب حدوث عملية شبيهة بتلك التي نفذت في بيروت العام ١٩٧٣ (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٤/٤/١٩٨٨). جرى الاعداد للعملية عبر التنسيق بين صنوف الاجهزة الامنية والعسكرية الاسرائيلية. وحسب الادلة والمعلومات المتوفرة، فقد تعاونت قوة كوماندوس خاصة («سييرت مطكال» ـ المجموعة الاستطلاعية لهيئة الاركان) مع سلاح البحرية وجهاز «الموساد»، علاوة على سلاح الجو، للوصول الى تونس ومهاجمة هدفها؛ حيث قام زورق صواريخ هجومي بنقل ما بين ٣٠ و ٤٠ كوماندو بحراً الى مكان ما قبالة الساحل التونسي، فانزلوا بواسطة الزوارق المطاطية الى الشاطىء؛ ويرجح، في هذه الحالة، انه تمت اعادة الزوارق الى الزورق «الام» بانتظار عودة فريق الاقتحام، أو انها بقيت متخفية عند الشاطىء تحت الحراسة. والتقت المجموعة بفريق ثان تعداده ٣ ـ ٤ افراد يقودون حافلتين صغيرتين وسيارة، لنقل المهاجمين الى هدفهم. ولم يتضح هل كان موقع الانزال هو ذاته المستخدم للمغادرة عند انتهاء العملية، اي منطقة «الرواد» شمال العاصمة. انما الامر المؤكد هو وصول فريق الاستطلاع والنقل الى تونس في وقت سابق؛ وهو مؤلف من عناصر جهاز «الموساد» الناطقين بالعربية، ليستطلعوا منزل «أبو جهاد» مجدداً، وليستأجروا السيارات اللازمة. ومما دل، لاحقاً، على ضلوع اسرائيل في العملية، على الرغم من امتناعها عن التصريح رسمياً بذلك، هو ان عناصر «الموساد» استخدموا الجوازات اللبنانية المزوة،

وهي وثائق تثبت ان الجيش الاسرائيلي قد استولى عليها في اثناء مداهمة القرى اللبنانية الجنوبية في العامين ١٩٨٤ و ١٩٨٥ (**ميدل ايست انترناشونال**، ٣٠/٤/١٩٨٨).

مع اقتراب مجموعة الكوماندوس من هدفها، في منطقة سيدي بوسعيد الساحلية، دخل دور سلاح الجو؛ اذ حلقت طائرة بوينغ ـ ٧٠٧ معدلة لتنفيذ مهام الحرب الالكترونية، قرب الاجواء التونسية بعد سلوك خطوط الملاحة الدولية من اسرائيل. و قامت الطائرة، بواسطة البث الالكتروني، بشل خطوط الاتصال في المنطقة، من اجل عزل منزل «أبو جهاد» ومنعه من الاتصال أو الاستنجاد، وربما من اجل شل الاتصالات اللاسلكية لقوى الامن والجيش التونسية، في حال اكتشافها أمر الاسرائيليين. وقد ساد الاعتقاد، بداية، بأن اجهزة التشويش الاسرائيلية قد قطعت خطوط الهاتف ذاتها؛ غير انه يحتمل، أيضاً، ان رجال الكوماندوس هم الذين قطعوا اسلاك الهاتف أو وضعوا عليها اجهزة تشويش الكترونية، فيما قامت الطائرة بشل الاتصالات اللاسلكية فحسب.

وصلت مجموعة الاغتيال ضمن هذا الظرف، فاقتربت احدى السيارات من حارس المنزل وترجّل بعض الركاب بادعاء انهم من السياح الاجانب، قبل المبادرة باطلاق النار عليه بواسطة الاسلحة المزودة بكواتم الصوت. وانطلق فريق مؤلف من حوالى ثمانية افراد الى داخل المنزل، فيما قام الآخرون باحتلال باحته وحديقته، حيث قتلوا حارسين اضافيين (احدهما تونسي، والآخران هما مصطفى عبدالعال وانبيه كريشيان)، فصعدوا الى الدور الاول، حيث تصدى لهم «أبو جهاد» بمسدسه، قبل التعرض لحوالى مئة رصاصة اردته شهيداً على الفور. وقد نجا بقية افراد العائلة ـ انتصار الوزير (ام جهاد) ونجلاهما حنان ونضال ـ فيما لاذ المهاجمون بالفرار بواسطة السيارات المنتظرة. وكان من بين المنسحبين اولئك الافراد الذين سيطروا على حديقة واسوار ومدخل المنزل، والذين توقفوا بالسيارات لسد الطرق الفرعية المؤدية الى المنزل، لمنع وصول النجدات، فعاد الجميع الى شاطىء «الرواد» حيث اقلهم الزورق الى اسرائيل تاركين السيارات المستأجرة خلفهم (**فلسطين الثورة**، ٢٤/٤/١٩٨٨؛ و**السفير** ١٨ و١٩/٤/١٩٨٨؛ و**الاوبزرفر**، ٢٤/٤/١٩٨٨؛ و **صانداي تايمز**، ٢٤/٤/١٩٨٨).

بقيت اسئلة عدة، بعد عملية الاغتيال، حول جوانب فنية معينة، منها ظهور امرأة ترافق مجموعة الاقتحام وتحمل آلة تصوير «فيديو»، وهو أمر شبيه بما حصل خلال عملية اغتيال القادة الثلاث، كمال عدوان وأبو يوسف النجار وكمال ناصر، في بيروت، العام ١٩٧٣، حين قامت امرأة بالدور ذاته. علماً بأن مصادر غربية نسبت الى اسرائيليين تأكيدهم ان المرأة خلال العملية الاولى، كانت، في الواقع، ايهود براك متنكراً، وهو العضو الحالي في هيئة الاركان العامة (**الاوبزيرفر**، ٢٤/٤/١٩٨٨). ثم هناك التساؤل حول الدور الاميركي المحتمل؛ اذ اكد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، ياسر عرفات، ان الادارة الاميركية أعطت الضوء الاخضر لأسرائيل (**فلسطين الثورة**، ٢٤/٤/١٩٨٨). ويذكر ان طائرة الحرب الالكترونية وزورق الصواريخ الاسرائيليين اضطرا، طبعاً، الى اجتياز آلاف الكليومترات، ذهاباً واياباً، داخل منطقة تخضع للمراقبة البحرية الاميركية الكثيفة، مما يثير الشكوك، على الاقل حول معرفة الادارة الاميركية بالعملية في أثناء تنفيذها. أما السؤال الاهم، فهو احتمال بقاء بعض افراد «الموساد» في تونس بعد العملية؛ أو حتى احتمال انزال المزيد من الاسلحة والمتفجرات الى الساحل لتنفيذ الاغتيالات الاضافية، ربما على شكل تفجير السيارات الملغومة (**ميدل ايست انترناشونال**، ٣٠/٤/١٩٨٨). ويتناسب ذلك التوقع مع حقيقة ان الذين نفّذوا عملية اغتيال «أبو جهاد» قد استطلعوا منزله جيداً مسبقاً، بما في ذلك تحديد عدد ومواقع أجهزة الهاتف واسلاكها، وغيرها، وعدد ومواقع الحراس؛ وقد امتلكوا، أيضاً، معلومات عن جدول نشاطه وسفره، بواسطة التنصت الالكتروني بعيد المدى والمباشر على الهاتف من داخل الارض المحتلة، وربما من تونس، أو البحر (وربما دخل، هنا، الدور الاميركي). وجاءت اشارة فعلية الى تركيز الجهود الاسرائيلية المتراصة لمطاردة واغتيال القيادة الفلسطينية في اعلان رئيس المجلس الوطني، الشيخ عبدالحميد السائح، عن نجاح قوى

الامن العراقية بكشف أمر مجموعة تخريبية اسرائيلية في بغداد تخطط لتنفيذ عمليات، مما أدى الى اعتقال افرادها، واكتشاف ثلاث شبكات أخرى، فر اعضاؤها (**نوفو ماغازين**، ٢٥/٤/١٩٨٨؛ **والسفير**، ١٩/٤/١٩٨٨).

عمليات سابقة

لم تكن هذه عملية الاغتيال الوحيدة ضد الثورة الفلسطينية، وان كانت الافدح في موقعها. فقد نشرت وسائل الاعلام قائمة بالمناضلين المسؤولين والقادة الذين نالتهم أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية أو العاملة لمصلحتها، وضمت ممثل «فتح» في روما، وائل زعيتر، وممثل «فتح» في باريس، محمود الهمشري، ورئيس تحرير مجلة «الهدف»، غسان كنفاني، العام ١٩٧٢، وعضوي اللجنة المركزية لـ «فتح» وعضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. كمال عدوان وابو يوسف النجار وكمال ناصر في ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٣، وممثلي وعاملي م.ت.ف. في لندن، سعيد حمامي، والكويت علي ياسين، وباريس عز الدين قلق وفضل ضاني، وقبرص سمير طوقان، وبلجيكا نعيم خضر، وروما كمال حسين، في فترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢، ورئيس جهاز الامن والقوة ١٧ في «فتح»، أبو حسن سلامة، في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩، ورئيس الدائرة العسكرية لـ م.ت.ف. وأمين عام «الصاعقة»، زهير محسن، في فرنسا، في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٧٩، وعضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، ماجد أبو شرار، في روما، في التاسع من تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٨١، وعضو اللجنة المركزية لـ «فتح» ورئيس غرفة العمليات في لبنان، العميد سعد صايل، في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، وعضو المجلس الوطني عصام السرطاوي، في البرتغال، في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٨٣، وعدد من الضباط في «فتح»، هم مأمون مريش ومنذر أبو غزالة ومروان كيالي ومحمد بحيص ومحمد باسم التميمي، استشهدوا في أثينا وليماسول، بين ١٩٨٣ و ١٩٨٨، اضافة الى عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. فهد القواسمة، الذي اغتيل في عمان، في ٢٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤، وعضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ومفوضها للارض المحتلة، خالد نزال، في أثينا، في العاشر من حزيران (يونيو) ١٩٨٦. كما يذكر، أخيراً، ان «أبو جهاد» كان الثامن من بين اعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح» الذين استشهدوا منذ انطلاقتها (**فلسطين الثورة**، ٢٤/٤/١٩٨٨؛ **والسفير**، ١٨/٤/١٩٨٨).

سيرة نضالية

ولد «أبو جهاد» في العاشر من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٥، في الرملة، في فلسطين، واختبر حياة المنفى في قطاع غزة بعد طرد السكان المدنيين عنوة على ايدي القوات الصهيونية في العام ١٩٤٨. وقد نظم عمليات عسكرية عدة في أوائل عقد الخمسينات، حتى التقى برفيقه ياسر عرفات ليؤسسا «فتح» بعد العام ١٩٥٦. وساهم، بعد ذلك، في اصدار مجلة «فلسطيننا» من بيروت، بعد العام ١٩٥٩، قبل الانتقال الى الجزائر لفتح مكتب «فتح» وادارة دورات تدريبية هناك. وأعقب ذلك السفر الى الصين الشعبية، وكوريا وفيتنام الشماليتين، ضمن علاقة حميمة كانت ستزفد الثورة الفلسطينية بالاسلحة والعتاد والمؤن الصينية حتى الزمن الحاضر، فيما تم الالتقاء على الارض الجزائرية بالقائد الثوري أرنستو «تشي» غيفارا، العام ١٩٦٤. وتولى، بعد ذلك، ادارة مراكز «فتح» في دمشق، قبل حرب العام ١٩٦٧ وحتى منتصف السبعينات، حين انتقل الى لبنان. ومن المعروف عن «أبو جهاد» نشاطه الدؤوب وغرائزه التنظيمية واندفاعه الفوري الى ساحات القتال. فحين علم بالهجوم الاسرائيلي على بلدة الكرامة، فجر ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٨، انطلق من دمشق الى عمان، وتوجه الى الشونة، حيث باشر بتجميع واعادة تنظيم الفدائيين في اثناء المعركة وتحت القصف. وقد فعل الشيء ذاته، مراراً، خلال احداث لبنان في العام ١٩٧٦، وخلال حرب آذار (مارس) ١٩٧٨، وحرب العام ١٩٨٢، حيث كان يظهر فجأة في صور أو قبر شمون وسط الغارات الجوية والبحرية والمدفعية لينظم الدفاع ويرشد المقاتلين، تارة بمفرده وتارة أخرى برفقة ياسر عرفات أو العميد سعد صائل. وبعد توليه دوراً قيادياً بادارة قوات «العاصفة» ومفوضية الارض المحتلة في «فتح» العام ١٩٦٨، وبعد دوره بادارة الدفاع الفلسطيني في ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ في الاردن، عمل على تطوير العمل السري داخل الارض المحتلة، بشكل رئيس في عقد السبعينات، وخصوصاً بعد

اغتيال زميله كمال عدوان العام ١٩٧٣. ولم يمنعه انشغاله في تنظيم القتال في الوطن المحتل من مواصلة الاعتناء بقوات الخارج، حيث تولى ادارتها أبان انتقالها الى لبنان خلال الحرب الاهلية ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، وأصر على تطوير وتنويع تسليحها ليشمل المدافع بعيدة المدى وراجمات الصواريخ والدروع والصواريخ الموجهة. ورافق هذا التوجه الداخلي نمو مستمر في المكانة الدولية؛ اذ كرر «أبو جهاد» زياراته، على رأس الوفود الفلسطينية المشتركة، الى دول أوروبا الشرقية ويوغسلافيا والهند وباكستان وكوريا الشمالية وفيتنام والصين الشعبية. وهو الذي قام، بعد كل انتكاسة، في الداخل أو الخارج، باعادة بناء الشبكات السرية، وبارسال المجموعات القتالية، لاعادة تثبيت الوجود الفلسطيني المقاتل. فعمل، خاصة منذ العام ١٩٨٢، على رعاية «لجان الشبيبة» داخل الارض المحتلة، التي لعبت الدور الطليعي وشكلت العمود الفقري للانتفاضة الراهنة. وكما في بنائه الدائم الصبور، فقد عبر «أبو جهاد» عن رؤيته الاستراتيجية للصراع مع العدو الاسرائيلي بتنظيم العديد من العمليات الخاصة التي اجتازت حدود فلسطين البحرية والبرية منذ العام ١٩٧٤، وتنشيط العمليات السرية داخل الارض المحتلة، بلا كلل، تحت شعار ضرورة الاصرار على مواصلة الطريق واثبات الحدث الفلسطيني المستمر (**فلسطين الثورة**، ٢٤/٤/١٩٨٨؛ **والسفير**، ١٨/٤/١٩٨٨؛ **وبيروت المساء**، ٢٥/٤/١٩٨٨؛ **ولوموند**، ١٨/٤/١٩٨٨).

ولعل استشهاد ٢٠ فلسطينياً في الارض المحتلة، واندفاع ما يزيد على نصف المليون مواطن لمواكبة جثمانه الى مثواه الاخير في دمشق، هو خير دليل على تعميم قناعاته بين اوسع جمهور.

الانتفاضة الفلسطينية المقاتلة

اشتدت المظاهر العسكرية للصدام المستمر في الارض المحتلة في الآونة الاخيرة، بعد اكتساب طابع الحرب الصريحة اثر اطلاق حرية المستوطنين الصهيونيين باستخدام الاسلحة ضد المتظاهرين وزيادة حجم تواجد الجيش الاسرائيلي وتأكيد سياسة اطلاق النار على قاذفي القنابل الحارقة «مولوتوف». وقد ثبت مدى انتشار ونجاعة «القوات الضاربة» للانتفاضة التي تقذف الحجارة وزجاجات المولوتوف من الكمائن المتحركة على السيارات والدوريات والمخافر المعادية، عبر وصول العدد الاجمالي للحوادث المنفصلة الى ٨٢ بين ٢٠ آذار (مارس) و ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٨٨، علماً بأن نصف الحوادث المذكورة، على الاقل، قد شهدت مهاجمة اهداف متعددة (**فلسطين الثورة**، ٣/٣١ و ٧ و ١٧ و ٢٤/٤/١٩٨٨). وانعكست شدة الاضرار التي لحقت بمؤسسات العدو في تأكيد شركة «ايجد» الاسرائيلية ان ٥٠ باصاً قد اصيبت منذ اندلاع الانتفاضة، منها ٢٧ احرقت تماماً (**المصدر نفسه**، ١٧/٤/١٩٨٨). وقد رد وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، وقادة الجيش، في ٢٠ آذار (مارس)، على الموجة الآخذة في التعاظم وفي الانتظام للهجمات الفلسطينية، عبر اعتماد سياسة هدم منازل رماة المولوتوف (**السفير**، ٢١/٣/١٩٨٨).

كما تجسّدت المواجهة المتنامية بارتفاع وتيرة سقوط الشهداء والجرحى بين المواطنين الفلسطينيين خلال الفترة ذاتها، حيث انضم ٦٧ شهيداً جديداً الى القافلة، ليزيد المجموع العام على ١٧٠ حتى ١٩ نيسان (ابريل)، منهم ٢٠ سقطوا خلال الاحتجاج على اغتيال «أبو جهاد». لكن افراد العدو تعرضوا، أيضاً، للاصابات. فبالاضافة الى عشرات الجنود الذين اصيبوا بفعل الحجارة وقنابل المولوتوف، تعرض رقيب نظامي في الجيش الى القتل بواسطة مسدس، في أثناء قيامه بالحراسة داخل مدينة بيت لحم، في ٢٠ آذار (مارس). كما تعرض ضابط في القدس و جندي في غزة للطعن، في الاول والخامس من نيسان (ابريل) على التوالي. وقد سعت القيادة الاسرائيلية، في هذه الاثناء، الى استعادة السيطرة الامنية داخل المناطق المحتلة عبر سلسلة من الاجراءات، وخصوصاً اثر فشل اساليبها السابقة وعقب استقالة اكثرية افراد الشرطة العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة (**الغارديان**، ٢٣/٣/١٩٨٨). وظهرت تلك الاجراءات، بوضوح، عشية ذكرى «يوم الارض»؛ اذ تم عزل المنطقتين، كلياً، عن العالم، فيما تمت تعبئة أربعة الاف شرطي لمعاونة الجيش في حفظ الامن (**السفير**، ٢٩/٣/١٩٨٨). ولجأ الجيش الاسرائيلي، أيضاً، الى اقامة المنشآت التمهيدية للقواعد الثابتة

في الضفة الغربية، بدلاً من المساكن والخيام المؤقتة التي كان يستخدمها جنوده حتى الآن (جينز ديفنيس ويكلي، ٣٠/٤/١٩٨٨). ورافق هذا الاتجاه، أي الاضطرار الى انشاء مواقع ومبان اضافية لاستيعاب حجم الجنود المتعاظم، ادراج معدات جديدة في الخدمة الميدانية، كالمدافع التي تطلق المقذوفات الصخرية، والعربات التي تضخ المياه ضد المتظاهرين، وأيضاً ابراج المراقبة القابلة للطي والنقل (بمحانيه، ٣/٢/١٩٨٨). وتمثل دليل آخر على هذا الاضطرار في اقامة المزيد من المعتقلات لايواء آلاف المعتقلين الفلسطينيين، كمعتقل انصار ـ ٣ قرب مستعمرة كتسيئوت في النقب، أو الاستيلاء على المدارس والمباني العامة لتحويلها الى سجون (٢٠ مدرسة) (الهدف، نيقوسيا، ١٧/٤/١٩٨٨). وقد اعترف وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، بارتفاع عدد المعتقلين الى اربعة آلاف حتى أواخر آذار (مارس)، بينما أكدت وكالات الاغاثة الدولية ان العدد الحقيقي يتراوح بين خمسة وثمانية آلاف (السفير، ٢٩/٣/١٩٨٨). وأخيراً، لجأت اسرائيل، مجدداً، الى سياسة ابعاد المناضلين؛ اذ طردت ثمانية منهم الى جنوب لبنان في ١١ نيسان (ابريل).

جنوب لبنان

شهد الجنوب اللبناني تصعيداً واضحاً للعمليات العسكرية من الجانبين الاسرائيلي والعربي. فقد نفذ سلاح الجو الاسرائيلي غارتين على المواقع الفلسطينية الى الشرق من مدينة صيدا، في ٢٣ و ٢٤ آذار (مارس). وقد نفذت الطائرات المغيرة هجماتها، في اليوم الاول، ضد مواقع «فتح» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وجماعة «المجلس الثوري» وتنظيمات لبنانية في اطراف الصالحية ومجدليون والهلالية وعبرا ووادي كرخا، مما ادى الى سقوط عشرة شهداء و ١٢ جريحاً، اثر اطلاق ٣٠ صاروخاً جوياً على القواعد المستهدفة (السفير، ٢٤/٣/١٩٨٨). وتكررت العملية في اليوم التالي، حين نفذت الطائرات المعادية سبع طلعات خلال ساعة عند الظهر ضد الاهداف اياها تقريباً. الا انه لم يسقط سوى شهيد واحد وخمسة جرحى، على الرغم من اطلاق ٢٥ صاروخاً جوياً و قنابل عنقودية، نتيجة اعتماد الحيطة والحذر من قبل الفدائيين.

جاء النشاط الجوي الاسرائيلي تعبيراً عن ازدياد نشاط رجال المقاومة ضد الجيش الاسرائيلي وعملائه في «جيش لبنان الجنوبي» بقيادة انطوان لحد. حيث نفذ الثوار ٧٨ عملية عسكرية بين ٢٠ آذار (مارس) و ١٩ نيسان (ابريل)، شملت ٢٠ حالة زرع عبوات والغام (٢٥,٦ بالمئة) و٢٧ حالة هجوم واشتباك وصدام (٣٤,٦ بالمئة) و ٣١ حالة قصف بالهاون والصواريخ (١٧ و ١٤ على التوالي ٣٩,٧ بالمئة).

وتميزت عمليات عدة باتساعها نوعياً وجغرافياً؛ ونشير، كذلك، الى محاولتين قام بهما الفدائيون لاجتياز حدود فلسطين ومهاجمة الاهداف الاسرائيلية. تمثلت الاولى، التي تمت في الخامس من نيسان (ابريل)، بمحاولة اقتحام مواقع العدو عند كريات شمونا، من قبل فدائيين تابعين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد استشهد الفدائيان بعد اصابة اربعة جنود اسرائيليين بجراح، فيما أكدت الجبهة نجاح مجموعة ثانية في الافلات من الطوق المعادي والعودة الى قواعدها (الهدف، ١٧/٤/١٩٨٨). ثم جاءت محاولة ثانية، اعلنت جماعة «المجلس الثوري» مسؤوليتها عنها، في ١٣ نيسان (ابريل)، حين استشهد ثلاثة فدائيين عند الاصطدام بالدوريات الاسرائيلية عند الحدود قبالة مستعمرة دان (السفير، ١٤/٤/١٩٨٨). كما اتسع النشاط المضاد لأسرائيل ليشمل عمليتي قصف، الاولى في ٢٧ آذار (مارس) بسقوط ثمانية صواريخ «غراد» ١٢٢ ملم على كريات شمونا والمطلة، رداً على الغارات الجوية الاسرائيلية على صيدا؛ والثانية في الثاني من نيسان (ابريل)، بسقوط أربعة صواريخ ١٢٢ ملم على مسكاف عام.

ي. ص.

جريمة اغتيال «ابو جهاد»

اعتراف ضمني اسرائيلي

اثارت جريمة اغتيال نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (أبو جهاد)، بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٨، في سيدي بوسعيد، في تونس، اصداء وردود فعل واسعة داخل اسرائيل.

لقد صنعت وسائط الاعلام الاسرائيلية من نبأ اغتيال «أبو جهاد» عرساً اسرائيلياً، واوردت تفاصيل الجريمة بدقة أذهلت المراقبين ولفتت الانتباه الى دور اسرائيل؛ حيث ابرزت الصحف الاسرائيلية، بعناوين كبيرة، تقارير وكالات الانباء العالمية التي تضع المسؤولية على عاتق اسرائيل.

وأفادت الصحافة الاسرائيلية، نقلاً عن وكالات الانباء العالمية، بأن عملية الاغتيال بحثت في جلستين للطاقم الوزاري المصغر. ففي الجلسة الاولى، عارض تنفيذها كل من القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، ووزير المعارف والثقافة، اسحق نافون، والوزير بلا وزارة عيزر وايزمان، نتيجة تخوّفهم من ان تمس مبادرة شولتس ومسار السلام. اما في الجلسة الثانية، التي عقدت بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٨؛ والتي غاب عنها نافون نتيجة وجوده خارج اسرائيل، استمر وايزمان في المعارضة وايدها باقي اعضاء الطاقم الوزاري المصغّر (**معاريف**، ٢٠/٤/١٩٨٨).

ردود الفعل الرسمية

في البدء، تجاهل المسؤولون الاسرائيليون عملية الاغتيال. ولم ينف، قطعاً، مسؤولية، أو علاقة، اسرائيل بالعملية سوى وزير السياحة الاسرائيلية، ابراهام شرير، في اثناء زيارته لفرنسا. اما رئيس الحكومة، اسحق شامير، فرد على سؤال، خلال مقابلة مع التلفزيون البريطاني، بأنه «لا يتكلم عن الموضوع» وفي جلسة الحكومة، اعلن انه «نعم، سمع عن حادثة الاغتيال من الاذاعة» (**هآرتس**، ١٨/٤/١٩٨٨). كذلك، تطرق كل من وزير الدفاع، اسحق رابين، ورئيس الاركان، دان شومرون، في الجلسة ذاتها، الى قضية اغتيال «أبو جهاد»، اثر اذاعة نبأ الاغتيال، حيث أفادا بأنه، خلال يوم السبت، بين الساعة العاشرة صباحاً وساعات بعد الظهر، قد وقعت حوادث عنف في المناطق المحتلة، كما نظم اضراب عام في غزة؛ هذا مقابل الهدوء النسبي الذي ساد في المناطق المحتلة في الاسبوع الماضي، حيث انخفض عدد القتلى وعدد حوادث العنف (**عل همشمار**، ١٨/٤/١٩٨٨).

وفي السياق ذاته، قال بيرس انه «ينبغي اجتثاث الارهاب كعامل معرقل لمسار السلام... الاشخاص الذين يستخدمون الارهاب سوف يتأكدون انه لن يوصل الى أي مكان» (**هآرتس**، ١٨/٤/١٩٨٨). كما عبّر بيرس، في مقابلة مع الاذاعة الاسرائيلية، عن أمله في ان لا تؤدي الاحداث الاخيرة، وبضمنها قضية الاغتيال، الى جمود في المسار السياسي. وأضاف، انه لا يرغب في التطرق، بأي شكل من الاشكال، الى موضوع اغتيال «أبو جهاد». وقال: «اتطرق فقط الى مسار السلام... هناك تناقض بيننا وبين الفلسطينيين، وهذا ليس سراً. المشكلة هي في كيفية معالجة هذا التناقض، بالسيف أم بالتفاهم ؟» (**عل همشمار**، ١٨/٤/١٩٨٨).

المسؤول الوحيد الذي رحّب بالعملية كان وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، حيث عبّر عن أمله في ان تساهم هذه العملية في تقدم مسار السلام، بواسطة تشجيع الزعماء المعتدلين. وأضاف: «منذ فترة طويلة وانا ادعو الى ضرب

اذرع م.ت.ف. العسكرية والسياسية والاقتصادية». ويعتقد شارون بأن «أبو جهاد» قد فرض ظله على اوساط معتدلة وحال دون مشاركتها في المسار السياسي. وشدد شارون على «ان كل من يؤمن... بالمسار السياسي، ويرغب في تقدم موضوع السلام، عليه ان يدرك ان هناك ضرورة لضرب م.ت.ف.» (هآرتس، ١٩/٤/١٩٨٨). ورفض شارون الاجابة، بصراحة، عن اغتيال «أبو جهاد»، لكنه قال: «اعتقد بأن غياب نائب عرفات عن الساحة هو مسألة هامة... قلائل هم الاشخاص الذين ايديهم ملطخة، بغزارة، بالدم اليهودي وغير اليهودي. ومنذ زمن بعيد قلت، مراراً وتكراراً، انه ينبغي معالجة الامر عبر قتل وتصفية قادة منظمات القتلة الارهابيين...» (المصدر نفسه).

أما الوزير الاسرائيلي عيزر وايزمان، فقد كان له رأي مغاير لرأي شارون؛ حيث انتقد، علناً، في مقابلة مع وكالة رويتر، عملية الاغتيال، اذ قال: «لعملية الاغتيال اسقاطات سلبية على اسرائيل. فهي لن تضع حداً للارهاب، بل ربما تؤثر في اتساعه... عملية تونس سوف تعرقل التحرك نحو تحقيق السلام. لو كان الامر في يدي لما تمّت هذه العملية» (المصدر نفسه، ٢٠/٤/١٩٨٨). ورد وايزمان على سؤال هل اسرائيل هي التي قتلت «أبو جهاد»؟ بـ «قدّر بنفسك» (المصدر نفسه).

لجنة الخارجية والامن

رفض رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، الذي مثل أمام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، التطرق الى موضوع اغتيال «أبو جهاد»؛ ولم يجب، أبداً، عن بعض ملاحظات أعضاء اللجنة حول الموضوع. وعلى الرغم من ذلك، فقد جوبهت عملية الاغتيال بردود فعل مختلفة، ومتناقضة، داخل اللجنة. وفي هذا السياق، قال عضو اللجنة، بنيامين بن ـ اليعيزر (معراخ): «اغتيال 'أبو جهاد' خلق ارباكاً وهزة بين صفوف العرب؛ لكنه لن يردع، أبداً، سير الانتفاضة الشعبية في المناطق [المحتلة]، لأن القضاء على زعيم [الفدائيين] لن يقضي على اسباب الانتفاضة... الانتفاضة هي مسار غير قابل للتوقف، حتى لو ردعت قليلاً؛ فالانفجار المقبل سوف يكون أشد خطورة» (دافار، ٢٠/٤/١٩٨٨).

وشاركه في هذا الرأي عضو الكنيست، يوسي ساريد (راتس)، الذي كان أكثر تحفظاً ازاء اغتيال «أبو جهاد»، حيث قال: « في الامكان اغتيال 'أبو جهاد'؛ ولكن ليس في الامكان اغتيال القضية الفلسطينية... يمكن اغتيال 'أبو' تلو 'الابو'، لكن سياسة 'العنتريات' ليست بديلاً من سياسة المفاوضات» (المصدر نفسه).

وفي الاطار ذاته، لكن من وجهة نظر مختلفة، قال نائب رئيس اللجنة، عوزي لنداو، ان «من يقترح ابقاء زعماء [الفدائيين] في مأمن من القتل، فهو بهذا يشجع الارهاب... تصريحات وزير مسؤول في حزب العمل، مثل وايزمان، تشير الى ازدياد قوة الجناح الحمائمي في هذا الحزب، الذي يرغب في اضفاء الشرعية على م.ت.ف. وبدلاً من تصفية زعمائها يسعى الى جعلهم مقبولين لدى الرأي العام، كطرف في المفاوضات» (المصدر نفسه).

الى هذا، قال عضو الكنيست، ايهود اولمرت: «لو كنت مكان وايزمان لآثرت الصمت. ان ما قاله وايزمان، اليوم، بعد عملية التصفية، مثله مثل من يشير باصبع الاتهام الى اسرائيل، في حين ان الحكومة الاسرائيلية لم تعترف بالعملية... لعل وايزمان يرى في رجال م.ت.ف. طرفاً صالحاً للمفاوضات... أما انا، فلا ارى فيهم سوى قتلة يستحقون الموت» (معاريف، ٢٠/٤/١٩٨٨).

أما عضو الكنيست بني شليطه، فقد كان أكثر وضوحاً ممن سبقوه، حيث قال: «ان اغتيال 'أبو جهاد واجب مقدس' ... ليس لدي شك تجاه الجهة التي تقف وراء تنفيذ العملية، حيث توجد في المنطقة جهة واحدة ذات اخلاقيات عالية لا تقتل النساء والاطفال». واقترح انه من اجل رفع معنويات الشعب وقدرة الردع، يجب كشف هويّة المنفذين (دافار، ٢٠/٤/١٩٨٨). اما رئيسة كتلة الليكود في الكنيست، فقد اعتبرت اقوال وايزمان امراً غريباً، اذ قالت: «أعجب ان وايزمان لم يقترح منح 'أبو جهاد' جائزة نوبل للسلام... لست أدرى من قتله، لكن من كان هدفه في الحياة قتل اليهود، ليس هناك من سبب لكي نأسف لقتله» (المصدر نفسه).

وفي هذا السياق، قال دبلوماسيون اسرائيليون في اوروبا الغربية، لمراسل صحيفة «هآرتس»

(٢٠/٤/١٩٨٨): «المسؤولون في اسرائيل يتصرفون بعدم مسؤولية في اطار التلميح عن الجهة المسؤولة عن اغتيال ' أبو جهاد ' ». وذكر مراسل «هآرتس» في بون، ان السفارات الاسرائيلية في اوروبا الغربية كانت هدفاً لتوجيه النقد السلبي تجاه قضية «أبو جهاد». وأضاف: «لقد قال لي سفراء اسرائيل في اوروبا الغربية: ان اوساطاً معينة في اسرائيل تعزز الانطباع حول مسؤولية اسرائيل تجاه موضوع اغتيال أبو جهاد، بل انها تميل الى جعله ورقة رهان في معركة الانتخابات القادمة في اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

تسريب المعلومات

انشغلت الصحافة الاسرائيلية بمسألة تبادل التهم بين المسؤولين في اسرائيل حول تسريب المعلومات عن عملية اغتيال «أبو جهاد» الى الوكالات الاجنبية. وذكرت ان بعض الدوائر المسؤولة في اسرائيل كانت معنية بتسريب المعلومات. وفي هذا المجال، ذكرت اوساط سياسية في القدس ان افشاء المعلومات لوسائط الاعلام الخارجية حول معارضة بيرس العملية كان مصدره عناصر سياسية في حزب العمل؛ والهدف منه تشويه سمعة الوزراء الذين عارضوا العملية. ومما أثار تساؤلات الصحافيين الاجانب ان الرقابة العسكرية لم تتخذ اية اجراءات ضد الوكالات التي قامت بتسريب المعلومات الى الخارج. وذكر، في هذا المجال، تقارير مراسل وكالة ان. بي. سي. الاميركية، مارتن فلتشر، الذي نشر تفاصيل مخطط الاغتيال والقرارات الرسمية بشأن عملية الاغتيال (**هآرتس**، ٢٤/٤/١٩٨٨).

من جهة أخرى، تتهم أوساط سياسية في المعراخ اوساطاً اخرى في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية بتسريب المعلومات ازاء القرارات التي اتخذت داخل الطاقم الوزاري المصغر، عن سبق اصرار. وعلى حد قول هذه الاوساط ، ان التسريب كان يرمي الى الاساءة السياسية دون القدرة على الرد.

أما الناطق باسم رئيس الحكومة الاسرائيلية، يوسي أحيمئير، فقد قال: «من المؤسف جداً انه، وبالتحديد في يوم ذكرى الكارثة، الذي ينبغي ان تتوحد الامة مع ذكرى ابنائها الذين سقطوا، يقوم البعض بالقاء التهم جزافاً. ان احداً في مكتب رئيس الحكومة لم يقم بتسريب معلومات؛ وحتى لم يفكر احد بذلك. هذه نشرات كاذبة وهادفة قام بها من هو معتاد على مثل هذا العمل» (**معاريف**، ٢٠/٤/١٩٨٨).

لماذا «أبو جهاد» بالذات ؟

اجمعت الصحافة الاسرائيلية على امتداح «أبو جهاد» كقائد عسكري، وتنفيذي، وعملي، ركز في يديه العديد من المسؤوليات الهامة. وفي هذا السياق، قال احد المعلقين ان «أبو جهاد» هو بمثابة قائد اركان ومسؤول القطاع الغربي وقائد الاتصالات مع الانتفاضة ومسؤول اللجنة الفلسطينية ـ الاردنية لدعم سكان المناطق المحتلة، اضافة الى كونه نائب عرفات والشخصية الرقم ٢ في «فتح» (عوديد غرانوت، **معاريف**، ٢٢/٤/١٩٨٨). كذلك أشار آخر الى ان «أبو جهاد» هو «قائد عمليات وقف في قيادة الجهاز العسكري لـ ' فتح ' وكان متورطاً، شخصياً، في اعمال ' تخريبية ' عدة، راح ضحيتها العشرات، على غرار عملية الشاطىء التي سقط فيها ٣٥ شخصاً وارسال ٢٨ شخصاً في زوارق، بهدف السيطرة على اقوى مباني وزارة الدفاع الاسرائيلية». وأضاف: « مع انه ظهر كوريث لعرفات، الا ان ما يميزه ليس كونه شخصية سياسية، وانما رجل عمليات. وامثال هؤلاء جعلوا انفسهم، بأنفسهم، هدفاً شرعياً للمساس بهم» (رئيف شيف، **هآرتس**، ٢٢/٤/١٩٨٨).

وكتبت صحيفة «عل همشمار» (٢٢/٤/١٩٨٨)، ان قادة جهاز الامن في اسرائيل يعتبرون «أبو جهاد» خطراً للغاية لكونه برغماتياً بارداً يخطط كل شيء بحذر شديد، ولا يستثني أية وسيلة لتحقيق هدفه. فقد خطط العديد من العمليات الضخمة، ونجح، بنسبة معينة، بعرقلة المسار السياسي في المنطقة، عندما كان هذا المسار يحاول ان يخطو خطوة الى امام. هكذا كان الحال في عملية فندق سافوي في العام ١٩٧٥، عندما قام هنري كيسنجر بجولة من المحادثات؛ وهكذا كان في عملية الشاطىء في العام ١٩٨٧، مع بداية مسار السلام مع مصر؛ والحال نفسه في عملية النقب، التي تمت في أوج جولة شولتس على المنطقة.

وفي المجال ذاته، نشرت صحيفة «دافار» (١٧/٤/١٩٨٨)، مقتبسة اقوال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الاسرائيلي، ايهود براك، الذي قال: « ان من يقود الارهاب يصبح هدفاً حقيقياً للتصفية... كل من يعمل على طريق الارهاب ينبغي ان يكون هدفاً... ان جزءاً من المشكلة هو ضرورة الحصول على معلومات جيدة بشأن أماكن تواجد [الفدائيين]؛ فهم اليوم بعيدون جداً، لكنهم معروفون جيداً... دولة اسرائيل لم تتوقف عن محاسبة [الفدائيين] وسوف نلائم الزمان والمكان والاساليب، كما نراها مناسبة». واختتمت الصحيفة بالتعليق: «ان فشل شارون في لبنان يزداد ازاء نجاح عملية تونس، التي سوف ترفع من مكانة كل من شامير ورابين وبيريس».

أهداف العملية

كانت لعملية اغتيال «أبو جهاد» أهداف عدة، سياسية وعسكرية ونفسية. وفي هذا السياق، كتب أحد الصحفيين الاسرائيليين: «لقد جرّت الانتفاضة في المناطق المحتلة اسرائيل الى ساحة معركة غير مريحة مع الفلسطينيين. فالجيش الاسرائيلي ليس شرطة، ويصعب عليه ملاحقة الاولاد والنساء. كذلك ان التضامن العالمي مع السكان الذين لا سلاح في ايديهم، واستخدام اساليب القمع ضدهم، قد تسبب في مشاكل داخلية في اسرائيل... لهذا رأت اسرائيل ان من الافضل لها الخروج الى معركة ضد الفلسطينيين في ساحة قتالية أخرى ـ ساحة المعركة العسكرية... اسرائيل تفضل عودة م.ت.ف. الى اساليب الارهاب ونقل الصراع ضد اسرائيل من الحجر الى استخدام الكلاشينكوف... من السهل التوصل الى اجماع في اسرائيل ازاء محاربة الارهاب، وهذا غير ممكن في عملية قمع النساء والاطفال». وأضاف المعلق: «ليس صدفة ان اسرائيل تتابع، في هذه الايام، وبقلق، تطور الاتصالات بين م.ت.ف. والولايات المتحدة الاميركية، من جهة، كما تتابع محاولات الاتحاد السوفياتي اقناع م.ت.ف. بالاعتراف باسرائيل، بهدف تأهيلها للدخول في المسار السياسي، من جهة أخرى» (بنحاس عنباري، **عل همشمار**، ١٨/٤/١٩٨٨).

وكتب آخر: «لا ينبغي علينا البحث عن مواقف وتصريحات معينة تبرر تصفيته. هذا تجاهل للواقع. لقد مجّد ابو جهاد، دائماً، الاعمال المتطرفة، واضحى الكفاح المسلح برنامج حياته، بل سبيله في الحياة» (عوديد زراي، **هآرتس**، ٢٢/٤/١٩٨٨).

وفي السياق ذاته، كتبت «معاريف» (٢٢/٤/١٩٨٨): «ان هدف العملية كان معاقبة م.ت.ف. على عملية الباص في النقب، والتحذير من انه لا يوجد أي قائد فلسطيني، حتى ' أبو جهاد ' نفسه، الذي كان محروساً بشكل جيد، محصن أمام العقاب... هذا اضافة الى هدف اضعاف الانتفاضة التي كان لـ ' أبو جهاد ' دور خاص فيها...».

وثمة سبب اضافي، اجمعت الصحف الاخرى عليه، وهو «انه بعد نجاح عملية الطائرة الشراعية في شمال اسرائيل، وبعد عملية ديمونه، وفي ظل الانتفاضة، تزعزعت الثقة بالجيش الاسرائيلي وبمقدرته على الردع. لذلك، فان عملية مثل عملية اغتيال ' أبو جهاد ' سوف تعيد الثقة الى الجماهير؛ اضافة الى تحسين وتقوية سمعة الجيش الاسرائيلي في نظر نفسه، وهو الاهم».

وفي الاطار ذاته، كتب الصحفي عوديد غرانوت؛ «ان اغتيال ' ابو جهاد ' سوف يعرقل تنفيذ عمليات مسلحة ضد اهداف اسرائيلية؛ وقد يضعف الانتفاضة أيضاً، لأن ' أبو جهاد ' هو المشرف عليها ومسؤول العمليات العسكرية. هذا اضافة الى اثبات ان اسرائيل تستطيع ضرب قلب [الفدائيين] أيضاً... وما يجرّه هذا الاغتيال من اثارة البلبلة داخل م.ت.ف. بسبب تأكدهم من ان يد اسرائيل تطولهم...» (**معاريف**، ٢٢/٤/١٩٨٨).

شاركه في هذا الرأي المعلق العسكري زئيف شيف، فكتب: «ان تصفية ' أبو جهاد ' ... تشكل، بدون شك، مساً بمعنويات الفلسطينيين في الخارج وفي المناطق [المحتلة] أيضاً، وتخلق انطباعاً بأن القيادة في الخارج ليست، فقط، غير فعالة وقادرة على قيادة النضال، وانما غير قادرة، أيضاً، على حماية نفسها» (**هارتس**، ٢٢/٤/١٩٨٨).

الابعاد السياسية للعملية

دار النقاش السياسي في الصحافة الاسرائيلية

حول الاثر السياسي الذي سوف تتركه عملية الاغتيال على م.ت.ف. وعلى مسار السلام في الشرق الاوسط. وفي هذا المضمار، كتب زئيف شيف: «ان السؤال حول هوية قاتل ' أبو جهاد' قد يبقى مفتوحاً الآن؛ لكن العديد من الصحافيين المحليين، اضافة الى الصحافيين الاجانب، يعتقدون بأن اسرائيل هي الفاعل... انا لا اقصد تأكيد أو انكار هذه الحقيقة؛ فما يهمني هو هل هذا العمل يفيد أو يضر اسرائيل ؟

«حتى لو استحق ' أبو جهاد' الف ميتة، فان حكومات اسرائيل، سواء أمعراخية كانت أم ليكودية، امتنعت عادة عن العمل على تصفية قيادات الصف الاول في المنظمة، على الرغم من خروجها، أحياناً، عن هذا الاطار؛ غير ان الانتفاضة في المناطق [المحتلة] قد غيرت بعض الاسس المتفق عليها في مجالات عدة؛ اذ احست اسرائيل وكأنها فقدت بعضاً من قوة الردع لديها.

«كذلك يوجد وجه آخر للعملية غير وجه معاقبة المنظمة و ' أبو جهاد' شخصياً. فقتل ' أبو جهاد' سوف يؤدي الى مزيد من التطرف في الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني؛ وهذا، ببساطة، سوف يلزم الفلسطينيين بتركيز جهودهم على مس قادة اسرائيليين، وبأي ثمن. وهذا سوف يؤدي، بالضرورة، الى ظهور قادة أكثر تطرفاً في م.ت.ف...».

واختتم شيف: «في ظل الاوضاع السياسية الحالية، هناك مجال للاعتقاد بأنه يوجد عندنا راضون وسعداء لاغتيال ' أبو جهاد' ؛ لان هذا الفعل سوف يضع حواجز امام امكانية المحادثات؛ فالطرف الآخر سوف يتطرف في مواقفه... وبهذا نصل الى هدف تشديد الحرب وتعميق الهوة» (**المصدر نفسه**).

شاركت شيف في هذا الرأي افتتاحية «هآرتس» (١٨/٤/١٩٨٨): «ان عملية كوماندوس، مهما كانت روعة الانطباع الذي تثيره، لا تحل المشكلة القابعة في اساس الانتفاضة الشعبية في المناطق [المحتلة]. فهذه المشكلة ما زالت على اشدها الآن، وهي تتطلب بذل المزيد من الجهد لأخراج العملية السياسية من المستنقع الذي يمكن ان تغرق فيه. ومن واجبنا السعي، بكل قوتنا، الى حل سياسي، حتى نتحرر من عبء السيطرة على شعب لا يريدنا. عبء يجب ان يكون مكروهاً لدى شعب اسرائيل ليس بأقل مما هو مكروه لدى سكان الضفة الغربية وقطاع غزة».

كذلك، يعتقد عوزي محنايمي بأن م.ت.ف. سوف تحاول جني مكاسب سياسية من وراء هذه العملية، ولن تغير طريقة عملها، مثلما لم تتغير بعد مقتل بعض قادتها في العام ١٩٧٣، في بيروت. وأشار محنايمي الى ان اغتيال «أبو جهاد» جاء في وقت عودة م.ت.ف. الى الانتعاش والنمو على خلفية الانتفاضة (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/٤/١٩٨٨).

أما المعلق السياسي بنحاس عنباري، فقد تناول الموضوع من زاوية مختلفة، اذ كتب: «ان الاهمية الخاصة لـ ' أبو جهاد' ، في الاونة الاخيرة، تكمن في كونه ذا تأثير فعال جداً في قيادة ' فتح' للمجموعات الدينية المتطرفة. ومن هذا المنطلق، فانه اذا انضمت م.ت.ف. الى المسار السياسي، فمن الصعب ايجاد شخص في مكانة ' أبو جهاد' يستطيع لجم المعارضة الاسلامية الاصولية» (**عل همشمار**، ١٧/٤/١٩٨٨).

شارك في هذا الرأي، الصحفي د. امنون كابليوك، الذي التقى «أبو جهاد» اكثر من مرة وحضر جلسات المجلس الوطني الفلسطيني في دورتي الجزائر وعمان، حيث كتب: «ان اغتيال ' أبو جهاد' سوف يضعف، على الاقل مؤقتاً، التيار المركزي البرغماتي في صفوف المنظمة»، مشيراً الى ان «أبو جهاد» قد اجاز، أكثر من مرة، عقد لقاءات مع شخصيات حمائمية اسرائيلية من معسكر السلام الاسرائيلي (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/٤/١٩٨٨).

أما رئيس مشروع الارهاب في مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ ابيب، د. اريئيل مراري، فله رأي مغاير: «لا أشعر بأية جهود سياسية تبذل؛ ولا أرى نهاية للصراع بين الشعبين؛ وحتى لا أرى مجالاً واحداً يمكن التوصل عبره الى تسوية ممكنة بين الاطراف في الوضع الراهن. لا يوجد محاور اسرائيلي، ولا يوجد شريك في التفاهم

بين العرب. الطرفان خندقا في مواقفهما المعروفة، حتى تجاه المبادرة الاميركية والسوفياتية» (**عل همشمار**، ١٨/٤/١٩٨٨).

م.ت.ف. بعد «أبو جهاد»

علق الصحفي عوزي محنايمي على وضع المنظمة، بعد فقدانها «أبو جهاد»، بأن «اغتيال مسؤول الذراع العسكري في م.ت.ف. لن يغير بنسبة كبيرة من قدرتها التنفيذية، ولا من قدرة وريثه على ادارة عمليات ضد اسرائيل. ان احد اسباب ذلك يعود الى ما قبل حوالى ثلاث سنوات، حيث أقيم في 'فتح' جهاز عمليات جديد، يتنافس، بالفعل، مع جهاز عمليات 'أبو جهاد'. ويرأس هذا الجهاز المقدم محمود الناطور، المسمى 'أبو الطيب'. لقد استطاع أبو الطيب اقناع عرفات بأن هناك ضرورة لاقامة هذا الجهاز... وأبو الطيب، الذي عمل انطلاقاً من عمان، حقق بعض النجاحات خلال فترة قصيرة ابهجت ياسر عرفات». وخلص الى ان «مقتل 'أبو جهاد' جاء في اجواء عودة المنظمة الى الانتعاش والنمو على خلفية الانتفاضة. ان مقدرة المنظمة وقائدها على البقاء والاستمرار تثير الخشية من ان في استطاعتها ان تتجاوز المحنة وتنهض من الضربة أشد قوة» (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/٤/١٩٨٨).

من يقف وراء تنفيذ العملية

كتب الصحفي غالي زلينغر، معلقاً على التكتم الاسرائيلي الرسمي تجاه عملية الاغتيال والاكتفاء بالتلميح: «ان من الواضح جداً ان الجيش الاسرائيلي والموساد، معاً، هما الجهة التي نفذت العملية. واذا لم تكن هذه الجهة، فمن تكون؟ هل أكون أنا؟ ان دولة مثل اسرائيل لها جيش لامع، هل تذهل من بعض الاولاد الذين يشعلون اطارات السيارات؟» وأضاف: «لقد كنت متأكداً ان الجيش الاسرائيلي سوف يقوم بعمل لامع بعد سلسلة من العمليات والاضطرابات في المناطق [المحتلة] والحاق الاهانة به عندما قال الجميع ان الجيش الاسرائيلي فقد قدرته على الردع... لقد أكد رابين لبيرس انه بطل حقيقي وليس، وحده، يستطيع تنفيذ عمليات خارقة على غرار عملية عنتيبي، عندما كان بيرس يشغل منصب وزير الدفاع في حكومة رابين» (**دافار**، ٢٠/٤/١٩٨٨).

اما الصحفي بنحاس عنباري، فقد كتب: «لم تتحمل أية جهة، حتى الآن، مسؤولية اغتيال 'أبو جهاد'، غير ان المتهم الاساسي هو اسرائيل؛ والامر الذي يزيد في الشك تجاهها هو عدم تحمّسها، بشكل خاص، في نفي التهمة... من المحتمل ان تكون هذه العملية تطوراً طبيعياً للحرب ضد م.ت.ف. التي بدأها، بشكل رسمي، وزير الدفاع الاسرائيلي، أريئيل شارون، في أوائل الثمانينات. هذا التطور الذي استمر عبر حرب لبنان، ولم يتوقف عندما احتل هذا المنصب وزير للدفاع من حزب العمل؛ وهي مستمرة في المناطق [المحتلة] في هذه الايام بوتائر متسارعة... لا احد يستطيع نفي قلق اسرائيل، جراء الانتفاضة ونتائجها المدمرة. ولا شك في ان بالامكان ربط عملية تونس... بالانتفاضة في المناطق [المحتلة]» (**عل همشمار**، ١٨/٤/١٩٨٨).

اما المحرر السياسي لصحيفة «هآرتس»، يوئيل ماركوس، فقد كان اكثر وضوحاً وتحديداً للجهة التي نفذت العملية، فكتب تحت عنوان «عملية تعرية»: «نكتب باعتبار ان حكومة اسرائيل لم تعلم شيئاً عن عملية 'أبو جهاد'؛ وان رئيس الحكومة الاسرائيلية سمع عن تصفية 'أبو جهاد' من الاذاعة فقط. ومع هذا، فمن الصعب عدم التأثر بفيض المعلومات المتدفقة من الخارج حول هذه العملية... ومن هذه المعلومات، نعلم بأن العملية اقترحها الموساد في السابع من آذار (مارس) من هذا العام، رداً على خطف باص قرية العلوم النووية على ايدي رجال المنظمة. ونتيجة للصور التي في حوزتنا عن موقع الهدف في تونس، التي جرى تصويرها في اثناء الغارة الجوية على مقر قيادة المنظمة، اعتقد الموساد... بأنه في الامكان تصفية 'أبو جهاد'. وقد قدم الموساد هذا الاقتراح ثلاث مرات ورفض. لكن في هذه المرة، وبمعارضة الوزراء نافون وبيرس ووايزمان، تقررت الموافقة على تنفيذ العملية» (**هآرتس**، ٢٢/٤/١٩٨٨).

صلاح عبد الله

«مبادرة شولتس» تلفظ أنفاسها

شهدت الفترة الممتدة بين منتصف آذار (مارس) والاسبوع الاول من نيسان (ابريل) الماضيين نشاطاً سياسياً ملحوظاً، شكّل استمراراً للجهود السياسية التي بذلتها الدبلوماسية الاميركية، بشخص وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، ومساعديه، لدفع مسار السلام في المنطقة الى أمام، وفقاً للخطة التي طرحها الوزير الاميركي، خلال جولته المكوكية الاولى على دول المنطقة، وتضمنت تصوراته وافكاره بشأن كيفية احياء عملية السلام في الشرق الاوسط، بعد بضع سنوات من الجمود السياسي.

وتمحور النشاط السياسي والدبلوماسي في الفترة آنفة الذكر، حول زيارة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الى الولايات المتحدة، ثم عودة شولتس الى المنطقة في جولة مكوكية ثانية. وكان رئيس الحكومة الاسرائيلية شامير بدأ زيارته للولايات المتحدة في ١٤/٣/١٩٨٨، أجرى خلالها سلسلة من المحادثات مع كبار المسؤولين في الادارة الاميركية، شملت الرئيس رونالد ريغان، ووزيري الخارجية والدفاع. وعلى الرغم من ان محادثات شامير في واشنطن لم تسفر ـ وفقاً للتقارير الصحافية المختلفة ـ عن احراز تقدم ملموس، لناحية احداث تغيير في مواقف شامير من مركبات الخطة الاميركية، الا ان عدم رفضه للخطة رسمياً، تلافياً لاحداث أزمة في العلاقات مع الولايات المتحدة (دافار، ١٨/٣/١٩٨٨)، كان في صلب قرار الوزير الاميركي في العودة الى المنطقة، لمواصلة جهوده ومباحثاته، معلناً، عشية قدومه الى اسرائيل، انه يأمل في ان يحظى بردود ايجابية على خطته، أو بردود أقل وضوحاً: «سنكون سعداء اذا قال الكبار ' نعم ' ولكن اذا لم يكن بمقدورهم قول ذلك علناً، فبامكانهم ان يقولوا ' ربما ' » (هآرتس، ٣/٤/١٩٨٨).

اجواء الزيارة، لا قرار

بعد مغادرة شولتس للمنطقة، اثر اختتام جولة محادثاته المكوكية، برزت داخل الحكومة الاسرائيلية، وعلى الصعيد العام أيضاً، وجهتا نظر بالنسبة الى الموقف الذي يجب اتخاذه من المبادرة. فمعسكر حزب العمل والمعراخ، داخل الحكومة، طالب باتخاذ قرار من الخطة قبل سفر رئيس الحكومة الى الولايات المتحدة. وقال زعيم حزب العمل بهذا الشأن، في أثناء جلسة لوزراء الحزب: «ان لاسرائيل ان تقرر، في الايام المقبلة، ما اذا كانت تتوجه نحو مسار السلام أم لا ؟». وأضاف بيرس: «ان شامير لا يحق له ان يقول للاميركيين ' لا ' باسم حكومة اسرائيل، وانما باسم الليكود فقط» (المصدر نفسه، ٦/٣/١٩٨٨). ولكن على الرغم من مطالبة بيرس هذه، الا ان شامير رفض اتخاذ موقف من المبادرة قبيل سفره. ونسبت مصادر صحفية الى مستشاريه قولهم انهم لا يعتقدون بأنه ملزم بتقديم رد على المشروع قبيل محادثاته في واشنطن، ولا حتى خلالها. وأضافت تلك المصادر ان شامير لن يلغي زيارته لواشنطن، لكنه، في الوقت ذاته، لن يقدم رداً اسرائيلياً على مبادرة شولتس، ولن يطلب من المجلس الوزاري المصغر الحسم في موضع الخلاف (دافار، ٦/٣/١٩٨٨).

والى حين سفره الى الولايات المتحدة، أجرت الحكومة بكامل هيئتها، وكذلك المجلس الوزاري المصغر، أكثر من جلسة تم فيها التداول في الخطة، كان آخرها الجلسة التي عقدتها الحكومة عشية سفره في ١٣/٣/١٩٨٨. وذكرت المصادر الصحفية ان الحكومة ناقشت الوضع، دون اتخاذ قرار، بسبب رفض شامير طرح الخطة للتصويت (عل همشمار، ١٤/٣/١٩٨٨). وكان شامير أكد، في جلسة الحكومة، انه سيعمل، خلال محادثاته في واشنطن، وفقاً للخطوط الاساسية للحكومة،

وفي اطار سياستها العامة. وأكد انه سيطرح الموضوع للتصويت أما على الحكومة أو على المجلس الوزاري المصغر، بعد عودته من الولايات المتحدة (المصدر نفسه). وازاء هذا الموقف من جانب شامير، طالب بيرس ووزراء حزب العمل، في رسالة وجهوها الى رئيس الحكومة، ان يتبنّى التقليد الذي اقترحه هو بنفسه (خلال رئاسة بيرس للحكومة) وهو ان يوضح لمحدثيه، في الولايات المتحدة، ان حكومة اسرائيل منقسمة على نفسها في هذا الموضوع، وانه لم يتم اتخاذ قرار بعد؛ ومن ثم، فان موقفه غير ملزم لدولة اسرائيل (هآرتس، ١٤/٣/١٩٨٨). وجاء رد شامير على هذه الرسالة، عبر رسالة جوابية أكد فيها اطلاعه وعلمه بالنقاط الواردة في رسالة بيرس، مؤكداً ان افكاره ومقترحاته التي سيطرحها خلال المحادثات في واشنطن، ستكون كلها في اطار الخطوط الاساسية للحكومة ووفقاً لسياستها. وأضاف شامير ان ليست هناك حاجة لتذكير الاميركيين بالخلافات داخل الحكومة، لكنه لن يخفي ذلك، ولن يخفي، أيضاً، انه لم يتم اتخاذ قرار بشأن مبادرة شولتس (المصدر نفسه).

مواقف واقتراحات بديلة

لم يكتف شامير بحمل الحكومة على عدم اتخاذ قرار من الخطة قبيل سفره، بل بدأ، استعداداً لمحادثاته في واشنطن، بشن حملة انتقادات ضد مبادرة شولتس، من جهة، وبالتحدث عن افكار ومقترحات بديلة سيحملها معه الى هناك.

فعلى حد قول الصحفي غدعون آلون، فقد اعتبر شامير ان مهمته في افشال مبادرة السلام الاميركية، هي «مهمة قومية من الدرجة الاولى». وقد المح الى ما يجول في خاطره بهذا الشأن في كلمته الى اعضاء كتلة الليكود في الكنيست. قال شامير: «يتوجب على الليكود ان يباشر بخوض المعركة ضد خطة شولتس، لكي لا يقول أي كان اننا وقفنا جانباً ولم ندافع عن انفسنا. اعتقد بأنه لا يجوز لنا ان نرضخ للضغوط وان نقبل هذه المبادرة. هذا شيء مؤكد. ولكن، كذلك، لا يجوز لنا ان نرضخ عبر عدم خوضنا للمواجهة، وعدم خروجنا الى هذه المعركة دون ان نبذل الحد الاقصى من الجهود لتغيير الوضع، ولطرح مواقفنا وكبح التدهور» (المصدر نفسه، ١١/٣/١٩٨٨).

هذه الروح القتالية لدى شامير عزاها مصدر رفيع المستوى في المعراخ الى الصدمة التي حلّت بشامير، اثر طرح شولتس لخطته رسمياً. فقد آمن شامير، في قرارة نفسه، بأن مبادرة شولتس لن تتضمن أي صلة ارتباطية، وبالتأكيد أي جدول زمني محدد، بين المفاوضات بين اسرائيل والوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك بشأن التسويات المرحلية، وبين بداية المفاوضات بشأن الترتيبات الدائمة؛ لكن واقع الحال كان بمثابة صفعة قاسية له (المصدر نفسه).

كذلك، فقد أوهم شامير نفسه بأن «الصديق شولتس» لن يؤيد مشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن في المؤتمر الدولي، وسيكتفي بحدث دولي يشارك فيه الجباران فقط. لكن مستشاريه القانونيين لفتوا انتباهه الى وجود صيغ غامضة في الوثيقة، على غرار الفقرة التي تنص على انه سوف «يطلب من الامين العام للام المتحدة ان يرسل دعوات لحضور المؤتمر الدولي الى الاطراف ذات الصلة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وكذلك الى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن». وهذه الفقرة تثير المخاوف من ان يقوم الامين العام للام المتحدة بتوجيه الدعوة، أيضاً، الى ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية (المصدر نفسه).

ولاحظ بعض المراقبين ان شامير استبق زيارته للولايات المتحدة بسلسلة من التصريحات، ضمنها ملاحظاته وانتقاداته لخطة شولتس. واعتبر البعض الآخر هذه التصريحات مادة لـ «الاستهلاك المحلي»، بينما رأى في تصريحاته للصحافة ووسائط الاعلام الاميركية، مادة لـ «الاستهلاك الاميركي» (نوريت اميتاي وغدعون الون، المصدر نفسه). وكان شامير شن هجوماً «فظاً» على خطة شولتس عشية سفره، من خلال رده على اسئلة الصحفي يوئيل ماركوس، في سياق مقابلة اجراها بمناسبة سفره الى الولايات المتحدة. قال شامير: «لن اكتفي بأي ' مذكرات تفاهم ' جانبية، بل سوف أخوض صراعاً من أجل تغيير خطة شولتس من أساسها، كونها تستهدف استرضاء العرب. ان الكلمة الوحيدة المقبولة لدي في وثيقة شولتس هي توقيع

اسمه. باستثناء ذلك، لا تخدم الوثيقة السلام، أو تقريبه، ولو سنتيمتراً واحداً. ولذا، فكما هي غير مقبولة لدي» (المصدر نفسه).

وعرض ماركوس، ملاحظات وتحفظات شامير من خطة شولتس، ورؤيته الى الوضع واحتمالاته، كما وردت في ردوده على اسئلته، فكانت كما يلي:

«○ ان المؤتمر الدولي، وفقاً للاطار المقترح، لن يقرب السلام ولو سنتيمتراً واحداً، بل سيكون اداة لممارسة الضغط على اسرائيل، وانه لن يوافق عليه بأي حال من الاحوال.

«○ ستدعى الى المحادثات اطراف النزاع، وليس الدول، الامر الذي يفتح الباب امام توجيه الدعوة الى منظمة التحرير الفلسطينية؛ كذلك ليس في الخطة ذكر لـ ' المحادثات المباشرة' ، أو لـ ' معاهدات سلام' .

«○ لن يقبل رئيس الحكومة بالصلة الارتباطية بين التسوية المرحلية والتسوية النهائية.

«○ وفقاً للخطة الاميركية، ستقترح الولايات المتحدة، في بداية المفاوضات، اقتراحات خاصة بها؛ وبذلك ستكف عن كونها ' وسيطاً لائقاً' .

«○ ليس هناك سبب يدعو الملك الحسين الى رفض الخطة. انه راض، لأنه لم يطالب بالتنازل عن أي شيء.

«○ لا يعتقد شامير بأن الادارة ستمارس الضغوط عليه؛ واذا حصل ذلك، فهو لا يخشاها؛ فـ ' الضغوط لا تنفع معي' . كذلك لا يجب ان تتضرر العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية، لأن الصداقة بين الدولتين ازدهرت، على الرغم من انه كان معروفاً ان هناك خلافات في مواضيع مبدئية.

«○ الخطة تلغي اتفاقيتي كامب ديفيد كونها تشطب كل العناصر المريحة لأسرائيل منهما، مكرسة كل العناصر المريحة للطرف العربي.

«○ اذا لم يلتزم الاميركيون باتفاقيتي كامب ديفيد اللتين وقعوا عليهما، فمن يضمن لنا أن عقد اتفاق مع شولتس سيكون أكثر الزاماً ؟

«○ من الممكن تحقيق السلام، حتى دون تقديم اراض كمقابل.

«○ لا أؤيد تقديم موعد الانتخابات. ولكن اذا كانت هناك ضرورة، فسوف يتم الامر دون مناورات، بل في موعد متفق عليه» (المصدر نفسه).

في المقابل اتسمت تصريحاته للصحافة الاميركية، التي اشترط نشرها يوم وصوله الى الولايات المتحدة، بلهجة معتدلة، لتسويقها، أميركياً، حيث تضمّنت المقابلات التي نشرتها الصحف الاميركية («واشنطن بوست» و«لوس انجلوس تايمز») أقوالاً وردوداً أكثر اعتدالاً، مثل «هناك مجال مشترك كبير بيننا»، وما حصل هو مجرد «سوء تفاهم بين اصدقاء»، وان «ليس من الصعب ازالة ذلك»، و«العلاقات لن تتضرر حتى لو لم يتم التوصل الى اتفاق مع الادارة» (عل همشمار، ١٤/٣/١٩٨٨).

من ناحية أخرى، رفض شامير اقتراحات طرحها بعض وزراء الليكود (دافيد ليفي) تقضي باعلان الرفض الرسمي لخطة شولتس وتقديم موعد الانتخابات، وبالتالي الغاء زيارته المرتقبة الى واشنطن. وعلّل شامير رفضه لتلك الاقتراحات بقوله لوزراء الليكود ان مكتبه يعد افكاراً بديلة من مبادرة شولتس، سوف يقوم بعرضها على زعماء الادارة الاميركية. وقال ان زيارته لواشنطن هي زيارة هامة جداً، وانه سوف يوضح، خلال محادثاته هناك، مواقفه ومواقف اسرائيل، بالنسبة الى المسار السياسي. وأضاف شامير انه يعتقد بأن عليه ان يسافر الى واشنطن، لأنه «يوجد لدينا ما نقوله للاميركيين وما نقترحه عليهم. وهم، بدروهم، يتوجب عليهم أن يأخذوا في عين الاعتبار مواقفنا ومشاريعنا. انني لن اسافر الى واشنطن حاملاً فقط ملاحظاتي واسئلتي وانتقاداتي لاقتراحاتهم، بل سوف أتوجه الى هناك حاملاً، أيضاً، اقتراحات عملية ومشاريع اعتقد بأنها سوف تكون مفيدة وهامة من اجل اقامة السلام» (هآرتس، ١١/٣/١٩٨٨). مع ذلك، رفض شامير، ليلة مغادرته اسرائيل، التحدث بتوسّع عن اقتراحاته الجديدة وافكاره البديلة التي ينوي عرضها على زعماء الادارة الاميركية. لكنه أكد، من ناحية أخرى، انها ستكون في اطار الخطوط الاساسية للحكومة وسياستها العامة (المصدر نفسه، ٢٤/٣/١٩٨٨). وقالت مصادر مقرّبة من رئيس

الحكومة انه على اقتناع من نجاحه في اقناع زعماء الادارة الاميركية بتغيير «وثيقة شولتس»، وادخال تعديلات جوهرية عليها (**المصدر نفسه**).

صراع على أكثر من جبهة

في سياق نقده لمبادرة شولتس، أعتبر رئيس الحكومة الاسرائيلية تلك المبادرة تعبيراً عن رضوخ الادارة الاميركية لـ «الارهاب والعنف والضغوط» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٣/١١). لكن بعض المعلقين الاسرائيليين رأى ان شامير هو الذي مدّ طرف الحبل الى الوزير شولتس، فحوّله هذا، بواسطة مبادرته السياسية، الى «انشوطة اخذت تضيق الخناق على رقبته» (حغاي ايشد، **دافار**، ١٩٨٨/٣/١). لكن شامير الذي نسبت اليه أوساط مقربة منه انه يعلق أهمية سياسية كبيرة على لقاءاته مع زعماء الادارة الاميركية، وانه على اقتناع تام من قدرته على اقناع هؤلاء بتغيير «وثيقة شولتس»، وادخال تعديلات جوهرية عليها، كان حريصاً، عشية الزيارة، على عدم الظهور كمن يرفض كل الافكار التي تتضمنتها مبادرة شولتس، كي لا يخلق انطباعاً بأنه هو الذي يرفض السلام. ولهذا السبب أوفد الى واشنطن عضو الكنيست موشي ارنس، لكي يقوم بعملية جس للنبض هناك تمهيداً للقاءاته ومحادثاته (**هآرتس**، ١٩٨٨/٣/١٤). وتماشياً مع هذه الاجواء، أعلن شامير، في مؤتمر صحافي عقده في مطار اللد قبيل اقلاع طائرته الى الولايات المتحدة، انه راض عن نفسه، ويعلم انه سيتمكن من اقناع الاخرين بعدالة طريقه. واشاد بعلاقات الصداقة بين اسرائيل والولايات المتحدة التي «هي أساس وطيد لارساء السلام في هذا الجزء من العالم». وأكد ايمانه بأن تلك العلاقات «كانت، وستظل، قائمة على التفاهم، وعلى التماثل في المصالح الامنية والسياسية» (**المصدر نفسه**).

وفي ضوء النشاطات السياسية والمستجدات التي سبقت زيارة شامير ورافقتها (مثل رسالة الشيوخ الثلاثين الى شامير التي تضمنت نقداً لمواقفه وتأييداً للمبادرة، واتساع حالة الانقسام التي تشهدها الساحة الاسرائيلية بشأن المبادرة الاميركية، لتشمل الجالية اليهودية الاميركية ومنظماتها المختلفة، والنشاطات التي مارستها شخصيات اسرائيلية معارضة لنهج شامير)، كل هذه الامور حوّلت زيارة شامير ومهمته الى صراع على أكثر من جبهة. فقد أوردت التقارير الصحافية الاسرائيلية انباء عن انقسام داخل المنظمات اليهودية ـ الصهيونية في الولايات المتحدة، على غرار الانقسام الحاصل داخل اسرائيل. ويعتقد الباحث الاسرائيلي شاي فيلدمان بأن حالة الانقسام هذه، على خلفية الاحداث في الضفة والموقف من خطة شولتس، قد «اقنعت الادارة الاميركية بأنه لن يكون هناك رفض أوتوماتيكي لأية محاولة للتأثير على اسرائيل من أجل تليين مواقفها» (**دافار**، ١٩٨٨/٤/١٠).

وفي هذا السياق، تم تبادل الاتهامات بين الليكود والمعراخ بشأن المهمة التي كلفت بها شخصيات من حزب العمل في أثناء زيارة شامير الى واشنطن. واتهمت أوساط الليكود حزب العمل بأنه المسؤول عن الضغط الذي تمارسه الادارة الاميركية على رئيس الحكومة، خلال زيارته الرسمية لواشنطن والمحادثات التي يجريها هناك. وكانت التقارير الصحافية أوضحت ان لقاءات مع المنظمات اليهودية ـ الصهيونية قام بها كل من عضوي الكنيست ابا ايبن وحاييم رامون، وصفتها أوساط في الليكود بأنها محاولة لتشويش العلاقات بين الادارة الاميركية والليكود، ولتأليب الرأي العام اليهودي والاميركي ضد رئيس الحكومة (**يديعوت احرونوت**، ١٥ و ١٩٨٨/٣/١٧).

سير المحادثات ونتائجها

استغرقت زيارة شامير لواشنطن ثمانية ايام، اربعة منها كرّست للمحادثات الرسمية مع زعماء الادارة الاميركية. وتشير التقارير الصحافية، بهذا الشأن، الى ان شامير عقد خمس جولات من المحادثات مع وزير الخارجية الاميركية، وواحدة مع وزير الدفاع، وتوّجها بلقاء مع الرئيس ريغان. هذا اضافة الى لقاءاته باعضاء من الكونغرس الاميركي واعضاء من الجالية اليهودية؛ بمن فيهم اعضاء الجباية اليهودية (**هآرتس**، ١٩٨٨/٣/١٤؛ **ودافار**، ١٩٨٨/٣/١٥).

وأشارت المعلومات الصحافية الى ان الخلافات في وجهات النظر بين شامير وشولتس بشأن بنود خطته استمرت على حالها؛ فعلى الرغم من

وصف المحادثات بأنها أُجريت في اجواء من الود والصداقة، الا انه كان هناك احساس ـ على حد تعبير احد المراقبين الذين تابعوا جولة المحادثات الاولى ـ بأن لحظة المواجهة آخذة في الاقتراب، إما في جولة المحادثات الثانية، في ١٥/٣/١٩٨٨، وإما في اللقاء المرتقب مع الرئيس ريغان في اليوم التالي (**يديعوت احرونوت**، ١٥/٣/١٩٨٨). لكن ذلك لم يمنع ـ وفقاً للمصادر الصحافية ـ شولتس وشامير من التوصل، في جولة المحادثات الاولى، الى اتفاق تمّ بموجبه تحديد جدول اعمال المحادثات بثلاثة مواضيع اساسية، هي: مسار السلام، وتوثيق العلاقات على الصعيد الاقتصادي ـ العسكري، ومسألة يهود الاتحاد السوفياتي (**المصدر نفسه**).

واستغرقت جولة المحادثات الثانية، التي سبقها لقاء بين شامير ووزير الدفاع الاميركي تناول موضوع تعزيز «التفاهم الاستراتيجي» بين الدولتين، حوالى ساعتين ونصف الساعة، اعترف شولتس، بعدها، بأنه لم يجد وسيلة لردم الهوة القائمة بين مواقفه ومواقف رئيس الحكومة الاسرائيلية، وانه اخفق في اقناعه بالتخفيف من حدة رفضه لمبادرته. وقال شامير، بدوره، انه لا يرى أي دور ايجابي لفكرة المؤتمر الدولي (**عل همشمار**، ١٦/٣/١٩٨٨). ووصف مساعد وزير الخارجية الاميركية، ريتشارد مورفي، رفض شامير لعقد المؤتمر الدولي بأن من شأنه القضاء على مسيرة السلام (**هآرتس**، ١٦/٣/١٩٨٨). لكن مصادر أخرى ذكرت ان شولتس اتفق مع شامير على اعطائه «فرصة للتفكير»، وعلى ان ينهي زيارته للولايات المتحدة في ظل اجواء ودية، ودون مواجهة. لكن شولتس كان قاطعاً في رأيه، لناحية اصراره على قبول خطته، أو رفضها ككل لا يتجزأ. وقال شولتس، بشكل غير قابل للتأويل، ان الادارة الاميركية لا تفكر في ادخال اية تعديلات على الخطة، بما في ذلك ما يتعلق بموضوع المؤتمر الدولي (**المصدر نفسه**). أما شامير، فرفض، من ناحيته، البحث في موضوع العرض الاميركي لصوغ مذكرة تفاهم بشأن موضوع المؤتمر، تتضمن تعهدات اميركية بشأن صلاحيات المؤتمر الدولي. وقال شولتس، بهذا الصدد، ان المؤتمر ليس فقط لن يكون له الحق في املاء أي حل أو الاعتراض على ما يتم التوصل اليه فحسب، بل انه لن يدعى الى الانعقاد الا بموافقة رئيسي المؤتمر، مما يعني انه سيكون في امكان الولايات المتحدة استخدام «الفيتو» في مثل هذا الحال (**المصدر نفسه**).

هذه الاجواء التي اتسمت بها محادثات شامير في واشنطن، في اليومين الاول والثاني، زادت في حدة حالة الترقب والتأهب في العاصمة الاميركية لما سوف يسفر عن اللقاء المرتقب بين شامير والرئيس ريغان. وهكذا، فلحظة المواجهة أو «لحظة الحقيقة» ـ على حد قول المراقبين الصحافيين ـ «حانت في لقاء ريغان ـ شامير. ففي هذا اللقاء، الذي استغرق ربع ساعة فقط، لم يحاول الرئيس الاميركي اقناع رئيس الحكومة بقبول هذا الموقف، أو ذاك؛ ولم يحاول الضغط عليه بتاتاً. فكل واحد منهما كرر مواقفه. وعلى حد قول أحد الحاضرين، فعملياً، قال شامير ' لا' للخطة الاميركية، وان ريغان رد بقوله: نحن لن نقبل الـ ' لا ' كرد. وأضاف الرئيس: خذوا الخطة بكاملها، أو اتركوها بكاملها؛ ففي كل الاحوال، فالمسؤولية والنتيجة ستقعان عليكم» (**يديعوت احرونوت**، ١٧/٣/١٩٨٨). مع ذلك، أكد الرئيس ريغان ان بلاده لن تتخلى عن مبادرتها «التي تعتبر السبيل الوحيد لضمان امن اسرائيل وجاراتها، ولضمان الحقوق المشروعة للفلسطينيين؛ وان الوضع الراهن والجمود يلحقان الضرر بالمنطقة؛ ومن الواجب عدم تفويت هذه الفرصة؛ وانه يتعين على من يقولون ' لا' للمبادرة ـ ورئيس الحكومة لم يستخدم هذه الكلمة ـ الاّ يقدموا ردهم الينا، بل الى انفسهم وشعوبهم، وان يفسّروا لهم لماذا رفضوا خطة واقعية ومنطقية للتوصل الى مفاوضات ؟ هذا هو الوقت، لكل الاطراف، لاتخاذ قرار من اجل السلام» (**هآرتس**، ١٧/٣/١٩٨٨).

في ضوء ذلك، وبشكل خاص في ضوء قول الرئيس ريغان ان شامير لم يستخدم كلمة «لا»، تباينت الاجتهادات بالنسبة الى ما انتهت اليه محادثات شامير في واشنطن. أوساط رئيس الحكومة كانت اعربت، قبل يوم من اللقاء الختامي مع ريغان، عن ان «كل من توقع ازمات ومواجهات وضغوطاً قد خاب فأله، وان شامير قد نجح في ايضاح موقفه، وسوف يعود الى اسرائيل مزوّداً بمساندة واسعة من الكونغرس والجالية اليهودية» (**المصدر نفسه**).

لكن مصادر أخرى اعربت عن اعتقادها بأن محادثات شامير انتهت الى مواجهة علنية مع الولايات المتحدة، ولكن ـ اضافت تلك المصادر ـ ان من المهم التأكيد ان المحادثات لم تسفر عن احداث شرخ في العلاقات بين البلدين، حيث ان كل زعماء الادارة الذين التقاهم شامير، وفي مقدمهم الرئيس ريغان، أكدوا، مراراً وتكراراً، التزامات الولايات المتحدة ازاء اسرائيل والصداقة غير القابلة للتقويض بين الدولتين، على الرغم من الخلافات في وجهات النظر (**يديعوت احرونوت**، ١٧/٣/١٩٨٨). ومع ان أوساطاً في حاشية شامير لم تر في بيان الرئيس ريغان لهجة انذارية، بل آثرت ابراز اللهجة الودية التي اتسمت بها المحادثات، الا ان بعض المراقبين رأى ان اقوال الرئيس ريغان «يمكن ان تفسر على انها أحد التعبيرات الاكثر وضوحاً التي تقال بلهجة دبلوماسية ضد موقف حكومة اسرائيل، وانه، في ضوء موقف الرئيس والكونغرس والجالية اليهودية، أيضاً، لا شك في ان اسرائيل لن تستطيع الامتناع عن اتخاذ قرار. فاذا قررت رفض خطة شولتس، فالمتوقع هو ايام قاتمة في العلاقات بين الدولتين ـ وذلك دون ان يذكر الرئيس ريغان ولو كلمة واحدة في هذا الاتجاه» (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٧/٣/١٩٨٨).

ورأت مصادر صحفية أخرى، ان المحادثات اسفرت عن محورة الخلاف في وجهات النظر حول موضوع المؤتمر الدولي، الذي باءت بالفشل كل الجهود التي بذلها الرئيس ريغان ووزير خارجيته لاقناع شامير بالعدول عن معارضته لصيغته المقترحة في خطة شولتس. وأشارت هذه المصادر الى ان شامير، بدوره، حاول اقناع الادارة الاميركية بالتنازل عن صيغة المؤتمر الدولي، مؤكداً ان لديه «تحفظات خطيرة من المؤتمر الدولي، الذي لن يقود الى السلام»، ومعرباً، في الوقت عينه، عن استعداده لبدء مفاوضات مع الاردن، برعاية الجبارين (**يديعوت احرونوت**، ١٧/٣/١٩٨٨).

نجاح أم فشل ؟

في تلخيصه لنتائج محادثاته في واشنطن، اعرب شامير عن رضاه على ما انتهت اليه زيارته، سواء أكان ذلك على صعيد المحادثات مع الادارة الاميركية أم على صعيد لقاءاته مع الجالية اليهودية هناك. فاثر عودته من الولايات المتحدة، قال شامير، في تصريح أدلى به في مطار بن ـ غوريون: «أن المحادثات مع رؤساء الادارة الاميركية كانت صادقة وتفصيلية وأجريت في اجواء من التفاهم والصداقة والصراحة». ونوه شامير بتأكيدات الرئيس ريغان ووزير خارجيته بأنه «على الرغم من وجود خلافات بيننا حول السبيل الى ارساء السلام، وبالذات في موضوع المؤتمر الدولي، فان صرح الصداقة والتحالف والتعاون، بكل جوانبه، سوف يستمر، لأن ذلك غير قابل للتقويض». وأضاف شامير: «ومع ذلك لا ينبغي تجاهل التحفظات الحقيقية والجادة التي طرحتها من موضوع المؤتمر الدولي. فاذا لم تتم مراعاة تلك التحفظات، فلن يكون السلام قريباً. وليس هذا فحسب، بل سيلحق به ضرر». وأكد شامير ان رؤساء الادارة الاميركية «يدركون، مثلنا، ان أي مسيرة سلمية لا يمكن ان تتقدم الا من خلال التنسيق والتعاون الكامل بين اسرائيل والولايات المتحدة» (**دافار**، ٢٣/٣/١٩٨٨).

من ناحية أخرى، ابرز شامير، في تصريحه الصحافي في المطار، مساندة الجالية اليهودية لأسرائيل، مشيراً الى ان «محاولات احداث انشقاق داخل يهود الولايات المتحدة وحثهم على توجيه الانتقادات ضدنا قد باءت بالفشل. فالغالبية العظمى منهم تؤيد اسرائيل، بحماس واخلاص، وتقف الى جانب حكومتها دون تحفظ» (**المصدر نفسه**).

وفي سياق ما اعتبر نجاحاً لشامير، اشارت مصادر رفيعة المستوى، في القدس، الى ان رئيس الحكومة حصل على وعد من شولتس بألّا يطلب الاخير من الامين العام للامم المتحدة توجيه الدعوات الى عقد مؤتمر دولي، الا بعد احاطته علماً بذلك (**هآرتس**، ٢٠/٣/١٩٨٨).

أما في اطار التعليقات على محادثات شامير في الولايات المتحدة، وما انتهت اليه، من زاوية النجاح أو الفشل، فتباينت آراء المعلقين وافتتاحيات الصحف في هذا الشأن. ففيما اعتبر نجاحاً للزيارة والمحادثات، قال مستشار شامير لشؤون الاعلام، آفي بازنير: «ان رئيس الحكومة يعود الى اسرائيل وهو يشعر بالتشجيع من نتائج زيارته ومحادثاته

مع زعماء الادارة الاميركية، ومن الاستقبال الذي حظي به من جانب الجمهور اليهودي هناك» (المصدر نفسه، ٢٢/٣/١٩٨٨).

واعرب بعض مساعدي شامير عن رضاه التام على الزيارة ونتائجها، سائلين: «اين المواجهة ؟ واين الانتقادات ؟ فشامير لم يتعرض في واشنطن للضغط السياسي الذي تكهن به المراقبون وحذروا من مغبته. كذلك لم يتعرض رئيس الحكومة في نيويورك لانتقادات صريحة من جانب الزعماء اليهود. فعندما اوضح رئيس الحكومة رفضه للمؤتمر الدولي، قوطعت كلماته بتصفيق مدوّ» (المصدر نفسه).

لكن للصحفي يوئيل ماركوس، رأي مختلف بشأن الاستقبال الحافل الذي حظي به شامير من جانب اعضاء الجباية اليهودية. فهو يرى ان هذا الاستقبال وتلك الحفاوة «ليسا دليلاً على موافقتهم على مواقفه»، لأن «أي رئيس حكومة في اسرائيل لا بد وان يستقبل بحفاوة واحترام في أي مؤتمر يهودي، حتى لو شغل هذا المنصب، حصان. فهذا هو الاسلوب الاميركي بعامة، والاسلوب اليهودي ـ الاميركي بخاصة، الذي يتمثل في عدم قولك أو اظهارك كل ما تعتقد به» (المصدر نفسه، ١٨/٣/١٩٨٨).

أما صحيفة «عل همشمار»، فأعربت، في افتتاحيتها (١٨/٣/١٩٨٨)، عن ان «زيارة رئيس الحكومة الى واشنطن ومحادثاته مع وزير الخارجية والرئيس ريغان، قد انتهت ببداية مواجهة بين اسرائيل والولايات المتحدة».

واعتبرت صحيفة «هآرتس»، في افتتاحيتها (٢٣/٣/١٩٨٨)، ان التحدث عن نجاح زيارة شامير، هو بمعنى انه نجح في صد حملة الاقناع من جانب شولتس، وفي انه وجد سبيلاً لرفض المبادرة الاميركية دون ان يستخدم كلمة «لا». لكنها، في الوقت ذاته، رأت ان هذا النجاح قائم في المدى القصير فقط؛ فاذا قرر وزير الخارجية السوفياتية تأييد المبادرة، مقابل تنازلات اميركية في اجزاء أخرى من الحلبة الدولية ـ افغانستان على سبيل المثال ـ فان مشاعر الرضا والارتياح لدى شامير سوف تتبخر (المصدر نفسه).

أما الصحفي عيدو ديسنتشيك، فرأى ان مسألة النجاح، أو الفشل، تتعلق بالزاوية التي تنظر منها الى الامور. «فمن ناحية مسار السلام، فالزيارة كأنها لم تكن: لم يحصل أي شيء. لا تقدم ولا تراجع. واذا بدا للبعض ان هناك حركة، فقد اتضح، بسرعة، انها مجرد مراوحة في المكان» (معاريف، ١٨/٣/١٩٨٨). وأضاف ديسنتشيك: «لقد وعد الاميركيون شامير بأنه لن يلحق أي ضرر بالعلاقات بين القدس وواشنطن اذا لم يتم التوصل الى اتفاق بشأن مبادرة شولتس. كذلك اتفقوا معه على ان ذلك لا يجب ان يؤثر على تلك العلاقات الخاصة والجيدة.

«ويبدو ان شامير يؤمن بأن مثل هذا الوضع أمر ممكن؛ لكن الحقيقة هي ان هذا هو تفاؤل مبالغ فيه... وشامير يشير الى انه لم يكن هناك تهديد ولا انذار. والحقيقة هي انه تمكن فقط من كسب الوقت، وهذا قد يكون قصيراً» (المصدر نفسه).

وختم ديسنتشيك تحليله لما انتهت اليه محادثات شامير بالقول: «حقاً لم تحصل المواجهة مع الولايات المتحدة خلال هذه الزيارة؛ ولكن اذا حصل ذلك، وعندما ستنفجر، سوف يمكن القول ان تلك المواجهة بدأت، عندما كان اسحق شامير في واشنطن، وقال: ' لا ' لخطة شولتس» (المصدر نفسه).

ورأت صحيفة «عل همشمار»، في افتتاحيتها (٢٣/٣/١٩٨٨)، انه اذا كان شامير يشعر بالرضا لأن احداً لم يستطع ان يفرض عليه الاشتراك في مسيرة السلام «فلا يمكن لمحاولته افشال مبادرة شولتس السلمية الا ان تؤدي الى نتيجتين لا ثالثة لهما: فاما ان تفشل المبادرة وتضطر اسرائيل الى السير، بعيون مفتوحة، في اتجاه الحرب المقبلة المحتملة؛ واما ان تتفق الدول العظمى على الاجراء دون ان تسأل حكومة اسرائيل الرأي. وعلى أي حال، يبدو ان فرحة شامير لا تزال سابقة لأوانها».

جولة شولتس

في معرض تقويمه لما انتهت اليه محادثات اسحق شامير في واشنطن، قال المعلق الصحفي، يوئيل ماركوس: «ان السطر الاخير في [عملية] تلخيص نتائج زيارة رئيس الحكومة، اسحق شامير، لواشنطن، يتضمن، عملياً، ثلاث كلمات: ماتت خطة شولتس» (هآرتس، ٢٠/٣/١٩٨٨). لكن ادارة

ريغان لم تأخذ بهذا التقدير. فالرئيس نفسه، قال: «سوف نواصل طريقنا»، في رده على ملاحظة أحد الصحفيين، بعد خروجه، سوياً، مع شامير من لقائهما الاخير، من انه، وفقاً لتعابير وجهيهما، «يتولد الانطباع بأن الجمود قد عاد» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٣/١٧). أما شامير، فقال انه اتفق مع الاميركيين على مواصلة الجهود. واعلن ان اسرائيل ترحب بالنشاط الاميركي: «سوف نتعاون مع الادارة الاميركية ومع وزير الخارجية دون التزام من جانبنا بالموافقة على كل ما يقترح علينا» (**معاريف**، ١٩٨٨/٣/١٧). وبالنسبة الى المبادرة بحد ذاتها، قال شامير ان الاميركيين سوف يقررون ما سوف يفعلون خلال بضعة ايام. ربما يواصلون بذل الجهود في موضوع المبادرة، وربما يتخلوا عنه كلياً (**المصدر نفسه**).

لكن مصادر رفيعة المستوى في الادارة الاميركية ذكرت ان محادثات شولتس مع نظيره السوفياتي في موضوع مسار السلام هي التي سوف تحدد، والى حد كبير، كيف سيتصرف الاميركيون، اذا قررت حكومة اسرائيل رفض الخطة الاميركية (**هآرتس**، ١٩٨٨/٣/١٨). وذكر في هذا الشأن احتمال ان يتفق الطرفان الاميركي والسوفياتي، على الطلب من الامين العام للامم المتحدة، توجيه دعوات الى كل الاطراف والى بقية الاعضاء الدائمين في مجلس الامن، للمشاركة في المؤتمر الدولي، وفقاً للخطة الاميركية (**المصدر نفسه**). ومع ان هذا الاحتمال استبعد رأساً في اعقاب تعهد شولتس التشاور مع حكومة اسرائيل قبل الاقدام على مثل هذه الخطوة (**المصدر نفسه**)، الا ان عودة شولتس الى المنطقة لمواصلة جهوده، تعززت أكثر، في اعقاب اللقاء بين شولتس ونظيره السوفياتي. فعلى الرغم من فشل الطرفين في التوصل الى اتفاق بشأن موضوع المؤتمر الدولي، حيث واصل كل منهما التمسك بموقفه ومفهومه لذلك المؤتمر، الا ان شولتس قال، في اعقاب ذلك اللقاء، انه على الرغم من «ان احداً لا يريد الصعود الى العجلة، الا ان الجميع معنيون باستمرار حركتها. ونظراً الى ان كل الاطراف تمتنع عن رفض الخطة، فانه يرى نفسه حراً في مواصلة الاتصالات» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٣/٢٥).

من ناحية أخرى، ذكرت مصادر صحفية في القدس، انه يتوقع ان يعلن وزير الخارجية الاميركية، رسمياً، عن عزمه على القيام بجولة مكوكية أخرى على دول المنطقة، في الثالث من نيسان (ابريل)، وان شولتس قد المح الى ذلك، في اعقاب لقائه مع نظيره السوفياتي، بقوله انه على استعداد للقدوم الى المنطقة، حتى لو نشأ مجرد احتمال ضئيل لدفع مبادرة السلام الى امام. وأضافت تلك المصادر ان هدف الزيارة، هو ازالة العقبات تجاه موضوع التمثيل الفلسطيني، وانه، كتمهيد لهذا الامر، سوف يلتقي شولتس، لاحقاً، مع اثنين من الاساتذة الاميركيين من اصل فلسطيني، وهما ادوار سعيد وابراهيم ابو لغد، وكلاهما عضو في المجلس الوطني الفلسطيني (**المصدر نفسه**).

وأثار هذا اللقاء موجة احتجاج في اوساط القيادة الاسرائيلية، حيث ذكرت مصادر اسرائيلية ان رئيس الحكومة سينتهز فرصة لقاء السفير الاميركي في تل ـ ابيب به، لاطلاعه على نتائج محادثات شولتس ـ شفيأردنادزه، لكي يحتج على ذلك اللقاء، الذي يعتبره خرقاً للتعهد الاميركي بالامتناع عن عقد لقاءات مع رجال م.ت.ف. (**المصدر نفسه**).

وفي ضوء هذه التطورات، التي سبقت قدوم شولتس ثانية الى المنطقة، ذكرت مصادر صحفية اسرائيلية ان الادارة الاميركية، حثّت زعماء حزب العمل الاسرائيلي على عدم الضغط على شامير لاتخاذ قرار بشأن المبادرة الاميركية. وقالت هذه المصادر ان نتيجة طرح المبادرة على التصويت في المجلس الوزاري المصغر، أو في الحكومة بكامل هيئتها، واضحة، وبالتالي ليست هناك ضرورة لاماتة المبادرة. واضافت تلك المصادر ان تقديرات شامير هي ان المبادرة في مراحل الاحتضار، وانهم، في الادارة الاميركية، ليسوا بعيدين من هذا التقدير، ولكن من الاسهل لهم ان يبقى مسار السلام «مستمراً» (يوسف حاريف، **معاريف**، ١٩٨٨/٣/٢٥).

لهذا، لم يكن خارج السياق قول مصادر في مكتب شامير ان شولتس «سوف يفشل في مهمته»، وانهم لا يفهمون، على الاطلاق، سبب مجيئه، وما الذي يبغيه من ذلك ؟ (**هآرتس**، ١٩٨٨/٣/٣١؛ **ويديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٤/٣).

هذه التوقعات المتشائمة، بالنسبة الى ما قد تسفر عنه جولة شولتس الثانية، لم تقتصر على اوساط رئيس الحكومة الاسرائيلية، بل أكدها هو بنفسه، عندما قال، في مؤتمر صحافي، عقده خلال جولة كان يقوم بها على المستوطنات الاسرائيلية في شمال الضفة: «لا أتوقع حدوث تقدم في محادثاتي مع وزير الخارجية الاميركية». وأضاف شامير ان السلام عبارة عن مسار، ومن الواجب ايجاد السبل الكفيلة بالوصول اليه (**عل همشمار**، ٤/٤/١٩٨٨).

ورأت مصادر أخرى، في تصريحات مندوب اسرائيل في الامم المتحدة (في اعقاب اعلان استقالته من منصبه) التي هاجم فيها شولتس وخطته، على خلفية اللقاء مع عضوي المجلس الوطني الفلسطيني، سعيد وأبو لغد، اللذين يحملان الجنسية الاميركية، مؤشراً الى ما ينتظر شولتس في اسرائيل من جانب رئيس الحكومة والليكود (**دافار**، ١/٤/١٩٨٨). ووصفت مصادر صحفية اسرائيلية الاجواء، عشية وصول شولتس الى اسرائيل في جولته المكوكية الثانية، بأنها تتميز بخلافات علنية في وجهات النظر بين شولتس ورئيس الحكومة الاسرائيلية، في اعقاب لقاء شولتس مع كل من سعيد وأبو لغد. وأضافت تلك المصادر انها علمت من أوساط رئيس الحكومة الاسرائيلية، انه ينوي تقديم احتجاج شديد الى شولتس على ذلك اللقاء، وانه يعتبره خرقاً فظاً للالتزامات الاميركية في الاتفاقيات الموقعة مع اسرائيل (**هآرتس**، ٣/٤/١٩٨٨).

أما شولتس، فقد استهل قدومه الى المنطقة بتصريح صحافي في مطار روما، أعرب فيه عن انه يشعر من الاعماق بأن هناك فرصاً للتوصل الى حل للازمة في الشرق الاوسط، معرباً عن أمله في ان يحظى بردود ايجابية على خطته (**يديعوت احرونوت**، ٣/٤/١٩٨٨).

واعربت مصادر في القدس عن اعتقادها بأن الجولة الثانية من زيارات شولتس المكوكية الى المنطقة هي بمثابة «الجهد الاخير» في مبادرته (**المصدر نفسه**، ١/٤/١٩٨٨). وتباينت التقديرات الصحافية الاسرائيلية، بالنسبة الى ما يحمله شولتس في جعبته في جولته الثانية. بعض المصادر قال، ان جهود شولتس ستتركز، في الاساس، على ردم الهوة بين المواقف الاردنية والاسرائيلية، وذلك بهدف ان يثبت خلال محادثاته مع نظيرة السوفياتي ان خطته قابلة للتنفيذ (**المصدر نفسه**). وقالت مصادر أخرى، ان شولتس يحمل في جعبته مسودة دعوة الى عقد المؤتمر الدولي، وان صيغة تلك الدعوة مماثلة، بشكل أو بآخر، للصيغة الواردة في الرسالة التي تركها شولتس في ختام جولته الاولى. كذلك، توقعت المصادر ذاتها، ان يأتي شولتس بصيغة وثيقة اخرى لعقد مذكرة اتفاق تتضمن تعهدات سياسية لأسرائيل، لأقناعها بالقبول بفكرة المؤتمر الدولي وفقاً لصيغته الاميركية (**المصدر نفسه**، ٣/٤/١٩٨٨).

وهكذا، فالتكهنات والتقديرات، بالنسبة الى ما يحمله شولتس من جديد، على كثرتها، لم تغير من الواقع الذي كان عليه في اعقاب اختتام شامير لزيارته الى واشنطن. فعلى حد قول المعلق الصحفي حاييم شيفي، فان معادلة المواجهة في جولة شولتس الثانية، بقيت على حالها: «شولتس لن يغير خطته؛ وشامير لن يذهب الى مؤتمر دولي» (**المصدر نفسه**).

سير المحادثات

استهل شولتس محادثاته مع القيادة الاسرائيلية بخطوة غير عادية في سياق اللقاءات والمحادثات التي اجريت حتى الآن بين المسؤولين الاميركيين والزعماء الاسرائيليين. في هذا الصدد، أشار بعض المصادر الى ان جدول اعمال شولتس تضمن لقاءات مع رؤساء تحرير الصحف الاسرائيلية، وتوجه، مباشرة، الى الجمهور الاسرائيلي عبر التلفزة الاسرائيلية (**هآرتس**، ٤/٤/١٩٨٨).

واعتبر مصدر في الخارجية الاسرائيلية ان قرار شولتس بالتوجه مباشرة الى الجمهور الاسرائيلي، معناه انه «قرر خلع القفازات»، وانه يعد هجوماً اعلامياً سوف يحاول بواسطته الضغط من اجل القبول بخطته (**يديعوت احرونوت**، ٣/٤/١٩٨٨).

من جهته، أوضح شولتس، في حديثه الى الصحافة والتليفزيون، ان رئيس الحكومة شامير «يعارض [صيغة] مؤتمر غير موجود، أصلاً، في خطته». وأضاف شولتس: «يبدو ان البعض يحدد شيئاً ما يسمّيه مؤتمراً دولياً، ومن ثم يعلن معارضته لما حدده هو» (**هآرتس**، ٤/٤/١٩٨٨). وتحدث

شولتس، مطولاً، عن مفهومه للمؤتمر وصلاحياته، موضحاً انه لا تزال هناك خلافات في الرأي مع السوفيات بالنسبة الى طابع المؤتمر وصلاحياته. وطرح شولتس، في حديثه هذا، تحدياً في وجه شامير، عندما طالبه بطرح بديل لخطته، قائلاً: «الوقت يمر؛ واذا كنت غير راغب في اقتراحاتنا، فما الذي تقترحه وله فرصة من النجاح؟ لقد حان الوقت للتوصل الى شيء ما، له شركاء وبامكاننا جميعاً ان نوقع عليه» (**المصدر نفسه**). من ناحية أخرى، اعرب شولتس، في حديثه آنف الذكر، عن موافقته على لاءات بيرس الثلاث: «انني أوافق على لاءات بيرس الثلاث: لا، للدولة الفلسطينية؛ ولا للعودة الى حدود العام ١٩٦٧؛ ولا لمنظمة التحرير الفلسطينية» (**المصدر نفسه**). وختم شولتس حديثه بالتأكيد ان الولايات المتحدة لن تفرض على اسرائيل أي شيء، اذا ردت على مبادرته بالرفض؛ لكنه أكد انه يتوجب عليها ان تتخذ قراراً هاماً يستجيب لاحتياجاتها الامنية، التي تتفهمها الادارة الاميركية، وكذلك للفرصة السانحة للتقدم نحو السلام (**المصدر نفسه**).

وغداة وصوله، عقد شولتس سلسلة من اللقاءات مع كل من شامير وبيرس ورابين، بدأها بلقاء مع رئيس الحكومة استغرق حوالى الساعتين. وكان النصف الاول من اللقاء ثنائياً؛ ثم انضم الى المحادثات طاقما الجانبين. واشارت مصادر في مكتب رئيس الحكومة الى ان البحث تركز على مواضيع جوهرية، مثل التسوية المؤقتة والتسوية الدائمة. وان شامير وشولتس اتفقا على عدم مناقشة موضوع المؤتمر الدولي، الذي يرفضه شامير حالياً (**عل همشمار**، ٥/٤/١٩٨٨).

بعد ذلك عقد شولتس لقاء آخر مع وزير الخارجية الاسرائيلية، بيرس، اتفق فيه الجانبان على وجوب ان يستند المؤتمر الدولي الى المبادىء الواردة في «وثيقة لندن» (بين بيرس والملك حسين)، وفي رسالة شولتس التي ضمنها مبادىء خطته. بعدها، واصل شولتس محادثاته مع وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الذي أوضح له، بناء على طلبه، الوضع في المناطق المحتلة، معرباً عن تأييده لمبادرته، ومؤكداً ان عليه مواصلة الجهود لدفعها الى امام، وكأن الاضطرابات [الانتفاضة] غير موجودة» (**المصدر نفسه**).

وكان بيرس اتفق مع شولتس على اعداد ورقة عمل بشأن مبادىء التسوية المؤقتة، وشكل المؤتمر، ليقوم بنقلها الى الملك حسين، خلال زيارته للاردن. وذكرت المصادر الصحفية ان شولتس قدم ورقة العمل تلك، لكنه لم يتمكن من احراز تقدم حقيقي في مساعيه الرامية الى عقد مؤتمر دولي، خلال محادثاته في كل من الاردن وسوريا (**هآرتس**، ٦/٤/١٩٨٨).

وبعد عودته من عمان ودمشق الى اسرائيل، غادرها بعد اطلاع الزعماء الاسرائيليين على نتائج مباحثاته هناك. وذكرت المصادر الصحفية الاسرائيلية، بهذا الشأن، ان شولتس غادر المنطقة دون ان يحدث تغير حقيقي في مواقف الاطراف تجاه مبادرته. ونسبت تلك المصادر الى شولتس قوله: «ان تقدماً طفيفاً حصل؛ لكن الخلافات لم تتقلص بشكل جوهري» (**عل همشمار**، ٧/٤/١٩٨٨). وأضافت تلك المصادر ان شولتس لم يعلن ما اذا كان سيعود ثانية الى اسرائيل ام لا ؟ ولكن وفقاً لانطباعات رئيس الحكومة، فان مثل تلك العودة أمر غير متوقع. من ناحيته، أعرب مصدر رفيع المستوى في الخارجية الاسرائيلية، عن اعتقاده بأن شولتس قد يعود الى المنطقة في جولة مكوكية أخرى، قبل، أو بعد، اجتماعه مع نظيره السوفياتي في ٢١/٤/١٩٨٨، بوقت قصير (**المصدر نفسه**).

لا جديد

في معرض تقويم المعلقين الاسرائيليين لما اسفرت عنه جولة شولتس الثانية، أعرب أحد المعلقين عن اعتقاده بأنها لم تسفر عن أي شيء جديد، «فالشيء الوحيد الجديد»، على حد قول هذا المعلق، «هو عدم وجود أي جديد» (يوسف حاريف، **معاريف**، ٦/٤/١٩٨٨). فرئيس الحكومة شامير رفض، بشدة، فكرة عقد مؤتمر دولي، كذلك الجدول الزمني السريع للمبادرة. وفي الواقع، فقد رفض المبادرة كلها، دون ان يقول «لا» قاطعة وصريحة. واذا كان البعض وصف هذا الرفض بأنه «رفض دبلوماسي»، فان البعض الآخر قال ان «شامير كان أصلب من الحجر» في محادثاته مع شولتس (يسرائيل زامير، **ملحق همشمار**، ٧/٤/١٩٨٨).

وتباينت تقديرات المعلقين الصحفيين بالنسبة

الى الاسلوب الذي اتبعه شولتس في محادثاته مع رئيس الوزراء الاسرائيلي. فوفقاً لرأي البعض، لم يمارس شولتس أي ضغط على شامير للتخفيف من حدة مواقفه ولدفع مبادرته الى أمام. ووصفت داليا شيحوري الوزير شولتس، خلال محادثاته مع اسحق شامير، بأنه كان «اشبه بالقط الوديع» (**عل همشمار**، ١٠/٤/١٩٨٨). لكن زميلاً لها في الصحيفة ذاتها، قال: «كان شولتس، خلال محادثاته في اسرائيل، ليناً وصارماً. فقد اتسم بالصراحة عندما اصرّ على طلبه بقبول مبادرته ككل لا يتجزأ، حيث كان هدفه الرئيس عدم ازالة المؤتمر الدولي من المبادرة. وكان ليّناً عندما وافق على مطلب شامير بالتباحث حول الامور الجوهرية» (مارك غيفن، **المصدر نفسه**، ٧/٤/١٩٨٨).

وهكذا، يمكن القول ان ما تكشفت عنه جولة شولتس ومحادثاته هو «المراوحة في المكان»، وعدم احراز أي تقدم. لكنها، في الوقت ذاته ـ على حد قول بعض المعلقين ـ كشفت، أيضاً، عن ان المؤتمر الدولي ليس المشكلة الوحيدة التي تعترض مسار السلام؛ فهناك عقبة أخرى وهي مبدأ «أراض مقابل السلام». وفي هذا الصدد، قال الصحفي ايلان بيكر: «لقد اتضح في المحادثات التي اجراها شولتس مع شامير ان المشكلة لا تتمثل في المؤتمر الدولي، فحسب، وانما، أيضاً، في صيغة ' اراض مقابل السلام ' ، فشامير يرى ان التسوية بين اسرائيل والاردن لا تتطلب أي عنصر اقليمي. وفي مثل هذه الظروف، لا يملك شولتس، ' وصفة طبية ' لرأب الصدع بين اسرائيل والاردن، لأن الملك لن يكون شريكاً في عملية ' سلام مقابل سلام' ، دون الاراضي» (**معاريف**، ٦/٤/١٩٨٨).

وحذّر بعض المعلقين مما وصلت اليه الامور، مشيراً الى قول شولتس: « اذا لم توافق اسرائيل [الآن] على القبول بوفد اردني ـ فلسطيني مشترك، فسوف تضطر، في المستقبل، الى مواجهة ائتلاف من م.ت.ف. والجهاد الاسلامي» (**عل همشمار**، ١٠/٤/١٩٨٨). وحدد الصحفي بنحاس عنباري الوضع كالتالي: « بكلمات أخرى، اذا لم توافق اسرائيل، الآن، على التعاون مع الدول العربية البراغماتية، والتي تعتبر حركة ' فتح ' جزءاً منها، فسوف تضطر، في المستقبل، الى الوقوف في وجه ائتلاف قوي من سوريا وايران وليبيا، سوياً مع التيار الراديكالي في م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله

نيسان الأعنف والاكثر مأساوية

دخلت الانتفاضة الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، شهرها الخامس من دون أن تتمكن جهود وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، ولا حتى الضغوط الاسرائيلية القاسية، من وضع حد لها. وخلال هذا الشهر، ظل الحظر مفروضاً على المحروقات، فيما صار الحصار ومنع التجول النموذج المميز للحياة اليومية في مدن الضفة والقطاع وقراهما، وكذلك في عدد كبير من المخيمات. فقد بقي قطاع غزة، الذي أصبح منسياً، في الغالب، من قبل وسائل الاعلام الدولية، مدة ٢١ يوماً تحت الحصار؛ وبقي مخيم الجلزون في وضع مماثل طيلة ٢٤ يوماً؛ ومخيم بلاطة ١٨ يوماً؛ وقباطية ٢٦ يوماً (داود كتاب، «لا تراجع في الزخم»، **ميدل ايست انترناشيونال**، العدد ٣٢٣، ١٦/٤/١٩٨٨).

وخلال الفترة هذه وقع حدثان كان لهما أثر كبير في تطور الاحداث. فقد أقدمت أجهزة المخابرات الاسرائيلية على اغتيال نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (أبو جهاد)، في منزله، في مدينة تونس، مما دفع مشاعر المواطنين، في الضفة الغربية والقطاع، الى درجة الغليان، والاحداث الى حدها الاقصى، حيث سقط شهداء وجرحى، خلال يوم واحد، عدد يماثل ما كان يسقط خلال اسبوع على الاقل؛ أما الثاني، فكان الاحداث الدرامية التي شهدتها قرية بيتا، القريبة من نابلس، ونتج عنها مقتل مستوطنة اسرائيلية، وشابين من سكان القرية، وجرح عدد آخر، وتدمير عدد كبير من بيوتها.

وقد شكّل هذا الحدث تطوراً آخر في مجرى الصراع الذي تشهده المناطق المحتلة، الى جانب عدد آخر من الوقائع والاحداث التي كانت لها أدوار مختلفة في رسم صورة الواقع، في الضفة والقطاع، خلال شهر نيسان (ابريل) ١٩٨٨.

متاعب نيسان

على الرغم من النجاح الذي حققه المواطنون في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال الشهور الاربعة السابقة، وعلى الاخص تجاوزهم اشكال الضغط الاقتصادي والحصار التمويني القاسي، فقد ظل بعض المشكلات التي نجمت عن المعطيات والظروف القائمة، في هذه المناطق، دون حل. في مقدم هذه المشكلات، الوضع التعليمي عامة. فالمدارس الخاصة في الضفة الغربية، وكذلك المدارس التابعة لوكالة غوث اللاجئين، ظلت مغلقة طيلة الشهور الماضية، ولم تتمكن الكليات والمعاهد والجامعات من فتح أبوابها لطلابها. وأُجريت محاولة وحيدة لوضع حد للمشكلة؛ اذ دعت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة طلاب المدارس والمعاهد والجامعات الى العودة الى مدارسهم وكلياتهم ومتابعة دراستهم فيها؛ غير ان غالبية آباء الطلبة عملوا على ابقاء ابنائهم في البيوت خوفاً على سلامتهم، على الرغم من خشية الجميع من فقدان هؤلاء الطلاب دراستهم خلال العام الحالي.

وعلى الرغم من اعلان السلطات الاسرائيلية أنها ألقت القبض على موزعي البيان الرقم ١١، الذي وضعته القيادة الوطنية، فقد أُصدر البيان الرقم ١٢ في موعده، بتاريخ ٣/٤/١٩٨٨، وجاء فيه: ان القيادة الموحدة لن تكون مسؤولة، ولفترة طويلة، عن سلامة رؤساء البلديات المعينين. ودعا البيان الفلسطينيين الى العمل في أرضهم؛ واقامة اللجان المحلية؛ واعلان الاحتجاج. وقد اعترف عدد من القادة العسكريين الاسرائيليين بأن من غير الممكن وضع حد للانتفاضة بالوسائل العسكرية؛ وان ثمة حاجة الى حل سياسي. لكن الجيش الاسرائيلي استمر في ممارسة ضغوطه المختلفة. من جهة أخرى، ذكرت مصادر اسرائيلية ان عدد المعتقلين الفلسطينيين بلغ سبعة الاف معتقل، بينما

قدرت مصادر فلسطينية العدد بـ ١٣ الفاً. ولاستيعاب هذه الاعداد، اقامت اسرائيل سجوناً ومعتقلات صغيرة عدة في بيتونيا، قرب رام الله، والظاهرية، قرب الخليل، وسجناً كبيراً يتسع لحوالى ثلاثة آلاف معتقل في صحراء النقب؛ كذلك استخدمت سلطات الاحتلال بعض المدارس كمعتقلات (**المصدر نفسه**).

مبعدون جدد

الى ذلك، أقدمت سلطات الاحتلال، بتاريخ ١١ نيسان (ابريل) ١٩٨٨، على ابعاد ثمان شخصيات فلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة الى خارج الاراضي المحتلة عبر جنوب لبنان، هم الشيخ عبد العزيز عودة، من غزة، ويعمل محاضراً في الجامعة الاسلامية؛ وفريح أحمد الخيري، نائب نقيب المهندسين في غزة؛ ومحمد أبو سمرة، وهو صاحب مكتبة في غزة؛ وخليل قوقا، أمين سر الجمعية الاسلامية في غزة؛ وحسن غنايم، وهو مدرس سابق في مدارس وكالة الغوث؛ وجمال شافي هندي، من مخيم قلنديا؛ وعبدالناصر أبو عزين، من جنين (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٦٩٦، ٢٤/٤/١٩٨٨).

في وقت لاحق (١٩/٤/١٩٨٨)، طرد الجيش الاسرائيلي ثمانية فلسطينيين الى جنوب لبنان، من بينهم ستة من ابناء قرية بيتا، اتهموا بالقاء الحجارة خلال الاحداث التي شهدتها البلدة في النصف الاول من الشهر. وقد نقل المبعدون، أولاً، بواسطة طائرة مروحية الى مدينة حاصبيا في «حزام الامن» في جنوب لبنان؛ ومن ثم غادروا المنطقة الى الشمال، الى نقطة زماريا. وقد قال هؤلاء لدى وصولهم، ان «قرار ابعادنا هو قرار سياسي ويهدف الى افراغ بلادنا». وهو «نتيجة لضغط المستوطنين على حكومتهم». والمبعدون الثمانية هم: محمد بني شمسة (٢٦ عاماً)، واتهم بنزع سلاح المستوطن رومان الدوبي (أحد مسلحين رافقا المستوطنين الطلاب الذين دخلوا قرية بيتا، وهو الذي أطلق الرصاص وقتل مواطناً من بيتا، وتسبب في مقتل المستوطنة اليهودية تيرزا بورات)؛ ومصطفى حمايل (٢٧ عاماً)، واتهم بالقاء الحجارة وتحريض القرويين في بيتا؛ وساري حمايل (٢٥ عاماً)، وجهت اليه تهم مماثلة؛ وعمر داود (٢١ عاماً)، واتهم بتحريض أهالي بيتا على مهاجمة المستوطنين، وكذلك بالقاء الحجارة؛ وابراهيم جاغوب، واتهم بالمشاركة في الهجوم؛ وناجح دويكات، واتهم بالتحريض؛ وغسان المصري، من رام الله (٣١ عاماً)، واتهم بعضوية «فتح» وتنظيم اعمال عنف؛ وأحمد الديك (٢٧ عاماً)، من كفر الديك، وذكر انه مسؤول «فتح» في منطقة رام الله. ويعتبر هؤلاء المجموعة الثالثة التي يتم ابعادها منذ اندلاع الانتفاضة (**جيروزاليم بوست**، ٢٠/٤/١٩٨٨).

معارك التجار

منذ منتصف آذار (مارس) الماضي، عملت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على ارغام المواطنين، في الضفة والقطاع، على اتباع ساعات الدوام، التي حددتها «الادارة المدنية» في الثانية عشرة من ظهر كل يوم، لفتح محالهم واسواق الخضار المركزية في المدن. واصطدم هذا المسعى بمعارضة واسعة من جانب التجار والمواطنين ، على حد سواء، الذين اصروا على ان يكون توقيت حركة البيع والشراء، وخصوصاً للمواد الغذائية، في ساعات الصباح. مقابل ذلك، لجأت سلطات الاحتلال الى استخدام القوة لفرض توقيتها. وكانت نابلس وجنين أول مدينتين تم فيهما فرض الاجراءات الاسرائيلية، منذ ١٧/٣/١٩٨٨، تبعتهما مدن أخرى. وفي محاولاتها تطبيق هذه الاجراءات، اقامت سلطات الاحتلال حواجز تفتيش عند مداخل المدن، ودهم جنودها أسواق الخضار المركزية مرات عدة، كما حدث في نابلس وجنين ورام الله والبيره وبيت لحم، وقاموا بقلب بسطات الخضار واتلاف محتوياتها. الى ذلك، وضعت سلطات الاحتلال دوريات عسكرية راجلة ومتحركة داخل المدن، وفرضت حصاراً ومراقبة مشددين على الحوانيت والافران وباعة الخضار والفواكه. وشملت هذه الاجراءات، أيضاً، الصيدليات التي كانت تفتح ابوابها لتلبي احتياجات المرضى (عاطف سعد، «فشل سلطات الاحتلال في فرض توقيتها على اصحاب المحال التجارية»، **الاتحاد**، حيفا، ١٠/٤/١٩٨٨).

ومع حلول شهر رمضان المبارك، أصدرت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة البيان الرقم

١٣ (١٠/٤/١٩٨٨)، الذي اشاد برجال الشرطة العرب وموظفي الضريبة والجمارك في الادارة المدنية، الذين قدموا استقالاتهم. ودعا البيان زملاءهم واعضاء المجالس البلدية ممن لم يستقيلوا بعد، الى تقديم استقالاتهم. كذلك دعا البيان الى فتح المحال التجارية، خلال شهر رمضان، من الساعة الثانية الى الساعة الخامسة من بعد ظهر كل يوم، وجعل تاريخ ١٣/٤/١٩٨٨ يوماً لجمع التبرعات لقرية بيتا. وحث البيان العمال العرب على التوقف عن العمل في المستوطنات الاسرائيلية «لافشال عملية البناء فيها وشل مجال الخدمات». وطالب البيان بالامتناع عن حسم أيام الاضراب من مرتبات العمال (**المصدر نفسه**، ١١/٤/١٩٨٨).

من جهة أخرى، دهمت سلطات الضريبة، برفقة قوات الاحتلال، عدداً من الورش والمصانع العربية في المنطقة الصناعية في مدينة البيره، وطالبت اصحابها بدفع مبالغ لا تقل عن خمسة الآف دينار اردني (أكثر من ٢٥ الف شيكل). من بين هذه المصانع مصنع عطا ذيب للطوب والحجر، وقد تم اقتحامه واطلاق الرصاص داخله، وتحطيم ما فيه من طوب وحجارة، كما اعتقل محاسبه مدة أربع ساعات، وتم احتجاز تراكتور تابع للمصنع والاستيلاء على دفاتر الحسابات، وغلق مكتبه بعد العبث بمحتوياته ومصادرة بعضها. كذلك تم انذار صاحب مصنع القيمري بغلق مصنعه، ما لم يدفع لسلطات الضريبة مبلغاً مماثلاً. وذكر ان عدداً من المصانع في بيتونيا تلقى مطالب بدفع مبالغ مالية معيّنة، تحت التهديد بالغلق (**المصدر نفسه**، ١٤/٤/١٩٨٨).

ولفت الانظار، في هذا المجال، منشور وزع، دعا الى وضع حد للاضراب التجاري. ووصفت المصادر الاسرائيلية التي أوردت ذلك المنشور بأنه «حقيقي» ويدل على «مظاهر تعب في المناطق» المحتلة. وذكرت ان قوات الامن الاسرائيلية كانت وزعت سابقاً منشورات تدعو الى وضع حد للاضراب التجاري. وقالت ان المنشور حمل توقيع «تجار جنوب الضفة المحتلة»، وقد أشار الى تدهور أوضاع التجار الى درجة ان قرر بعضهم تصفية اعماله، بينما يستعد آخرون لمغادرة البلاد. وطبقاً لهذه المصادر، وجّه المنشور اللوم الى القيادة الموحدة لفشلها في تنفيذ وعودها في تأمين الدعم المالي؛ ودعاها الى اعادة النظر في موضوع فتح المحال (جويل غرينبرغ، «مؤشرات تعب في المناطق»، **جيروزاليم بوست**، ٦/٤/١٩٨٨).

نداء الى الجنود

ولفت نظر المراقبين، أيضاً، منشور من نوع آخر وزع في المناطق المحتلة، وجاء ضمن كتيب عرض على الصحافيين في مدينة نابلس. وقد كتب بلغة عبرية ركيكة، وحمل نداءات الى الجنود الاسرائيليين. وجاء في الكتيب، الذي حمل عنوان «دعونا نفكر لحظة»:

«الى الجنود الذين يقومون بأعمال الدوريات في مدننا وقرانا ومخيمات لاجئينا، الذين طردوا من ديارهم. اليك ايها الجندي؛ يا من تطارد ابناءنا وتسفك دمهم وتكسر اذرعتهم وأرجلهم، وتسبب الحزن والالم في كل بيت. أنظر الى نفسك؛ انك تحمل عبئاً على ظهرك: بندقية وذخائر، قنابل وعصي؛ ومع ذلك، فانك تخشى ان يرشقك صبي أو شاب بحجر فيصيبك في رأسك. أنظر الى نفسك؛ انك تركض حواليك؛ تنظر يمنة ويسرى؛ الى أعلى والى أسفل؛ فلا تستطيع الاسلحة التي تحملها توفير الامن والطمأنينة لك. فلِمَ تتحمل كل هذه المعاناة [؟] ولم تقبل حياة قاسية كهذه [؟] ولم لا تقضي وقتك هذا في أمان وهدوء على شاطىء جميل [؟] ان بندقيتك لا تخيفنا، ولا تحول بيننا وبين تحقيق أهدافنا مثل جميع الشعوب... أيها الجندي؛ لا نريد ايذاءك؛ وبالتأكيد لا نريدك ان تؤذينا؛ فلا تطلق النار علينا؛ ولا تضربنا، لأننا لا نقصد قتلك. عد الى عائلتك وانتبه لحياتك ومستقبلك. لا تمد يدك لقادتك... الذين يصعدون المعارك، ومد يد السلام والامن لكلينا» (جويل غرينبرغ، «منشور في الضفة يدعو الجنود الى ترك مواقعهم»، **المصدر نفسه**، ٤/٤/١٩٨٨). واتهم مصدر أمني اعضاء الحزب الشيوعي (الفلسطيني) بتوزيع المنشور الذي عثر على نسخ منه في طولكرم بعد توزيعه في نابلس. وذكر المصدر ان اسلوب كتابة المنشور ومفرداته اللغوية تدل على أنه من وضع الشيوعيين (**المصدر نفسه**، ٥/٤/١٩٨٨).

ماذا حدث في بيتا

شهدت قرية بيتا، القريبة من نابلس، احداثاً

هي الاولى من نوعها، منذ اندلاع الانتفاضة في ١٩٨٧/١٢/٩. فقد قتل اثنان من سكان البلدة وفتاة اسرائيلية تدعى تيرزا بورات (١٥ سنة) من مستوطنة الون موريه في اشتباكات وقعت بين مستوطنين واهالي القرية. وأوردت المصادر الاسرائيلية روايات عدة مختلفة، ومتناقضة أحياناً، في سردها للوقائع والاحداث التي شهدتها القرية، شارك في صوغها رسميون اسرائيليون. واضطرت الاوساط الاسرائيلية الى اجراء اكثر من تعديل على الروايات المتداولة، في ضوء التحقيقات التي اجريت وتشريح جثة القتيلة الاسرائيلية الذي اثبت ان مسؤولية القتل تقع على عاتق مستوطن مسلح كان يرافق المجموعة الاسرائيلية التي دخلت اراضي بيتا وافتعلت الحادث. وسوف نكتفي بايراد الرواية الاسرائيلية الرئيسة للاحداث، الى جانب تطور الاحداث، كما وقعت في القرية فعلياً.

في روايتهم للحادث، قال ضباط اسرائيليون وطلاب يهود، جرحوا خلال الاحداث، ان عشرة فتيان من طلاب المدارس، في مستوطنة الون موريه، تتراوح اعمارهم بين الخامسة عشرة والسادسة عشرة، كانوا في نزهة متجهين الى مستوطنة الون موريه مروراً بقرية بيتا العربية، فتوقفوا لتناول وجبة طعام قرب بيتا. وبينما هم كذلك، سقطت عليهم حجارة القى بها شبان عرب يقفون على مقربة منهم. فقام أحد مسلحيْن كانا يرافقان المجموعة بمطاردة الشبان العرب واطلق النار؛ ويبدو انه اصاب احد القرويين. ومضى افراد المجموعة اليهودية يحيط بهم عدد من شبان القرية الذين لم يطلقوا الحجارة في هذا الوقت. وحالما وصلت المجموعة قرية بيتا، هاجم حشد من أهالي القرية الفتيان اليهود بالحجارة، فأطلق المرافقان المسلحان النار، وحطم رأس تيرزا بوارت بالحجارة، وضرب احد المرافقين، ويدعى رومان الدوبي، ويبلغ من العمر ٢٦ عاماً، بحجر في رأسه، مما أدى الى اصابته بجرح بليغ، كما صودرت منه بندقيته، وهي من طراز ام ـ ١٦. كما ضرب المرافق الآخر والقي به أرضاً، وكان يحمل رشاشاً من طراز عوزي (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٤/٢٧).

وروى شهود عيان الاحداث بطريقة مغايرة. فقال عزام بني شمسة، من سكان القرية، ويبلغ السادسة والعشرين من عمره، ويعمل دهاناً، وكان شاهد ما جرى، ما يلي: وصلت مجموعة من المستوطنين الى اطراف قرية بيتا، فتجمع من حولها اطفال من القرية كانوا يلعبون في الحقول. وقد اطلق المستوطنون النار. وما ان سمع الناس اصوات الرصاص حتى خرجوا لمعرفة ما يجري، وفعلت بدوري الشيء عينه. ولما عرف الناس ان مواطناً قتل برصاص المستوطنين خرج جميع سكان القرية الى الشوارع. واختلف الجميع في ما يجب القيام به؛ فالبعض اقترح ضرب المستوطنين؛ والبعض الآخر دعا الى تركهم وشأنهم. في القرية، أطلق أحد حراس المجموعة اليهودية النار من بندقيته، من دون تمييز، فأسرع عدد من المواطنين لانتزاعها منه، لمنعه من مواصلة اطلاق النار بعد ان اطلق ٤ ـ ٥ رصاصات. في هذا الوقت، كانت الفتاة (بورات) قد ضربت في رأسها، وفرّ الناس بعيداً (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٤/١٣).

بيتا تدفع الثمن

أثار مقتل تيرزا بورات غضب الاسرائيليين المستوطنين وغير المستوطنين على السواء؛ وشمل الغضب المستويات كافة، الرسمية والشعبية. وترددت اصوات كثيرة تطالب بالانتقام لمقتل بورات، وتدمير قرية بيتا على من فيها، بل ونسفها ومحوها من على وجه الارض. ودعا وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، ووزير العدل، ابراهام شاريو، الى تنفيذ مذبحة ضد سكان القرية بعد تدميرها، أو طردهم منها، على الاقل، ليعيشوا في مكان آخر (**القبس**، الكويت، ٢٣ ـ ١٩٨٨/٤/٢٤؛ نقلاً عن **دير شبيغل**، بدون ذكر تاريخ النشر).

واستبقت السلطات الاسرائيلية أية تطورات من شأنها الكشف عن ملابسات الحادث وقررت الرضوخ لضغط المستوطنين والاصوات المطالبة بالانتقام. فاحتلت وحدات عسكرية من الجيش الاسرائيلي قرية بيتا ووضعتها تحت الحصار، بينما أخذ الجنود يفتشون البيوت، بيتاً بيتاً. وقد جُمع سكان القرية الذكور حيث تم استجوابهم من قبل محققين من الامن العام. وتم احتجاز عدد غير معروف منهم (بيريتس كيدون، «أجواء اسرائيل

الغوغائية»، **ميدل ايست انترناشيونال**، العدد ٣٢٣، ١٦/٤/١٩٨٨). الى ذلك، قام الجيش بتدمير ١٣ بيتاً داخل القرية تعود الى مواطنين «شاركوا في الهجوم [على افراد المجموعة اليهودية] أو دعموا الهجوم عليهم». وذكر ان البيوت سوّيت، تماماً، بالارض؛ كما قتل الجيش الاسرائيلي قروياً حاول الهرب خلال عمليات التفتيش. وذكر مصدر امني اسرائيلي ان القروي القتيل «تجاهل أوامر التحذير بالتوقف» (جويل غرينبرغ وكينيث كبلان، «رصاصة من سلاح الحارس قتلت المستوطنة»، **جيروزاليم بوست**، ١٠/٤/١٩٨٨). الى ذلك، قام الجيش الاسرائيلي باقتلاع اشجار الزيتون في ٣٠ دونماً من اراضي قرية بيتا، كجزء من اجراءات صارمة اتخذها بحق القرية؛ كما فرض على سكان القرية عدم الخروج منها أو الدخول اليها، الا بأذن خاص (غرينبرغ وبرادلي بيرستون، «الجنود يقتلعون الاشجار في بيتا»، **المصدر نفسه**، ١١/٤/١٩٨٨).

ملامح أولية للحقيقة

أدى تشريح جثة تيرزا بورات الى تغير كبير في لغة القيادة السياسية والعسكرية الاسرائيليتين. ومع ذلك، لم يحل هذا دون مواصلة الجيش أعماله القمعية ضد ابناء قرية بيتا، وآخرها طرد عدد منهم الى خارج الضفة الغربية، كما أشرنا. فذكر مصدر امني اسرائيلي ان تشريح جثة بورات رجّح الاحتمال القائل بوفاتها بسبب اصابتها برصاصة عبرت رأسها، أكثر من الاحتمال الذي اشيع عن وفاتها نتيجة رجمها بحجر أصاب رأسها. واضاف المصدر الامني، انه يستحيل التأكد من هوية مطلق هذه الرصاصة؛ فربما أصيبت الفتاة برصاصة اطلقت من سلاح المرافق رومان الدوبي عندما رشق القرويون، من بيتا، المتنزهين الاسرائيليين؛ وربما انطلقت الرصاصة عندما اصيب الدوبي بحجر خلال الاشتباك مع المهاجمين من اهالي قرية بيتا؛ وهناك احتمال أن يكون القرويون الذين استولوا على سلاح الدوبي قد اطلقوا تلك الرصاصة (**المصدر نفسه**). غير ان الاحتمال الاخير لم يصمد طويلاً بعد التقرير الذي أورده مراسل التلفزة الاسرائيلية، فيكتور نحمياس، يوم السبت ١٠/٤/١٩٨٨، وحمل فيه مسؤولية ما جرى في بيتا الى الخطأ الذي ارتكبه حارس الفرقة رومان الدوبي، الذي اطلق الرصاص عشوائياً على الاهالي، مما تسبب في مقتل اثنين منهم. وذكر نحمياس، في تقريره، أن سلاح الدوبي خطف منه، من قبل اهالي قرية بيتا، بعد مقتل الشابين والفتاة بورات، وهو ما يعني ان بورات قتلت برصاصة من سلاح الدوبي قبل انتزاعه منه. كما أكد نحمياس أن السلاح لم يستخدم فيما بعد («الاتحاد»، **مصدر سبق ذكره**).

وحسم اعتراف وزير الدفاع، اسحق رابين، الامر، حين أكد أن الرصاصة التي أودت بحياة بورات اطلقت من اسفل الى اعلى، وعن بعد أمتار قليلة من قطعة سلاح ذي سرعة اطلاق عالية. واضاف رابين: «ان هذه الحقائق الجديدة، التي بيّنها تقرير الطبيب الشرعي، بعد تشريح الجثة، تقود الى احتمال ان تكون الرصاصة اطلقت من بندقية ام ـ ١٦ التي كان يحملها الحارس رومان الدوبي». وأكد رابين، ورؤساء الجيش الاسرائيلي، في بيانات قدموها الى الحكومة الاسرائيلية في جلستها بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٨، والتي خصصت لمناقشة الاحداث في قرية بيتا، ان الفتاة اليهودية لم تصب بأي حجر اطلاقاً (**المصدر نفسه**، ١١/٤/١٩٨٨).

سبت أسود

في يوم لم يسبق مثله، منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة العام ١٩٦٧، سقط ١٨ شهيداً وعشرات الجرحى من ابناء المنطقتين برصاص جنود الاحتلال الاسرائيلي، في اثناء تظاهرات رد الفعل، الذي شهدته المناطق المحتلة، على اغتيال القائد الفلسطيني خليل الوزير (أبو جهاد)، والتي اتسمت بالغضب الشديد وبلغت الاشتباكات اثناءها ذروتها.

فمنذ صباح ١٦/٤/١٩٨٨ الباكر، وعقب اذاعة نبأ استشهاد «أبو جهاد» اعلن الحداد في جميع انحاء مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، التي تكللت بالسواد وبعلم فلسطين الذي رفع على سطوح المنازل واسلاك الهاتف واعمدة الكهرباء؛ واجتاحتها مسيرات ضخمة وجنازات شعبية رمزية عارمة، حمل خلالها المتظاهرون اكاليل الزهور وسعف النخيل والرايات السوداء وساروا وهم يهتفون: «بالروح، بالدم، نفديك يا شهيد» (**المصدر نفسه**، ١٧/٤/١٩٨٨).

وقامت قوات الجيش الاسرائيلي بغلق غالبية المناطق المحتلة أمام وسائل الاعلام المختلفة، واعادت فرض الحصار، مجدداً، على مدينة نابلس و ١٥ مخيماً للاجئين، في محاولة لحصر الاشتباكات التي اندلعت في كل مكان. وهكذا أصبح حوالى ٤٥٠ الف فلسطيني، في ٢٠ مخيماً وثلاث مدن في الضفة وغزة، تحت الحصار (**جيروزاليم بوست**، ١٨/٤/١٩٨٨). وسرعان ما تطورت الاحداث؛ فوقعت صدامات عنيفة مع المواطنين شاركت فيها اعداد ضخمة من قوات الاحتلال؛ والقيت خلالها قنابل الغاز وأطلقت العيارات النارية بكثافة. ونتج عن هذه الصدامات، التي وصفها المراقبون بأنها أعنف ما شهدته المناطق المحتلة منذ بدء الانتفاضة، استشهاد ١٨ فلسطينياً واصابة اكثر من ١٥٠ آخرين بجروح في قطاع غزة وحده، عدا من اصيبوا بالهراوات والعيارات المطاطية («الاتحاد»، **مصدر سبق ذكره**).

وعزا مصدر عسكري اسرائيلي ارتفاع عدد القتلى الى موجة الهجوم بالقنابل الحارقة التي تمّت، مؤخراً، ضد الجيش الاسرائيلي. وحسب المصدر، فقد القيت ١٥ زجاجة حارقة وقنابل يدوية قديمة من طراز «ميلز» البريطاني الصنع، على القوات الاسرائيلية، داخل قرية عبسان، شرق مدينة خان يونس؛ كما القيت أربع قنابل حارقة أخرى في مدنية رفح (**جيروزاليم بوست**، ١٧/٤/١٩٨٨).

من جهة اخرى، اقام شقيق الشهيد «أبو جهاد» واقاربه، في مدينة غزة، مأتم عزاء أمّته وفود شعبية ومئات المواطنين (**المصدر نفسه**). ونعت الهيئة الاسلامية العليا، في القدس، الشهيد خليل الوزير؛ ودعت الى احضار جثمانه للدفن في الحرم الشريف. وفتحت باب العزاء في «القبة النحوية» في ساحة الحرم الشريف لمدة ثلاثة ايام، حيث علّقت، في المكان، صورة كبيرة للشهيد، ورفع علم فلسطين والى جانبه راية حداد سوداء كبيرة («الاتحاد» **مصدر سبق ذكره**).

وأصدرت القيادة الوطنية الموحدة بياناً، بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٨، نعت فيه الشهيد، ودعت جماهير الضفة الغربية وقطاع غزة الى الاضراب العام مدة ثلاثة ايام، والى رفع الرايات السوداء وعلم فلسطين في كل مكان وبيت، وتحويل هذه الايام الى ايام لهب وغضب جماهيري، لتأكيد ان الاجراءات الاسرائيلية الوحشية، وفي مقدمها الاغتيالات، «لن تزيدنا الا تمسكاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلنا الشرعي والوحيد وقائد نضالنا، ولن تزيدنا الا اصراراً على المضي قدماً في ثورتنا الشعبية الجبارة»، كما جاء في البيان («فلسطين الثورة»، **مصدر سبق ذكره**).

الى ذلك، وصف نقيب المحامين في قطاع غزة، فايز ابو رحمة، اغتيال «ابو جهاد» بأنه مأساة للشعب الفلسطيني، وقال ان الاغتيال «سوف يزيد من مشاعر الانتفاضة». وأضاف: «لا توجد كلمات تعبّر عن ما نشعر به. لقد أُصبنا جميعاً بصدمة قوية، عندما سمعنا الاخبار». وعبّر أبو رحمة عن ايمان عائلة الشهيد بـ «ان قادة آخرين سوف ينبثقون ليواصلوا السير على خطى الشهيد» (**جيروزاليم بوست**، ١٧/٤/١٩٨٨).

وقال رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره، ان الاغتيال «كان نسخة مطابقة» لعملية فردان، في بيروت، في العام ١٩٧٣، التي ذهب ضحيتها ثلاثة من قادة المقاومة الفلسطينية. واضاف: «ان سياسة تجاهل الشعب الفلسطيني ضربة سوف ترتد على اصحابها». وتابع: «وبدلاً من ان توجه الحكومة الاسرائيلية رسالة سياسية الى الشعب الفلسطيني، أرسلت رسالة واضحة الى داخل المناطق المحتلة وخارجها [تفيد بـ] انها تنوي مواصلة الاحتلال». واشار رئيس بلدية الخليل بالوكالة، مصطفى النتشة، الى ان اغتيال «ابو جهاد» «تم لمعارضة المبادرات [السياسة] الجارية في الشرق الاوسط، ولكسب التأييد للحكومة الاسرائيلية من [داخل صفوف] أهل البيت» (**المصدر نفسه**).

ربعي المدهون

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٣/١٩٨٨ الى ١٥/٤/١٩٨٨

١٦/٣/١٩٨٨

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تونس، وفداً سوفياتياً، برئاسة بوريس بوليـاكـوف، بوصفـه مبعوثاً من القيادة السوفياتية. وأُجـري، خلال اللقـاء، استعراض شامل للتطورات الجـاريـة والاتصـالات والتحـركات السياسية التي تشهدها المنطقة والموقف الفلسطيني والعربي والدولي، في ضوء هذه الاتصالات. وتم تأكيد أهمية حل القضية الفلسطينية عبر المؤتمر الدولي الفعّال، تحت اشراف الامم المتحـدة، بمشـاركـة الدول الخمس دائمـة العضـويـة في مجلس الامن الدولي، وجميـع اطراف النزاع في المنطقة، بما فيها م.ت.ف. باعتبارها الممثل الشرعي والوحيـد للشعب الفلسـطيني (وفا، تونس، ١٦/٣/١٩٨٨). وتلقى عرفات برقية تضامن وتأييد من رئيس مجلس الدولة في جمهـوريـة غينيا بيساو، جواد بيرنيردو سيرا، الذي أكد، مجدداً، موقف بلاده الثابت والمبدئي الى جانب نضال الشعب الفلسطيني، من أجـل استعـادة حقوقه الوطنية الثابتة. وقد دان الرئيس سيرا، بشـدة، ممـارسـات سلطات الاحتلال الاسرائيـلي الارهـابية والاجرامية في الارض المحتلة، مؤكـداً ان غينيا بيساو لن تقف مكتوفة الايدي ازاء هذه الممارسات (المصدر نفسه).

• في اليوم التاسع والتسعين لانتفاضة الارض المحتلة، تواصلت التـظاهـرات والمصـادمـات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. وقد سقط أربعة شهداء جدد، وأصيب عشرات آخرون بجروح، فيما لجأت سلطات الاحتلال الى اساليب قمع جديدة، في سيـاق محاولتها خنق الانتفاضة. واستمر الاضراب العـام لليـوم الثـاني. والشهداء الاربعة هم: اشرف محمود ابراهيم (١٥ سنة)، من مخيم نور شمس في طولكـرم؛ وهشـام داوود علوش (٢١ سنة)، من نزلة عيسى في طولكـرم؛ وعمـر ياسين غانم حمارشة (٢٥ سنـة)، من يعبـد؛ وسليم اليحيى (٦٠ سنـة)، من طولكرم (الدستور، عمان، ١٧/٣/١٩٨٨).

• أطلق عدد من صواريخ كاتيوشا عيار ١٢٢ ملم من خارج منطقة حزام الامن، في جنوب لبنان، باتجاه الجليـل الغـربي. وقد وقع بعض الاضرار البسيطة، وجرح عدد من الاشخاص (دافار، ١٧/٣/١٩٨٨).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، لدى ظهوره امام طلبة احدى المدارس الثانوية في القدس: «ان وسائل العقاب المتبعة ضد المشاغبين والمحرضين في [الضفة الغربية] وقطاع غزة، قد اثبتت فعاليتها، لكن ليس بالقـدر الكـافي؛ ولذا، فاننـا نحاول، الآن، تطبيق المزيد من الوسائل الاقتصادية، بالاضافة الى الوسـائـل الادارية، واستخدام القوة، طبقاً للقانون، من أجل تهدئة الوضع وفرض النظام» (هآرتس، ١٧/٣/١٩٨٨).

• اعتُقل رئيس مركز اللاعنف، د. مبارك عوض، للتحقيق معه، بتهمة الاشتراك في تظاهرة غير مرخص بهـا، في قريـة العيسوية، شمال القدس. وقد اخضع عوض للتحقيق في قسم الاقليـات، التـابـع لشرطة القـدس. وفي نهاية التحقيق، افرج عنه بكفالة مالية (دافار، ١٧/٣/١٩٨٨).

• رحّب عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، محمود عباس (أبو مازن)، بموقف المثقفين الاسرائيليين الذين اعلنوا، في الاسبوع الماضي، تأييدهم لقيام دولة فلسطينية. وكان نحو من مئة شخصية أدبية وفنية اسرائيلية وقعت بياناً يطالب بانشـاء دولة فلسـطينيـة مستقلة في الضفة الغربية وقـطاع غزة المحتلين. وقـد وصف عباس البيان بأنه مبادرة تشكل قاعدة متينة للتفاهم على أسس السلام العادل (الاتحاد، حيفا، ١٧/٣/١٩٨٨).

• انتهى الجـزء الهام من زيارة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، لواشنطن بخلاف واضح وعميق مع الادارة الامـيركيـة، في موضـوع المـؤتمر

الدولي، لكن دون تعبير عن وجود صراع أو ضغوط قاسية. وقال الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، في البيان الختامي للمحادثات، انه لن يوافق على تقليصات في «مشروع شولتس» أو التخلي عنه، مشيراً، بهذا، الى معارضة الادارة الاميركية أي تغيير في هيكلية المؤتمر الدولي الواسع. وفي المقابل، قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان الفكرة التي يمكنه تقبلها هي «افتتاح دولي بواسطة دعوة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة للاطراف التي سوف تأتي الى مفاوضات مباشرة» (دافار، ١٧/٣/١٩٨٨). على صعيد آخر، أعرب مكتب وزير الخارجية الاسرائيلية عن ارتياحه لكلمات الرئيس ريغان، في ختام اجتماعه مع شامير. وأكدت اوساط في حزب العمل، بصفة خاصة، المسؤولية التي القاها الرئيس الاميركي على عاتق من يقولون: «لا» لمبادرة السلام الاميركية، تجاه شعبهم. وكان ريغان أعلن ان الولايات المتحدة لن تتخلى عن مبادرتها، التي تعتبر السبيل الوحيد لضمان امن اسرائيل وجاراتها، ولضمان الحقوق المشروعة للفلسطينيين؛ وان الوضع الراهن والجمود يضران بالمنطقة، ومن الواجب عدم اهدار هذه الفرصة. وقال عن من يقولون «لا» للمبادرة، ان يبلغوا شعبهم لماذا رفضوا خطة واقعية ومنطقية، للتوصل الى مفاوضات ؟ (هآرتس، ١٧/٣/١٩٨٨).

• وصف رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبد الحميد السايح، قرار الولايات المتحدة بغلق مكتب م.ت.ف. في الامم المتحدة بأنه دليل جديد على السياسة العدائية الاميركية تجاه م.ت.ف. وقال السائح، في مؤتمر صحافي عقده في نيودلهي، ان القرار يشكل تحدياً للارادة الدولية التي ترفضه بالاجماع (القبس، الكويت، ١٧/٣/١٩٨٨).

• تبادل الملكان، السعودي فهد والاردني حسين، في الرياض، الآراء حول آخر التطورات التي تشهدها المنطقة، وخصوصاً ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وانتفاضة الارض المحتلة والتحركات الدولية الخاصة بالسعي الى ايجاد تسوية شاملة لقضية الشرق الاوسط (الدستور، ١٧/٣/١٩٨٨).

• أعلن الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، ان القمة العربية المقبلة، المخصصة للبحث في دعم الانتفاضة الفلسطينية، سوف تعقد في نيسان (ابريل) المقبل، في تونس أو الجزائر. وقال القليبي ان عشر دول عربية أبدت موافقتها على الطلب الذي تقدمت به الجزائر لعقد قمة طارئة (الشرق الاوسط، (لندن)، ١٧/٣/١٩٨٨).

١٧/٣/١٩٨٨

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تونس، وكيل وزارة الخارجية مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. اسامه الباز، الذي نقل الى عرفات رسالة خاصة من الرئيس المصري، حسني مبارك. وخلال استعراض التطورات والمستجدات، أكد المبعوث المصري موقف مصر الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني ونضاله (وفا، ١٧/٣/١٩٨٨). وفي وقت لاحق، وصل عرفات الى القاهرة، للمشاركة في تشييع جثمان شقيقه مصطفى عرفات، الذي توفى قبل يومين. وتقبّل عرفات التعازي من الوفود المصرية والفلسطينية (المصدر نفسه، ١٨/٣/١٩٨٨).

• تميز اليوم المئة من عمر الانتفاضة الفلسطينية بعمليات مكثفة للمجموعات الضاربة ضد قوات الاحتلال. وقد احرق المتظاهرون عشرات السيارات واصابوا عدداً من العسكريين الاسرائيليين. وسقط شهيدان فلسطينيان جديدان، هما جمعة خليل الطوخي (٥٠ سنة)، من مخيم الامعري، وصبحي أبو شرار (٢٥ سنة)، من المخيم ذاته، فيما ازدادت حدة الانتفاضة، على الرغم من العقوبات الجماعية التي فرضتها السلطات الاسرائيلية (الدستور، ١٨/٣/١٩٨٨).

• قال رئيس الاركان العامة الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، في مقابلة مع صحيفة «دافار»، ان «المزج بين القوة العسكرية والضغط الاقتصادي، اللذين يتم استخدامهما ضد سكان المناطق [المحتلة]، سوف يجبرهم على تقليص مستوى نشاطهم العنيف، لكنه لن يقضي على هذا النشاط، بشكل نهائي». وقال شومرون: «ليست ثمة ضرورة لتخفيض حدة العنف في المناطق [المحتلة] قبل بدء المسيرة السياسية» (دافار، ١٨/٣/١٩٨٨). من جهته، قال وزير المواصلات الاسرائيلية، حاييم كورفو: «ان توجيهات اطلاق النار الصادرة الى جنود الجيش الاسرائيلي، تتسم بالحماقة». وأضاف كورفو، ان «من الواجب التعامل مع الزجاجة الحارقة، شأنها شأن القنبلة اليدوية، حيث لا ينبغي اطلاق النار في الفضاء، أو في اتجاه قدمي من يلقي زجاجة حارقة، وانما في قلبه

مباشرة. وهذا أمر ينطبق، أيضاً، على من يقوم برشق الحجارة» (هآرتس، ١٩٨٨/٣/١٨).

• أغارت أربع طائرات حربية اسرائيلية على موقع للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في منطقة عيناب، قضاء عاليه، في لبنان. وقد نجم عن الغارة استشهاد مقاتل واصابة ثلاثة اشخاص بجروح، بينهم طفل لا يتجاوز عمره السنتين (السفير، بيروت، ١٩٨٨/١/١٨).

• اتضح من التقديرات التي أعدها رئيس «مشروع الضفة الغربية وقطاع غزة»، د. ميرون بنبينستي، أن سكان المناطق المحتلة الدائمين، وبضمنهم سكان القدس الشرقية، بمن فيهم أولئك المتغيبون منذ اقل من عام، يزيدون بنسبة ٢ بالمئة عن تقديرات المكتب الاسرائيلي للاحصاء. وطبقاً لتقديرات بنبينستي، وصل عدد السكان الدائمين في نهاية العام ١٩٨٧، الى مليون وتسعين ألف نسمة، بالمقارنة مع ٨٦٠ الفاً تقريباً، طبقاً لتقديرات المكتب المركزي للاحصاء، التي حسبت على اساس السكان «الحاضرين»، بدون السكان المقيمين في الخارج (دافار، ١٩٨٨/٣/١٨).

• ابلغت الحكومة الاميركية الى الكونغرس عزمها على بيع ٧٥ طائرة من طراز اف ـ ١٦ الى اسرائيل. ووصفت مصادر اميركية الصفقة بأنها تعويض لاسرائيل مقابل تخليها عن مشروع تصنيع الطائرة «لافي». كما ابلغت الحكومة الى الكونغرس، أيضاً، عزمها على بيع دبابات ام ـ ٦٠ وطوربيد للغواصات الى مصر، مع تأكيد الرغبة في التصريح لمصر بتصنيع الدبابة ام ـ ١ (الاهرام، القاهرة، ١٩٨٨/٣/١٨).

• في حديث له الى احدى لجان الكونغرس الاميركي، حدّد وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، أهداف المقترحات التي تقدم بها لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، فقال ان هذه الاهداف هي: التوصل الى سلام شامل يدعم امن اسرائيل، بحيث تنعم بالاعتراف والاحترام الناتجين عن المفاوضات؛ وتمكين الفلسطينيين من تحقيق سيطرة سريعة على القرارات السياسية والاقتصادية التي تؤثر مباشرة، في حياتهم؛ والمشاركة في المفاوضات لتقرير مستقبلهم السياسي، بحيث يضمنون حقوقهم المشروعة؛ أما الهدف الاخير، فيتعلق بالعالم العربي، الذي سوف يتمكن من حل هذا النزاع الطويل، فضلاً عن حل مشكلة اللاجئين، مما يوفر جواً تزدهر فيه الموارد الاقتصادية والبشرية في الشرق الاوسط (النهار، بيروت، ١٩٨٨/٣/١٨).

• وصف بيان مشترك، أُصدر عقب المباحثات التي اجراها، في موسكو، وفد من الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح)، مع وفد من الحزب الشيوعي السوفياتي، الانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة بأنها اعطت بعداً جوهرياً للنزاع الدائر في الشرق الاوسط. وذكر البيان ان انتفاضة الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة تثبت، بوضوح، فشل السياسة القائمة على افتراض أنه يمكن، من طريق استخدام القوة، تكريس سيطرة اسرائيلية على المناطق المحتلة. وعبّر الجانبان عن تضامنهما مع النضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني؛ ونددا، بشدة، بأعمال السلطات الاسرائيلية الاجرامية، وطالبا بوقفها، فوراً (الاتحاد، ١٩٨٨/٣/١٨).

• أظهر استطلاع للرأي، اجراه معهد غالوب، أن ٥٣ بالمئة من الاميركيين يعتقدون بأن على الولايات المتحدة ان تضم م.ت.ف. الى مفاوضات السلام في الشرق الاوسط. واظهر الاستطلاع، أيضاً، ان ٣٥ بالمئة من الاميركيين يؤيدون اقامة دولة مستقلة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين (السفير، ١٩٨٨/٣/١٨)

١٩٨٨/٣/١٨

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الرئيس المصري، حسني مبارك، وعرض واياه آخر التطورات على الساحة العربية. واطلع عرفات مبارك على التطورات الراهنة في الاراضي العربية المحتلة وتصاعد القمع الاسرائيلي ضد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة (النهار، ١٩٨٨/٣/١٩). وكان عرفات، الذي يزور القاهرة للمشاركة في تشييع جنازة شقيقه، اجتمع مع وزير الخارجية المصرية، د.عصمت عبد المجيد. وتم، خلال الاجتماع، استعراض تطورات الاوضاع في المنطقة، في ضوء الجهود المبذولة لدفع مسيرة السلام (الاهرام، ١٩٨٨/٣/١٩).

• قدمت الانتفاضة الفلسطينية شهيدين جديدين و ٢١ جريحاً في مصادمات دموية بين المواطنين وسلطات الاحتلال شهدتها مناطق الارض المحتلة المختلفة عقب صلاة الجمعة. وشنت سلطات

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان من الواجب ارساء السلام، لأنه كتب علينا العيش مع العرب، حيث انهم لن يطردونا، كما اننا لن نطردهم؛ لذا، يجب ايجاد صيغة تتيح العيش سوياً. واستطرد شامير يقول ان اسرائيل مستعدة للبحث في وضع المناطق المحتلة لحل الخلاف وللمساهمة في حل الصراع، مضيفاً ان لديه حلاً يرضي الفلسطينيين دون مس اسرائيل (دافار، ٢١/٣/١٩٨٨).

• قال رئيس الوكالة اليهودية، سيمحا دينتس، انه لم يجد لدى يهود الشتات نصائح تقضي بالانسحاب من المناطق المحتلة ولا حتى مخاوف من عدم قدرة اسرائيل على الاصرار على رأيها واجراء مفاوضات. بل على العكس، فاليهود يوافقون على انه لا سبيل عسكرياً لحل المشكلة، وان هناك ضرورة للتفاوض. وأضاف دينتس، ان يهود العالم يشعرون بالقلق تجاه الوضع في المناطق المحتلة، وان الاشخاص الذين انتقدوا، في الماضي، امكانية تحقيق تقدم نحو مفاوضات السلام يميلون، اليوم، الى تأييد هذا التوجه (دافار، ٢١/٣/١٩٨٨).

• أعلن نائب وزير الزراعة الاسرائيلي، ابراهام كاتس ـ عوز، ان الادارة المدنية ووزارة الزراعة قررتا العمل لدفع مختلف الفروع الزراعية لمزارعي قطاع غزة، قدماً، وبالذات فروع الحمضيات والخضار ومزارع الطيور والحيوانات (دافار، ٢١/٣/١٩٨٨).

• قال عضو الكنيست متتياهو بيليد، معقباً على قرار اسحق رابين اعتبار حركة الشبيبة المتهمة بأنها تابعة لـ «فتح» غير قانونية: «ان وزير الدفاع اسحق رابين قرر اعتبار كل الشبان الفلسطينيين، من ١١ سنة فما فوق، خارجين على القانون. وان المقصود ليس منظمة صغيرة أو مجموعة هامشية، بل حركة تنتمي اليها وتؤيدها الغالبية العظمى من الشبان الفلسطينيين في المناطق المحتلة؛ وهكذا يقوم باخراج الشبان الفلسطينيين، ويجعلهم اعداء للدولة، حيث ينبغي الزج بهم جميعاً في السجون» (عل همشمار، ٢١/٣/١٩٨٨)

• هاجم وزير الطاقة الاسرائيلية، موشي شاحل، في جلسة الحكومة، مدير ديوان رئيس الحكومة، يوسي بن أهارون، على تصريحاته للاذاعة الاسرائيلية بأن اسرائيل قد تقوم باجراء من جانبها لازالة الصواريخ بعيدة المدى التي اشترتها السعودية من الصين. وأضاف شاحل بأن هذه ليست هي المرة الاولى التي يسرب فيها بن أهارون اسراراً أمنية (عل همشمار، ٢١/٣/١٩٨٨).

• استدعت وزارة الخارجية المصرية سفير اسرائيل في القاهرة، موشي ساسون، وعبّرت له عن احتجاجها على تصريحات رئيس حكومة اسرائيل، اسحق شامير، التي ادلى بها في مؤتمر صحافي عقده في واشنطن، في ١٦ آذار (مارس) الحالي؛ كما عبّرت الوزارة عن استنكارها الشديد ورفضها لما ورد في تصريحات شامير من مغالطات وقلب للحقائق. واكد مصدر مصري مسؤول ان ادعاء شامير بأن دولاً أخرى، بينها مصر، تطلق الرصاص على الفلسطينيين في التظاهرات يدل على اصراره على تزييف الحقائق (الاهرام، ٢١/٣/١٩٨٨).

• ألقت مباحث أمن الدولة في مصر القبض على عشرة مواطنين كانوا يقومون بتوزيع منشورات على المصلّين، عقب صلاة الجمعة، تدعو الى تأييد الانتفاضة الفلسطينية واقامة صلاة الغائب على ارواح شهدائها. والمقبوض عليهم كلهم طلاب جامعة، عدا واحد هو مدرس (القبس، ٢١/٣/١٩٨٨).

• استقبل الملك الاردني حسين المبعوث الاميركي فيليب حبيب وبحث معه في المقترحات الاميركية الجديدة لتحقيق السلام في الشرق الاوسط. وقال مسؤولون اردنيون ان عمان ليست جاهزة لاعطاء رد على المقترحات (الدستور، ٢١/٣/١٩٨٨). في غضون ذلك، حملت الصحيفة الناطقة باسم حزب البعث الحاكم في سوريا، علي حبيب (البعث، دمشق، ٢١/٣/١٩٨٨). واتضح ان دمشق رفضت استقبال حبيب؛ وعزي رفضها الى تجربة سابقة معه خلال الاجتياح الاسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢ (السفير، ٢١/٣/١٩٨٨).

• انتهى المؤتمر الاسرائيلي ـ الفلسطيني ـ اليهودي ـ العربي في بروكسل، دون التوصل الى أي قرارات، ودون اصدار أية بيانات، حسبما كان مخططاً. لكن كثيرين من المشتركين اعتمدوا مشروع حنا سنيوره، الذي يتألف من سبعة بنود (هآرتس، ٢١/٣/١٩٨٨).

• قال رئيس لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيسيت، ابا ايبن، في اثناء زيارته لبروكسل: «ان الجزء الاهم في المبادرة الاميركية هو الجدول

لنت مصر رفضها للاقتراح الاسرائيلي بعقد
ي تحضره، فقط، الولايات المتحدة والاتحاد
ي، دون بقية الدول د ائمة العضوية في مجلس
ولي. ووصف مدير مكتب الرئيس المصري
السياسية، د. اسامة الباز، هذه الدول بأنها
لى السلام وترغب في تحقيقه؛ ومن ثم، فان مصر
أي سبب لاستبعادها من مفاوضات السلام
م، ١٩٨٨/٣/٢٣).

استقبل الملك السعودي فهد، في الرياض،
ث الاميركي فيليب حبيب والوفد المرافق له. وكان
وصل الى الرياض أمس، قادماً من عمان
رق الاوسط، ١٩٨٨/٣/٢٣).

• قال وزير الدولة الاسرائيلي، عيزر وايزمان: «اذا
صل الى تطور في مسيرة السلام مع الاردن ومع
سطينيين، فان المصريين، أيضاً، لن يبقوا هادئين».
طرق وايزمان الى زيارة شامير للولايات المتحدة، وقال
ن اسحق شامير رفض مشروع شولتس. وأكد وايزمان
ن وجهة نظر شامير خاطئة، لأن مشروع الحكم الذاتي
لذي يقدمه هو حل مؤقت، وليس حلاً دائماً (هآرتس،
١٩٨٨/٣/٢٣).

• رفعت وزارة العدل الاميركية الى محكمة اتحادية في نيويورك دعوى قضائية طالبة قراراً يخولها غلق مكتب بعثة م.ت.ف. في الامم المتحدة. وكلفت الامم المتحدة مؤسسة محاماة للرد على الامر الذي صدر عن الحكومة الاميركية بغلق المكتب (السفير، ١٩٨٨/٣/٢٣).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان اسرائيل تنظر، بخطورة، الى الانباء التي تتحدث عن نشر صواريخ من انتاج الصين في السعودية. ووصف شامير حصول السعودية على الصواريخ بأنه «تطور خطير جداً في منطقتنا، واننا نعمل سوياً مع الولايات المتحدة للبحث في كيفية معالجة هذا الموضوع» (هآرتس، ١٩٨٨/٣/٢٣). وقال شامير ان مسؤولي الادارة الاميركية يدركون أن أي مسيرة سلمية لا يمكن ان تسير، الا من خلال التنسيق والتعاون الكامل بين اسرائيل والولايات المتحدة (د. ا ف، ١٩٨٨/٣/٢٣).

• عقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية جلسة عمله الثالثة، في عمان، لاستكمال مناقشة لقضايا المطروحة على جد ول اعماله؛ فيما واصلت جان العمل الاربع، المنبثقة عن المؤتمر، اجتماعاتها، للبحث في أوراق العمل المقدمة اليها من الوفود المشاركة، بغرض صوغ مشروعات القرارات التي سوف ترفع الى رئاسة المؤتمر، لادراجها في البيان الختامي (الدستور، ١٩٨٨/٣/٢٣). وقد دان وزراء خارجية الدول الاسلامية الـ ٤٦ اعمال القمع والارهاب الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، واكدوا تأييد هذه الدول للانتفاضة الفلسطينية (السفير، ١٩٨٨/٣/٢٣).

١٩٨٨/٣/٢٣

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى صنعاء، واجتمع مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح. وقد أجري، خلال الاجتماع، بحث في تطورات القضية الفلسطينية ومستجداتها على الاصعدة كافة، في ضوء استمرار وتصاعد انتفاضة الشعب الفلسطيني العارمة في الارض المحتلة، وسبل دعمها، مالياً وسياسياً ومعنوياً. وتطرق البحث الى ضرورة عقد القمة العربية الطارئة وأهمية التصدي للمشاريع المطروحة التي تتناقض مع القرارات العربية التي وافقت عليها القمم العربية المتعاقبة (وفا، ١٩٨٨/٣/٢٤).

• استمرت الصدامات بين المواطنين وجنود الاحتلال الاسرائيلي في معظم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وبشكل خاص في مدن وقرى الخليل ورام الله وقلقيلية ومخيم عسكر وبرقة وحوّاره وقباطية، التي لا تزال تحت الحصار لليوم السابع والثلاثين. وقد سقط شهيد جديد، هو مصطفى فروخ (٦٠ سنة)، من مخيم الشاطىء، واصيب عشرات المواطنين بجروح. وشنت سلطات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة، فاعتقلت ٣٠٠ مواطن، وشدّدت حصارها العسكري والتمويني (الدستور، ١٩٨٨/٣/٢٤).

• قال رئيس هيئة الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، ان الجيش الاسرائيلي لن يكتفي بجو الهدوء النسبي في المناطق المحتلة في الايام الاخيرة، وانه سوف يعمل على فرض الهدوء التام، وأضاف: «ان جهاز الامن يقوم بالدمج بين ثلاثة مجالات عمل لاخماد الاضطرابات: استخدام قوة عسكرية، واستخدام العقاب المحدد، واستخدام اجراءات اقتصادية» (هآرتس، ١٩٨٨/٣/٢٤).

• أغارت ست طائرات حربية اسرائيلية على مواقع في وادي مجدليون شرق مدينة صيدا، في

الزمني الذي تعرضه؛ وان هذه المبادرة سوف تصبح قريباً مبادرة اميركية ـ سوفياتية» (عل همشمار، ٢١/٣/١٩٨٨).

٢١/٣/١٩٨٨

• لبّى المواطنون الفلسطينيون في الارض المحتلة نداء القيادة الموحدة للانتفاضة للقيام بـ «يوم المواجهة الضارية» ضد الاحتلال الاسرائيلي، فخرجوا، أمس، في مسيرات وتظاهرات واسعة النطاق، في انحاء مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. وقد اشتبك المواطنون في مواجهات ومصادمات عنيفة مع قوات الاحتلال. وفي الوقت الذي عم اضراب شامل، بمناسبة الذكرى العشرين لمعركة الكرامة، استشهد عادل احمد عبدالله (١٧ سنة)، من رفح؛ وعمر ابو مراحيل (٤٧ سنة)، من مخيم جباليا (القبس، ٢٢/٣/١٩٨٨). وسبقهما ثلاثة شهداء كانوا قضوا ليلة أمس، وهم خالد محمد طاهر (٢٥ سنة)، من نزلة عيسى؛ وفائق أحمد الحاج حسين (٣٠ سنة)، من كفر دان؛ ومحمد محمود عبدالرحمن حامد (٢٥ سنة)، من سلواد (وفا، ٢١/٣/١٩٨٨).

• اتضح من المعطيات الجزئية، التي اعلنها المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاء، ان عدد اليهود في الجليل مستمر في الانخفاض. ففي سنة ١٩٨٧، انخفض عدد اليهود بنسبة نصف بالمئة؛ وهم لا يشكلون، الآن، سوى ٤٨,٨ بالمئة من عدد السكان هناك. ومقارنة بعددهم قبل عامين، فقد انخفض العدد بحوالى واحد بالمئة. وفي اواخر كانون الاول (ديسمبر)، بلغ عدد سكان الجليل ٧٣٣ ألف نسمة، أي حوالى ١٦,٥ بالمئة من السكان في الدولة (دافار، ٢٢/٣/١٩٨٨).

• ابتدأ المؤتمر السابع لوزراء خارجية الدول الاسلامية اعماله في عمان. وقد افتتح الملك الاردني حسين المؤتمر بكلمة دعا فيها الى التصدي لسياسة الاستعمار الاستيطاني الاسرائيلية. وقال حسين ان الاردن ملتزم بقرارات القمة العربية الداعية الى حل شامل، بلا تجزئة ولا انفراد (الدستور، ٢٢/٣/١٩٨٨).

• اطلقت على السفارة الاسرائيلية واربعة اهداف اخرى في طوكيو صواريخ عدة في آن. وتعتقد الشرطة بأن مجموعة راديكالية يابانية هي التي اطلقت الصواريخ، احتجاجاً على سياسة القمع الاسرائيلية المحتلة (الشرق

٢٢/٣/١٩٨٨

• اجتمع رئي
ياسر عرفات، مع
تشاوشيسكو، في ب
الاوضاع في الشرق ا
التطورات الهامة التي ا
(وفا، ٢٣/٣/١٩٨٨)..
رسالة هامة من القيا
السفير الكوبي في تونس. و
عرفات له، مواقف بلاده ،
لنضال الشعب الفلسطيني ب
تضامن بلده، حزباً وحكوم
الفلسطينية (وفا، ٢٢/٣/ ١٨

• صعّد المواطنون الفلسـ
الاحتلال مع تطور ايام المو
افتتحت امس، وصولاً الى «يوم ا
(مارس)، واستشهد حكمت ضراغ
طوباس (القبس، ٢٣/٣/١٩٨٨)
الحاج حسين فارس كميل (٧٠ سنة)
١٩٨٨/٣/٢٢). وفي المصادمات الت
من مكان في الارض المحتلة، احرق
مدرعات عسكرية وأصيب ١٦ جندياً اس
(القبس، ٢٣/٣/١٩٨٨).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق
الحق الممنوح للجنود، لاطلاق النيران
الزجاجات الحارقة، التي تعتبر سلاحاً فتاك
عن انفسهم، هو، أيضاً، حق محفوظ للمس
وقال رابين، أيضاً، ان عدد الذين اعتقلوا
الاسبوع، من المشتبه بهم، بلغ ٧٠٠؛ وبذا وص
المعتقلين، حتى الآن، الى ثلاثة آلاف (هآر
٢٣/٣/١٩٨٨).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائي
وزير الخارجية، شمعون بيرس: «سوف يكون خ
وفضيحة ان نترك غزة فجأة، لأن ذلك سوف يخلق حا
من الفوضى اشبه بلبنان. ولا اقترح القيام بذلك؛ لـ
من غير الممكن التوصل الى تسوية حكم ذاتي، أو ا
تسوية مع الاردن، تتيح لنا العيش بشروط آمنة في غز
(هآرتس، ٢٣/٣/١٩٨٨).

جنوب لبنان، واوقعت خسائر مادية؛ كما اصيب عشرات بجراح (**البعث**، ٢٤/٣/١٩٨٨).

• أُجريت اتصالات بين وزراء خارجية الدول العربية ورؤساء الوفود العربية المشاركة في اجتماعات القمة الاسلامية في عمان، اسفرت عن غلبة القناعة بتأجيل عقد اجتماع القمة العربية المقترح الى الصيف المقبل. وقد تغلّب الراي القائل بانتظار الموعد العادي المحدد للقمة المقبلة بعد عيد الاضحى في الرياض، بدلاً من عقد قمة طارئة. اما شؤون دعم انتفاضة الارض المحتلة، التي كان على القمة الطارئة ان تبحث فيها، فقد ارتؤي ان توكل الى اللجنة العربية السباعية (**القبس**، ٢٤/٣/١٩٨٨).

• بعد مشاورات عاجلة، صادقت الجمعية العامة للامم المتحدة، بأغلبية ١٤٨ صوتاً مقابل صوتي اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، على قرار يعبّر عن الاسف ازاء رغبة الولايات المتحدة في غلق مكتب م.ت.ف. في الامم المتحدة. وأكد القرار ان الموقف الاميركي لا يتفق مع التزامات واشنطن الدولية (**البعث**، ٢٤/٣/١٩٨٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان اسرائيل سوف ترتكب حماقة اذا كانت هي الدولة الاولى التي ترد على الولايات المتحدة، بشأن مبادرة شولتس، لأن واشنطن لم تتلق، بعد، اي رد على المبادرة من الدول العربية والاتحاد السوفياتي (**عل همشمار**، ٢٤/٣/١٩٨٨).

• قالت رئيسة كتلة الليكود في الكنيست، ساره دوروت، في أثناء تعقيبها على زيارة شامير للولايات المتحدة: «لقد حظي شامير بنجاح أكبر من ذلك النجاح، الذي كان يأمله الليكود في احلامه الوردية» (**هآرتس**، ٢٤/٣/١٩٨٨).

٢٤/٣/١٩٨٨

• في مواجهة انتفاضة الارض المحتلة المستمرة، واصلت سلطات الاحتلال حملة الاعتقالات الواسعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما رأى المراقبون في هذا تصعيداً في «اختبار القوة» يوماً بعد يوم، بين الانتفاضة وقوات الاحتلال. وقد استشهد مواطنان، هما ماجد سوالمة (٢٠ سنة)؛ ومحمد علي ابو زار (١٨ سنة)، واصيب عدد آخر من المواطنين بجراح، ووقعت مواجهات عنيفة في اكثر من مكان، ودارت أعنف المصادمات في مخيم بلاطة، قرب نابلس، ومخيم نور شمس، قرب طولكرم، وفي قرية اذنا، فيما بلغ عدد المواطنين المعتقلين في الحملة الاخيرة، وحدها، ٥٠٠ (**الدستور**، ٢٥/٣/١٩٨٨).

• قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، ان من المتوقع حدوث صراع بين المعسكر الذي لديه آمال عريضة وبين المعسكر الذي يتمسك بالوضع الراهن، دون ايجاد مخرج. واطلق وزير الخارجية على الليكود اسم «معسكر الخوف»، ووصفه بأنه يخيف نفسه، وغيره، والعالم كله؛ فلديه مخاوف من بدء مفاوضات، ومن تسوية مؤقتة، ومن تسوية دائمة (**هآرتس**، ٢٥/٣/١٩٨٨).

• اصدر رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، باعتباره، أيضاً، وزيراً للداخلية، امراً بغلق صحيفة «الاتحاد»، الناطقة باسم الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح)، اعتباراً من اليوم، ولمدة اسبوع. ويبدو ان هذا الاجراء يرمي الى حجب الصحيفة قبيل «يوم الارض»، الذي يصادف يوم الاربعاء المقبل (**دافار**، ٢٥/٣/١٩٨٨).

• انتخب ما يزيد على الف من اعضاء مركز حزب العمل، بالاجماع، شمعون بيرس، رئيساً للحزب ورئيساً لقائمة مرشحي حزب العمل للكنيست الثاني عشر (**هآرتس**، ٢٥/٣/١٩٨٨).

• اختتم المبعوث الاميركي، فيليب حبيب، جولته الاخيرة على الشرق الاوسط، والتقى مع الملك المغربي، الحسن الثاني. في غضون ذلك، أعلن وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، انه مستعد للعودة الى المنطقة، بهدف تحريك مفاوضات السلام. وذكر شولتس ان محادثاته، التي أُجريت في موسكو، مع نظيره السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، لم تسمح بالتغلب على الخلافات العميقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بشأن مفهوميهما للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (**البعث**، ٢٥/٣/١٩٨٨).

٢٥/٣/١٩٨٨

• شهدت مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة مصادمات دامية بين السكان الفلسطينيين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. وفي محاولة يائسة للسيطرة على الوضع، لجأت قوات الاحتلال الى دفع المزيد من

القوات الى القدس والمدن الاخرى في الضفة والقطاع، وفرض حظر التجول مع مواصلة حملة اعتقالات واسعة النطاق (الاهرام، ١٩٨٨/٣/٢٦). وقد وقعت أشد المصادمات في قرية ترقوميا، حيث هاجمتها قوات اسرائيلية كبيرة، مستعينة بالطائرات المروحية وبناقلات الجنود. ووقعت في البلدة مجابهة عنيفة استشهد خلالها شابان، هما: عبدالفتاح القطافطة (١٨ سنة)؛ وخالد حسن الرقطن (٢٠ سنة)؛ واصيب سبعون آخرون بجروح (القبس، ١٩٨٨/٣/٢٦).

• في ختام اجتماعات مؤتمرهم السابع عشر، وجه وزراء خارجية الدول الاسلامية تحية اكبار واعزاز الى الشعب العربي الفلسطيني، واعلنوا تأييد بلادهم لانتفاضة الشعب الفلسطيني المباركة، وتصديه ومقاومته المستمرة، بهدف وضع حد للاحتلال الاسرائيلي. وقد أكد المؤتمر ضرورة قيام الدول الاسلامية بجهود مكثفة، لاجبار اسرائيل على الاستجابة لقرارات الامم المتحدة، بهدف اقامة سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط. واستنكر بيان المؤتمر الختامي سياسة حكومة الولايات المتحدة، لتنكرها للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ولتجاهلها لمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي الوحيد، واعتبر هذا تشجيعاً لأسرائيل على الاستمرار في سياستها التوسعية واحتلالها للاراضي العربية. ودعا المؤتمر الدول الاعضاء الى عدم اقامة أي شكل من اشكال العلاقات المباشرة، أو غير المباشرة، مع اسرائيل. وطالب بمواصلة الجهود لتحقيق السلام، عبر المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط؛ ودعا الى ان يكون المؤتمر فاعلاً وذا صلاحيات، وان يعقد تحت رعاية الامم المتحدة، بمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي (الدستور، ١٩٨٨/٣/٢٦).

• حذّر الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، اسرائيل من توجيه ضربة وقائية الى الصواريخ متوسطة المدى التي اشترتها المملكة العربية السعودية، مؤخراً من الصين (النهار، ١٩٨٨/٣/٢٦).

• أعلنت وزارة الخارجية الاميركية عن ان المحادثات بين مساعد وزير الخارجية الاميركية، ريشارد مورفي، ونظيره السوفياتي، فلاديمير بولياكوف، حول الصراع العربي ـ الاسرائيلي انتهت دون ان تسفر عن اي تقدم ملموس. وقالت متحدثة باسم الخارجية الاميركية، ان هذه المحادثات، التي اعقبت اجتماعات وزيري خارجيتي البلدين، جورج شولتس وادوارد شيفاردنادزه، في الايام الثلاثة الماضية، كشفت عن ان هناك خلافات اساسية حول التعامل مع المؤتمر الدولي، وان واشنطن تريده مقدمة لمفاوضات مباشرة، فيما يتمناه السوفيات مؤتمراً يتمتع بصلاحيات (السفير، ١٩٨٨/٣/٢٦).

١٩٨٨/٣/٢٦

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الرئيس العراقي، صدام حسين، واطلعه على تطورات الانتفاضة الفلسطينية. وقد عبّر الرئيس حسين، من جانبه، عن اعجاب العراق، قيادة وشعباً، بصمود الشعب الفلسطيني وتصميمه الحازم على مواصلة الانتفاضة، من أجل انهاء الاحتلال وانتزاع كامل حقوقه الوطنية الثابتة. وجدد الرئيس حسين دعم العراق للانتفاضة ولـ م.ت.ف. (وفا، ١٩٨٨/٣/٢٧).

• استجابة للنداء الحادي عشر، الصادر عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، قدم عدد غير محدد من اعضاء المجالس البلدية المعيّنين استقالات جماعية، تعبيراً منهم عن وحدة الصف الفلسطيني ازاء غطرسة الاحتلال الاسرائيلي والجرائم التي يرتكبها. وتجددت التظاهرات والمصادمات بين المواطنين وقوات الاحتلال، فشملت معظم المدن والقرى والمخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة. واعلنت سلطات الاحتلال مدن رام الله والبيره والخليل وقريتي الشيوخ وترقوميا مناطق عسكرية مغلقة ومنعت الصحافيين من التوجه الى أماكن التظاهرات. وقد استشهد اربعة مواطنين، هم: عايد تركي محمد صالح (٢١ سنة)، من قرية زاوية قرب نابلس؛ ونبيلة علي اليازجي (٣٠ سنة)، من غزة؛ ومجدي حسن ديب (١٩ سنة)، من نابلس (وفا، ١٩٨٨/٣/٢٦)؛ وعوض ابراهيم قاسم مراعبة (٣٠ سنة)، من قرية كفر ثلث (الدستور، ١٩٨٨/٣/٢٧).

• اتضح ان قرية قباطية، المحاصرة من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي، تعاني من عدم وجود مياه وكهرباء وغاز للاستهلاك المنزلي وخدمات طبية؛ وان حصاراً مضروباً على القرية منذ ثلاثة وثلاثين يوماً. وتجدر الاشارة الى ان قباطية، احدى قرى الضفة الغربية، كانت شهدت، مؤخراً، اعدام احد المتعاونين مع السلطات الاسرائيلية (هآرتس، ١٩٨٨/٣/٢٧).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين:

«لو اننا كنا سبعة ملايين يهودي امام مليوني عربي، لكنت عارضت ايجاد تسوية تقوم على مبدأ مناطق مقابل سلام. ولكن بما ان الشعب اليهودي في الشتات لم يستجب للتحدي الصهيوني، فانني اؤيد حلاً وسطاً اقليمياً الى حد اعادة ثلثي مناطق الضفة الغربية الى سيادة عربية، أي الى الاردن» (دافار، ٢٧/٣/١٩٨٨).

• عقد وزير الخارجية الاميركية، في واشنطن، اجتماعا مع ادوارد سعيد وابراهيم أبو لغد الاستاذين في الجامعات الاميركية وعضوي المجلس الوطني الفلسطيني. وقد وصفت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الاميركية سعيد وابو لغد بأنهما اميركيان بارزان يعرفان من قرب الاوضاع السياسية المعاصرة في الشرق الاوسط. وأكدت المتحدثة ان اجتماع شولتس بهما لا يعني تغيراً في سياسة الولايات المتحدة، والتي تقضي بعدم التعامل مع م.ت.ف. ما لم تقبل هذه قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨. وعلى صعيد آخر، أثار اجتماع شولتس بالاستاذين موجة من الاستنكار في الاوساط الاسرائيلية (الاهرام، ٢٧/٣/١٩٨٨).

• ذكر رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان اجتماع وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، مع عضوي المجلس الوطني الفلسطيني، ادوارد سعيد وابراهيم أبو لغد، يشكل خرقاً للتعهد الصريح، الذي اعطته الولايات المتحدة لاسرائيل، بعدم الاجتماع باعضاء م.ت.ف. جاء ذلك في اثناء لقاء شامير مع السفير الاميركي في اسرائيل، توماس بيكرينغ (هآرتس، ٢٧/٣/١٩٨٨).

• حذّر متحدث رسمي باسم م.ت.ف. من خطورة التهديدات الاسرائيلية الموجهة الى المملكة العربية السعودية بعد شرائها صفقة صواريخ صينية. وأكد المتحدث وقوف المنظمة الى جانب السعودية في مواجهة هذه التهديدات، واستعدادها لتحمّل مسؤوليتها وواجبها القومي. وحثّ المتحدث الامة العربية على اتخاذ موقف حازم، وموحّد، وفعّال، لمواجهة الغطرسة الاسرائيلية هذه (وفا، ٢٦/٣/١٩٨٨).

• بعث رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، برسالة الى الرئيس المصري، حسني مبارك، رداً على رسالته العنيفة بشأن الصواريخ الصينية، التي بيعت للسعودية، هدأ فيها من روعه بأن اسرائيل لا تهدد أي طرف في المنطقة، وان «كل ما فعلناه ليس سوى الاعراب عن القلق، جراء وجود مثل هذه الاسلحة الخطيرة في المنطقة» (هآرتس، ٢٧/٣/١٩٨٨).

• قال وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي، جاد يعقوبي، ان الاردن اعطى الضوء الاخضر للاميركيين لمواصلة مبادرة شولتس؛ وأوضح أنه توجد، الآن، كل الدلائل على ان الاردن يعتبر نفسه، الآن، شريكاً في هذه المبادرة (هآرتس، ٢٧/٣/١٩٨٨).

٢٧/٣/١٩٨٨

• في مؤتمر صحافي عقده في بغداد، صرح رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، جواباً عن سؤال حول لقاء وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، مع اثنين من اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، بقوله انه يجهل الغرض من هذا اللقاء. وقال عرفات: «ربما وجّهت الدعوة الى ادوارد سعيد وابراهيم أبو لغد لمناقشة مسائل تهم الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة؛ وانني لا املك أية معلومات عن المسائل التي بحثت في اللقاء». واضاف عرفات: «ان م.ت.ف. على اتصال مستمر ليس بالجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة فحسب، بل بالجاليات الفلسطينية في العالم اجمع». وكرر عرفات انتقاداته لخطة شولتس، مشيراً الى انها لم تلحظ مشاركة المنظمة في مفاوضات السلام. واخذ عرفات على خطة شولتس «عدم تضمّنها أي تغيير في الموقف الاميركي، ووصفها بأنها مستوحاة من نصائح لوزير الخارجية الاميركية الاسبق، هنري كيسنجر، وهي تستهدف الضغط على الشعب الفلسطيني غير المسلح». على صعيد آخر، قال مستشار عرفات، بسام أبو شريف، ان م.ت.ف. تعتبر لقاء شولتس مع العضوين الفلسطينيين خطوة سياسية هامة؛ وأوضح ان المسؤولين الفلسطينيين يعكفون، الآن، على دراسة التقرير الذي رفعه سعيد وأبو لغد عن محادثاتهم (النهار، ٢٨/٣/١٩٨٨).

• دارت اشتباكات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال في أكثر من مكان في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد ابتدأت الاشتباكات منذ ساعات الصباح؛ ثم امتدت لتشمل معظم المدن والقرى والمخيمات. وسقط أربعة شهداء، هم: ياسر اسعد الحرباوي (١٤ سنة)، من سلفيت؛ وعمر محمود حمد ربايعة (٢٣

سنة)؛ وقاسم عوض النصيرات (١٧ سنة)؛ ومحمد داوود نصيرات (٢٧ سنة)، من قرية ميثلون، قرب جنين (دافار، ١٩٨٨/٣/٢٧).

• أعلن متحدث فلسطيني من صيدا ان الفدائيين الفلسطينيين اطلقوا ثمانية صواريخ من طراز غراد على مستوطنتي كريات شمونا والمطلة (القبس، ١٩٨٨/٣/٢٨).

• قال رئيس دائرة الاعلام في م.ت.ف. ياسر عبد ربه، في مقابلة صحافية، عن «يوم الارض» المقبل في ٣٠ آذار (مارس) الجاري، انه «سيكون بداية مرحلة جديدة في النضال الفلسطيني، وسيكون بداية التحضير للعصيان المدني الدائم والشامل في جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة». وتوقع عبد ربه ان يعاد فتح مكاتب المنظمة في بيروت؛ ووصف العلاقات بين المنظمة وسوريا بأنها تتقدم ببطء، ولكن بثبات؛ مشيراً الى ان الحوار بين الجانبين قد بدأ (القبس، ١٩٨٨/٣/٢٨).

• وصف وزير خارجية مصر، د. عصمت عبد المجيد، لقاء وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، مع عضوين في المجلس الوطني الفلسطيني بأنه خطوة بناءة وايجابية على الطريق الصحيح. ودعا د. عبد المجيد الى ضرورة اجراء حوار مباشر بين الولايات المتحدة والفلسطينيين، لدفع عملية السلام؛ وقال، ان هذا التحرك يتم في الاتجاه الذي تشجعه مصر وتحرص على ان يكون هدفاً للوصول الى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية وأزمة الشرق الاوسط. ورحّب د. عبد المجيد بجولة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، الجديدة، التي سوف تبدأ في الاسبوع المقبل، مؤملاً ان تحقق دفعة لمسيرة السلام (الاهرام، ١٩٨٨/٣/٢٨).

• ودّعت الحكومة الاسرائيلية رئيس جهاز الامن العام، يوسف هرملين (٦٥ سنة)، ورحّبت بمن سوف يخلفه، اعتباراً من الاول من نيسان (ابريل). وعلم ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، قد قبل استقالة مستشاره لشؤون الارهاب، عميرام نير، التي يسري مفعولها اعتباراً من الاول من الشهر المقبل (هارتس، ١٩٨٨/٣/٢٨).

• أعلن المستشار النمساوي، د. فرانز فارنتسكي، ان النمسا تؤيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في اقامة دولته المستقلة، وكذلك حقه في ان يمثله ممثلوه الذين يختارهم، ويعني ذلك من خلال م.ت.ف. وأضاف فارنتسكي: «ان أفضل وسيلة للتوصل الى تسوية عادلة وسلمية تكمن في عقد مؤتمر دولي للسلام، تحت اشراف الامم المتحدة، يشارك فيه جميع اطراف النزاع، كشركاء متساويين (الشرق الاوسط، ١٩٨٨/٣/٢٨).

• نفى المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية، انيال باتو، ان يكون هناك أي تعاون عسكري بين تركيا واسرائيل. وفي رده على سؤال حول ما تردد من قيام اسرائيل بتحديث مقاتلات تركية من طراز اف ـ ١٤، قال باتو: «ان مثل هذه الانباء لا اساس لها من الصحة على الاطلاق (البعث، ١٩٨٨/٣/٢٨).

١٩٨٨/٣/٢٨

• قبل يومين من حلول ذكرى «يوم الارض»، وازاء تصاعد الانتفاضة وضراوة مقاومة المواطنين والتوسع في استخدام ادوات المواجهة، من الحجارة الى الزجاجات الحارقة والقضبان الحديدية والفؤوس وحواجز الطرق المغطاة بالمسامير والاطارات المشتعلة والاقواس والسهام، اعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي غلق الارض المحتلة لمدة ثلاثة أيام، في خطوة لم يسبق لها مثيل منذ احتلال هذه الارض في العام ١٩٦٧. وتقدّر التقارير عدد قوات الاحتلال المنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة بأكثر من ٦٠ الف جندي. وقد اقيمت عشرات حواجز التفتيش الاسرائيلية عند مداخل المدن والقرى والمخيمات وعلى الطرقات الرئيسة، واحتل الجنود سطوح المنازل والمدارس المشرفة على الاحياء، فيما حلّقت طائرة مروحية في فضاء الضفة الغربية، بصورة مستمرة، ودارت اشتباكات دامية في اكثر من مكان، بينما استمرت حملة الاعتقالات واتسعت. وقد استشهد، في بلدة سلفيت، المواطن كمال عودة (١٨ سنة)؛ كما استشهد أربعة مواطنين في دير البلح، عندما دهمت شاحنة عسكرية اسرائيلية السيارة التي كانت تقلهم؛ واصيب عشرات المواطنين بجراح؛ كما اصيب بجراح عشرات الجنود الاسرائيليين (الدستور، ١٩٨٨/٣/٢٩). والاربعة هم: عبد الناصر ابو شمالة (٢٤ سنة)؛ وعبد الرب أبو شمالة (٣٠ سنة)؛ وفايق أبو شمالة (٢٨ سنة)؛ ونعيم عبد (وفا، ١٩٨٨/٣/٢٨).

• أعلنت سلطات الجيش الاسرائيلي، في اجراء لم

يسبق لحجمه مثيل، اعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة منطقة عسكرية مغلقة، لمدة ثلاثة أيام، وذلك تحسباً لاحداث «يوم الارض» (هآرتس، ٢٩/٣/١٩٨٨). وقال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في مؤتمر ممثلي اقاليم حزب العمل في رمات ـ غان: «ان هذا الغلق جاء رداً على هؤلاء الذين قرروا ' يوم الارض ' ؛ وان ذلك ينبع، في المقام الاول، من رغبتنا في القول: ' انتم قررتم يوم الارض، تعالوا نتصارع لنر من له اليد الطولى ' ». وأضاف: «ان هذا الغلق تم لعزل المناطق المحتلة عن عرب اسرائيل، قبل يوم الارض بيوم واحد» (المصدر نفسه). وقال عضو الكنيست غادي يتسيف، الذي انضم، مؤخراً، الى قائمة مبام، في معرض رده على قرار الغلق: «ان ذلك هو أول نصر حقيقي للانتفاضة في المناطق المحتلة؛ فقد نجح الثائرون في ان يفرضوا علينا اتخاذ اسلوب غير ديمقراطي؛ وهذا ليس في صالحنا» (عل همشمار، ٢٩/٣/١٩٨٨).

• دعا وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، عرب اسرائيل الى عدم انتهاز «يوم الارض» للقيام باضطرابات، والاّ يخطئوا في تقدير ما سماه بالضعف المؤقت الذي ساد في أوساط اليهود، «حيث ان ذلك لن يستمر لفترة طويلة». وأضاف شارون: «ان الحكومة لم تتخذ، بعد، الاجراءات المطلوبة لاعادة الهدوء الى الضفة الغربية». واعرب شارون عن اعتقاده بأن الخطر لا يتمثل في الضرر الذي يلحق بصورة اسرائيل فحسب، بل في المساس بقدرتها على الردع، وهو الامر الذي يؤدي الى شبح نشوب حرب (عل همشمار، ٢٩/٣/١٩٨٨).

• اتضح من معطيات مؤقتة لبحث شامل، اجراه اتحاد الصناعيين الاسرائيليين، مؤخراً، ان احداث المناطق المحتلة قد الحقت الضرر بنحو نصف المشاريع الصناعية في اسرائيل. لكن، لم يتضرر، جراء ذلك، بشكل حقيقي، الا نحو خمسة بالمئة منها (دافار، ٢٩/٣/١٩٨٨).

• أعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان اسرائيل تنظر بريبة الى المحاولات الاميركية لخلق اتصالات مع اعضاء م.ت.ف. وأوضح شامير ان اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني هم اعضاء م.ت.ف. في كل شيء؛ وهذا المجلس هو الهيئة العليا لمنظمات الفدائيين وهو الذي يرسم سياستها (دافار، ٢٩/٣/١٩٨٨).

• قال سكرتير حزب العمل الاسرائيلي عضو الكنيست، عوزي برعام، في الكنيست، ان ليس لدى الليكود أي مشروع سوى تخويف وترهيب الشعب. وأضاف برعام ان السلام هو ثروة استراتيجية ـ أمنية لوجود اسرائيل في مواجهة هؤلاء الذين يعتبرون السلام عبئاً ينبغي التملص منه. وتابع ان شامير، ذاته، يعترف بأنه لولا الانتفاضة لما كان وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، قد جاء الى المنطقة (دافار، ٢٩/٣/١٩٨٨).

• تقدمت الحكومة السورية بمذكرة تفصيلية الى محكمة العدل الدولية رداً على الموقف الاميركي من غلق مكتب م.ت.ف. في الامم المتحدة. وتضمنت المذكرة الاسس والبراهين التي تدحض هذا الموقف (البعث، ٢٩/٣/١٩٨٨).

• أكدت مصادر في وزارة الخارجية المصرية ان مصر لم تعقد أية اجتماعات مع اسرائيل على المستوى الثنائي للبحث في الموضوعات الخاصة بتطبيع العلاقات فيما بينهما، منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي العربية المحتلة وتزايد اعمال القمع الاسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين (القبس، ٢٩/٣/١٩٨٨).

٢٩/٣/١٩٨٨

• بمناسبة حلول ذكرى «يوم الارض»، حيّت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. جماهير الشعب الفلسطيني التي تواصل انتفاضتها الباسلة في وجه الاحتلال الصهيوني. ونوه بيان، اصدرته اللجنة، في هذه المناسبة، بالوحدة الوطنية وبالتشبث بالارض. وشدد البيان على ان الانتفاضة سوف تستمر حتى احقاق الحقوق الوطنية الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني، في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس (وفا، ٢٩/٣/١٩٨٨).

• تحدى المواطنون الفلسطينيون في الارض المحتلة حالة حظر التجول التي فرضتها سلطات الاحتلال، واشتبكوا مع القوات الاسرائيلية، وسقط عشرات الجرحى خلال الاشتباكات. في غضون ذلك، وتنفيذاً لاجراءات غلق الارض المحتلة، حاولت سلطات الاحتلال فرض التعتيم على الانباء، وهددت بتمديد فترة الغلق المقرر لها ثلاثة ايام (الدستور، ٣٠/٣/١٩٨٨).

• قال عضو الكنيست الاسرائيلي، محمد وتد،

ان من الواجب على الجماهير العربية في اسرائيل ان تعرب عن تضامنها مع عرب المناطق المحتلة، وبالذات على خلفية جو التحريض. وأضاف وتد: «اننا جزء من الشعب الفلسطيني؛ ومثلما يقوم يهود بتظاهرات، تضامناً مع يهود الاتحاد السوفياتي ويهود سوريا، فان من حقنا، أيضاً، الاعراب عن التضامن مع نضال سكان المناطق [المحتلة] ضد الاحتلال» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٣/٣٠).

• دانت مصر الاجراءات الاسرائيلية الجديدة في الارض المحتلة، التي تقضي بغلقها لمدة ثلاثة أيام، خوفاً من ردود الفعل المرتقبة في ذكرى «يوم الارض». ووصف وزير الخارجية، د. عصمت عبدالمجيد، الاجراءات، وتوقيتها، بأنها تشكل عقبة حقيقية امام مسيرة السلام، وقال: «ان من شأنها ان تزيد الاحداث في المنطقة اشتعالاً». وطالب الوزير المصري بالتخلي عن سياسة القوة والمواجهة والعنف، باعتبارها سياسة قصيرة المدى سيئة النتائج، واعرب عن أمله في ان تتخذ حكومة اسرائيل سياسة سلمية تتفق والاجماع الدولي (**الاهرام**، ١٩٨٨/٣/٣٠).

• اجرى وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، مشاورات مكثفة مع وفد اللجنة السباعية العربية، الذي يرأسه الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، ويضم وزراء خارجية سوريا والجزائر والسعودية، وذلك قبل عودة شولتس الى المنطقة في الاسبوع المقبل. وعلى صعيد آخر، وصف عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، لقاء شولتس مع اثنين من اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، بأنه يشكل تغيراً نسبياً في الموقف الاميركي؛ وقال انه لقي ارتياحاً في م.ت.ف. (**الاهرام**، ١٩٨٨/٣/٣٠).

١٩٨٨/٣/٣٠

• بدأ «يوم الارض» في الارض المحتلة بانتشار قوات اسرائيلية ضخمة لم يسبق له مثيل. ومنذ ساعات الصباح الاولى، بدأ الشعب الفلسطيني اضراباً عاماً شل مختلف اوجه الحياة، وشمل المدارس والمحال التجارية وخدمات المجالس البلدية والقروية. واندلعت التظاهرات في مناطق الجليل والمثلث والنقب، حيث رفع المتظاهرون علم فلسطين، ورددوا شعارات تؤكد تمسك الشعب الفلسطيني بوطنه وارضه. وقد أُلقيت زجاجتان حارقتان على حافلة اسرائيلية، على طريق حيفا ـ الناصرة، واحرقت سيارة اخرى في المنطقة ذاتها. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، وزعت منشورات تدعو الى اعلان يوم الارض «يوم غضب» ضد الاحتلال، يتأكد فيه تضامن ابناء الاسرة الفلسطينية الواحدة في الضفة وغزة مع اخوانهم في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨، وقد اندلعت التظاهرات، هنا، أيضاً، على الرغم من الوجود الكثيف جداً لقوات الاحتلال، ووقعت مصادمات في أكثر من مكان، فاستشهدت المواطنة وجيهة رابية (٥٠ سنة)، من قرية دير ابو مشعل، واصيب آخرون بجروح؛ كما اصيب عدد من الجنود الاسرائيليين (**القبس**، ١٩٨٨/٣/٣١).

• وقع في «يوم الارض»، اثنان وسبعون حادثاً داخل حدود الخط الاخضر، حيث اصيب شخصان، واعتقل ستة عشر شخصاً على ايدي الشرطة، التي اعلنت ان «يوم الارض» قد مر «بعدد محدود من اعمال الاخلال بالنظام» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٣/٣١).

• قال وزير الشرطة الاسرائيلية، حاييم بار ـ ليف: «اعتقد بأن الجمهور العربي في اسرائيل قد تعلم الدرس منذ اعمال الشغب السابقة التي وقعت في 'يوم الارض' و'يوم السلام' الماضيين، وادرك ان الشرطة تعتزم اعتماد سياسة الشدة ضد المخلّين بالنظام. فعندما تضطر اسرة صبي قام بأعمال شغب الى دفع غرامة مالية قدرها خمسة عشر الف شيكل، أو عندما يدخل الصبي السجن لمدة ثمانية عشر شهراً، فلا شك في ان ذلك يعتبر درساً للجميع» (**دافار**، ١٩٨٨/٣/٣١).

• اصدر قائد المنطقة الوسطى الاسرائيلي، اللواء عميرام متسناع، امراً بغلق المركز الفلسطيني للخدمات الصحافية، التابع لريموندا الطويل وابراهيم قراعين، في القدس، لمدة ستة شهور (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٣/٣١).

• في معرض رده على اسئلة الصحافيين، تمنّى الرئيس المصري، حسني مبارك، بمناسبة «يوم الارض»، الوصول الى حل، وان يستجيب رئيس حكومة اسرائيل، اسحق شامير، لنداء السلام ولا يعترض على المؤتمر الدولي، «حتى نجلس [الى] مائدة المفاوضات وتدعى منظمة التحرير الفلسطينية، ضمن الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك لحل القضية» (**الاهرام**، ١٩٨٨/٣/٣١).

• استقبل الرئيس السوري، حافظ الاسد، رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي وتسلم منه رسالة من الملك الاردني حسين. ودار الحديث ، خلال اللقاء، حول تطورات الاوضاع في المنطقة، والانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي، ومسائل ذات اهتمام مشترك (**البعث**، ٣١/٣/١٩٨٨). وقد جاءت زيارة الرفاعي لدمشق، بعد ان وصل الى عمان مبعوث عراقي كبير، ناقلاً رسالة من الرئيس العراقي، صدام حسين. وتتركز المداولات العربية هذه على البحث في أسس التسوية في المنطقة، في ضوء المقترحات الاميركية. وفي هذا السياق، التقى عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، بعدد من المسؤولين الاردنيين، وأجريت، على هامش القمة الاسلامية، اتصالات اردنية ـ فلسطينية ساهم فيها، بشكل خاص، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف، محمود عباس (أبو مازن). ومن المتوقع ان يزور رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، عمان، عقب انتهاء زيارته المرتقبة لموسكو (**القبس**، ٣١/٣/١٩٨٨).

• صرح الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، بان الطريق نحو استعادة العلاقات الطبيعية مع اسرائيل سوف يتم التوصل اليه في اطار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، بحضور منظمة التحرير الفلسطينية (**الاهرام**، ٣١/٣/١٩٨٨).

• اعلن أكبر مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية عن حقوق الانسان، ريشارد شيفر، ان لاسرائيل «الحق» في استخدام القوة والقمع للسيطرة على ما وصفه باعمال الفوضى والاضطرابات في الضفة الغربية وقطاع غزة (**الاهرام**، ٣١/٣/١٩٨٨).

• اعربت مصادر في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، عن اعتقادها بأن وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، سوف يفشل في مهمته . وقالت هذه المصادر: «اننا لا نفهم، على الاطلاق، لماذا سوف يأتي شولتس؟» (**هآرتس**، ٣١/٣/١٩٨٨).

٣١/٣/١٩٨٨

• واصل المواطنون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة تظاهراتهم ضد الاحتلال، بعد ان افشلوا اجراءات عسكرية لم يسبق لها مثيل، اتخذتها السلطات الاسرائيلية. وقد حدّدت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، في بيان جديد، برنامجها للاسبوع المقبل، وطالبت المؤسسات الفلسطينية بتوظيف افراد الشرطة وموظفي الضرائب والجمارك الذين استقالوا استجابة لدعوتها. ودعت القيادة الى اتخاذ اجراءات لتحقيق الاكتفاء الذاتي، على الصعيد الاقتصادي، لمواجهة حرب التجويع الاسرائيلية. وشهدت مدن نابلس وجنين وبيت لحم وطولكرم وغزة وخان يونس والقرى والمخيمات المحيطة بها تظاهرات عارمة تخللتها اشتباكات ومواجهات عنيفة مع قوات الاحتلال التي اطلقت الرصاص وقنابل الغاز المسيل للدموع. وقد صعّد المتظاهرون، بدورهم، هجماتهم بالقنابل الحارقة على الدوريات والسيارات العسكرية؛ كما خاضوا مواجهات حول المستشفيات، حين حاولت قوات الاحتلال اغتيال الجرحى الذين اصيبوا في تظاهرات «يوم الارض» (**القبس**، ١/٤/١٩٨٨).

• أُلقيت زجاجة حارقة على سيارات كانت تمر على طريق الشاطىء، بالقرب من قرية جسر الزرقاء، القريبة من الخضيرة. وفي قرية زلفا، في المثلث، وقرية الرينة، القريبة من الناصرة، رفع علم فلسطين على أعمدة الكهرباء. وقد قامت الشرطة بانزال العلم، وبدأت في التحقيق (**هآرتس و عل همشمار**، ١/٤/١٩٨٨).

• قال كبير ضباط سلاح المشاة والمظليين الاسرائيلي، العميد شموئيل اراد: «ان قدرة الجيش الاسرائيلي على مواجهة المشاكل الجديدة والتصدي لها، قد تحسّنت، منذ بداية الاضطرابات، في المناطق [المحتلة]». وأضاف: «لقد تعلمنا كيف نتصدى لمشاكل المناطق بتكتيك اكثر صواباً، وبوسائل أفضل، ونقوم، الآن، بأعمال فرض النظام وتفريق أعمال الشغب والتظاهرات العنيفة بشكل أفضل وأسرع» (**هآرتس**، ١/٤/١٩٨٨).

• قال وزير العدل الاسرائيلي، ابراهام شارير، في حيفا، ان وزارته تعتزم ان تدرس ما اذا كانت هناك ضرورة لسن تشريع جديد في مجال معاقبة «المشاغبين» في المناطق المحتلة. وأضاف، ان «الحجر هو بمثابة سلاح؛ وطبقاً لذلك ينبغي التعامل مع راشقي الحجارة في المناطق [المحتلة]، للمحافظة على السكان، وعلى الدولة التي ترعى القانون والقضاء، ولكي لا نسمح للمشاغبين بأن يفرضوا علينا نمط حياة» (**دافار**، ١/٤/١٩٨٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير،

خلال جولته على منطقة الهيروديون: «اذا اراد شخص مس بلدنا، فسوف نهشم رأسه بهذه الصخور». وأضاف شامير: «هناك من يريدون تخريب ما نبنيه ونشيده هنا، قائلين ان اليهود يقومون بغزو هذه الارض. ونحن نقول لهم: ان الشعب اليهودي سوف يتغلب على كل الحاقدين عليه، وسوف يبني، في بلده، هيكلاً ثالثاً، ولن يكون بحاجة الى افراد تنظيمات سرية» (**عل همشمار**، ١/٤/١٩٨٨).

• بعث ضابط الاحتياط ايهود ليفي، من بئر السبع، وهو الذي تم استدعاؤه للخدمة في المناطق المحتلة، برسالة الى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، سأل فيها: «هل قصد المشرعون، الذين اطلقوا على جيش الدولة اسم ' جيش الدفاع ' ان يشمل هذا الدفاع، ايضاً، قتل راشقي الحجارة وضرب معارضي الاحتلال ؟» (**دافار**، ١/٤/١٩٨٨).

• قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية، تشارلز ريدمان، ان وزيره، جورج شولتس، لن يقترح عقد اجتماع مع فلسطينيين، عند عودته الى منطقة الشرق الاوسط في مهمة سلام جديدة خلال الاسبوع المقبل؛ الا ان الوزير لا يزال مستعداً للقاء مع فلسطينيين اذا رغبوا في ذلك. وأضاف ريدمان: «ليست لدينا خطط لاقتراح اجتماع؛ ولكن من الواضح اننا نعتقد بأن التباحث مع الفلسطينيين جزء هام في هذه العملية؛ لذلك سيكون، بالقطع، عقد اجتماع كهذا، خلال الزيارة، تطوراً ايجابياً» (**القبس**، ١/٤/١٩٨٨).

١/٤/١٩٨٨

• استشهد شابان فلسطينيان برصاص قوات الاحتلال الاسرائيلي، فيما تحدى الفلسطينيون التهديدات الاسرائيلية ضدهم وواصلوا مقاومتهم للاحتلال. والشهيدان هما: جمال خليل تاميزي (٢٠ سنة)؛ واسحق نمر سليمية (١٨ سنة)؛ وكلاهما من اذنا. ومع ان سلطات الاحتلال خفّفت اجراءات الحصار التي فرضت على الارض المحتلة، فقد بقي اكثر من عشرين مدينة وقرية ومخيماً خاضعة لحظر التجول (**القبس**، ٢/٤/١٩٨٨).

• ابلغت م.ت.ف. الى مصر عدم اعتزامها القيام بعمليات فدائية خارج الاراضي العربية المحتلة، في اطار تمسّكها باعلان القاهرة الصادر في العام ١٩٨٥ (**الشرق الاوسط**، ٢/٤/١٩٨٨).

• عشية توجه وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، الى الشرق الاوسط، وصل الى دمشق اثنان من مساعديه، هما ريتشارد مورفي، مساعده لشؤون الشرق الاوسط، وابريل غلاسبي، مسؤولة مكتب لبنان وسوريا والاردن في الوزارة (**السفير**، ٢/٤/١٩٨٨). في غضون ذلك، وصل شولتس الى روما في زيارة تسبق جولته الشرق أوسطية. وعبّر شولتس عن اعتقاده بأن الجولة، التي سوف يزور خلالها كلاً من اسرائيل والاردن وسوريا ومصر والسعودية، تحظى بفرصة طيبة لتحقيق حركة. وقال شولتس ان أمله ليس كبيراً في ان يتخلى الرئيس السوري، حافظ الاسد، عن معارضته لعقد المؤتمر الدولي وفق اقتراحاته؛ وأكد، مجدداً، ان تمثيل الفلسطينيين في هذا المؤتمر ينبغي ان يتم عبر وفد اردني ـ فلسطيني مشترك (**المصدر نفسه**). على صعيد آخر، أبلغت الولايات المتحدة الى عواصم الدول المعنية بخطة السلام الاميركية انها مصمّمة على السير في الخطة وتنفيذ بنودها، وان المرحلة الانتقالية سوف تبدأ في مطلع أيار (مايو) المقبل. وسوف يسعى وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، خلال جولته المقبلة على الشرق الاوسط، للحصول على أجوبة تقريبية من العواصم العربية وتل ـ ابيب؛ كما يسعى الى طمأنة الاطراف المعنية، واعطاء ضمانات تشجع على المشاركة في التسوية، حسب الخطة الاميركية (**القبس**، ٢/٤/١٩٨٨).

• قالت مصادر غربية ان المسؤولين السوريين اخذوا يشددون، خلال محدثاتهم واتصالاتهم الاخيرة مع المسؤولين الاميركيين والاوروبيين، على ضرورة اشتراك م.ت.ف. في أية مفاوضات واتصالات بشأن السلام في الشرق الاوسط. وقالت المصادر ان هذا يشكل تطوراً لافتاً للانتباه في الموقف السوري، وهو لا يعكس، بالضرورة، مناخاً جديداً في العلاقات بين دمشق والسيد ياسر عرفات، بل هو ناتج، خصوصاً، عن تحليل موضوعي لتطورات المنطقة، نتيجة الانتفاضة الفلسطينية (**القبس**، ٢/٤/١٩٨٨).

٢/٤/١٩٨٨

• تلقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، دعوة رسمية لزيارة الاتحاد السوفياتي، لاجراء مشاورات مع القيادة السوفياتية بشأن قضية فلسطين (**الشرق الاوسط**، ٣/٤/١٩٨٨). على صعيد آخر، نقل مبعوث رئيس اللجنة التنفيذية، عباس زكي،

الى الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، في صنعاء، رسالة من عرفات تتصل بالعلاقات الثنائية بين م.ت.ف. والجمهورية العربية اليمنية ، والتطورات الاخيرة على الساحة الفلسطينية، في ضوء تصاعد انتفاضة الارض المحتلة (المصدر نفسه).

• سقط اربعة شهداء فلسطينيين جدد، وأصيب آخرون بجروح، برصاص قوات الاحتلال الاسرائيلي، في الاشتباكات التي وقعت في الضفة الغربية وقطاع غزة. والشهداء هم: سليم الشاعر (٢٣ سنة)، من بيت لحم؛ وجميل رشيد الكردي (٥٥ سنة)؛ واحمد خميس الكردي (٤٠ سنة)؛ وعلاء احمد الكردي (٢١ سنة)، وثلاثتهم من غزة. وكان جميل الكردي تمكن من طعن احد الجنود الاسرائيليين بسكين قبل ان يفارق الحياة. وقد تصاعدت حدة الاشتباكات والمصادمات في أغلب المدن والقرى والمخيمات؛ واضربت عن العمل دوائر الاوقاف في الارض المحتلة، احتجاجاً على ما تعرّض له الشيخ سعدالدين العلمي، عندما تعرض اليه الجنود الاسرائيليون، أمس، بالضرب، بعد تأدية صلاة الجمعة (الشرق الاوسط ، ٣/٤/١٩٨٨). ووفق المصادر الاسرائيلية، قتل، في نهاية هذا الاسبوع، في الضفة الغربية وقطاع غزة، ثمانية من الفلسطينيين، بنيران جنود الجيش الاسرائيلي، واصيب ما يزيد على عشرين؛ كما اصيب جنديان اسرائيليان (هآرتس، ٣/٤/١٩٨٨).

١٩٨٨/٤/٣

• تواصلت الاشتباكات العنيفة بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، واتسعت في بعض المناطق، حيث تحوّلت الى مواجهات شاملة. وقد انضم ستة فلسطينيين جدد الى قائمة شهداء انتفاضة الارض المحتلة، وهم: مأمون عبدالرحيم جرادة (١٥ سنة)، من طولكرم؛ وجهاد مصطفى عاصي (١٩ سنة)، من بيت لقيا، قضاء رام الله؛ وخميس محمود احمد (٤١ سنة)، من دير السودان، قضاء رام الله؛ وعلي ذياب ابو علي (٤٠ سنة)، من يطا ـ الخليل؛ وناصر عبدالله كميل (٢٠ سنة)، من قباطيا ـ جنين؛ وخليل جبر صخراوي (١٨ سنة)، من مخيم عسكر ـ نابلس. ونقل مواطن فلسطيني من قرية العبيدية الى المستشفى وهو مصاب بحروق خطيرة. وكان جنود اسرائيليون وضعوا هذا المواطن داخل فرن متقد (وفا، ٣/٤/١٩٨٨).

• اصدرت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بياناً أكدت فيه وحدة الشعب الفلسطيني وتماسك صفوفه وترابطها واصراره الثابت على وحدانية التمثيل الفلسطيني. وجاء في البيان: «ان اللجنة التنفيذية بحثت بعمق [في] كل التطورات والمهام والسبل لتصعيد وتطوير كفاح شعبنا وانتفاضته العظيمة» (القبس، ٤/٤/١٩٨٨). على صعيد آخر، قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، ان اجتماعات متواصلة أُجريت في تونس، وبحثت في تطورات الاوضاع في الارض المحتلة، وفي كيفية زيادة الدعم لها، بكافة جوانبه. وقال، أيضاً، ان قرارات كثيرة اتخذت في هذا المجال. وتمنّى خلف ان يتخذ العرب موقفاً صريحاً ضد مبادرة شولتس، وحذّر أي طرف عربي من قبولها (المصدر نفسه).

• طبقاً لمعطيات رسمية للمتحدث باسم الجيش الاسرائيلي، فقد اشتشهد، حتى الآن، ١٢١ فلسطينياً من سكان المناطق المحتلة، بنيران قوات الجيش الاسرائيلي، خلال تفريق التظاهرات او احداث عنيفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، منهم ٨٧ من الضفة، و ٣٤ من القطاع؛ كما جرح في الضفة ٧٢٣ شخصاً، وفي القطاع ٢٩٨. وفي الفترة ذاتها، جرح، أيضاً، ١٢٨ اسرائيلياً في الضفة، و ١١ في القطاع، وقتل جندي اسرائيلي في بيت لحم، بينما اصيب من جنود الجيش الاسرائيلي ١٦٨ في الضفة الغربية و ٦٨ في قطاع غزة (عل همشمار، ٤/٤/١٩٨٨).

• قال مصدر فلسطيني ان عضو المجلس الوطني الفلسطيني، حسيب الصباغ، قام بزيارة لدمشق استمرت من الخميس حتى السبت الماضيين، والتقى نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام. وقد سبق للصباغ ان قام بزيارات عدة لسوريا، في الخريف الماضي، في محاولة لتطبيع العلاقات بينها وبين م.ت.ف. (الشرق الاوسط ، ٤/٤/١٩٨٨).

• وصل وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، الى اسرائيل، وذلك في محاولة لدفع مسيرة السلام في الشرق الاوسط قدماً. وأعلن شولتس ان من ينادي بـ «الارهاب»، ومن لا يقبل قرار مجلس الامن ٢٤٢، ومن ليس لديه استعداد للاعتراف بوجود اسرائيل، لن يكون له مكان الى جوار طاولة المفاوضات السلمية في المنطقة (هآرتس، ٤/٤/١٩٨٨). وفي الوقت عينه، قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق

شامير، في مؤتمر صحافي عقده لدى انتهاء جولته على الضفة الغربية: «لا اتوقع حدوث تقدم في محادثاتي مع وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس»، مضيفاً ان السلام عبارة عن مسار، ومن الواجب ايجاد السبيل لكيفية الوصول اليه (**عل همشمار**، ٤/٤/١٩٨٨).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في كلمة التهنئة خلال استقباله نظيره الاميركي، جورج شولتس: «لقد كنا نود الاستماع الى جيراننا الفلسطينيين؛ ولكننا لم نتلق منهم اية رسالة. وان الحجارة ليست رسالة؛ والرسائل ليست في حاجة الى التهديد بالحجارة» (**هآرتس**، ٤/٤/١٩٨٨).

• اتفق الرئيسان، المصري حسني مبارك والكيني، دانيال اراب موي، في مباحثاتهما التي أُجريت في القاهرة، على ضرورة حل مشاكل الدول الافريقية وخلافاتها بالطرق السلمية، وتأكيد التحرك لتحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الاوسط، بما يؤدي الى حل يعطي للشعب الفلسطيني حقه في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين (**الاهرام**، ٤/٤/١٩٨٨).

٤/٤/١٩٨٨

• عمّ الاضراب الشامل مناطق الارض المحتلة كلها. وجاء هذا الاضراب استجابة لبرنامج القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الداعي الى تصعيد الغضب الشعبي، بمناسبة زيارة وزير الخارجية الاميركية، جورج شلوتس، الى المنطقة. وفي غضون ذلك، اندلعت تظاهرات في المدن والقرى والمخيمات، تخللتها اشتباكات ومصادمات مع قوات الاحتلال الاسرائيلي. وقد استشهد المواطن حامد عبدالمهدي الزيادات (١٨ سنة)، من بني نعيم ـ الخليل؛ والرضيعة فلسطين علي السيراوي (أربعة شهور)، من رفح؛ كما استشهد شاب من حوّاره ـ نابلس، لم يعرف اسمه؛ وطفل من جنين، عمره شهر واحد، لم يعرف اسمه، أيضاً. ووزّعت منشورات باللغة العبرية تحثّ جنود الاحتلال على الفرار من المناطق الفلسطينية (**وفا**، ٤/٤/١٩٨٨). ودعت المنشورات الجنود الى عدم الانقياد لأوامر قادتهم، والى الكف عن الدخول في مواجهات مع سكان المناطق المحتلة (**هآرتس**، ٥/٤/١٩٨٨).

• اعتقلت شرطة حيفا سبعة من سكان قرية جسر الزرقاء العربية، لاتهامهم برشق سيارات على طريق الشاطىء بالحجارة (**عل همشمار**، ٣/٤/١٩٨٨).

• بدأ وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، اليوم الاول من محادثاته الرسمية في اسرائيل، باجتماع مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، استغرق حوالى ساعتين. وأشارت مصادر في مكتب رئيس الحكومة الى ان الاجتماع تركز على مواضيع جوهرية، مثل التسوية المؤقتة والتسوية الدائمة. وقد اتفق شولتس وشامير على عدم مناقشة المؤتمر الدولي، الذي يرفضه الاخير حالياً. كما اجتمع شولتس مع نظيره الاسرائيلي، شمعون بيرس، حيث اتفق الاثنان على وجوب ان يعتمد المؤتمر الدولي على المبادىء الواردة في «وثيقة لندن» (بين بيرس والملك الاردني حسين) (**عل همشمار**، ٥/٤/١٩٨٨). وكان شولتس قال، عند وصوله الى اسرائيل، في مستهل جولته الشرق أوسطية الجديدة: «لا للدولة الفلسطينية؛ ولا للعودة الى حدود ما قبل ١٩٦٧». وطمأن شولتس، وهو يتحدث للتلفزيون الاسرائيلي، معارضي المؤتمر الدولي من الاسرائيليين، فقال انهم «وصفوا مؤتمراً له سلطة ويكون المكان الذي يقرر فيه اناس ان حدودكم يجب ان تكون هنا، او هناك، او في أي مكان آخر»، ثم أضاف: «اننا نعارض مثل هذا النوع من المؤتمر، والمفاوضات المباشرة بين الاطراف هي الطريق السليم للمضي قدماً، وسنتمسك بذلك» (**القبس**، ٥/٤/١٩٨٨).

• قال وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، في محاضرة له في القاهرة، ان الجدول الزمني الذي يحمله شولتس يتضمن أربع مراحل: الاولى تقضي بعقد مؤتمر دولي في ١٥ نيسان (ابريل) الحالي، بمشاركة جميع الاطراف المعنية، بمن فيها الفلسطينيون، اضافة الى الدول دائمة العضوية في مجلس الامن؛ وتتلو المؤتمر فترة انتقالية لمدة ستة شهور، تبدأ في مطلع أيار (مايو)، على ان تبدأ المفاوضات النهائية في كانون الاول (ديسمبر) المقبل؛ وتعقبها مرحلة انتقالية ثانية، لمدة ثلاثة أعوام، من اجل تطبيق الاتفاقات التي تكون قد وقعت، خصوصاً حول مستقبل الارض المحتلة (**الشرق الاوسط**، ٥/٤/١٩٨٨).

• اصدر الامين العام للامم المتحدة، خافير بيريز دي كويلار، تقريره حول الوضع في الشرق

الاوسط ؛ وجاء فيه ان اعضاء مجلس الامن الدولي يؤيدون عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، تحت رعاية الامم المتحدة، وبمشاركة جميع الاطراف، وأعضاء مجلس الامن الدائمين الخمسة. وأشار التقرير الى الولايات المتحدة بوصفها عضواً في المجلس، وذكر ان هذا العضو متحيز وغير متوازن، ويرى ان المؤتمر ينبغي ان يؤدي الى مفاوضات مباشرة فورية، والاّ يكون له الحق في نقض نتائج هذه المفاوضات او فرض حلول لها. وعن اسرائيل، أورد التقرير انها ترفض الاعتراف بـ م.ت.ف. كشريك في مفاوضات السلام، وترفض، أيضاً، تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر من الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي (**الشرق الاوسط**، ٥/٤/١٩٨٨).

١٩٨٨/٤/٥

• بعث رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، برسالة هامة الى الرئيس اليمني الديمقراطي، حيدر ابو بكر العطاس، تتعلق بالعلاقات الكفاحية الحميمة بين الثورتين، اليمنية والفلسطينية، والتطورات الاخيرة على الساحة الفلسطينية، في ضوء تصاعد انتفاضة الارض المحتلة. وقد تناولت الرسالة أهمية ايجاد موقف عربي موحّد لمواجهة العدو الامبريالي، والصهيوني. وقد تسلم العطاس الرسالة، عندما استقبل مبعوث رئيس اللجنة التنفيذية، عباس زكي (**وفا**، ٥/٤/١٩٨٨).

• اشتد عنف المجابهات التي وقعت في اكثر من مكان في الارض الفلسطينية المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. وقد استشهد أربعة مواطنين، هم: حمزة ابراهيم ابو شاب (٢٠ سنة)، من بني سهيلة؛ ورجب احمد صليبي (٧٤ سنة)، من غزة؛ ومصطفى فروخ، من مخيم الشاطىء؛ واسحق ابو شعبان (٥٠ سنة) من غزة. وأصيب بجراح ما يزيد على ٢٥٠ مواطناً؛ وأصيب ما يزيد على ٢٥ طفلاً، في مخيم طولكرم، بحالة تسمم جماعية، بعد تناولهم مواد مسمومة زودت سلطات الاحتلال المخيم بها، وتم نقلهم الى المستشفى للعلاج (**وفا**، ٥/٤/١٩٨٨). وأصيب ثمانية جنود اسرائيليين خلال اشتباك وحدتهم مع المواطنين (**القبس**، ٦/٤/١٩٨٨). ووفق المصادر الاسرائيلية، قامت قوات الامن الاسرائيلية بهدم ثلاثة منازل في قرية يامون، الواقعة بالقرب من جنين، لاتهام اصحابها بالقيام بأعمال تحريضية. ويبدو ان الجيش الاسرائيلي يصعّد من الاعمال العقابية، منذ حوالى اسبوعين، حيث قام بهدم منازل اخرى في قرية العبيدية، قضاء بيت لحم (**عل همشمار**، ٦/٤/١٩٨٨). وأفاد تقرير اعده وفد من «مجلس الكنائس في الشرق الاوسط»، ونشر في صحيفة «لوكوتيديان دي باري» الفرنسية، ان الجيش الاسرائيلي يستخدم، في المناطق المحتلة، غازاً مسيلاً للدموع، اشد خطراً من الانواع المستخدمة بشكل عام. ويعتبر هذا الغاز خطيراً، بصفة خاصة، على السيدات الحوامل، حيث أدى، في حالات عديدة، الى وفاة أجنّة في بطون امهاتها. وهذا الغاز من نوع سي.اس ـ اوتو بنزيليدان ـ ملونيت (**دافار**، ٦/٤/١٩٨٨).

• اعلنت م.ت.ف. ان مجموعة فدائية تسللت، ليلة امس، الى الجليل الاعلى واشتبكت مع وحدة اسرائيلية في مستوطنة كريات شمونا، مما ادى الى وقوع اصابات عديدة في صفوف الاسرائيليين. واصطدمت مجموعة أخرى، كانت تحاول التسلل، بدورية اسرائيلية في بيت ليف في حزام الامن المحتل في جنوب لبنان، مما أسفر عن اصابة اربعة من جنود الاحتلال واستشهاد احد الفدائيين (**القبس**، ٦/٤/١٩٨٨). وقالت المصادر الاسرائيلية ان اثنين من الفدائيين استشهدا في الاشتباك الاول، وأقرت باصابة الجنود الاسرائيليين الاربعة في الاشتباك الثاني (**عل همشمار**، ٦/٤/١٩٨٨).

• اجتمع وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، في عمان، مع الملك الاردني حسين، لمدة ثلاث ساعات. في الوقت ذاته، صرح مسؤول اميركي كبير بأن شولتس فشل في اقناع رئيس حكومة اسرائيل، اسحق شامير، بفكرة مؤتمر دولي يؤدي الى مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل. واضاف المسؤول: «ان شولتس حقق، على الرغم من ذلك، بعض التقدم نحو مفاوضات السلام». وفيما التزم شولتس الصمت أمام الصحفيين، في ما يتصل بمحادثاته في عمان، أعلن وزير الخارجية الاردنية، طاهر المصري، ان الاردن لم يتخذ أي قرار بشأن خطة السلام الاميركية المقترحة، وانه ما زال مستعداً لاجراء مزيد من المفاوضات. وقد أكد الملك حسين، خلال لقائه مع شولتس، ما يعتبره ثوابت اردنية سياسية: المؤتمر الدولي بحضور م.ت.ف. الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة؛ ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (**الاهرام**،

٦/٤/١٩٨٨). ثم عاد شولتس الى اسرائيل دون احراز تقدم حقيقي في المساعي الرامية الى عقد مؤتمر دولي. وقد قام شولتس بنقل ورقة العمل التي تسلّمها من بيرس الى الملك حسين، وتضمنت مبادىء التسوية المؤقتة وشكل المؤتمر الدولي (هآرتس، ٦/٤/١٩٨٨).

• ابلغت الادارة الاميركية الى الكونغرس انها تعتزم بيع خمس وسبعين طائرة اميركية متطورة من طراز اف ـ ١٦ الى اسرائيل، نظير ملياري دولار؛ وذلك في إطار مساعيها لتعزيز أمن اسرائيل (هآرتس، ٦/٤/١٩٨٨).

٦/٤/١٩٨٨

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وبصحبته عدد من أعضاء اللجنة وعدد من اعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح»، مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، بحضور رئيس وزراء تونس، الهادي البكوش. وفي هذا الاجتماع، الذي عقد في مقر قرطاج الرئاسي، في العاصمة التونسية، أجري بحث في المستجدات السياسية، دولياً وعربياً وفلسطينياً، في ضوء الانتفاضة الفلسطينية. وقال عرفات، عقب الاجتماع: «لقد شكرت الرئيس باسم شعبنا، على ما تقدمه تونس، شعباً وحكومة وقيادة، الى المجاهدين الفلسطينيين» (وفا، ٦/٤/١٩٨٨). على صعيد آخر، وفي تونس، استقبل عرفات المفوض الاوروبي كلود شيسون، وبحث معه في التطورات، في ضوء الانتفاضة. وأبلغ شيسون الى عرفات عزم دول المجموعة الاوروبية على الاستمرار في تقديم الدعم الانساني والتطويري الى الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، وتطبيق قرارات دول السوق الاوروبية المشتركة باعطاء الافضلية الجمركية للمنتوجات الفلسطينية الواردة الى دول السوق (المصدر نفسه).

• اشتدت حدة الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي التي لجأت الى اطلاق الرصاص، بشكل عشوائي (وفا، ٦/٤/١٩٨٨). وقد قتل مستوطنان يهوديان، واستشهد اربعة مواطنين؛ اثنان منهم في الضفة الغربية، هما حسان فايز احمد (٢٠ سنة)؛ وموسى صالح شمسي (٢٠ سنة)، وكلاهما من قرية بيتا، جنوب نابلس، التي هاجمها المستوطنون بصورة همجية، فتصدى سكانها للدفاع. والشهيدان الآخران هما اسحق ابو شعبان ورجب العيلبي، وكلاهما من قطاع غزة. وقد عمّت التظاهرات ارجاء الارض المحتلة، احتجاجاً على زيارة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، فتصدى لها جنود الاحتلال بالاسلحة والقنابل، ونجم عن ذلك اصابة ٣٢ مواطناً وتسعة جنود بجراح (القبس، ٧/٤/١٩٨٨).

• درست اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في اجتماع عقدته في تونس، الموضوعات التي سوف تكون مدار بحث بين الوفد الفلسطيني، الذي سوف يتوجه غداً الى موسكو، والمسؤولين السوفيات. وسوف يكون الموقف من التحركات الاميركية الاخيرة وتطورات الانتفاضة الفلسطينية على رأس هذه الموضوعات. وشكّلت اللجنة التنفيذية وفدها الى المباحثات برئاسة رئيس اللجنة ياسر عرفات وعضوية كل من فاروق القدومي (أبو اللطف) وياسر عبد ربه وجمال الصوراني ومحمود درويش وابو علي مصطفى وعبد الله حوراني (الشرق الاوسط، ٧/٤/١٩٨٨).

• أعرب عضوا الكنيست، محمد ميعاري وماتي بيليد (القائمة التقدمية للسلام)، عن أسفهما لسقوط ثلاثة قتلى في الصدام الذي وقع في قرية بيتا. وقالا: «أن القتلى الثلاثة هم ضحايا الاحتلال» (عل همشمار، ٧/٤/١٩٨٨).

• قال عضو الكنيست، رفائيل ايتان (تسومت)، في المؤتمر القطري الاول للجيل الشاب، التابع لحركة تسومت، الذي عقد في تل ـ ابيب، وحضره نحو خمسين من الشبان: «ان الاحتفاظ بالمناطق [المحتلة] والتصدي للسكان، هو أمر أقل خطراً من تسليم تلك المناطق، بسكانها، لأن من يحتفظ بها انما يسيطر على أرض ـ اسرائيل». وأضاف: «لقد خلقنا المشكلة بأيدينا ذاتها، ومن الواجب قلب الامور رأساً على عقب، والبدء في كل شيء من جديد» (هآرتس، ٧/٤/١٩٨٨).

• تظاهر حوالى ١٥٠٠ من طلبة الجامعة الاردنية، في عمان، ضد زيارة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، ورددوا هتافات ضد الوزير ومقترحاته وضد الحلول الجزئية والاستسلامية، واحرقوا العلمين، الاميركي والاسرائيلي. وقال شهود عيان انه شارك في بداية التظاهرة ٣٠٠ شاب ملتحٍ و ٢٠٠ فتاة محجبة؛ ثم انضم اليهم الآخرون. وقد سار رجال أمن باللباس الرسمي والمدني، على جانبي التظاهرة (السفير، ٧/٤/١٩٨٨).

• انهى عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (أبو جهاد)، الذي رأس وفداً من اللجنة

العليا للوطن المحتل زار ليبيا، محادثاته مع المسؤولين الليبيين. وكان الوفد اجرى لقاءات عدة مع القيادة الليبية، حيث أجري بحث في وسائل دعم جماهير الشعب الفلسطيني ابان انتفاضتها العارمة في وجه الاحتلال. وأعلن الجانب الليبي التزام ليبيا بتقديم مبلغ أربعة ملايين دولار، شهرياً، لصالح دعم الانتفاضة (وفا، ٦/٤/١٩٨٨).

٧/٤/١٩٨٨

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وبقية اعضاء الوفد الفلسطيني، الى موسكو، لاجراء مباحثات مع المسؤولين السوفيات، وفي مقدمهم الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف. وقال ممثل م.ت.ف. في موسكو، نبيل عمر، في تصرح وزعته «تاس»، ان زيارة عرفات تعد ذات أهمية قصوى في وقت تلقى فكرة المؤتمر الدولي حول الشرق الاوسط، التي يؤيدها الاتحاد السوفياتي، دعماً متزايداً في العالم. وأكد عمرو ان المنظمة تولي اهتماماً استثنائياً لتطوير العلاقات مع الاتحاد السوفياتي (القبس، ٨/٤/١٩٨٨).

• فيما استمرت التظاهرات وتصاعدت المصادمات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في أماكن عديدة في المناطق المحتلة، صعّد المستوطنون اليهود في الضفة الغربية، مدعومين بالسلطات، استفزازاتهم للمواطنين. وهاجمت مجموعة من المستوطنين قرية بيتا وخرّب افرادها العديد من المنازل والسيارات؛ واجتاحت قوات الجيش الاسرائيلي القرية في الليل بما قدر بـ ١٥٠٠ جندي، وشنت حملة اعتقالات شملت العشرات من ابناء القرية. وتكرر الأمر ذاته في حوّاره، بجوار نابلس، وعورتا؛ كما أُجريت محاولات لاقتحام قرى اخرى في منطقة الخليل (القبس، ٨/٤/١٩٨٨). في غضون ذلك، اعلنت السلطات غلق جميع نقاط العبور مع مصر وجسري اللنبي ودامية، بمناسبة عيد الفصح؛ كما قررت غلق جميع المؤسسات التعليمية في الارض المحتلة، حتى الثامن من شهر أيار (مايو) (المصدر نفسه).

• اجتمع وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، في مدينة بريدة السعودية، مع الملك فهد وبحث معه في خطة السلام الاميركية المقترحة، والعلاقات الثنائية السعودية الاميركية، وخاصة صفقة الصواريخ الصينية التي حصلت السعودية عليها مؤخراً (الاهرام، ٨/٤/١٩٨٨). وكان شولتس وصل الى السعودية قادماً من عمان، بعد محادثات مع الملك حسين انتهج شولتس، خلالها ـ كما قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية، تشارلز ريدمان ـ خطاً موالياً لاسرائيل. على صعيد آخر، توقع عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، فشل مهمة شولتس، وأشاد، في تصريح صحافي، بموقفي سوريا والاردن خلال المحادثات مع الوزير الاميركي (القبس، ٨/٤/١٩٨٨). في غضون ذلك، اكد وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، في تعليق له على تحركات شولتس، ان المؤتمر الدولي للسلام هو الوسيلة الوحيدة للوصول الى تسوية؛ كما أكد تمسك مصر بحق م.ت.ف. في اختيار ممثليها في المؤتمر (الاهرام، ٨/٤/١٩٨٨).

٨/٤/١٩٨٨

• التقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الذي يزور موسكو على رأس وفد فلسطيني، مع امين اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي للعلاقات الدولية، اناتولي دوبرينين؛ ومن المقرر ان يجتمع بوزير الخارجية ادوارد شيفاردنادزه، ثم الامين العام للحزب، ميخائيل غورباتشيوف. وتحدث عرفات الى هيئة سوفياتية اكاديمية، فأشار الى ان م.ت.ف. قررت القيام بانتفاضة الارض المحتلة «لتقول: لا، لمحاولة تطبيق الخطة الاميركية»، مؤكداً، ان الانتفاضة سوف تستمر. وامتدح عرفات موقف سوريا من الخطة الاميركية (النهار، ٩/٤/١٩٨٨).

• صعّدت قوات الاحتلال الاسرائيلي، تصعيداً حاداً، اجراءاتها الوحشية، وشددت عمليات الحصار العسكري والأمني وحرب التجويع والاعتقال الجماعي وغلق الجامعات والمدارس، في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية. ودفعت سلطات الاحتلال بتعزيزات عسكرية ضخمة الى مختلف انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وواصلت دهمها للمساجد وانتزاع مكبرات الصوت منها واعتقال الخطباء (الاهرام، ٩/٤/١٩٨٨).

• اختتم وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، جولته على الشرق الاوسط بلقاء لم يكن مدرجاً على جدول أعماله، مع الرئيس اللبناني، أمين الجميل، في قبرص؛ ثم اتجه الى ايرلندا، في طريق عودته الى واشنطن. واعترف شولتس، في تصريحات له، في

عمـان، بأن التقـدم الذي احرزه ضئيل جداً ويقاس بالسنتيمترات، وليس بالامتار. وأعلن انه، على الرغم من ذلك، لن يتخلى عن مبادرته (**الشرق الاوسط**، ٩/٤/١٩٨٨).

• في تصريح لمجلة اميركية، قال الرئيس المصري، حسني مبارك، انه سوف يحاول ترتيب لقاء بين وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، وممثلي الشعب الفلسطيني (**الاهرام**، ٩/٤/١٩٨٨).

١٩٨٨/٤/٩

• بدخـول الانتفـاضـة الفلسـطينيـة شهرها الخامس، بلغ عدد الشهداء ٢٨٨، وزاد عدد الجرحى على تسعة آلاف، وعدد المعتقلين على عشرين ألفاً، فيما وصل عدد المعتقلين الاداريين الى ألفين. ووصل عدد النسـاء اللواتي اجهضن بفعـل قنابل الغاز المسيل للدمـوع الى ١١٥٠ امـرأة. وفي سيـاق الانتفـاضة المستمرة، احيا مواطنو الارض المحتلة، اليوم، ذكرى شهداء مجزرة دير ياسين بالتظاهر والهتافات الوطنية ورفـع العلم الفلسـطيني وصـور القائد العام للثورة الفلسـطينية، ياسر عرفات، ونددوا بالارهاب والمجازر الصهيـونيـة. ووقعت اشتبـاكـات ومصـادمات بين المـواطنـين وقـوات الاحتلال في مناطق مختلفة. وقد استشهـدت المـواطنـة صبحية رشيد المكبوس (٥٥ سنـة)، من مخـيم الشـاطىء ـ قطاع غزة، وكـان استشهد، مساء أمس، المواطن عصام عبدالحليم (١٥ سنـة)، من قرية بيتا ـ نابلس (**وفا**، ٩/٤/١٩٨٨). المصادر الاسرائيلية ذكرت ان قوات الجيش الاسرائيلي قامت بنسف أربعة عشر منزلاً في قرية بيتا، وباعتقال عشرات من سكـان القـرية، وذلك رداً على مقتل فتاة اسرائيليـة في الاحـداث التي وقعت في القـريـة يوم الاربعاء الماضي. ولا يزال حظر التجول مفروضاً على القرية (**عل همشمار**، ١٠/٤/١٩٨٨).

• اكتشفت اجهزة الامن الاسرائيلية خلية فدائية تنتمي الى «فتح»، ومتهمة بتنفيذ عدد من العمليات في وسـط البـلاد، بينها وضع سيارة ملغومة بالقرب من المحطة المركزية في كفار سابا، في شهر آذار (مارس) من هذا العام (**عل همشمار**، ١٠/٤/١٩٨٨).

• في جو مفعم بالمـودة والصـداقـة، أُجـريت مباحثات القمة الفلسطينية ـ السوفياتية، في موسكو. فقـد التقى رئيس اللجنـة التنفيـذيـة لـ م.ت.ف. ياسر عرفـات، مع الامـين العـام للحـزب الشيـوعي السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف. وحضر اللقاء، عن الجانب الفلسطيني، رئيس الدائرة السياسية، فاروق القدومي (أبو اللطف)، وعن الجانب السوفياتي، وزير الخـارجيـة، ادوارد شيفاردنادزه. وتناولت المباحثات المـوقف في الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية، من جميع جوانبها. وكان التفاهم كاملاً حول اهمية تحقيق السـلام العـادل والشـامـل الذي يضمن للشعب الفلسطيني تحقيق أمانيه وحقوقه الوطنية، وفي مقدمها حقـه في تقـرير المصير. وتطرقت المباحثات الى اهمية انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، برعاية الامم المتحدة، وحضور الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن، وجميـع الاطراف المعنيـة، بما في ذلك م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على قدم المسـاواة مع الاطراف الاخـرى. ولاحـظت مباحثات القمة، هذه، ما تشهده المنطقة من تحركات سيـاسيـة مكثفـة، وذلك بفعـل الاجواء المميزة التي خلقتهـا الانتفـاضـة البـطوليـة المبـاركـة للشعب الفلسطيني، التي كانت موضع اشادة غورباتشيوف، حيث وجه، باسمه، وباسم الشعب السوفياتي، اسمى تحيـات الصـداقـة والاعـجـاب لكفـاح الشعب الفلسـطيني. وقد اكد غورباتشيوف استمرار وثبات المـوقف السـوفيـاتي الى جانب هذا الشعب وحقوقه الوطنيـة الثابتة. وأشاد عرفات بهذا الموقف، واعتبره نمـوذجـاً فعـالاً للصـداقة الفلسطينية ـ السوفياتية الراسخـة، التي تكـرست على مدى سنـوات (**وفا**، ١٠/٤/١٩٨٨). بعد هذا اللقاء، عقد عرفات وبقية أعضـاء الوفـد الفلسـطيني جلستهم الثـانيـة مع شيفـاردنـادزه. واستغـرقت الجلسـة ساعتين وعشر دقائق، وبعدها عقد عرفات مؤتمراً صحافياً في مبنى دائرة الاعلام في وزارة الخارجية السوفياتية (**المصدر نفسه**).

• استجـاب ثمـانمئـة شخص لدعـوة عضـو الكنيست عبدالوهاب دراوشه، الذي استقال من حزب العمـل، مؤخـراً، وجـاءوا لحضور المؤتمر التأسيسي لـ «الحـزب الديمقـراطي العـربي»، الذي عقـد في النـاصرة. وقـد برز من بين المشاركين ستة عشر من رؤسـاء المجالس المحلية العربية، وعشرون من نواب رؤسـاء المجـالس، وشخصيـات عامـة اخـرى (**عل همشمار**، ١٠/٤/١٩٨٨). وقال دراوشه، في المؤتمر: «ان السياسة الاستعمارية قد فشلت في كل مكان في العـالم، وسـوف تفشـل في المناطق المحتلة، أيضاً».

وشن دراوشه هجوماً على السياسة الاسرائيلية الوحشية في المناطق المحتلة، وقال ان هدف الحزب الجديد هو زيادة التمثيل العربي في الكنيست، والوصول الى التمثيل الحقيقي للمواطنين العرب. وحيّا دراوشه قوى السلام، ودعا الى توحيدها (**عل همشمار**، ١٠/٤/١٩٨٨).

١٠/٤/١٩٨٨

• تصاعدت حدة الاشتباكات التي بدأت منذ يومين بين المواطنين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود المدعومين بقوات الاحتلال الاسرائيلي، في الضفة الغربية وقطاع غزة، بشكل خطير، وذلك بعد المواجهة الدامية التي وقعت بين الجانبين في قرية بيتا. وقد اصيب ١٤٥ مواطناً بجروح، خلال هذه المواجهات، منهم ١٣ اصيبوا في قرية دير الحطب ـ نابلس في مواجهة الاعتداء الوحشي الذي شنه المستوطنون على القرية. وفيما واصلت قوات الاحتلال حصارها لأكثر من مكان، استمرت التظاهرات والمصادمات بين هذه القوات والمواطنين في مختلفة مناطق الارض المحتلة (**القبس**، ١١/٤/١٩٨٨).

• قالت مصادر دبلوماسية، في موسكو، ان الاتحاد السوفياتي بدأ استعداداته لاطلاق مبادرة جديدة لحل مشكلة الشرق الاوسط، تستوحى خطوطها العريضة من المبادرة التي اطلقها، في وقت سابق، الزعيم السوفياتي الراحل ليونيد بريجينيف، وتتضمن ما أعلنه الامين العام للحزب الشيوعي، ميخائيل غورباتشيوف، من ضرورة التوصل الى اعتراف متبادل بين اسرائيل و م.ت.ف. (**الشرق الاوسط**، ١١/٤/١٩٨٨). وكان غورباتشيوف قال: «ان للشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره بنفس القدر الذي يجب به ضمان أمن شعب اسرائيل»، وان كيفية استغلال هذا الحق هي من صميم اختصاص الشعب الفلسطيني، وحده (**الاهرام**، ١١/٤/١٩٨٨).

١١/٤/١٩٨٨

• اغلقت متاجر الضفة الغربية وقطاع غزة، جميعها، أبوابها، وتوقفت حركة المواصلات والتزم معظم العمال الفلسطينيين منازله. وكانت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، في بيانها الرقم ١٣، دعت الى تصعيد الهجمات بالزجاجات الحارقة (المولوتوف)، وطالبت بأن يكون يوم الحادي والعشرين من نيسان (ابريل) «يوم المولوتوف»؛ كما دعت من لم يستقيلوا، بعد، من المجالس البلدية المعيّنة الى تقديم استقالاتهم. وواصل المواطنون مقاومتهم ضد قوات الاحتلال في مختلف انحاء المناطق المحتلة، فيما صعّد جنود العدو والمستوطنون اعتداءاتهم مع تشديد الحصار العسكري والتمويني وفرض حظر التجول. وأصيب، خلال ذلك، ٧٠ مواطناً بجروح (**القبس**، ١٢/٤/١٩٨٨).

• قال مصدر فلسطيني مأذون له، في العاصمة الاردنية، ان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، سوف يصل الى عمان، في الأيام المقبلة، حيث يجري محادثات مع المسؤولين الاردنيين. وقال المصدر نفسه، ان هذه الزيارة تأتي بناء على دعوة العاهل الاردني الملك حسين، بهدف تنسيق وجهات النظر، وما يتعلق بالتطورات في المنطقة وبمشروع السلام الاميركي لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي (**الشرق الاوسط**، ١٢/٤/١٩٨٨). على صعيد آخر، كشف مصدر فلسطيني يتولى مفاوضة خاطفي الطائرة الكويتية، الجاثمة، منذ يومين، على مطار لارنكا القبرصي، عن وساطة واتصالات يقوم بها عرفات لاجلاء الرهائن بسلام (**المصدر نفسه**).

• طرد الى لبنان ثمانية أشخاص من سكان المناطق المحتلة، أُصدر ضدهم أمر طرد في الشهور الاخيرة، وانتهت الاجراءات القضائية بقرار يؤيد طردهم. ونقل الثمانية في طائرة مروحية عسكرية الى جنوب لبنان، وتم انزالهم شمال شرق حزام الأمن (**هآرتس**، ١٢/٤/١٩٨٨). وقد أعربت كتلة «حداش»، في الكنيست، عن احتجاجها الشديد على طرد الثمانية. وأعلنت انها تحاول جمع تواقيع عشرين عضو كنيست لعقد جلسة للكنيست، بكامل هيئته، لاجراء نقاش خاص حول الوضع (**هآرتس**، ١٢/٤/١٩٨٨). ووجهت الادارة الاميركية انتقاداً الى اسرائيل، لقيامها بطرد الثمانية. وذكرت الادارة الاميركية ان هذه الاجراء ليس من شأنه سوى زيادة العداء السياسي في المنطقة (**دافار**، ١٢/٤/١٩٨٨).

• ذكرت دراسة سرية أجرتها وزارة الخارجية الاميركية ان الولايات المتحدة تعهدت، وأبلغت ذلك الى الملك الاردني حسين، بأن القرار ٢٤٢، الصادر عن مجلس الأمن الدولي في العام ١٩٦٧، يعني الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقالت «الواشنطن بوست»، التي نشرت تقريراً خطيراً عن الموضوع، ان هذا التعهد أبلغ الى الرؤساء العرب، والتزمت به

واشنطن، منذ صدوره (الاهرام، ١٢/٤/١٩٨٨).

١٢/٤/١٩٨٨

• صرح رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بأن الرئيس المصري، حسني مبارك، نقل الى الادارة الاميركية وجهة النظر الفلسطينية. ونفى عرفات، في المؤتمر الصحافي الذي عقده في الكويت، ان يكون الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، قد طلب منه الاعتراف باسرائيل؛ وقال ان غورباتشيوف أكد له حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته (الاهرام، ١٣/٤/١٩٨٨).

• صعّد المواطنون الفلسطينيون انتفاضتهم ضد الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، في أعقاب ابعاد ثمانية فلسطينيين عن وطنهم المحتل، أمس، فيما هددت السلطات الاسرائيلية بابعاد المزيد، واعلنت انها تدرس اتخاذ مزيد من الاجراءات لقمع الثورة الشعبية الفلسطينية. وعمّ اضراب شامل مختلف المناطق في الارض المحتلة، وخرج المواطنون في تظاهرات غاضبة ووقعت مصادمات مع قوات الاحتلال، سقط خلالها شهيدان جديدان، واصيب آخرون، بينما بلغ عدد الذين تعرضوا للاعتقال، خلال اليومين الماضيين، ٣٦٧ شخصاً (القبس، ١٣/٤/١٩٨٨).

• نفى رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، ان يكون الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، قد طلب من رئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات، أو منه، خلال اجتماعهما به في موسكو مؤخراً، الاعتراف باسرائيل. وقال قدومي: «انني اعتقد بأن النهج السوفياتي المرن والحريص على حل النزاعات الاقليمية، ولغة المرونة التي تبدو في الاحاديث التي يتناولها السوفيات، قد فسّرت على غير حقيقتها لدى الدوائر الغربية» (الشرق الاوسط، ١٣/٤/١٩٨٨).

• في حواره مع اعضاء دورة صحافية تعقد في القاهرة، اعلن الرئيس المصري، حسني مبارك، انه اوضح للاميركيين انه لا يمكن تهدئة الانتفاضة الفلسطينية، الا من خلال اجراءات، مثل: ايقاف النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الارض الفلسطينية المحتلة، ومنح الشعب الفلسطيني حقوقه السياسية، والبدء في عقد المؤتمر الدولي لحل القضية (الاهرام، ١٣/٤/١٩٨٨).

• رفض وفد م.ت.ف. لدى الامم المتحدة، يوم الاثنين الماضي، صلاحية المحكمة الاميركية الفيديرالية، في نيويورك، النظر في قضية غلق مكتب المنظمة لدى الامم المتحدة؛ واعتبر الوفد المسألة قضية سياسية بين الامم المتحدة والولايات المتحدة، بوصفها الدولة المضيفة (الشرق الاوسط، ١٣/٤/١٩٨٨). ومن جانبها، رفضت الحكومة الاميركية المثول في محكمة العدل الدولية، خلال الجلسة التي عقدتها المحكمة، في لاهاي، للنظر في الدعوى التي رفعتها م.ت.ف. ضد الولايات المتحدة لاغلاقها مكتب المنظمة (الاهرام، ١٣/٤/١٩٨٨).

• أكد الرئيس الليبي، العقيد معمّر القذافي، رفضه للجهود الاميركية التي يبذلها وزير الخارجية، جورج شولتس، لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بسبب انحياز واشنطن الكامل الى جانب اسرائيل (السفير، ١٣/٤/١٩٨٨).

• اجتمع سفير الولايات المتحدة في اسرائيل، توماس بيكرينغ، بناء على طلبه، الى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، على انفراد. وعلم ان بيكرينغ احتج على اعمال الطرد وعلى الاجراءات الخطيرة الاخرى التي اتخذتها اسرائيل ضد سكان المناطق المحتلة، وبشكل اساسي هدم البيوت والاعتقالات الادارية. وقال بيكرينغ، في محاضرة القاها في معهد ديفيس، في الجامعة العبرية، ان الولايات المتحدة تتحفظ من استخدام القوة على نحو مبالغ به من قبل اسرائيل في المناطق المحتلة (هآرتس، ١٣/٤/١٩٨٨).

• يقوم الجيش الاسرائيلي بالتحقيق في ظروف الحاق الضرر بكثير من ممتلكات العرب في قرية بيت امّر، شمال الخليل، التي حدثت في اثناء قيام قوة من الجيش الاسرائيلي بازالة المتاريس عن شارع القرية يوم الجمعة الماضي. وافادت مصادر عسكرية بأنه يجرى التحقق من مسؤولية بعض القادة عن الحادث. وظلت قرية بيت امر مغلقة في وجه الصحافيين منذ يوم الجمعة، الى ان سمح بدخولها، يوم امس فقط. وقد شوهدت في القرية العشرات من الاسيجة المحطمة وابواب المشاغل والحوانيت التي اقتلعت من مكانها، وكذلك عشرات الاشجار الملقاة على الشارع، وعدد من التراكتورات المتضررة (هآرتس، ١٣/٤/١٩٨٨).

• قال رئيس مجلس السلام والامن الاسرائيلي، اهارون ياريف، في مؤتمر صحافي عقد في بيت

سوكولوف في تل ـ ابيب، ان المجلس يعتقد بأن استمرار الوضع الراهن في المناطق المحتلة هو كارثة بالنسبة الى اسرائيل؛ ويعتقد، أيضاً، بأن لا تعارض بين السلام والامن، بل ان السلام يجب ان يعزز الامن (هآرتس، ١٣/٤/١٩٨٨).

١٣/٤/١٩٨٨

• أجرى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسرعرفات، في عدن، مباحثات مع رئيس هيئة مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وقد تناولت المباحثات الاوضاع المتصاعدة في فلسطين، ونتائج القمة الاسلامية المصغرة، التي عقدت في الكويت، وكذلك نتائج الزيارة الهامة التي قام بها عرفات الى موسكو. وتركز البحث، بعد ذلك، على وسائل الدعم العربي اللازم لانتفاضة الشعب الفلسطيني (وفا، ١٤/٤/١٩٨٨). وكان عرفات اجتمع، في الصباح، في صنعاء، مع رئيس الجمهورية العربية اليمنية، علي عبد الله صالح، وتناول البحث الاوضاع العربية بشكل عام، وتطورات حرب الخليج، ونتائج القمة الاسلامية المصغرة؛ كما تناول البحث تفاصيل ما يجرى داخل فلسطين المحتلة من اعمال مقاومة شعبية ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي، وما يقوم به العدو من جرائم جماعية عنصرية، ضد شعب فلسطين (المصدر نفسه).

• كان اليوم، في الضفة الغربية وقطاع غزة، يوم التضامن مع سكان قرية بيتا الفلسطينية التي لا تزال قوات الاحتلال تطوقها. ووفقاً للبيان الرقم ١٣، الصادر عن القيادة الفلسطينية الموحدة للانتفاضة ـ م.ت.ف. جمعت تبرعات لمساعدة أهالي بيتا التي نسفت قوات الاحتلال ١٤ منزلاً من منازلها وابعدت ستة من رجالها واعتقلت آخرين. وكان بيان القيادة اعلن اليوم وغداً يومين للاضراب العام، احتجاجاً على اجراءات القمع (الشرق الاوسط، ١٤/٤/١٩٨٨). وقد عمّت التظاهرات والمصادمات ارجاء مختلفة من الارض المحتلة. وفي مخيم الشاطىء، في قطاع غزة، استشهد حسين محمود فاعور (٢١ سنة)، وانتصار مبروك (٣٠ سنة)، وجرح آخرون، في اثناء تصدي المواطنين لـ ٧٠٠ جندي اسرائيلي هاجموا المخيم (القبس، ١٤/٣/١٩٨٨). في المقابل، طالب زعماء المستوطنين في الضفة الغربية رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في مذكرة قدموها اليه، بتنفيذ سلسلة اجراءات فورية ضد الفلسطينيين، ابرزها: ابعاد راشقي الحجارة وهدم منازلهم؛ وتغيير الاوامر المعطاة للجنود الاسرائيليين بشأن البدء باطلاق النار؛ وفرض عقوبة الاعدام في حالات القتل، بما في ذلك حالات قتل العرب المتعاونين مع السلطات الاسرائيلية (معاريف، ١٤/٤/١٩٨٨).

• حكم على جندي اسرائيلي رفض الخدمة في المناطق المحتلة بالسجن الفعلي لمدة ٢١ يوماً. ويذكر ان خمسة جنود آخرين يقضون احكاماً بالسجن، بالادانه عينها، وهم أربعة جنود احتياط، والخامس نظامي (معاريف، ١٤/٤/١٩٨٨).

• ينفي التحقيق الذي اجراه الجيش الاسرائيلي في قضية حادثة القتل في قرية بيتا، ادعاءات المستوطنين، ويقر بأن التفاصيل الاساسية لم تغير الصيغة الاولية التي وضعها الجيش الاسرائيلي والتي نشرت بعد يومين من الحادث. وقد اكتمل التحقيق الذي قامت به شرطة اسرائيل والامن العام الاسرائيلي (الشاباك)، وسلمت ونتائجه الى قائد المنطقة الوسطى، اللواء عميرام متسناع، وتشير معطيات التحقيق الى ان المواطنة اليهودية ترتسا بورات اصيبت في رأسها من مسافة تقل عن خمسة امتار من بندقية نوع ام ـ ١٦، كانت في حوزة الحارس روميم الدوبي (معاريف، ١٤/٤/١٩٨٨).

• وجه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الذي يقوم بمساع لانهاء محنة الطائرة الكويتية المخطوفة، نداء الى الخاطفين ناشدهم فيه اطلاق سراح الرهائن، لأن مثل هذا العمل لا يفيد، واعلن عرفات، في تصريح صحافي، ان ايران هي التي تقف وراء عملية الاختطاف (الشرق الاوسط، ١٤/٤/١٩٨٨).

١٤/٤/١٩٨٨

• منذ الصباح، عمّ الاضراب الشامل المدن والقرى والمخيمات في الارض المحتلة، واندلعت التظاهرات الجماهيرية، احتجاجاً على عمليات الاعتقال العشوائية، واستجابة لنداء القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، الذي يدعو الى تصعيد المقاومة ضد المحتلين. وقد استشهد المواطن وائل حسن طه الاسمر (٢٤ سنة)، من نابلس، وقبله، مساء امس، استشهدت المواطنة وطفة فرج الله (٧٠ سنة). واصيب خلال المصادمات ما يزيد على ٧٥ مواطناً

بجراح، فيما استمرت حملات الاعتقالات (وفا، ١٤/٤/١٩٨٨). كما استشهد، في نابلس، نصار فهمي الداوي (القبس، ١٥/٤/١٩٨٨). من جهة اخرى، شبه رئيس الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، عمليات الجيش الاسرائيلي ضد الفلسطينيين بـ «الاسبرين، الذي لا يعالج المرض، وانما، فقط، يخفض الحرارة»؛ وأضاف: «وحتى هذا، لا يتم كما ينبغي» (عل همشمار، ١٥/٤/١٩٨٨).

• حكم على جنديين اسرائيليين آخرين من قوات الاحتياط بالسجن، بسبب رفضهما الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة. وحتى الآن، رفض الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة ١٢ جندياً اسرائيلياً من قوات الاحتياط وجندي واحد من القوات النظامية (عل همشمار، ١٥/٤/١٩٨٨).

• استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فارق القدومي، في مقر الدائرة في تونس، سفير فرنسا لدى تونس؛ وكان القدومي استقبل، امس، سفير بريطانيا لدى تونس. وفي اللقاءين بحث في التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، في ضوء تصاعد الانتفاضة في الارض المحتلة. وقد شدد القدومي على ضرورة قيام دول المجموعة الاوروبية بدور فاعل في الضغط على الولايات المتحدة واسرائيل لايقاف المجازر التي ترتكبها القوات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني (وفا، ١٤/٤/١٩٨٨). للغرض ذاته، استقبل المدير العام للدائرة السياسية، عبداللطيف ابو حجلة (ابو جعفر)، السفير الاسباني (المصدر نفسه).

• وصل الى عمان، في زيارة عاجلة تستغرق يومين، الرئيس المصري حسني مبارك. وقد بدأت على الفور المفاوضات بين الجانبين، وتناولت التنسيق بين الاردن ومصر، في مختلف القضايا المطروحة على الساحة العربية (الاهرام، ١٥/٤/١٩٨٨).

• اعلن الناطق بأسم الحكومة البولندية ان «تصرفات اسرائيل في المناطق المحتلة تشكل اهانة لذكرى متمردي «غيتو وارسو». وقال الناطق بأسم وزارة الخارجية البولندية: «ان الانتفاضة في ' غيتو وارسو ' هي برهان آخر على فشل الاحتلال الاسرائيلي» (عل همشمار، ١٥/٤/١٩٨٨).

• نوه مجلس العموم البريطاني بالدور الذي لعبه ياسر عرفات في ازمة الطائرة الكويتية المختطفة. وتقدم المجلس بتهنئة خاصة لعرفات على اسلوب رجال الدولة الذي تعامل به مع الحادث الصعب والخطير. جاء ذلك في مذكرة تقدم بها الى المجلس ثلاثة من نوابه الاعضاء في «مجلس الشرق الاوسط لدى حزب العمال» (الشرق الاوسط ، ١٥/٤/١٩٨٨).

١٥/٤/١٩٨٨

• واصل المواطنون الفلسطينيون، في الارض المحتلة، الاضراب العام لليوم الثاني، على التوالي. وشمل الاضراب حركة المواصلات في الضفة الغربية وقطاع غزة، احتجاجاً على ابعاد ثمانية فلسطينيين الى لبنان، واستمرت، طوال اليوم وخلال الليل، المجابهات بين المواطنين وقوات الاحتلال. واقتحمت القوات الاسرائيلية قرى عدة في مناطق نابلس وجنين وطولكرم، وقد اصيب عشرات المواطنين بجراح (القبس، ١٦/٤/١٩٨٨). وفي مخيم الامعري، قرب الخليل، استشهدت طفلة وليدة (اربعة ايام)، مختنقة بالغاز المسيل للدموع، الذي استخدمته قوات الاحتلال في هجومها على المخيم (الاهرام، ١٦/٤/١٩٨٨).

• استخدمت الولايات المتحدة الاميركية حق النقض («الفيتو») لابطال مفعول قرار لمجلس الامن الدولي يدعو اسرائيل الى ضمان عودة المبعدين الفلسطينيين الذين طردتهم الى لبنان، سالمين الى وطنهم. وقد اعرب القرار، الذي اعدت مشروعه ست دول تنتمي الى كتلة عدم الانحياز، عن القلق الذي ساور المجتمع الدولي ازاء اجراءات القمع التي تمارسها السلطات الاسرائيلية؛ وندد بالاعتداء على رئيس المجلس الاسلامي الاعلى في القدس، الشيخ سعدالدين العلمي (الشرق الاوسط ، ١٦/٤/١٩٨٨).

• انهى الرئيس حسني مبارك زيارته لعمان وعاد الى القاهرة، حيث صرح بأن مباحثاته مع الملك حسين تناولت كيفية احداث تقدم نحو حل قضية الشرق الاوسط ومبادرة شولتس والاسلوب الذي يجب اتباعه والعقبات القائمة. ورداً على سؤال عما تحقق من تقدم نحو اتفاق اردني ـ فلسطيني، قال: «اننا ، وجلالة الملك حسين، نبذل كل الجهد لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، وكلانا يبذل جهوداً مع المنظمة». وحث مبارك قادة م.ت.ف. على ان يتفقوا مع الاردن، وذلك في اعقاب اتفاقهم مع بعضهم (الاهرام، ١٦/٤/١٩٨٨).

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاحزاب والتكتلات

• «دراوشة مؤسساً لـ ' الحزب العربي الديمقراطي ' في اسرائيل»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٦، العدد ٦٩٢، ١٩٨٨/٣/٢٤، ص ١٨.

• نكديمون، شلومو؛ «ربما يمثل الصوت العربي رمانة الميزان»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٤، العدد ٤٨/١٢، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١١٣٢ ـ ١١٣٤؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١/٢٩).

○ الاستيطان والمستوطنات

• «الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية وغزة؛ حائط من الجثث لعزل العرب [ملف]»، **نضال الشعب** (دمشق)، العدد ٤٨٩، ١٩٨٨/٤/٢، ص ٣١ ـ ٣٧.

○ الاقتصاد

• ابو شنب، محمود؛ «دخل العائلة العربية في اسرائيل أقل ٦٠ بالمئة من دخل العائلة اليهودية؛ وللانتفاضة سلاحها الاقتصادي»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٩٤، ١٩٨٨/٤/٧، ص ٢٣ ـ ٢٤.

• «الانتفاضة واثرها الاقتصادي على اسرائيل»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٤، العدد ٢٠٥، ١٩٨٨/٤/١١، ص ١٢ ـ ١٣.

• داوود، أحمد؛ «الانتفاضة تعلن الحرب على الاقتصاد الاسرائيلي؛ بوادر أزمة حقيقية يشهدها الاقتصاد الاسرائيلي وخسائر بلغت ملياري دولار»، **الهدف** (نيقوسيا)، السنة ١٩، العدد ٩٠٥، ١٩٨٨/٣/٢٧، ص ١٨ ـ ٢١.

• عليّان، نافذ؛ «قوة العمل العربية في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨١، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٢٨ ـ ٥٩.

• «قوة العمل الفلسطيني في الاقتصاد الاسرائيلي»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ٢٠٥، ١٩٨٨/٤/١١، ص ١٣ ـ ١٤.

• يعقوبي، جاد؛ «خطر النسيان والأمل في التحول»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٨/١٢، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١١٣٤ ـ ١١٣٦؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٨/٢/١٧.

○ بيانات وتصريحات

• «رسالة رئيس الاركان الى القادة: الامتناع عن الاذلال والاهانة»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٨/١٢، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١١٤٣ ـ ١١٤٤؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٢٤.

• شارون، اريئيل؛ «الخطوط الحمر»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٨/١٢، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١١١٩ ـ ١١٢٠؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٣/١٣.

• العبدالله، هاني وصلاح عبدالله؛ «' مشروع شولتس ' حركة لملء الفراغ [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨١، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٢٦ ـ ١٣٦.

• عليوه، لطفي؛ «آثار مرحلية للانتفاضة: (٣) سياسياً داخلياً»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٨/١٢، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١٠٩٤ ـ ١١٠٢.

• Peres, Shimon; "[Shultz Told Me that on the First Day of the International Conference, the Soviets will Renew Ties with Israel", *The Jerusalem Post*, 2/4/1988, p. 2.

• Shamir, Yitzhak; "[Members of the Palestine National Council ara Full Mem-

bers of the PLO]", *The Jerusalem Post*, 9/4/1988, p. 2.

• ـــ.ـــ ; "U.S. Understood, but did not Agree with Me", *The Jerusalem Post*, 2/4/1988, p. 2.

(انظر، ايضاً، المقابلات)

○ تاريخ

• Morris, Benny; "[Israel;] How Did it Come to This?", *The Guardian Weekly*, Vol. 138, No. 12, 20/3/1988, p. 10.

• Morrow, Lance; "Israel at 40; The Dream Confronts Palestinian Fury and a Crisis of Identity", *Time*, No. 14, 4/4/1988, pp. 8 - 18.

• Reich, Bernard; "Israel at Forty", *Current History*, Vol. 87, No. 526, February 1988, pp. 65 - 68.

○ الشؤون العسكرية

• بيليد، ماتي (لواء احتياط وعضو كنيست)؛ «التسييس يجتاح الجيش الاسرائيلي»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٨/١٢، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١١٣٨ ـ ١١٤٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٣/٢.

• م. ص.؛ «آثار مرحلية للانتفاضة: (٥) عسكرياً [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٨/١٢، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١١٠٥ ـ ١١١٠.

• Kaplan, Kenneth; "Navy May Get New Type of Warship", *The Jerusalem Post*, 2/4/1988, p. 9.

○ العلاقات الخارجية

• جبور، سمير؛ «الموقف عشية سفر اسحق شامير الى الولايات المتحدة»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، السنة ٢١٥، العدد ٣، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١٦٣ ـ ١٧٣.

• ديفن، دانيال؛ «عزلة في البرلمان الاوروبي»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٨/١٢، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١١١٥ ـ ١١١٧؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٣/١٣.

• فهيم، هشام؛ «الدور الاميركي في خلق اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨١، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٦٠ ـ ٧٦.

• لحام، فلورا؛ «اسرائيل ـ جنوب افريقيا؛ تعاون كامل باشراف أميركي»، **اليوم السابع**، المجلد ٤، العدد ٢٠٢، ١٩٨٨/٣/٢١، ص ٢٤ ـ ٢٦.

• مصطفى، مصطفى ورجب ابو سرية؛ «تاريخ حافل من الاتصالات الاسرائيلية ـ الاردنية؛ المفاوضات السرية: خيار الاردن الممكن حتى تنضج الظروف لانخراطه في الحل المنفرد»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٧، ١٩٨٨/٤/١٠، ص ٢٤ ـ ٢٩.

• «[نص] رسالة شولتس الى شامير متضمّنة ' المبادرة الاميركية ' »، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨١، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٤٨ ـ ١٥٠؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٣/٦.

• Alavi, Bahram; "Khomeine's Iran; Israel's Ally", *The Washington Report on Middle East Affairs*, Vol. VI, No. 12, April 1988, pp. 4 - 6.

• "American Jews and Israel; A Symposium", *Commentary*, Vol. 85, No. 2, February 1988, pp. 21 - 75.

• Gold, Dore; "Strategic Ties with the U.S. Go on Regardless", *The Jerusalem Post*, 16/4/1988.

• Lubrani, Uri; "Israel's Pro-Iranian View", *Israel & Palestine Political Report*, No. 141, April 1988, p. 15.

• Swann, Robert; "Europe and Israel; Unprecedented", *Middle East International*, No. 321, 19/3/1988, p. 10.

فلسطين

○ الاحزاب والتكتلات

• خليل، ساجي؛ «الحركة الجماهيرية في الارض المحتلة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧»، **الفكر الديمقراطي** (نيقوسيا)، العدد ٢، ربيع ١٩٨٨، ص ١٠٢ ـ ١١٩.

○ الاقتصاد

• ابو هلال، علي؛ «نهوض الحركة النقابية العمالية في قطاع غزة»، **الفكر الديمقراطي**، العدد ٢، ربيع ١٩٨٨، ص ٧٠ ـ ٨٦.

• «الانتفاضة والاقتصاد في المناطق المحتلة»،

اليوم السابع، السنة ٤، العدد ٢٠٥، ١١/٤/١٩٨٨، ص ١٥ ـ ١٦.

• حيدري، نبيل؛ «استشراف المستقبل الاقتصادي للدولة الفلسطينية؛ رؤية نقدية»، شؤون فلسطينية، العدد ١٨١، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٣ ـ ٢٧.

• دوّاس، فاروق ورفيق دوّاس؛ «فلسطينيو ١٩٤٨؛ وضع اليد العاملة وتطورها»، الفكر الديمقراطي، العدد ٢، ربيع ١٩٨٨، ص ١٢٠ ـ ١٣٥.

• عليّان، نافذ؛ «قوة العمل العربية في اسرائيل»، شؤون فلسطينية، العدد ١٨١، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٢٨ ـ ٥٩.

• «قوة العمل الفلسطيني في الاقتصاد الاسرائيلي»، اليوم السابع، السنة ٤، العدد ٢٠٥، ١١/٤/١٩٨٨، ص ١٣ ـ ١٤.

• لطفي، عباس؛ «قراءة أولية لوضع أسس لدعم صمود المناطق المحتلة اقتصادياً؛ (٣) آثار الاحتلال على الميزان التجاري والقوى العاملة»، الحرية (نيقوسيا)، العدد ٢٥٤، ٢٠/٣/١٩٨٨، ص ٣٨ ـ ٣٩.

○ الثقافة

• الباش، حسن؛ «انتفاضة فلسطين في أغانينا الشعبية»، نضال الشعب، العدد ٤٨٧، ١٢/٣/١٩٨٨، ص ١٩.

• الجزائري، زهير؛ «عن المكان في الوجدان الفلسطيني؛ المنفى والملكوت»، الفكر الديمقراطي، العدد ٢، ربيع ١٩٨٨، ص ١٥٤ ـ ١٦١.

• حداد، نعيم؛ «الاستشراق والصهيونية والتراث الشعبي الفلسطيني»، الجديد (حيفا)، السنة ٣٦، العدد ١٠، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٢٨ ـ ٣٥.

• السلحوت، جميل؛ «الحركة المسرحية في المناطق الفلسطينية المحتلة؛ (٢) المسرح الشعبي (سنابل)»، الكاتب (حيفا)، العدد ٩٣، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٨٥ ـ ٩١.

• ـــــ، ـــــ؛ «الحركة المسرحية في المناطق الفلسطينية المحتلة؛ (٣) مسرح الورشة الفنية»، الكاتب، العدد ٩٤، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٨٢ ـ ٨٧.

• طه، المتوكل؛ «صحافة الادب في الاراضي العربية المحتلة»، نضال الشعب، العدد ٤٨٧، ١٢/٣/١٩٨٨، ص ٦٦ ـ ٦٨.

• عيد، عبدالكريم؛ «الارض في الادب الشعبي الفلسطيني»، نضال الشعب، العدد ٤٨٩، ٢/٤/١٩٨٨، ص ٦٢ ـ ٦٣.

الفلسطينيون

○ الاضرابات والتظاهرات

• ابراهيم، كمال؛ «الانتفاضة تتحول الى 'حرب عصابات شعبية غير مسلّحة' والجيش الاسرائيلي يتطرف نحو اليمين [تقرير]»، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة ١٥، العدد ٣، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ٢٠١ ـ ٢٠٧.

• ابراهيم، محسن؛ «الوطنية الفلسطينية قومية بامتياز»، اليوم السابع، السنة ٤، العدد ٢٠٤، ٤/٤/١٩٨٨، ص ١٧.

• إده، ميشال؛ «معادلات تغيّرت وآفاق فتحت»، اليوم السابع، السنة ٤، العدد ٢٠٤، ٤/٤/١٩٨٨، ص ١٨.

• افران، أليشع؛ «جغرافيا العصيان»، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة ١٥، العدد ٣، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١٧٤ ـ ١٧٦؛ نقلاً عن هآرتس، ١٤/٢/١٩٨٨.

• «الانتفاضة والاقتصاد في المناطق المحتلة»، اليوم السابع، السنة ٤، العدد ٢٠٥، ١١/٤/١٩٨٨، ص ١٥ ـ ١٦.

• «الانتفاضة وتصفية العملاء»، اليوم السابع، السنة ٤، العدد ٢٠٣، ١٨/٣/١٩٨٨، ص ١٨.

• بيري، يورام؛ «ثلاثة شهور على الحرب السابعة»، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة ١٥، العدد ٣، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ٢٠٧ ـ ٢١٤؛ نقلاً عن دافار، ١١ و١٣ ـ ١٦/٣/١٩٨٨.

• تلحمي، داوود؛ «الانتفاضة الشعبية الفلسطينية والفعل في معسكر الاعداء»، الفكر الديمقراطي، العدد ٢، ربيع ١٩٨٨، ص ٣٢ ـ ٦٠.

• الجندي، محمد؛ «الانتفاضة الفلسطينية والمعادلة العربية والدولية»، **الفكر الديمقراطي**، العدد ٢، ربيع ١٩٨٨، ص ٦١ ـ ٦٩.

• «' الحرب ' الاسرائيلية لاعادة احتلال الضفة وغزة»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ٢٠٣، ١٩٨٨/٣/٢٨، ص ١٦ ـ ١٨.

• حسني، جمال؛ «مأزق النظام الاردني ازاء الانتفاضة»، **الفكر الديمقراطي**، العدد ٢، ربيع ١٩٨٨، ص ١٧ ـ ٣١.

• الحسين، مصطفى؛ «آثار مرحلية للانتفاضة؛ (٢) مبادرة شولتس [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٨/١٢، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١٠٨٨ ـ ١٠٩٤.

• خضر، جورج (المطران)؛ «[الانتفاضة افصاح عن الانسان الحي...»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ٢٠٤، ١٩٨٨/٤/٤، ص ١٦.

• الدجاني، هشام؛ «صدى الانتفاضة في الاعلام الغربي وردود الفعل الاسرائيلية»، **نضال الشعب**، العدد ٤٨٧، ١٩٨٨/٣/١٢، ص ٤٨ ـ ٥١.

• سالم، سالم؛ «الاردن والانتفاضة الفلسطينية؛ من الحديث عن ' عفوية ' الانتفاضة و' الجهل ' بقيادتها الى الاعتراف بمسؤولية منظمة التحرير عن توجيهها»، **الحرية**، العدد ٢٥٤، ١٩٨٨/٣/٢٠، ص ١٤ ـ ١٦.

• السعدي، خليل؛ «طبيب اسرائيلي شاهد عيان: جنودنا نازيون على الفلسطينيين [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨١، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٩٢ ـ ٩٧.

• سويد، محمود؛ «[الانتفاضة] الابنة الشرعية لثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ٢٠٤، ١٩٨٨/٤/٤، ص ١٦ ـ ١٧.

• الشروق، عبدالهادي؛ «أدوات كفاحية متطورة، واهداف سياسية واقعية»، **الفكر الديمقراطي**، العدد ٢، ربيع ١٩٨٨، ص ٨٧ ـ ١٠١.

• صايغ، يزيد؛ «الانتفاضة تعزّز سماتها العسكرية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨١، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٢١ ـ ١٢٦.

• صدقي، راجية ابراهيم؛ «الانتفاضة الفلسطينية والسياسة الاميركية في الشرق الاوسط»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٩٢، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٤٨ ـ ١٥٨.

• الصلح، منح؛ «[الانتفاضة] مصالحة مع كل ما هو ايجابي»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ٢٠٤، ١٩٨٨/٤/٤، ص ١٨.

• الصواف، محمد؛ «آثار مرحلية للانتفاضة؛ (١) سياسياً ودولياً [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٨/١٢، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١٠٨٣ ـ ١٠٨٨.

• عبدالحميد، مهند؛ «الانتفاضة تلخبط حسابات اسرائيل وتستنزف قواتها»، **الحرية**، العدد ٢٥٠، ١٩٨٨/٢/٢١، ص ١٤ ـ ١٦.

• عبدالقادر، نضال؛ «دور المرأة الفلسطينية في الانتفاضة؛ سمات خاصة ودلالات مميزة»، **طريق الانتصار** (نيقوسيا)، العدد ١٩٧، ١٩٨٨/٣/١، ص ٢٨ ـ ٣٠.

• عبدالمجيد، وحيد؛ «انتفاضة الضفة والقطاع وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية»، **السياسة الدولية**، العدد ٩٢، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٨ ـ ٢٣.

• عطية، خالد؛ «دور الريف الفلسطيني في الانتفاضة»، **الحرية**، العدد ٢٥٦، ١٩٨٨/٤/٣، ص ١٧ ـ ١٨.

• عواد، صلاح؛ «اثر الانتفاضة على الرأي العام الاميركي [تقرير]»، **الفكر الديمقراطي**، العدد ٢، ربيع ١٩٨٨، ص ١٣٦ ـ ١٤٢.

• غازيت، شلومو (رئيس استخبارات عسكرية سابق)؛ «لنتركهم يكتوون بنيرانهم»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٨/١٢، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١١٢٨ ـ ١١٢٩؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٢/٢٦.

• «قائمة شهداء الانتفاضة من ١٩٨٨/١/١٨ الى ١٩٨٨/٢/٢٩»، **الهدف**، العدد ٢٥٢، ١٩٨٨/٣/٦، ص ١٧.

• كراسنوف، الكساندر (رئيس تحرير وكالة «نوفوستي»)؛ «الانتفاضة الفلسطينية والتسوية في الشرق الاوسط»، **نضال الشعب**، العدد ٤٨٩، ١٩٨٨/٤/٢، ص ١٦ ـ ١٧.

• كنعان، أحمد؛ «من حقائق الانتفاضة؛

دور متعاظم للريف الفلسطيني»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٦، ٣/٤/١٩٨٨، ص ١٠ ـ ١١.

• كولنز، فرانك (صحافي أميركي): «أبعد من الانتفاضة»، **الافق** (نيقوسيا)، السنة ٧، العدد ١٨٦، ٣/٣/١٩٨٨، ص ١٦ ـ ١٧.

• لحام، فلورا: «الانتفاضة وتأثيرها في الرأي العام في بريطانيا [تقرير]»، **الفكر الديمقراطي**، العدد ٢، ربيع ١٩٨٨، ص ١٤٤ ـ ١٤٩.

• م. ص.: «آثار مرحلية للانتفاضة: (٤) اقتصادياً»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٨/١٢، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١١٠٢ ـ ١١٠٥.

• المداح، محمد علي: «انتفاضة الارض المحتلة والمجتمع الاسرائيلي»، **السياسة الدولية**، العدد ٩٢، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٥٩ ـ ١٦٢.

• المدهون، ربعي: «فك ارتباط تدريجي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨١، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٣٧ ـ ١٤٢.

• «[نص البيان الختامي للمؤتمر الدولي للمثقفين ورجال الفكر الذي عقد في اثينا لدعم الانتفاضة الفلسطينية، بتاريخ ٦/٣/١٩٨٨]»، **نضال الشعب**، العدد ٤٨٩، ٢/٤/١٩٨٨، ص ٦٨ ـ ٦٩.

• «[نص القرارات الصادرة عن المؤتمر الدولي للمثقفين ورجال الفكر الذي عقد في اثينا لدعم الانتفاضة الفلسطينية]»، **نضال الشعب**، العدد ٤٨٩، ٢/٤/١٩٨٨، ص ٦٧ ـ ٦٨.

• هلال، جميل: «الانتفاضة والتغيير المطلوب»، **الفكر الديمقراطي**، العدد ٢، ربيع ١٩٨٨، ص ٤ ـ ١٦.

• Black, Ian; "Israel Seals off Occupied Territories", *The Guardian Weekly,* Vol. 138, No. 14, 3/4/1988, p. 9.

• Fletcher, Elaine Ruth and David Rudge; "Land Day - The Test for Israeli Arabs", *The Jerusalem Post,* 2/4/1988, pp. 1 - 2.

• Frankel, Glenn; "Proving the Palestinian's Point", *The Guardian Weekly,* Vol. 138, No. 15, 10/4/1988, p. 18.

• Goell, Yosef; "One Hundred Days of Violence", *The Jerusalem Post,* 26/3/1988, p. 11.

• ـــــ ; "The Lesson of Land Day", *The Jerusalem Post,* 9/4/1988, p. 5.

• Greenberg, Joel; "New Strategy against Unrest", *The Jerusalem Post,* 26/3/1988, pp. 1, 4.

• Hirst, David; "The Arabs who Whistle while Gaza Mourns", *The Guardian Weekly,* Vol. 138, No. 12, 20/3/1988, p. 11.

• Kuttab, Daoud; "Israel's Harsh but Ineffective Measures", *Middle East International,* No. 322, 1/4/1988, pp. 3 - 4.

• Nott, Gordon; "Deeper War on the West Bank; Enter the Settlers", *Newsweek,* No. 14, 4/4/1988, p. 18.

• "West Bank and Gaza; Better Gunless", *The Economist,* Vol. 306, No. 7543, 26/3/1988, pp. 53 - 54.

○ بيانات وتصريحات

• العلمي، سعدالدين: «[مقتطفات من رسالته الى المؤتمر الاسلامي في عمان، بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٩٣، ٣١/٣/١٩٨٨، ص ٩.

• القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة: «[نص النداء الرقم ١١، بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٩٣، ٣١/٣/١٩٨٨، ص ٨ ـ ٩.

• ـــــ : «[نص] النداء الرقم ١٢، نداء القسطل [بتاريخ ٣١/٣/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٩٤، ٧/٤/١٩٨٨، ص ٤ ـ ٥.

• «[نص برقيتي اللجان الشعبية الفلسطينية في السعودية الى الامين العام للامم المتحدة والى ممثل الجامعة العربية في الامم المتحدة]»، **الصخرة** (الكويت)، السنة ٤، العدد ١٨٧، ٢٩/٣/١٩٨٨، ص ٥ ـ ٦.

• «[نص بيان اسرى الثورة الفلسطينية في سجن جنيد، بتاريخ ٢٩/٣/١٩٨٨]»، **الحرية**، العدد ٢٥٧، ١٠/٤/١٩٨٨، ص ٣٣.

• «[نص البيان الصادر عن لجنة التنسيق العليا لقطاعات التعليم في الاراضي المحتلة، بتاريخ ٤/٣/١٩٨٨]»، **الحرية**، العدد ٢٥٤،

١٩٨٨/٣/٢٠، ص ٤٥ ـ ٤٦.

• «[نص بيان المرأة الفلسطينية في الارض المحتلة في يوم المرأة العالمي، بتاريخ ١٩٨٨/٣/٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٢٤٤، ١٩٨٨/٣/١٧، ص ٢٧.

• «[نص بيان المرأة الفلسطينية في الاراضي المحتلة في ذكرى عيد الام والذكرى العشرين لمعركة الكرامة، بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢١]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٥، ١٩٨٨/٣/٢٧، ص ٣٣.

• «[نص بيان المؤسسات في محافظة الخليل، بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٠، بشأن الهجمات التي شنها المستوطنون ضد الاحياء السكنية في الخليل، مساء يوم الاثنين ١٩٨٨/٣/٧]»، **الحرية**، العدد ٢٥٤، ١٩٨٨/٣/٢٠، ص ٤٦.

• «[نص البيانين الصادرين عن لجنة العمل الوطني الفلسطيني الموحد في الولايات المتحدة بشأن تشكيل اللجنة وانتفاضة الشعب الفلسطيني، بتاريخ ١٩٨٨/٣/٨]»، **الحرية**، العدد ٢٥٥، ١٩٨٨/٣/٢٧، ص ٢٥.

• «[نص نداء القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في منطقة القدس الى جموع التجار والجماهير الفلسطينية في القدس]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٥، ١٩٨٨/٣/٢٧، ص ٢٨.

• "Palestinian Memorandum to U.S. Secretary of State Geoge Shultz, Jerusalem, October 1987", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVII, No. 2 (66), Winter 1988, pp. 214 - 216. (انظر، أيضاً، المقابلات).

○ فلسطين

• ابو سمرة، يوسف؛ «الاحتلال الاسرائيلي والصحة النفسية في الضفة والقطاع»، **السياسة الدولية**، العدد ٩٢، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٦٣ ـ ١٧٠.

• Kamen, Charles S.; "After the Catastrophe II; The Arabs in Israel, 1948 - 1951", *Middle Eastern Studies*, Vol. 24, No. 1, January 1988, pp. 68 - 109.

○ الكويت

• Ghabro, Shafeeq; "Palestinians in Kuwait; The Family and the Politics of Survival", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVII, No. 2 (66), Winter 1988, pp. 62 - 84.

○ لبنان

• شبيب، سميح؛ «حرب المخيمات؛ البداية والنهاية [تقرير]»، **الفكر الديمقراطي**، العدد ٢، ربيع ١٩٨٨، ص ٢١٠ ـ ٢٢٣.

• «مدن ومخيمات لبنان تحتفل بيوم الارض؛ اضخم تظاهرة في بيروت الغربية منذ الغزو الاسرائيلي»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٨، ١٩٨٨/٤/٥، ص ٧.

القضية الفلسطينية

• ابو النصر، عبدالكريم؛ «تقرير بروكينغز؛ خطة مفصّلة للسلام في الشرق الاوسط»، **المستقبل** (باريس)، السنة ١٢، العدد ٥٨١، ١٩٨٨/٤/٩، ص ١٦ ـ ١٩.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «مذكرة أميركية سرية: مستعدون لمفاوضات فورية حول الجولان وأمام القيادة الفلسطينية ' قرار تاريخي ' »، **المستقبل**، السنة ١٢، العدد ٥٧٩، ١٩٨٨/٣/٢٦، ص ٢٢ ـ ٢٤.

• الحسيني، مصطفى؛ «آثار مرحلية للانتفاضة؛ (٢) مبادرة شولتس [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٨/١٢، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١٠٨٨ ـ ١٠٩٤.

• خليفة، نبيل؛ «أميركا والمؤتمر الدولي؛ من الرفض الى التأرجح الى الصياغة الاميركية»، **المستقبل**، السنة ١٢، العدد ٥٧٩، ١٩٨٨/٣/٢٦، ص ٤٣ ـ ٤٧.

• س. ش.؛ «تحرك لانهاض الدور العربي [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨١ نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٠٤ ـ ١٠٨.

• شاكيل، روني؛ «النقاط الست لمشروع شولتس [حسبما اعلنها المبعوث الاميركي وات كلفريوس لشخصيات فلسطينية]»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٨/١٢، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١١٤١؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٢/٢٢.

• شاهين، أحمد؛ «' مبادرة شولتس ' في الميزان

العربي [تقرير]»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٨١، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٠٩ ـ ١١٥.

• العبدالله، هاني وصلاح عبدالله؛ «' مشروع شولتس ' حركة لملء الفراغ [تقرير]»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٨٢١، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٢٦ ـ ١٣٦.

• عبدربه، خليل؛ «موقف الخضر من القضية الفلسطينية ضعيف... والصراع مفتوح»، الحرية، العدد ٢٥٥، ١٩٨٨/٣/٢٧، ص ٣٥ ـ ٣٨.

• الغول، عبدالحليم؛ «قرارات الامم المتحدة والقضية الفلسطينية وحقائق الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، الهدف، السنة ١٩، العدد ٩٠٦، ١٩٨٨/٤/٣، ص ٣٠ ـ ٣٣.

• «فرانتسكي [مستشار النمسا] يطالب بانعقاد الدولي ووقف الارهاب الاسرائيلي، الحوادث (لندن)، العدد ١٦٤١، ١٩٨٨/٤/١٥، ص ٣٣.

• فهيم، هشام؛ «الدور الاميركي في خلق اسرائيل»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٨١، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٦٠ ـ ٧٦.

• ن. ح.؛ «تكثيف الدبلوماسية الاميركية بانتظار ' الدخان الابيض ' [تقرير]»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٨١، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١١٦ ـ ١٢٠.

• «[نص تصريح الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الجزائرية حول القرار الاميركي بغلق مكتب بعثة م.ت.ف. في نيويورك]»، الهدف، السنة ١٩، العدد ٩٠٥، ١٩٨٨/٣/٢٧، ص ١١.

• «[نص القانون الاميركي الذي أقره الكونغرس، بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٢، بعنوان ' قانون مكافحة الارهاب ' ، والقاضي بغلق مكتب بعثة م.ت.ف. في نيويورك]»، الهدف، السنة ١٩، العدد ٩٠٦، ١٩٨٨/٤/٣، ص ٢٠ ـ ٢١.

• «[نص قرار وزراء الثقافة الافارقة حول حماية مدينة القدس وتراثها وتاريخها]»، فلسطين الثورة، السنة ١٦، العدد ٦٩٤، ١٩٨٨/٤/٧، ص ٢٣ ـ ٢٤.

• «[نص القرارات التي وردت في البيان الختامي لمؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية بشأن القضية الفلسطينية]»، فلسطين الثورة، السنة ١٦، العدد ٦٩٣، ١٩٨٨/٣/٣١، ص ١٧ ـ ١٨.

• "Attitudes to Territories Stable; Criticism of Government Grows", *The Jerusalem Post*, 2/4/1988, p. 8.

• Brand, Laurie; "Nasser's Egypt and the Reemergence of the Palestinian National Movement", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVII, No. 2 (66), Winter 1988, pp. 29 - 45.

• Curtiss, Richard H.; "Is the Shultz Plan Serious?", *The Washington Report on Middle East Affairs*, Vol. VI, No. 12, April 1988, p. 12.

• Kamen, Charles S.; "After the Catstrophe II; The Arabs in Israel, 1948 - 1951", *Middle Eastern Studies*, Vol. 24, No. 1, Januray 1988, pp. 68 - 109.

• Macleod, Scott; "Here a Stall, There a Slide; A Peace Plan is Left Hanging as Shamir Sidesteps U.S. Pressure", *Time*, No.13, 28/3/1988, p. 16

• ـــ.ـــ ; "Search for Partners; Should the U.S. Deal with the PLO", *Time*, No. 15, 11/4/1988, pp. 18 - 19.

• Morrow, Lance; "Israel at 40, The Dream Confronts Palestinian Fury and a Crisis of Identity", *Time*, No. 14, 4/4/1988, pp. 8 - 18.

• Neff, Donald; "Can Shamir be Lured into a Feather Bed?", *Middle East International*, No. 321, 19/3/1988, pp. 3 - 5.

• Rosen, Jacob; "Captain Reginald Hall and the Balfour Declaration", *Middle East Studies*, Vol. 24, No. 1, January 1988, pp. 56 - 67.

• Shlaim, Avi; "The Impact of U.S. Policy in the Middle East", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVII, No. 2 (66), Winter 1988, pp. 15 - 28.

منظمة التحرير الفلسطينية

○ بيانات وتصريحات

• «بيان م.ت.ف. بمناسبة ' يوم الارض ' ، [بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٦]»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٨١، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

• «[نص تصريح متحدث رسمي باسم المنظمة

حول التهديدات الاسرائيلية للسعودية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٩٣، ١٩٨٨/٣/٣١، ص ٩.

• «[نص كلمة الثورة الفلسطينية التي ألقاها سليم الزعنون (ابو الاديب) في مهرجان ' يوم الارض ' في الكويت]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٨، ١٩٨٨/٤/٥، ص ١٨ ـ ٢٠.

• الزعنون، سليم (ابو الاديب)؛ «[مقتطفات من مؤتمره الصحافي بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لـ ' يوم الارض ' ، في الكويت، بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٩]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٨، ١٩٨٨/٤/٥، ص ٨ ـ ١١.

▷ الاتحاد العام لعمال فلسطين

• «[مقتطفات من كلمة فرع الاتحاد في الكويت بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لـ ' يوم الارض ' ، بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣٠]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٨، ١٩٨٨/٤/٥، ص ٢٨ ـ ٣٠.

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

• «[نص نداء نايف حواتمة بمناسبة مرور عشرين عاماً على معركة الكرامة]»، **الحرية**، العدد ٢٥٥، ١٩٨٨/٣/٢٧، ص ١٨.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

• «[نص البيان السياسي بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لـ ' يوم الارض ' :] ليكن يوم الارض يوماً للغضب الشعبي ضد العدو الصهيوني على امتداد ارض الوطن»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٦، ١٩٨٨/٤/٣، ص ٤ ـ ٥.

• «[نص نداء جورج حبش بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لـ ' يوم الارض ']»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٦، ١٩٨٨/٤/٣، ص ٢٦ ـ ٢٧.

• «حبش: لقاء أي شخصية فلسطينية مع شولتس خروج على موقف الاجماع الوطني ومخالف لقرارات القيادة الوطنية الموحدة»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٧، ١٩٨٨/٤/١٠، ص ٧.

▷ حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

• «[نص بيان مكتب ' فتح ' في الكويت بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لـ ' يوم الارض ']»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٨، ١٩٨٨/٤/٥، ص ٥ ـ ٢٣ ـ ٢٤.

▷ الحزب الشيوعي الفلسطيني

• «اساليب قمع ومكائد جديدة للمحتلين الاسرائيليين، [بيان، بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٣]»، **صوت الوطن** (نيقوسيا)، العدد ٦٦، شباط/آذار (فبراير/مارس) ١٩٨٨، ص ٢.

• «[بيان الحزب حول الانتفاضة الفلسطينية واجراءات الاحتلال الاسرائيلي بحق المواطنين الفلسطينيين، بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٨]»، **صوت الوطن**، العدد ٦٦، شباط/آذار (فبراير/مارس) ١٩٨٨، ص ١ و ٤.

• «[بيان الحزب حول الانتفاضة الفلسطينية ولجوء سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى تزوير بيانات الانتفاضة]»، **صوت الوطن**، العدد ٦٦، شباط/آذار (فبراير/مارس) ١٩٨٨، ص ٨.

• «[بيان الحزب بمناسبة زيارة شولتس، بتاريخ اوائل نيسان (ابريل)]»، **صوت الوطن**، العدد ٦٧، اواسط نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١ و ٧.

▷ حزب العمال الشيوعي الفلسطيني

• «بيان سياسي في الذكرى الثانية عشرة لـ ' يوم الارض ' الخالد: الانتفاضة تنسج خيوط فجر شعبنا الجديد»، **طريق الانتصار**، العدد ١٩٨، ١٩٨٨/٤/١، ص ٤ ـ ٥.

▷ دائرة التربية والتعليم العالي

• «[نص بيان الدائرة بمناسبة ' يوم التعليم ']»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٧، ١٩٨٨/٣/٢٩، ص ٧.

▷ الدائرة السياسية

• «[نص تصريح الناطق الرسمي باسم الدائرة بشأن تصريح وزير خارجية ايسلنده بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٧، حول قضية الشرق الاوسط ، والداعم لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٧، ١٩٨٨/٣/٢٩، ص ٢٩.

▷ اللجنة التنفيذية

• «[نص] بيان اللجنة... في ' يوم الارض ' ،

بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٦»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٩٣، ١٩٨٨/٣/٣١، ص ٤ ـ ٥.

• «[نص بيان اللجنة، بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢:] تقدير كبير لدور القوى الديمقراطية الاسرائيلية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٩٤، ١٩٨٨/٤/٧، ص ٦ ـ ٧.

▷ عرفات، ياسر (ابو عمار)

• «[نص] رسالة القائد العام الى الشعب في الوطن [بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الرابع]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٩١، ١٩٨٨/٣/١٧، ص ١٠ ـ ١٢.

• «مقتطفات من برقية التعزية التي ارسلها الى الامين العام للحزب الشيوعي الفيتنامي بوفاة فام هونغ رئيس مجلس الوزراء لجمهورية فيتنام]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٦، ١٩٨٨/٣/٢٢، ص ٤ ـ ٥.

• «[مقتطفات من مؤتمره الصحافي في الجزائر بمشاركة حبش وحواتمة]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٦، ١٩٨٨/٣/٢٢، ص ٨ ـ ٩.

• «[مقتطفات من كلمته في الاحتفال الرسمي والشعبي بالذكرى الثانية عشرة لـ 'يوم الارض'، في تونس]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٨، ١٩٨٨/٤/٥، ص ٢ ـ ٤.

○ العلاقات الخارجية

• «... الاردن يفضل التنسيق والمنظمة متحمسة للقمة»، **اليوم السابع**، السنة ٧، العدد ٢٠٢، ١٩٨٨/٣/٢١، ص ١٦ ـ ١٧.

• «زيارة وفد الجبهة الديمقراطية لالمانيا الديمقراطية؛ دعم كامل للانتفاضة واهدافها وتطابق في المواقف»، **الحرية**، العدد ٢٥٤، ١٩٨٨/٣/٢٠، ص ١٨ ـ ٢٠.

• شبيب، سميح؛ «العلاقات الرسمية الفلسطينية ـ السورية من ١٩٨٢/٢/٢٧ الى ١٩٨٧/٤/٢٦ [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨١، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٧٧ ـ ٩١.

• Miller, Aaron David; "The Palestinians; The Past as Prologue", *Current History*, Vol. 87, No. 526, February 1988, pp. 73-76.

(انظر، ايضاً، المقابلات)

○ العمليات الفدائية

• صايغ، يزيد؛ «الانتفاضة تعزّز سماتها العسكرية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨١، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٢١ ـ ١٢٦.

• عبدالحق، أحمد؛ «قرب ديمونه ثأر الفدائيون سريعاً لشهدائهم في ليماسول»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٩١، ١٩٨٨/٣/١٧، ص ٨ ـ ٩.

• «عملية النقب أثارت مخاوف من استخدام السلاح؛ رابين: تسلحوا بالصبر»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٩١، ١٩٨٨/٣/١٧، ص ١٦ ـ ١٧.

اليهود في العالم

• حسين، فتحي علي؛ «هجرة اليهود [السوفيات] في علاقات القوتين العظميين»، **السياسة الدولية**، العدد ٩٢، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٠٣ ـ ١١٠.

• "American Jews and Israel; A Symposium", *Commentary*, Vol. 85, No. 2, February 1988, pp. 21-75.

• Ayache, Germain; "La Minorité Juive dans le Maroc Précolanian", *Revue d'études Palestiniennes*, No. 26, Hiver 1988, pp. 13-30.

• Baron, Andrea; "Focus on Jews and Israel [Report]", *The Washington Report on Middle East Affairs*, Vol. VI, No. 10, February 1988, pp. 8-9.

• Berenbaum, Michael; "American Jews Opt out", *New Outlook*, Vol. 31, No. 2 (278), February 1988, pp. 30-31.

• Blitzer, Wolf; "American Jewry's Moral Dilemma", *The Jerusalem Post*, 6/2/1988, pp. 7-8.

• Blitzer, Wolf and Walter Ruby; "U.S. Jews Troubled by Reports of Disturbances", *The Jerusalem Post*, 16/1/1988, p. 4.

• Halevi, Ilan; "Hypocrisies; du bon

Usage du Révisionnisme", *Revue d'études Palestiniennes*, No. 26, Hiver 1988, pp. 3 - 12.

• Hoffman, Charle; "Where does U.S. Jewry Stand?", *The Jerusalem Post*, 2/4/1988, p. 5.

• Shapiro, Haim; "Begin Says Better Ties Could Help Soviet Jews", *The Jerusalem Post*, 30/1/1988, p. 1.

• Sharon, Shlomo; "The Crisis of Jewish Identity", *Midstream*, Vol. XXXIII, No. 8, October 1987, pp. 19 - 22.

المقابلات

• آل سعود، فهد بن عبدالعزيز؛ «لا سبيل لاسرائيل إلا ترك الارض لاصحابها الشرعيين لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة عليها»، **الحوادث**، العدد ١٦٣٧، ١٩٨٨/٣/٢٠، ص ٢٠ ـ ٢٣.

• الابراهيمي، الاخضر؛ «أنا متأكد من ان القمة العربية ستنعقد لدعم الانتفاضة»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٦، ١٩٨٨/٣/٢٢، ص ١٠ ـ ١٢.

• ابو عصبة، أحمد (رئيس المجلس المحلي لقرية جت في المثلث)؛ «[سوف نصوّت للاحزاب التي يتفق موقفها لحل القضية الفلسطينية مع رؤيتنا]»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ٢٠٠، ١٩٨٨/٣/٧، ص ١٥.

• ابو لغد، ابراهيم؛ «لقاؤنا بشولتس خطوة اميركية نحو الاعتراف بوحدة الفلسطينيين»، **المجلة** (لندن)، العدد ٤٢٦، ١٩٨٨/٤/٦، ص ١٥ ـ ١٦.

• اده، ريمون؛ «لن أقبل الرئاسة اذا لم ينسحب الجيش الاسرائيلي من لبنان»، **التضامن** (لندن)، السنة ٥، العدد ٢٦١، ١٩٨٨/٤/٩، ص ٨ ـ ١٠.

• الاسعد، نصير (عضو المكتب السياسي لمنظمة العمل الشيوعي)؛ «الانتفاضة الفلسطينية خربطت حسابات اسرائيل في لبنان»، **الحرية**، العدد ٢٥٤، ١٩٨٨/٣/٢٠، ص ٣٦ ـ ٣٧.

• برانسي، صالح؛ «الارض والانسان هما محور الصراع في فلسطين»، **التضامن**، السنة ٥، العدد ٢٥٦، ١٩٨٨/٣/٥، ص ٤٦ ـ ٤٧.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «نتضامن مع الضفة والقطاع في شكلين»، **المجلة**، العدد ٤٢٥، ١٩٨٨/٣/٣٠، ص ١٦.

• برغال، محمد (عضو الهيئة القطرية لحركة ابناء البلد)؛ «[على الرغم من أربعين سنة من التذويب القومي، أبرزت جماهيرنا هويتها الفلسطينية»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ٢٠٠، ١٩٨٨/٣/٧، ص ١٥.

• برّي، نبيه؛ «الاميركيون يتحركون في لبنان من اجل اسرائيل؛ [نحن مع العمل الفلسطيني السياسي والاعلامي ومع حقوق الفلسطينيين المشروعة الكاملة]»، **الحوادث**، العدد ١٦٤١، ١٩٨٨/٤/١٥، ص ١٧ ـ ١٩.

• بودتيروب، الكسي (كبير المستشارين في بعثة الاتحاد السوفياتي في الجمعية العامة للامم المتحدة)؛ «مشروع شولتس لا يقود الى حل عادل»، **الحرية**، العدد ٢٥٥، ١٩٨٨/٣/٢٧، ص ٣٨ ـ ٣٩.

• بيترز، جيم (عضو الكونغرس الاميركي)؛ «رأيي يكلفني كثيراً [بشأن قرار غلق مكتب بعثة م.ت.ف.]، لكنني مع الحقيقة»، **المجلة**، العدد ٤٢٤، ١٩٨٨/٣/٢٣، ص ١٤.

• بيزاني، ادغار؛ «كي يقوم الحوار يجب انهاء الجنون الاسرائيلي»، **الحوادث**، العدد ١٦٤٠، ١٩٨٨/٤/٨، ص ٣٠ ـ ٣١.

• التريكي، علي؛ «القرار الاميركي [بغلق مكتب بعثة م.ت.ف.] سابقة خطيرة، وليست هناك مواجهة عربية جادة [للاجراء الاميركي]»، **الحرية**، العدد ٢٥٦، ١٩٨٨/٤/٣، ص ٢٦.

• جوبير، ميشال؛ «لا تمثيل فلسطينياً خارج منظمة التحرير»، **الافق**، السنة ٧، العدد ١٨٩، ١٩٨٨/٣/٢٤، ص ١٦ ـ ١٨.

• الحص، سليم؛ «الانتفاضة تعيد كتابة التاريخ المعاصر للامة العربية»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٥، ١٩٨٨/٣/٢٧، ص ٨ ـ ٩.

• حواتمة، نايف؛ «نصرّ على عقد القمة العربية الطارئة؛ ولن يلتقي شولتس بأي شخصية فلسطينية في الارض المحتلة»، **الحرية**، العدد ٢٥٧، ١٩٨٨/٤/١٠، ص ٦ ـ ٨؛ نقلاً عن اذاعة **مونت كارلو**، ١٩٨٨/٤/١.

• الخصاونة، هاني (وزير الاعلام الاردني)؛

«الانتفاضة حالة نادرة في التاريخ الانساني»، **اليوم السابع**، السنة ٧، العدد ٢٠٢، ١٩٨٨/٣/٢١، ص ١٥ ـ ١٦.

• رينتس، يورغن (احد قادة حزب الخضر في المانيا الاتحادية)؛ «مورست ضغوط صهيونية [على حزب الخضر] لمنع اتخاذ مواقف ادانة لاسرائيل»، **الحرية**، العدد ٢٥٦، ١٩٨٨/٤/٣، ص ٣٢ ـ ٣٤.

• شحادة، عزيز (عضو اللجنة المركزية للحركة التقدمية للسلام)؛ «[حق تقرير المصير لاخوتنا في الخارج والمناطق المحتلة هو جزء من حق تقرير مصيرنا ايضاً]»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ٢٠٠، ١٩٨٨/٣/٧، ص ١٣.

• الصلح، منح؛ «الانتفاضة شهادة لشعب فلسطين ولحركته السياسية»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠٦، ١٩٨٨/٤/٣، ص ٤٣ ـ ٤٤.

• الطرزي، زهدي؛ «باقون في نيويورك رغم القرار الاميركي»، **التضامن**، السنة ٥، العدد ٢٥٨، ١٩٨٨/٣/١٩، ص ١٨ ـ ١٩.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «لا نقبل ان يمثلنا أحد في الامم المتحدة»، **المجلة**، العدد ٤٢٤، ١٩٨٨/٣/٢٣، ص ١٥.

• عباس، محمد (ابو العباس)؛ «لينضم السلاح الى الحجر»، **الافق**، السنة ٧، العدد ١٨٨، ١٩٨٨/٣/١٧، ص ١٦ ـ ١٩.

• عباس، محمود (ابو مازن)؛ «لن ينعقد المؤتمر الدولي من غيرالمنظمة»، **الحوادث**، العدد ١٦٤١، ١٩٨٨/٤/١٥، ص ٣٤ ـ ٣٥.

• عبدالرحمن، حسن؛ «نشاطنا لم يتوقف في أميركا»، **التضامن**، السنة ٥، العدد ٢٥٨، ١٩٨٨/٣/١٩، ص ١١ ـ ١٩.

• العطاس، حيدر ابوبكر؛ «[الانتفاضة هي ثاني ابرز الاحداث التي صنعها الفلسطينيون بعد حدث انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة]»، **المجلة**، العدد ٤٢٤، ١٩٨٨/٣/٢٣، ص ٢٢ ـ ٢٣.

• الغصين، جويد (عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.)؛ «الموقف الاميركي ارهاب ضد الشعب الفلسطيني»، **التضامن**، السنة ٥، العدد ٢٥٨، ١٩٨٨/٣/١٩، ص ١٧ ـ ١٨.

• فضل الله، محمد حسين؛ «... فلسطين: انتهاء عصر الهزيمة؛ شولتس: جولة انتخابية»، **المستقبل**، السنة ١٢، العدد ٥٧٨، ١٩٨٨/٣/١٩، ص ٢٤ ـ ٢٦.

• القاسم، سميح؛ «لسنا متفرجين على ما يجري في الضفة والقطاع»، **المجلة**، العدد ٤٢٥، ١٩٨٨/٣/٣٠، ص ١٤ ـ ١٥.

• القاضي، عصام؛ «٨ آذار خطوة حاسمة في تشكيل منظمة التحرير وانطلاقة الكفاح المسلح الفلسطيني»، **الطلائع**، العدد ٧٥٧، ١٩٨٨/٣/١٢، ص ١٠ ـ ١١.

• القاق، أنيس (أمين سر مجمع النقابات في القدس)؛ «عدد المعتقلين ٢٥ ألفاً، والانتفاضة ضد العنف»، **المجلة**، العدد ٤٢٥، ١٩٨٨/٣/٣٠، ص ١٤ ـ ١٦.

• القدافي، معمر؛ «مطلوب من القمة العربية برنامج لنشر الانتفاضة»، **التضامن**، السنة ٥، العدد ٢٦٠، ١٩٨٨/٤/٢، ص ٧ ـ ١٠.

• كامنجر، جون (نائب بريطاني)؛ «الانتفاضة مستمرة حتى يحقق الفلسطينيون استقلالهم»، **المجلة**، العدد ٤٢٧، ١٩٨٨/٤/١٣، ص ١٣.

• كولينز، فرانز (استاذ في جامعة جورجيا)؛ «كلما زاد القمع، اشتعلت الانتفاضة»، **الافق**، السنة ٧، العدد ١٩١، ١٩٨٨/٤/٧، ص ١٨ ـ ١٩.

• كيسنجر، هنري؛ «مشروع شولتس جريء ولا تستطيع اسرائيل البقاء حيث هي»، **المجلة**، العدد ٤٢٣، ١٩٨٨/٣/١٦، ص ٢٤ ـ ٢٧.

• ماعوز، موشي؛ «لنبدأ بالحديث عن اقامة كيان فلسطيني»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٣، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١٩٠ ـ ١٩٢؛ نقلاً عن **دافار**، الملحق الاسبوعي، ١٩٨٨/٢/٢٦، ص ٨ ـ ٩.

• ماهر، احمد (رئيس الادارة القانونية في وزارة الخارجية المصرية)؛ «مشكلة طابا تدخل مرحلة ' بيان شتوي '»، **الحوادث**، العدد ١٦٣٨، ١٩٨٨/٣/٢٥، ص ٣٥ ـ ٣٦.

• محاميد، هاشم (رئيس بلدية ام الفحم)؛ «[نحترم ونقدر نضال اخوتنا الفلسطينيين في

الكتب ـ عروض ومراجعات

• أور، اوراشيم؛ الهدف اسرائيل أعظم (بالعبرية)، **البيادر السياسي** (القدس)، السنة ٧، العدد ٢٩٠، ١٩٨٨/٢/٢٧، ص ٥٣ ـ ٥٤ (مراجعة أمية الخطيب).

• كوهين، أدير؛ وجه بشع في المرآة؛ انعكاس الصراع اليهودي ـ العربي في أدب الاطفال العبري، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨١، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٠٢ ـ ١٠٣ (مراجعة رياض بيدس).

• مسعد، نيفن؛ الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي (اطروحة دكتوراة)، **السياسة الدولية**، العدد ٩٢، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٢٧٦ ـ ٢٨١ (مراجعة وليام سليمان قلادة).

• Adams, James; *Israel and South Africa; The Unnatural Alliance, **the Washington Report on Middle East Affairs,*** Vol. VI, No. 12, April 1988, p. 22 (Reviewed by Issac Nahem).

• Bishop, Dale; *The Papacy and the Middle East; The Role of the Holy See in the Arab-Israeli Conflict, 1962 - 1984, **Journal of Palestine Studies,*** Vol. XVII, No. 2 (66), Winter 1988, pp. 158 - 159.

• Bookbinder, Hyman and James G. Abourezk; *Through Different Eyes; Two Leading Americans, Jew and an Arab, Debate U.S. Policy in the Middle East, **The Washington Report on Middle East Affairs,*** Vol. VI, No. II, March 1988, p. 22 (Reviewed by Richard Curtiss).

• Chomsky, Noam; *The Culture of Terrorism,*

المجلة، العدد ٤٢٤، ١٩٨٨/٣/٢٣، ص ٢٨ ـ ٢٩.

• Cohen, Michael J.; *The Origins and Evolution of the Arab-Zionist Conflict, **Middle East International,*** No. 321, 19/3/1988, p. 21 (Reviewed by Michael Adams).

• Curtiss, Richard H.; *A Changing Image; American Perceptions of the Arab-Israeli Dispute, **Journal of Palestine Studies,*** Vol. XVII, No. 2 (66), Winter 1988, pp. 165 - 167 (Reviewed by Jack G. Shaheen).

• Cutting, Paulien; *Children and the*

الاراضي المحتلة وخارجها]»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ٢٠٠، ١٩٨٨/٣/٧، ص ١٣.

• المستيري، محمود (وزير خارجية الجمهورية التونسية)؛ «[السلبي واضح في مبادرة شولتس وهو يتمثل في ابعاد م.ت.ف. وعدم التحدث عن الحق بدولة فلسطينية مستقلة]»، **الحوادث**، العدد ١٦٤١، ١٩٨٨/٤/١٥، ص ٢٦.

• موسيف (سكرتير اتحاد الصحافيين السوفيات)؛ «تاريخ اسرائيل هو تاريخ التوسع والعدوان»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٠١، ١٩٨٨/٢/٢٨، ص ٤٨ ـ ٤٩.

• الوزير، انتصار (ام جهاد)؛ «الممارسات الوحشية لا تفرق بين طفل وامرأة وشيخ»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٧، ١٩٨٨/٣/٢٩، ص ٣٢ ـ ٣٣.

• يانو، كريس (طبيب كندي من أصل يوناني)؛ «[جراحة الحرب اثناء الحصار في مخيم شاتيلا]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٧، ١٩٨٨/٢/١٨، ص ٢٦ ـ ٢٨.

• Khalaf, Salah (Abu Iyad); "The State of National Movement", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVII, No. 2 (66), Winter 1988, pp. 173 - 176, as quoted in *Al-Anba'* (Kuwait), 3/10/1987.

• Novik, Nimrod (Foreign Minister Peres' Policy Adviser); "Actor in the Peace Drama", *The Jerusalem Post, 9/4/1988, p. 7.*

• Al-Qaddumi, Farouq; "Assessing the Eighteenth PNC", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVII, No. 2 (66), Winter 1988, pp. 3 - 14.

• Rabin, Yitzhak; "[I am Ready to Go with Jordan, with the Powers and the Palestinian Representation, Provided One Can be Found within the Context of a Jordanian Delegation]", *The Jerusalem Post,* 19/3/1988, p. 9.

• Shamir, Yitzhak; "Against the World", *The Jerusalem Post,* 19/3/1988, p. 16.

• Sneh, Ephraim (The Former Head of the Army's Civil Administration in the West Bank); "There is no Substitute for a Political Solution for the Palestinians", *The Jerusalem Post,* 26/3/1988, p. 9.

الكتب

• ادريس، عدنان؛ **الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال**، القدس: رابطة الصحافيين العرب، [١٩٨٧؟]، ٨٤ صفحة.

• الازعر، محمد خالد؛ **المقاومة في قطاع غزة (١٩٦٧ ـ ١٩٨٥)**، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧.

• **الاطماع الاسرائيلية في مياه الضفة الغربية**، عمان: دار ابن رشد، ١٩٨٧، ٧٢ صفحة، ٨ خرائط.

• **الاوقاف الاسلامية تحت الاحتلال**، عمان: دار ابن رشد، ١٩٨٧، ٨٩ صفحة.

• بركات، نظام محمود؛ **الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

• ربايعة، غازي اسماعيل؛ **القدس في الصراع العربي ـ الاسرائيلي**، عمان: دار الفرقان، ١٩٨٧، ٩٦ صفحة.

• رمضان، عبدالعظيم؛ **«مذكرات السياسيين والزعماء في مصر (١٨٩١ ـ ١٩٨١)**، القاهرة: دار الوطن العربي، ١٩٨٧، ٢٤٠ صفحة.

• الزعنون، سليم (أبو الاديب)؛ **دراسة سياسية وقانونية حول القرار ٢٤٢**، تونس: حركة «فتح»، ١٩٨٧، ٣٩ صفحة.

• سنقراط، داوود عبدالعفو؛ **اليهود في المعسكر الشرقي**، عمان: دار الفرقان، ١٩٨٧، ١٤٦ صفحة.

• ـــــ، ـــــ؛ **اليهود في المعسكر الغربي**، عمان: دار الفرقان، ١٩٨٧، ١٢٠ صفحة.

• ـــــ، ـــــ؛ **اليهودي في الوطن العربي**، عمان: دار الفرقان، ١٩٨٧، ١٣٢ صفحة.

• عمر، محجوب واشرف راضي (مُعدّان)؛ **يوميات الانتفاضة**، القاهرة: دار الفتى العربي، ١٩٨٨.

• Cohen, Mitchell; *Zion and State; Nation, Class and the Shaping of Modern Israel*, New York: Basil Blackwell, Inc., 1987, 314 pages, Notes, Bibliography and Index.

*Siege, **Middle East International**,* No. 321, 19/3/1988, pp. 22 - 23 (Reviewed by Chris Mowles).

• Deutschkron, Inge; *At Yehudia (You are a Jewess!), **The Jeursalem Post**,* 9/4/1988, p. 18 (Reviewed by Alexander Zvielle).

• Ikin, Larry; *Enduring Witnesses; The Churches and the Palestinians, **Journal of Palestine Studies**,* Vol. XVII, No. 2 (66), Winter 1988, pp. 159 - 161 (Reviewed by Grace Halsell).

• Ettinger, Shmuel (Gen. Ed.); *Toldot Ha-Yehudim Be-Artzot Ha-Islam (History of the Jews in the Islamic Countries), **Middle Eastern Studies**,* Vol. 24, No. 1, January 1988, pp. 122 - 126 (Reviewed by Nissim Regwan).

• Hillel, Shlomo; *Operation Babylon; The Story of the Rescue of Iraqi Jewry, **The Jerusalem Post**,* 19/3/1988, p. 19 (Reviewed by Michael Elkins).

• Khalidi, Raja; *The Arab Economy in Israel; The Dynamics of a Region's Development, **Middle East International**,* No. 322, 1/4/1988, p. 20 (Reviewed by David Medowall).

• Louis, Wm. Roger and Robert W. Stooky; *The End of the Palestine Mandate, **Journal of Palestine Studies**,* Vol. XVII, No. 2 (66), Winter 1988, pp. 151 - 154 (Reviewed by Ann M. Lesch).

• Shalev, Aryeh; *The West Bank; Line of Defense, **Journal of Palestine Studies**,* Vol. XVII, No. 2 (66), Winter 1988, pp. 161 - 163 (Reviewed by Geoffrey Aronson).

• Shipler, David K.; *Arab and Jew; Wounded Spirits in a Promised Land, **Journal of Palestine Studies**,* Vol. XVII, No. 2 (66), Winter 1988, pp. 154 - 157 (Reviewed by James Fine).

• Teveth, Shabtai; *Ben - Gurion and the Palestinian Arabs; From Peace to War, **Middle Eastern Studies**,* Vol. 24, No. 1, January 1988, pp. 133 - 135 (Reviewed by Neil Caplan).

• Yaniv, Avner; *Deterrence without the Bomb; The Politics of Israeli Strategy, **The Jerusalem Post**,* 26/3/1988, p. 18 (Reviewed by Gerald M. Steinberg).

Shaykh Zahir al-Umar, Clifton, N. J.: The Kingston Press, 1987.

• Nakdimon, Shlomo; *First Strike; The Exclusive Story of How Israel Foiled Iraq's Attempt to Get the Bomb,* N. Y.: Simon and Schuster, 1987.

• Yishai, Yael; *Land or Peace; Whither Israel,* Stanford: Hoover Institution Press, 1987, XXII + 265 pages.

• Davis, M. Thomas; *40 Kilometers into Lebanon,* Washington, D.C.: National Defense University Press, 1987.

• El-Farra, Muhammad; *Year of No Decision,* New York: KPI, 1987, XI + 222 pages.

• Hunter, Jane; *No Simple Proxy; Israel in Central America,* Wahsington: Middle East Associates, 1987, 113 pages.

• Joudah, Ahmad Hasan; *Revolt in Palestine in the Eighteenth Century; The Era of*

اعداد: ماجد الزبيدي

صدر عن مركز الابحاث

قـرارات وتوصيات وبيانات
منظـمة الوحـدة الافريقية
بشأن
الشرق الاوسط وفلسطين
١٩٦٤ - ١٩٨٧

باللغات العربية والانكليزية والفرنسية

٣٩٢ صفحة

١٠ دولارات أو ما يعادلها

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.